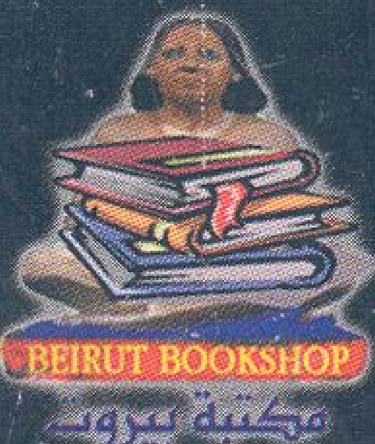
عبد الناصر
والتنظيم الطليعى السرى
١٩٦٣- ١٩٧١

د. حماده حسنى





تقديم

د. هشام السلامونى



إهـــــــداء٢٠٠٨
دار الكتب و الوثائق القومية
القاهرة

عبدالناصر

والتنظيم الطليعى السرى

١٩٦٣- ١٩٧١

د. حماده حسنى

تقديم

د. هشام السلامونى

عبدالناصر

والتنظيم الطليعى السرى

١٩٦٣- ١٩٧١

الناشر : مكتبة بيـــروت

القاهرة : (٨) عمارات مجلس الدفاع الوطني ـ القبة (١)

هـــــاتـــــف : ٠١٢٤٧٠٧٦٧٤ ـ ٠١٠٠١٠٦٦٧٦٥٨١ (٠٠٢)

مسقــــط : ص.ب : ٢١٠٥ روي رمـــز بـــريــــدي ١١٢

هـــــاتف : ٩٩٠١٠٥٠٤ـ ٩٩٠٥٨٧٥٠ (٠٠٩٦٨) ـ
٢٤٥٦٥٧٥٣
فــاكس : ٢٤٧٠٠٦٧٧

E-mail : b_bookshop@yahoo.com & bbookshop@gmail.com

رقم الإيداع : ٢٦٥٥٩ / ٢٠٠٧

الترقيم الدولى : I.S.B.N. 978-977-6273-10-8

الطبعة الأولى ٢٠٠٨

فصل الألوان : 4Colors ٢٣٤٦٠٢٤٣ - ٢٣٠٥٩٧٨٨

الطباعة : Galaxy ٢٥٨٦٨٨٨٤

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ ۖ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ (سورة الحجرات الآية رقم ١٢)

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾

(سورة الحجرات الآية رقم ٦)

﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ (سورة النساء الآية رقم ١١٢)

﴿مَّن يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُن لَّهُ نَصِيبٌ مِّنْهَا ۖ وَمَن يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُن لَّهُ كِفْلٌ مِّنْهَا ۗ وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقِيتًا﴾ (سورة النساء الآية رقم ٨٥)

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ ۚ وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ ۚ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (سورة النور الآية رقم ٢١)

صدق الله العظيم

إهداء

إلى أخي الأكبر رشاد حسنى الذي كان ومازال مثالا رائعا للإيثار والفناء حبا في أسرته والاعتزاز بلا حدود بإخوته

تقديم :

يخطئ من يظن أن هذا الكتاب - بين يديك أيها القارئ - يهتم بقراءة فترة من الماضي تنتمي إلى الستينيات ، وبداية السبعينيات في القرن - العشرين - المنصرم ، ذلك لأن الكتاب ، بالرغم من أن كاتبه - الدكتور حمادة حسني - متخصص في التاريخ، ويعمل أستاذاً له في جامعة قناة السويس ، وبالرغم من كونه - الكتاب - بحثاً تاريخياً يعتمد على دراسة وتحليل وثائق ، وموازنات مدققة بين شهادات لأفراد معاصرين لوقائع تلك الفترة ، واستشهاد بالصحف المنتمية إلى وقت أحداث مضت عليها أربعون سنةً ، واستعانة بكتب صدرت في أوقات لاحقة ، أُبدعت عن أمور تتعلق بقضاياه ومضامينه ، بالرغم من كل ذلك فإن هذا الكتاب - حقاً - يرسم واقعنا المعُاش اليوم ، والسيرورة التي قادتنا إلى هذا الواقع الأليم .

إن الحقيقة - التي لا يستطيع أن يماري فيها منصف - تؤكد أن لعبة الاستبداد، والفساد ، والفشل الإداري بداية من مستوياته العلُيا ، وضياع حقوق الإنسان في بلادنا ، بدأت مباشرة بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وتأكدت وأحكمت حصارها حول شعبنا وقواه الخلاقة ، وقيمه ، بدستور ١٩٥٦ ، أبي الدساتير المؤقتة والدائمة ، التي وضعت - بقبول سلطوي - منذ ذلك التاريخ حتى يومنا هذا.

في الفترة بين أغسطس ١٩٥٢ - يونيو ١٩٥٦ (الوقت الذي أعلنت فيه القيادة الناصرية انتهاء الفترة الانتقالية ، وحل مجلس قيادة الثورة ، وتم الاستفتاء على الدستور الثوري) كانت الثورة قد أجهزت تماما على قوى المجتمع المدني (أحزاب / نقابات حرة / جماعات ضغط ، ...) ، وأحكمت الرقابة على الصحف ، وكونت محاكمها الخاصة والعسكرية بعيداً عن القاضي الطبيعي ، وبدأت تنظيمات الثورة السياسية المستفردة بالعمل السياسي اسما ، والتي هي تنظيمات للحشد التعبوي (هيئة التحرير) ، ثم كانت الطامة الكبرى التي تماهت بها السلطة التنفيذية مع مجلس قيادة الثورة ، ومن ثمّ مع رئيس مجلس قيادة الثورة ، وبالتالي أصبح رئيس الجمهورية، الذي هو رئيس مجلس قيادة الثورة ، هو الكل في الكل (حتى قبل أن يحُل مجلس قيادة الثورة بالفعل) ، وقد جاء دستور ١٩٥٦ ليشرعن كل هذه الخطوات ، ويضيف إليها شرعنة سيطرة تنظيم الثورة (الاتحاد القومي ورئيسه رئيس الجمهورية) على الترشيح

لمجلس الأمة (أول برلمان للثورة بعد ست سنوات من قيامها) ، وهكذا سيطرت على السلطة التشريعية دون الحاجة إلى قرارات جمهورية ، ووضعت قبعة الرئيس العسكرية على السلطات الثلاث ، التنفيذية والتشريعية والقضائية ، لتودع حتى إشعار آخر أي محاولة للفصل بين السلطات (لا تقوم الديمقراطية بدونها) ، وبهذا - أيضاً - تم شخصنة نظام الدولة في شخص واحد هو رئيس الجمهورية .

ولا يعني هذا أن ما كان قبل الثورة نظام لا يأتيه الباطل من وراءٍ أوأمام ، فقول ذلك يخالف الحقائق التاريخية الثابتة ، التي تحاول الردة الجديدة أن تتجاهلها ، وتتناساها ، ومن ثم تُجهّل الناس بها ، وتُنسيهم إياها ، لكن ما كان قبل الثورة - وما تؤكدة الدراسات التاريخية المدققة - هو نضال المصريين المتواصل لتحقيق خطوات إلى الأمام في وجه الاحتلال ، والقصر الملكي ، وأحزاب الأقلية المتعاونة مع هذا أوذاك ، وهي فترة بدأت منذ قيام الأحزاب المصرية بدءاً من العام ١٩٠٧ والجمعية التشريعية في العام ١٩١٤ ، وحقق النضال الشعبي فيها خطوات - أولنقل قفزات - في ثورة ١٩١٩ وما بعدها ، تحت قيادة حزب الوفد (الذي لم يحكم إلا ما يقرب من الست سنوات منذ ١٩٢٤ إلى ١٩٥٢)، في طريق الحفاظ على دستور ١٩٢٣ ، وتقوية السلطة التنفيذية ، ومجلسي السلطة التشريعية (البرلمان ومجلس الشيوخ) ، واستكمال شروط استقلال القضاء ، على حساب استبداد المحتل والملك.

ولا يعني ما استعرضناه - أيضاً - أن الحقبة الناصرية كانت كلها شراً خالصاً ، فلا أحد يستطيع التقليل من شأن إنجازاتها في مواجهة الثالوث المدمر ، الفقر والجهل والمرض ، الثالوث الذي فشلت قوى التقدم الديمقراطي الليبرالي قبل الثورة في التقليل من أماراته وآثاره ، والذين يتبجحون بهذه الأقوال - للنيل من ثورة يوليو - يعتمدون على النتائج التي أدت إلى حالنا اليوم ، أو- بالأصح - أودت بحالنا اليوم ، في التقليل من شأن، أومحاولة إلغاء الإنجازات الناصرية، والمغرضون بينهم يحاولون بهذا الأمر أن يغطوا على جرائر المجرمين الحقيقيين في التردي والردي ، الذين يعاني منهم شعبنا وآماله ، ومستقبل أبنائنا .

ولا يعني ما استعرضناه - ثالثاً - أن الكثيرين لم يكونوا راضين عن خطوات عبد الناصر ، الذي كان يحقق أحلاما للنضال المصري وثوابته (فيما عدا الديمقراطية)

منذ ثلاثمائة سنة (قبل وصول الحملة الفرنسية بمائة عام كاملة) ، تلك الثوابت التي كانت تتغير أسماؤها حسب العصر ، وهي الديمقراطية (حق الناس في إدارة شئونهم / الشورى / مصر للمصريين) ، والعدل الاجتماعي (رفع المظالم عن الناس) ، والتحرر الوطني (مصر للمصريين / الاستقلال التام) ، والدائرة الأكبر التي تحقق الأمن الوطني (الخلافة العادلة / الجامعة الإسلامية / الشرق / القومية العربية).

ولا يعني ما استعرضناه ـ رابعاً ـ أن عبد الناصر لم يكن يواجه معارضة من مؤيديه داخل وخارج تنظيمات الثورة (غير المعارضة الشهيرة للإخوان المسلمين ، وسائر اليمين المحافظ والرجعي ، الذين كانوا واقعياً أعداء للثورة) ، لقد كانت المعارضة ضمن التأييد موجودة ، وكان الهدف الواضح وراءها هو تنقية الثورة من شوائب وأخطاء، هي التي أودت بها وبنا في نكسة ١٩٦٧ (لاحظ في نشرات التنظيم الطليعي، التي أورد الكتاب ـ بين أيدينا ـ بعضها ، مهاجمة تلك النشرات لمن يطالبون بالتعدد الحزبي ولو داخل التنظيم الواحد ، ولمن طالبوا بأن يتم الاستفتاء على بيان ٣٠ مارس بنداً بنداً ، بدلاً من عرضه كشروة واحدة ، و...) .

والحقيقة كان في الحقبة الناصرية خير كبير ، لكن خطيئة عبد الناصر، الشبيهة بخطايا غيره في دول التحرر الوطني والثورة ، والتي لا تغتفر ، جاءت عندما أجهز على المجتمع المدني القديم ، ولم يحل محله مجتمعاً مدنيا ـ ذا فعالية حقيقية من أصحاب المصلحة الماسة في التغيير، والتنمية الشاملة ، والعدالة الاجتماعية ، والأمن الوطني بمفاهيمه الأوسع الضرورية (السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقومية) ، وقد كانت الأسباب الرئيسة وراء تلك الخطيئة تكمن في تنظيمات الثورة السياسية ، منذ أولها هيئة التحرير إلى آخر عنقودها التنظيم الطليعي ، أوتنظيم طليعة الاشتراكيين .

لقد ترك جمال عبد الناصر أصحاب المصلحة في عهده ، ولمن جاءوا بعده ، دون أسلحة فعالة (تنظيمات شعبية حقيقية تكوّن مجتمعاً مدنياً قوياً) تواجه قوى الاستبداد والفساد والظلم الاجتماعي والتبعية الاستسلامية ، وهكذا نفخ السادات في التنظيم الطليعي ـ المدافع عن الثورة ومبادئها !! ـ نفخة واحدة ، في مايو ١٩٧١، فطار بكل مستوياته التنظيمية ، وتبدد كدخان في الهواء ، ونفخ نفحة واحدة فحصل من الانتهازيين من أعضائه ـ على جنود تخدم عصره بحماس شديد ، والجمهورية

الساداتية الثانية ، التي جاءت بعد أيامه ، ولو طال بها العمر - تلك العناصر الانتهازية- ستكون على أهبة الاستعداد لخدمة أى جمهورية ساداتية، إذا نجحت - لا قدر الله - في السيطرة على مستقبل الأيام .

لكننا قلنا في البداية إن الكتاب - بين يدي القارئ - يقرأ واقعنا الآني ، وهي حقيقة يتأكد منها من يتابع الوقائع بدقة ، فها نحن أولاء في ٢٠٠٨ والمناضلون المصريون (في " كفاية : وأحزاب المعارضة ، والقوى السياسية الأخرى وسط الشخصيات العامة المستقلة) يحاولون استعادة ماتم فقده في السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٥ ، وتمت شرعنته في دستور ١٩٥٦ ، ذلك أن سلطة يجيء لا تريد التضحية بسهولة بما حصلت عليه بالدستور المشئوم من شرعية دستورية مسمومة تعطي لرئيس الجمهورية كل السلطة ، وتحرم الشعب من أي وسيلة لمحاسبته ، المناضلون المصريون يحاولون الآن القضاء على شخصنة الدولة في سبيل إيجاد مؤسسات سياسية حقيقية وفعالة ويحاولون فصل السلطات بما يتيح رقابة شعبية ناجزة على عمل السلطة التنفيذية ويحاولون نفخ الحياة في المجتمع المدني المهدور دمه وتنظيماته وجماعاته المختلفة وتحقيق استقلال القضاء ، وإنهاء كارثة محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية . ومن هنا تأتي الأهمية القصوى لهذا الكتاب ، ولكتب تتلوه تسعى إلى تحليل دقيق للطريقة ، التي كانت ، وما تزال تدار بها الدولة المصرية ، عن طريق حزب سلطوي مصنوع ومصطنع ، وغير طبيعي .

كوّن جمال عبد الناصر تنظيماته السياسية الأربعة لهدف واحد ، وبطريقة واحدة، من أعلى ، وبالاختيار والاستبعاد ، وعلى شاكلة تنظيمات أظهرت نجاحها في بلدان أخرى .

وقد وقر في ظن المحللين والدارسين والمحققين أن التنظيمات التي أنشأها جمال عبد الناصر قد فشلت في أداء الدور المنوط بها ، لكنني لا أظن أن جمال عبد الناصر قد تصور للحظة أن تنظيماته قد فشلت ، على العكس من ذلك ، أظن أنه كان يرى أن التنظيمات قد حققت ما أنشئت من أجله ، والدليل على ذلك استمراره في تكوينها على نفس المنوال في أربع مراحل أراد فيها أن يكون له تنظيمٌ شعبيٌ خاصٌ (بكل ما تحمل كلمة "خاصٌ من معانٍ) ، وقد لفت انتباهي في الجزء الأول من مذكرات

السيد صلاح نصر ، فقرة قال فيها إنه كان مع عبد الناصر في سيارته ، وانتقد بشدة أداء هيئة التحرير ، باكورة تنظيمات الثورة ، وأن عبد الناصر قد غضب ، وقضم الكلام مبيناً أن هيئة التحرير قد نجحت فيما قامت من أجله .

والحقيقة - في ظني - أن عبد الناصر لم يرد في أي مرحلة أن ينشئ تنظيماً حقيقياً ، أوطبيعياً ، بل كان يريد - في كل مرة - تجميعاً يحشد أعداداً كبيرة تتم تعبئتها ، من أجل الحفاظ على الثورة ، أوالسلطة الثورية ، ومثلما تماهت سلطات الدولة جميعا في شخصة ، تماهت تنظيمات عبد الناصر في السلطة الثورية ، التي لم تكن شيئاً آخر غير شخص الزعيم .

والكتاب الذى بين أيدينا يلفتنا إلى واقعة شديدة الأهمية ، وهي الاجتماع الأول لإنشاء التنظيم الطليعي ، آخر العنقود ، حين أبدى السيد أحمد فؤاد لعبد الناصر ملحوظة عن تباين أفكار المجتمعين الأربعة معه ، الأستاذ هيكل ، والسيد علي صبري، وسكرتير عبد الناصر الشخصي السيد سامي شرف ، وأحمد فؤاد (الماركسي) نفسه ، فكان رد جمال عبد الناصر ، أن هيكل وعلي صبري من أشد المتحمسين لأفكاره ، وأنهما يمران بمرحلة تحول فكري سيؤدي بهما إلى الاقتناع التام بأفكاره ، وفي الرد كانت تكمن إشارة إلى أنه على السيد أحمد فؤاد أن يحذوحذوهما .

وفي الكتاب الذى بين أيدينا واقعة ثانية ملفتة ، هي ما ذكره الأستاذ المرحوم سيد قطب في اعترافاته ، من أن السيد زكريا محيي الدين قد عرض على أفراد من " الإخوان المسلمين " - المسجونين وقتها - الانضمام إلى التنظيم الطليعي ، والواقعة تؤكد لنا أنه تم التخطيط لأنه يضم التنظيم الماركسي و" الإخوان المسلمين " ، والناصريين ، والاشتراكيين ، والمتحولين إلى أفكار (وليس فكر) عبد الناصر ، ومن لديهم استعداد للتحول !! .

أما الواقعتان الدالتان والشارحتان فقد وردتا في الكتاب الذي حرره عبد الله إمام عن حوار تم بينه وبين السيد سامي شرف ، في الأولى كان قد سأله عن عزل نقيب الأطباء ، الدكتور رشوان فهمي ، في الستينيات ، وتحديد إقامته في بيته ، عندما طالب بأن يُراعى في إنشاء السد العالي ، موضوع مكافحة البلهارسيا ، التي ينتظر أن تتزايد أعداد المصابين بها بعد تحول الري الموسمي إلى ري مستديم ، وكان رد

السيد سامي شرف يستغرب كيف ينتقد نقيب الأطباء مشروعاً للثورة وهو عضو بالاتحاد الاشتراكي ، وفي الثانية كان قد سأله عن السبب وراء القبض على الشيوعيين في العام ١٩٥٩ ، وكان رد السيد سامي أن الشيوعيين كانوا يحرضون العمال على المطالبة بما لم يحن حينه بعد ، ويتسببون في " بلبلة " لا يريدها النظام .

وبغض النظر عن مدى فهم السيد سامي شرف للأسباب الحقيقية وراء قرارات الاستبعاد وتحدبد الإقامة والاعتقال في الواقعتين اللتين أوردنا رأيه فيهما ، فإن رأيه يوحي بما كان يتفهمه واحد من القيادات العليا في تنظيم عبد الناصر الطليعي .

ونحن من الوقائع السابقة نستطيع أن نؤكد أن تفكير جمال عبد الناصر وراء إنشاء تنظيماته السلطوية ، كان الحشد التعبوي لأكبر عدد ممكن ، وتهيئتهم للدفاع عن السلطة الناصرية ، وإلزامهم بتبرير قراراتها .

وقد فعلت تنظيمات عبد الناصر السياسية ما أريد منها ، وتم فيها احتواء المعارضين لبعض خطوات السلطة ممن يؤيدون التحول الثوري ، بقيادة جمال عبد الناصر ، وينتقدونها داخل التنظيم ، واستبعاد وترويع من يعارضون علناً ، حتى وإن كانوا من المخلصين ، الذين أرادوا أن يأخذوها جدّاً .

وهكذا نخلص إلى أن عبد الناصر لم يكن يرى أن تنظيماته قد فشلت ، ونخلص إلى النقطة الأهم ، وهي أن تنظيمات عبد الناصر لم تكن حقيقية أوطبيعية.

لكن ما لا يجب أن يفوتنا ونحن نتكلم عن التنظيم الطليعي ، خاتمة تنظيمات عبد الناصر ، والذي ورد ذكره مع الاتحاد الاشتراكي العربي في الميثاق الوطني ، أن كان تنظيماً قد خُطط له وعبد الناصر يعاني أزمة حكم شديدة ، تلت الانفصال عن سوريا، وخلاف عبد الناصر المهدد لسلطته مع المشيرعبد الحكيم عامر ، ومن ثم مع القوات المسلحة التي كانت في يد المشير ، وعبد الناصر الذي قاد انقلابا تحول - فيما بعد- إلى ثورة ، بأقل من مائة ضابط فعال ، لا بد كان ينظر بتخوف شديد - له ما يبرره - من كون المشير يتحكم في أضعاف أضعاف هذا الرقم من الضباط الموالين له ، والمتورطين مثله في كارثة الانفصال ، ولقد أراد عبد الناصر - في ظني - أن يحقق أكبر حشد في الاتحاد الاشتراكي ، وفي التنظيم الطليعي ، وفي منظمة الشباب لمواجهة القوة الفعلية في يد المشير ، بالإضافة إلى ذلك كانت أزمة الحكم التي عاناها

عبد الناصر في ذلك التوقيت وراء سرية تنظيمه الأخير طليعة الاشتراكيين أوماعرف باسم التنظيم الطليعي .

ومما يؤكد هذا الأمر أن الحاجة إلى التنظيم تنامت بعد ازدياد أزمة الحكم التي يعانيها النظام إثر نكسة ١٩٦٧ ، وأن الطلاب الذين لم يكونوا يدخلون التنظيم الطليعي، عمد نظام عبد الناصر إلى تجنيد عناصر منهم فيه بعد اندلاع مظاهراتهم في فبراير ١٩٦٨ ، ومناداتهم بالتغيير ، وعصرنة الدولة ، والديمقراطية ، والقضاء على دولة المباحث وحتى يتم من خلالهم وبهم السيطرة على الحركة الطلابية.

كان عبد الناصر هو السلطة بقضها وقضيضها ، ولقد عبر عبد الناصر خير تعبير عن هذا الأمر - كما لفتنا الكتاب الذى بين أيدينا - حين قال " السلطة التنفيذية هي الثورة التي قامت في يوليو ١٩٥٢ " !! .

والآن نراجع معا دلالات ما قاله جمال عبد الناصر في الاجتماعين الأول والثاني للتجهيز لتنظيمه الطليعي (راجع كتابي " الجيل الذي واجه عبد الناصر والسادات ، دار قباء ، القاهرة ١٩٩٩ ، ص ٢٢٥ وما بعدها) ، قال إنه يحب أن يضع أمام المجتمعين (ورد ذكرهم قبلاً) عدة نقاط (..) أولها تقديره الكامل لصعوبة تكوين حزب من قمة السلطة أوبواسطتها لما يترتب على ذلك من مصاعب ، ومشاكل ، من بينها محاولات تسلل العناصر الانتهازية إلى تنظيمات السلطة (!!) ، ثانيها : الإصرار على السرية ثالثها : العمل بقدر الإمكان (خل بالك من قدر الإمكان هذه) على مراعاة الطبيعة البشرية ، ونوعية العناصر التي تساهم في هذا العمل ، وأن الشروط الواجب توافرها في العضو ، منها ، مع الوضع في الاعتبار العوامل الإنسانية والعوامل البشرية (مرة أخرى !!) ، أن المرشح لا بد وأن يكون مؤمنا بثورة ٢٣ يوليو وقوانينها عن قناعة (مع أن القوانين تتغير !!) ، مؤمنا بالنظام الاشتراكي (هل كان هيكل وسيد مرعي وعبد العزيزحجازي وسامى شرف مثلاً ، مؤمنين بهذا؟!! ، ثم خل بالك من موضوع الإيمان بـ " النظام الاشتراكي " وليس الفكر الاشتراكي) ، وقادراً على الالتزام بالسرية ، وأن يكون عنصراً حركياً يستطيع أن يناقش ويقنع الجماهير ، يقبل النقد (من رؤسائه في التنظيم طبعاً) ، ويمارس النقد الذاتي ، وأن تتوافر فيه الطهارة الثورية ، مع الوضع في الاعتبار العنصر البشري (مرة ثالثة) وأن يكون جماهيرياً ، خصوصاً في المرحلة

الأولـى (لمـــاذا في المرحلة الأولى ، هل قصد إلى أن يتم للتنظيم السيطرة على الأمور ؟!!) ، وأن يعتمد عليه في الدعوة والفكر (المطلوب هو الدعوة والفكر !) ، وفي الاجتماع التمهيدي الثاني قال جمال عبد الناصر ، إنه من الضروري التعرف على الوسائل الإيجابية ، التي تمكن من التوصل إلى العمل السياسي بحيث يكون التنظيم موصلاً جيداً بين القيادة والقاعدة (لاحظ أن اتجاه التوصيل من فوق لتحت) ، وإن الناس يريدون معرفة ماذا تم بالنسبة لأهدافنا بتحقيق المجتمع الاشتراكي (وماذا كان يفعل الإعلام صباحاً وليلاً ، وماذا كان يقول جمال عبد الناصر في كل خطبه التاريــخية غير هــذا ؟!) ، وإنه - ثالـثاً - يرى أن أمــامهم عمليتــين أساسيتين ، عملية التفــسير (لاحــظ) وتنشيــط العمــل السياسي القائم ، وعملية التنظيم الداخلـي .

الدلالات شديدة الوضوح الآن ، العضو يمارس الدعوة والفكر (أفكار الزعيم في الميثاق الوطني) ويجيد التوصيل بين القيادة والقاعدة ، ويقدر على الإقناع ، ويعرّف الناس بما تم إنجازه ، ويدافع عن ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وأن يكون على قدر من الطهارة يراعى فيـها الطبيــعة البشرية !! (وحكـاية الطبيعة البشرية ، التي وردت كثيراً في كلمات جمال عبد الناصر محيرة ، فقد كانت الباب الذي قبل به الانتهازيون في تنظيـماته، والانــتهازيون معروفة ديتهم ، عكس هؤلاء الذين يأخذونها جداً من الشرفاء) .

والمدقق يستشعر أنه لم يرد جديد في كلمات عبد الناصر عن تنظيمه الجديد، فلقد كان الاتحاد الاشتراكي العربي يمارس الدور نفسه ، فلماذا تنظيم جديد ؟! ولماذا السرية ؟! ، الأمر الذي لا يمكن تجاهله هنا هو ألا تعرف الجماهير ، وأعداء النظام أن من يتكلم بينها ، ويدافع عن النظام ، ينتمي إلى تنظيمات جمال عبد الناصر ، فيتكلمون بتحفظ أقل ، ويقتنعون ظانين أن المدافع ليس من أصحاب المصلحة ، وأن يعرف من الخبايا ما يمكن إخفاءه على أعضاء الاتحاد الاشتراكي المعروفين ، أي أن تزيد أجهزة المعلومات (الاستخباراتية) العديدة في المخابرات بنوعيها (العامة والعسكرية) ، والمباحثية ، ومكاتب المعلومات في رئاسة الجمهورية ، جهازاً جديداً في ثوب تنظيم سياسي (لاحظ أننا قلنا أكثر من مرة أن تنظيمات جمال عبد الناصر لم تكن حقيقية ولا طبيعية) .

نأتي الآن إلى كتابة التقارير ، وكانت مهمة رئيسة للعضو في تنظيمات عبد الناصر بما فيها منظمة الشباب الاشتراكي ، وكان من المفترض لدى العضو أنها أداة يتم للنظام بها التعرف على آراء الناس ، وعلى مشاكلهم ، وعلى تحركات الثورة المضادة ودعاياتها (كانت تضم النكت ، والإشاعات ، وآراء الناس ، ومشاكلهم ، واقتراحات العضو ..) .

كان هذا هو المفترض ، (بالرغم من أنني كنت عضواً بمنظمة الشباب ، ومسئولاً عن التثقيف ، وعضواً بلجنة العشرين في الاتحاد الاشتراكي بمدرستي الإبراهيمية الثانوية ، ولم أكتب إلا تقرير رأي عام واحد ، طُلب مني بعده ألا اكررها لتعمدي كتابة كل التقرير ضد السيد علي صبري) ، لكن الواقع كان غير هذا المفترض .

فالواقع كان يؤكد كما قلنا أن تنظيمات جمال عبد الناصر لم تكن طبيعية ، وإن كنا تحت الدعاية المكثفة ، وربما لصغر السن ، لم نفهم الأمر في حينه ، لكن سرعان ما اكتشفنا أن المنظمة تتخلص من عناصر ممتازة في اللجنة المركزية ، ثم تعمد - المنظمة - إلى ترويع المعارضين لبعض الخطوات ، المؤيدين للاتجاه العام ، بأنهم أنصار لهؤلاء أوأولئك ، الأمر الذي أدى إلى أن يمسك الكثيرون أيديهم عن كتابة التقارير ، لكن من لم يمسكوا أيديهم كانوا هم المشكلة ، فعدد لا يستهان بهم من هؤلاء كانوا من الانتهازيين ، الذين زعموا أنهم أنصار التجربة إلى أن استطاعوا أكلها وأكل مخلصيها في عهد السادات (كثير من أعضاء التنظيم الطليعي أيدوا أنور السادات في ضربه ، وعملوا تحت قيادته ، ومنهم بعض من حاكموا أعضاء التنظيم في قضية ١٥ مايو الشهيرة) .

وها نحن ذا قد رأينا جمال عبد الناصر في الاجتماع الأول للتحضير لإنشاء التنظيم الطليعي ، ينتبه لأن مخاوف حقيقية تنتج عن بناء تنظيم من فوق ، ممن في السلطة ، لأن ذلك سوف يمكن الانتهازيين من التسلل إليه بغية التقرب من الحكام ، والكتاب يلفتنا إلى أن شعراوي جمعة قد أقر - بعد الهنا بسنة - بخطأ بناء التنظيم من فوق ، وأن السيد علي صبري أشار على أن الانتهازيين كانوا أكثر المتحمسين (بالطبع ظاهرياً) ، وما أكده الثلاثة هو عين المصيبة ، وهو ما جعل تنظيمات عبد الناصر غير طبيعية ، فالتنظيمات تنشأ في النضال ، وتقوى به ، ولا تبدأ النضال بعد إنشائها،

مستقوية بمراكز السلطة ، التي أنشأتها ، والتي تزاملها في التشكيلات المكونة للتنظيم، هكذا تسلل الانتهازيون إلى التنظيم ، ولكي يخفوا أغراضهم الحقيقية كانوا الأعلى صوتاً فيه ، وكانوا المبادرين بالتحريض على من يستطيعون كشفهم ، وكانوا من ثم أصحاب التقارير المسمومة ، وأذكر أنني قد قلت في الفصل لزملاء لي أننا باستعمال قنابل الضغط المحرمة في اليمن (قنابل يؤدي انفجارها إلى خلخلة الضغط وانفجار الأوعية الدموية في الأجسام) سنسيئ إلى علاقتنا المستقبلية بالشعب اليمني ، وقبائله الموالية الآن للسعودية ، وكلاماً آخر في نفس السياق ، ومر يومان كنت نسيت فيهما ما قلته ، وإذا بمدرس التاريخ يدخل إلى الفصل ، ويطلبني ، ويقول لي إنهم يريدونني في أمانة القاهرة للاتحاد الاشتراكي بعابدين ، وأنه سيصحبني إلى هناك، كنت صغير السن ، وأعترف بأنني فرحت جداً وقتها ، فقد تصورت أنني سيتم تصعيدي إلى أمانة العاصمة (كنت مسئولاً للتثقيف في قسم قصر النيل) ، انتفخت في الطريق، وتزايد زهوي بنفسي ، وهناك ما أن نطق الأستاذ باسمي لسكرتارية مكتب أمين العاصمة ، حتى قفزت السكرتيرة من مكانها ، وقالت إن السيد الأمين في انتظاري ، هكذا تأكدت ظنوني في أن التصعيد جاهز لأتسلمة وأتسنمه ، وما أن دخلت على السيد الأمين حتى انتتر واقفاً يسلم علي ، وبعد أن سألني عما أريده من مشروبات، ووصلت دقات قلبي إلى الذروة في انتظار الخبر السعيد ، فاجأني بسؤاله إياي : "إيه ياسي هشام اللي قلته في الفصل أول امبارح ؟ .." ، والحقيقة إنني صدمت ، فظن السيد الأمين أنني لا أذكر ما قلته ، وأردف : " حكاية قنابل الضغط في اليمن ... " ، وقلت للسيد الأمين أن الأمر لم يكن يستدعي استقدامي من المدرسة إلى أمانة العاصمة ، وكان من الممكن إرسالي إلى باب اللوق مباشرة (مقر المباحث العامة ، وكنت قد أخذت إليها مرتين من قبل) ، وخرجت غاضباً أسائل نفسي ، هل أنا في أمانة التنظيم أم في المباحث العامة ؟!!! ، كنت ساذجاً بعض الشيء ، إذ سألت نفسي هذا السؤال ، فأمين القاهرة الذي قابلته كان السيد عبد المجيد فريد ، وكان مسئولاً عن أحد مكاتب الرئيس للمعلومات ، وهو منصب استخباراتي في رئاسة الجمهورية، فهل كان هناك فرق بين الاثنين ؟! (تسلم السيد شعراوي جمعة بعدها وزارة الداخلية، الأمانتين العامتين للاتحاد الاشتراكي العربي ، والتنظيم الطليعي) ، والحقيقة أنني استقصيت عن الكيفية التي وصل بها كلامي إلى أمين العاصمة ، وعلمت أن والدة من

يجلس إلى جواري في الفصل تعمل في أمانة العاصمة كمتفرغ سياسي (المتفرغ السياسي كان يحصل على مرتب يفوق مرتبه من عمله الأصلي ، وربما مكافآت أيضاً)، لكن ما لم أعلمه هل حكى زميلي لأمه ببراءة ما كان ، أم أنه خدمها بمدها بمعلومات تصلح لملء تقرير يرفع من شأنها هناك ، حين يبدوبه أمين العاصمة أمامنا ، وكأنه يعلم بكل شيء !! .

ولنضف الآن إلى المتسللين نوعا آخر منهم كانوا هم الطامعون في وظائف ومواقع محترمة ، فمما زاد الطين بلة أن الترشيح للوظائف العليا كان يشترط عضوية المرشح لتنظيمات الثورة ، مثله مثل الجمعيات التعاونية ، ووظائف العمد والمشايخ ، وعضوية المجالس المحلية ، ومجالس إدارات النقابات العمالية والمهنية و.. ، وهو ما جعل عضوية تنظيمات الثورة أداة ناجحة للتسلق للأعالي ، وجعل من الضروري لتأكيد إمكانية هذا التسلق أن تبدو وكأنك أكبر المؤيدين ، الأمر الذي لا يبين إلا بالتقارير المتتابعة والملفقة ، بينما أعمالك تضرب في الأعمدة التي تبقي التنظيم قائما وقوياً وفعالاً في تحقيق أماني أصحاب المصلحة في التغيير .

والقول بأن السرية كانت لضمان ألا يستغل العضو وضعه التنظيمي في تحقيق مكاسب شخصية مردود عليه بأن العضوية السرية نفسها كانت في حد ذاتها اقترابا من الحكام الذين يستطيعون خدمة من يريد الانتفاع بوضعه التنظيمي.

ولمن ينقدون جمال عبد الناصر لصالح من خلفوه ، نقول إن الأغرب أن الرئيس السادات الذي انتقد التنظيم الطليعي ، لغياب الديمقراطية فيه ، وبعد ذلك غيب هو الديمقراطية عن البلاد ، بأنيابها المسنونة على الدوام لمعارضيه ، جعل من حزب مصر - المبني كسابقيه من فوق - صورة بالكربون من الاتحاد الاشتراكي ، وخلط ميزانيته - كجمال عبد الناصر - بميزانية الحكومة أوالدولة ، وجعله وأجهزة الدولة سواء بسواء ، وأصر على تماهي السلطات الثلاث في شخصه (شخص رب العائلة المصرية) ، ووضع قبعته العسكرية على الثلاث منها ، وزور الانتخابات، وعندما زادت المعارضة ضده في الحزب لم يحتمل الأمر ، وأسرع بتكوين الحزب الوطني فهرع المنافقون والانتهازيون وحدهم إلى حزبه الجديد ، الذي أفسد الحياة السياسية تماما ، لقد أراد جمال عبد الناصر أن يقود الثورة بدون ثوريين ، وأراد أن يبني الاشتراكية بغير اشتراكيين ، وأراد

السادات أن يصنع تعددية تلتهم قواها القوانين المقيدة للعمل الحزبي ، وإرهاب أجهزة الأمن لأعضائها ، لصالح حزب الرئيس ، المستفرد بالأمة وثرواتها ومقدراتها ومستقبل الأيام حتى إشعار آخر ، أي أنه أراد أن يوهمنا بأنه يبني الديمقراطية بالمعادين للديمقراطية .

ألم نقل إن الكتاب - بين يدي القارئ - ليس كتاباً يقرأ التاريخ ، بل هو كتاب يقرأ واقعنا المعيش ، الذي يناضل المصريون فيه لاستعادة ما سلب وتمت شرعنته بدستور ١٩٥٦ ، واستمسك بما جاء فيه من حكمونا في جمهورية السادات .

د. هشام السلاموني

مقدمة :

يعتبر التنظيم الطليعي أو التنظيم السري أو طليعة الاشتراكيين تنظيما مستقلا عن الاتحاد الاشتراكي حاول عبد الناصر فيه الجمع بين العناصر الأكثر يسارية وبين كافة من كان يضمهم الاتحاد الاشتراكي من عناصر متنافرة أيدلوجيا وفكريا ولم يكن يجمعها سوى الارتباط بالنظام أو "بالزعيم " على وجه التحديد

وكان الهدف - كما أعلن وفتئذ - من إنشاء هذا التنظيم هو " **تجنيد العناصر الصالحة للقيادة وتنظيم جهودها ويطور الحوافر الثورية للجماهير** " وكما حدث في تكوين الاتحاد الاشتراكي من عناصر غير اشتراكية فكذلك حدث فى تكوين طليعة الاشتراكيين وإنما قام على أكتاف من اختارهم عبد الناصر من الحريصين على البقاء فى السلطة والاستفادة من مزاياها دون أن يعرف عن أحد منهم أى إيمان بالمبادئ الاشتراكية وهم كل من : الكاتب محمد حسنين هيكل وعلى صبرى وهو من ضباط الصف الثانى الذي اعتمد عليهم عبد الناصر فى التخلص من زملائه السابقين من أعضاء مجلس قيادة الثورة فعينه رئيسا للوزارة فى ١٩٦٢ ثم أمينا للاتحاد الاشتراكي أكتوبر ١٩٦٥ وسامي شرف الذي جعله عبد الناصر بعد قيام الثورة بفترة قصيرة سكرتيرا للمعلومات لمكتبه بعد أن أبلغ عن شقيقيه (**طارق وعز الدين**) أنهما من الأخوان المسلمين وشعراوي جمعة الذي أصبح فيما بعد وزيرا للداخلية وأمينا للتنظيم الطليعي.

وكانت فكرة عبد الناصر إيجاد تنظيم منضبط مثل التنظيمات الشيوعية وقد أراده أن يكون سريا لما أبداه من رغبته فى حماية أعضاء التنظيم من تكتل القوى ضدهم أولا وثانيا حتى لا يستغل أحد موقعه فى التنظيم الطليعي للاستفادة فى مكان عمله.

وهو تفكير غريب من رئيس الدولة فوق أنه غريب بالنسبة لتنظيم شعبي يستهدف تعبئة الجماهير لمساندة الحكم وليس للانقضاض على الحكم فالغريب أيضا أن هذه السرية التى أحاطت بالتنظيم كانت قاصرة على الجماهير الشعبية لأن عبد الناصر ضم إليه عناصر كثيرة من جهاز الدولة ولم يفهم أحد لماذا يخفي عبد الناصر عن الجماهير تنظيما سياسيا يستهدف تحريك الاتحاد الاشتراكي وقيادته

صحيح أن الميثاق أشار إلى تكوين هذا التنظيم ١٩٦٢ ولكن لم ينص الميثاق على أن يكون هذا الطليعي سريا لذلك لم يكن غريبا - فى إطار هذه السرية - أن تكون كتابة التقارير السرية هى أهم نشاط أعضاء التنظيم الطليعي **فلائحة التنظيم نصت على ذلك صراحة فعلى على العضو " أن يتقدم بالتقارير فى مختلف المسائل إلى مستواه وإلى الهيئات الأعلى بما فيها اللجنة المركزية خلال مستويات التنظيم ".**

فأصبحت مهمة هذا التنظيم الذي وصل عدد أعضائه إلى ٣٠ ألف عضو كانت كتابة التقارير وجمع المعلومات تقارير تكتب عن أى شخص مهما كانت قامته ومعلومات تجمع عن أي شئ مهما كانت قيمته وحتى عن المصريين خارج مصر مرورا بكم هائل من المواضيع مثل الخلافات والشجارات التى تنشأ والقضاة وطلبة الجامعة وما ينبغى تجنيده وغيرها من المواضيع التى لا يمكن أن تتخيل أن يتم جمع معلومات عنها لكن هذا ما حدث وهذا ما تم قبل هزيمة ١٩٦٧ حيث انشغل الجميع بكتابة التقارير ضد الجميع لتظهر النكسة فى الأفق كحد فاصل يجب التوقف عنده وهو الأمر الذي لم يحدث حيث انشغلوا بكتابة التقارير الأخرى عن الفئات الأكثر تأثيرا وعن القضاة وكيف أنهم كانوا يظهرون غير ما يعلنون ومن من الناس فرح بالنكسة؟ ومن منهم لم يفرح وهكذا وجد الـ ٣٠ ألف تقريرجى لأنفسهم مجالا آخر لكتابة تقاريرهم المضللة والتى تصيبك بكريزة ضحك أثناء قراءة بعضها من فرط سذاجته وبنوبة من الغثيان أثناء قراءة البعض الأخر

وبين يدينا كم هائل من الوثائق أقوى مما تتخيل وأكبر مما تتوقع كتبها أشخاص بعضهم كانوا فى مراكز السلطة وقتها وبعضهم تم تصعيده فى مرحلة ما بعد عبد الناصر وبعضهم مفكرون كنا نعتقد أنهم فوق ذلك ومبدعون كنا نعلق صورهم فى غرف نومنا ونضع كتاباتهم على هوامش أوراقنا ودفاتر دراستنا وكشاكيلنا الجامعية تعظيما وتبجيلاً

عموما فقد كانت هناك ثلاث مجموعات كبيرة داخل التنظيم الطليعي هم من أنشط كتاب التقارير المجموعة الأولى وهم الماركسيون الذين تم الإفراج عنهم فى أواخر عام ١٩٦٤ وعلى رأسهم محمود أمين العالم المجموعة الثانية وهم ما عرفوا باسم القوميين العرب وكان يقودهم سمير حمزة

والمجموعة الثالثة هم الرواد الذين تم تكليفهم ببناء منظمة الشباب عام ١٩٦٥ وانضموا بعد ذلك للتنظيم الطليعي وعلى رأسهم عبد الغفار شكر والأخير كان على رأس وفود الشباب الذاهب للاتحاد السوفيتى وألمانيا الشرقية وقبرص لتدريبهم على التصدي للقوى المناوئه للثورة.

والشئ المريب أن بعض كبار قيادات التنظيم الطليعي يتنصلون اليوم من موضوع كتابة التقارير - غسيل سمعة - فيقول أحمد حمروش أن " كتابة التقارير لمركز السلطة هى السند الرئيسي للشخصيات المختلفة ولم يكن مهما بل لعله كان مطلوبا أن نقدم كل المعلومات والأخبار المتيسرة حتى ولو أساءت إلى المقربين " .

والغريب أن بعضهم يفاخر بهذه البراعة بمهنته القديمة معتقدا أنها مهنة مصرية صميمة كبناء الأهرامات ترجع لأيام الفراعنة ويدللون على هذه المهنة كان لها احترامها فى مصر القديمة وإلا لما خلد المصريون الكاتب المصرى.

فعبد الغفار شكر يستحل لنفسه ولزملائه كتابة التقارير ويبرر ذلك قائلاً إنه حالياً ممكن لأى شخص ينتمى لأى حزب أو تنظيم سياسي يكتب تقارير لقادته بهذا الحزب أو ذاك التنظيم لكنه نسى أو تناسى أنه هناك فرق كبير وشاسع- إذا أقررنا فعلا بما يقول - بين من يكتب لرئيس حزبه وبين من يكتب لشعراوي جمعة وزير الداخلية كما أن الكتابة لرئيس الحزب لا يترتب عليها ضرر لأى شخص أو قوى مضادة لهذا الحزب هذا بالإضافة إلى أن هذه الأحزاب تمارس عملها بطريقة علنية وبصورة طبيعية وليس من خلال تنظيم سري نشأ بصورة غير طبيعية فهذا التنظيم الطليعى كان من أفرازته أو مخلفاته معظم قيادات اليسار الآن - أغلب قيادات حزب التجمع منه - مارسوا العمل السياسي بنفس الأسلوب وبطريقة الموظفين وعبد الغفار شكر ليس النموذج الوحيد .

عموماً فهذه المهنه كانت تنفرد بها مصر الناصريه عن سائر بلدان العالم المتحضر وهى فى مصر وسيله للترقى وهذا وضع عجيب حيث إن فى الدول المتحضرة يكون الترقى أحيانا بتجسس الشخص لبلاده وليس بتجسسه فى بلاده وعلى زملائه فمع هؤلاء وبهم عرف المصريون أن " الحيطه لها ودان " وأن " الجرى نصف الجدعنه "" وأنا من بعدى الطوفان "" إن كنت فى بلد بتعبد العجل حش وارميله "فالشاعر أمل

دنقل يقول " ابانا الذي فى المباحث لك الجبروت ولمن تحرسه الرهبوت " فالتنظيم الطليعي كان يشبه الجستابو حيث فرض الخوف والقلق على الناس وأعدموا الثقة بين الاب وابنه والرجل وزوجته والأخ وشقيقة والموظف ورئيسه وأوجدوا أجواء متوترة كانت فى تقديرنا هي سببا من أسباب النكسة.

فتقارير هؤلاء ترفع إلى أمين التنظيم الطليعي شعراوي جمعة وهو فى نفس الوقت وزير الداخلية الذي يرفعها إلى جمال عبد الناصر مباشرة الذي كان يوقع عليها بأحد العبارات الآتية - يعتقل ويفصل - يوضع تحت الحراسة - تصادر أموالة - فترجع مرة أخرى لشعراوي الذي يقوم بالتنفيذ ، ولم تكن كتابة التقارير هى الوسيلة الوحيدة للتجسس وجمع المعلومات وإنما كانت هناك وسيلة أخطر وهى تسجيل الأحاديث التليفونية والتصنت وكان المسئول عن ذلك بأوامر من عبد الناصر كل من سامي شرف وشعراوي جمعة خاصة بعد هزيمة ١٩٦٧ وكانت تفريغات تسجيلات التنصت وتقارير المراقبة يتم حفظها فى مكتب تابع لسامى شرف كل ذلك كان يتم وبدون الرجوع إلى اية جهة قضائية وكانت هذه السلطة المطلقة التى يتمتع به كل من سامي وشعراوي عرضة بالطبع كى تستغل لأغراض شخصية و قد اتضح بالفعل من تفريغات بعض الشرائط التى ضبطت بعد أحداث ١٥ مايو ١٩٧١ أن بعضها كان يحوى أمورا شخصية بحته أو يختص بعلاقات نسائية ومنها ما كان يتعلق ببعض الممثلات والراقصات المعروفات ، ولا يمكن بالطبع الاقتناع بما ذكره شعراوي وسامي فى التحقيق من أن التنصت والتسجيل والمراقبة كانت لمصلحة الامن والنظام والا فكيف يمكن تفسير السر فى وضع تليفونات شخصيات تعتبر من دعائم ذلك النظام "أمثال حسين الشافعى وسيد مرعى وعلى صبرى وعزيز صدقى ولبيب شقير وضياء دأود وأمين هويدى بل واتضح بعد ذلك أن كل منهما كان يسجل للآخر بل ووصل الأمر إلى أن الرئيس السادات - بعد أن تولى الحكم مباشرة - لم يسلم بيتة فى الجيزة من وضع أجهزة التصنت به ، وكان شعراوي جمعة وسامي شرف أدرى الناس بالطبع بخطورة وبشاعة ما تضمة التسجلات التليفونية وتسجيلات التصنت على البيوت والمكاتب ومدى مخالفتها للشريعة والشرف والدستور والقانون وبعد أن علم كل منهما أن الرئيس السادات سيتخلص منهما بذل كل منهما محاولاته لوضع يده عليها أو على الأقل حرقها أو إعدامها لأزالة آثار تلك الجريمة النكراء التى ارتكبت فى حق الشعب

المصرى ولكن أيدى رجال الرئيس الجديد كانت أسبق ، وكانت هذه التسجيلات فى الواقع هى دليل الإدانه الأساسي الذي اعتمد عليه السادات لتقديمهما إلى المحاكمة وقد تمت كل هذه التسجيلات كما ذكرنا بناء على أوامر سامي شرف وهكذا وجد أعضاء الجماعة - ما عرفوا باسم مراكز القوى - أنفسهم يدفعون ثمن حماقة زميلهم الذي ألقى بنفسه وبهم إلى الهلاك ، وقد علق الرئيس السادات على هذا النوع الدنيء من شرائط التسجيل الذي ضبط منه عدد وفير فقال فى الخطاب الذي ألقاه أمام مجلس الشعب فى ٢٠ مايو ١٩٧١ ما يلى :- " فيه مسائل فى أشرطة التسجيل ستهدم بيوت فى هذا البلد هل هذه أخلاق ؟ ... نمسك ذلة ونذل الناس ونقول أنا ماسك لك وطلع المتآمرون كل واحد فيهم ماسك ذله على الثانى إيه ده " .

فنظام عبد الناصر لم يكفه أجهزة الأمن المتعددة التى أقامها أمن الرئاسه والمباحث الجنائية العسكرية والمباحث العامة التى نجحت فى تجنيد عشرات الألوف من المواطنين من خلال شبكة مراقبة واسعة ترصد كل أنشطة المواطنين فى القرى والنجوع والمدن فضلا عن إنشاء مكاتب الأمن فما مختلف الوزارات والمصالح وجهاز الرقابة الإدارية وكان عبد الناصر يشجع التنافس بين هذه الأجهزة بل وادى هذا الأمر إلى قيام أجهزة بالتعدى على اختصاصات أجهزة أخري - عموما فإن اهتمامات هذه الاجهزه لم تتجه إلا إلى المواطن المصرى ولا تتسع إلا لقمعه واذلاله رغم مئات الملايين التى استهلكت على هذه الأجهزة فقد كان مردودها فى النهاية صفرا وكان فشلها ذريعا فى تتبع ورصد الأعداء الحقيقين لمصر والمتربصين بها وراء حدودنا الشرقيه وكانت خيبتها أشد عندما وقعت هزيمة ١٩٦٧ فلم تكن الهزيمة منفصلة مطلقا عن هذا الوضع فقد كانت هزيمة ١٩٦٧ أمام إسرائيل زلزالا هائلا هز مصر وآلامه العربية كلها كما لم يحدث لعقود طويله قبلها فكانت من العمق والشمول والقوة إلى درجة أنها ظلت ماثلة فى أذهان الجميع - قيادة وجماهير - حتى اليوم فهزيمه ١٩٦٧ كانت تجسيدا صاعقا وقاسيا لكن خطايا ومثالب نظام عبد الناصر وكان عبد الناصر يود لو أن الكارثه كانت أقل لتخفى معالمها كلها أو بعضها ولكن شاءت الأقدار أن تأتى الهزيمة بهذا الشكل المستعصى على اخفاء أو تموية لتكون أقسى وأهم الدروس لأكثر من جيل بأكمله ، والشئ الغريب أن كتبة التقارير يتصورون أنه طالما أن عبد الناصر قد اعترف فى رأيهم فى خطاب الهزيمة فى حرب يونيه ١٩٦٧ بأنه يتحمل تبعة ما حدث فإن على المؤرخين أن يكتفوا بهذا الاعتراف ويغلقوا باب التحقيق فى

هزيمة يونية كما لو كانت حادث مصرع جاموسه على الطريق الزراعي بعد القبض على الفاعل واعترافه .

فخطاب عبد الناصر يوم ٩ يونيه المشئوم كان مناورة ماهرة قصد بها استمرار عبد الناصر فى الحكم وليس الاستقالة منه وكما وصفه البعض بحق - خطاب - "استجداءثقه " ولم يكن خطاب استعفاء.

وواصل الأتباع والداروبش نفس (طريقة الاستهبال) وعملوا على تزوير حرب أكتوبر وحرب يونية ١٩٦٧ بنسبة انتصارات أكتوبر إلى عبد الناصر وأن الخطه التى انتصر بها جيش أكتوبر وضعت فى عهد الناصر وفى الوقت نفسه عمدوا إلى تشويه سياسه السادات فى حرب اكتوبر مع تبرير سياسه عبد الناصر فى حرب يونيه مما كان نتيجته أن أصبح بطل نصر أكتوبر ١٩٧٣ خائنا وقائد هزيمة يونيه ١٩٦٧ بطلا ولكن هذه هى أمانة الكلمة عند كتبة التقارير الذين يتاجرون بقميص عبد الناصر الذين لم يتصورا أو يتخيلوا أن يتم ضبطهم متلبسين ومن هؤلاء تصدر كل البذاءات التى تلوث حياتنا الحالية وهم معذورون فى ذلك لأن تجربتهم فى ظلام الدكتاتورية الناصرية لم تعلمهم أداب الحوار أو أخلاقيات الخلاف فى الرأى أو احترام العلم فمازالوا يهتدون بمبادئ مدرسة حمزة البسيونى فى الحوار مع الخصوم - خصوصا إذا كان هؤلاء الخصوم من الأساتذة الجامعيين.

وفى النهاية يمكن القول أن الجهد الذي تبذله القوى الفعاله الأن فى مصر لاستكمال وإنجاز التحول الديمقراطى إنما يتجه فى جانب أساسى منه لإصلاح أخطاء جسيمه فى الإرث الناصرى عموما ستتناول هذه الدراسة - التى سيتبعها جزء ثان وثائقى - نشأة هذا التنظيم وإبرز أعضاءه وقيادته ومدى تغلغلهم فى كافة المرافق (وسائل الاعلام والقضاة والمصالح الحكومية والشركات والجماعات والنقابات) ودور التنظيم الطليعي فى أحداث مايو ١٩٧١ .

وفى النهاية نتوجه بخالص الشكر والتقدير للمستشار يحيى الرفاعى على منحى الكثير من الوثائق الهامة وخاصة بالجزء المتعلق بالتنظيم الطليعي بالقضاء والواقع أن كلمات الثناء والشكر لا تفى بحقه .

يبقى أن نتوجه بخالص الشكر والتقدير للدكتور هشام السلامونى على تفضله بكتابه تقديم لهذه الدراسه بصدر رحب وأبوه كريمه.

د. حماده حسنى



الفصل الأول

تنظيمات الثورة السياسية

هيئه التحرير - الاتحاد القومي- الاتحادالاشتراكي

قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لتنتقل بها مصر ونظمها وسياستها إلى أوضاع جديدة تختلف كثيراً عما سبق، فكان الوضع السابق من الناحية السياسية يتضمن قوى ثلاث لا تستطيع إحداها أن تنفي الأخريين، القوة الأولي هي الملك وما يمسك به من أعنة السلطة وما يرتبط به من أجهزة الدولة، والقوة الثانية هي الإنجليز وما تقوى به كلمتهم من وجود جيش الاحتلال البريطاني أو السفير البريطاني مشاركاً في السلطة بمصر والقوة الثالثة هي قوة الأمة ويمثلها الوفد.

ومن الناحية التنظيمية للمجتمع والدولة، ألغت الثورة دستور ١٩٢٣ الذي كان يرسم نظام الحكم علي أساس من توزيع السلطة علي ثلاث هيئات، الملك والحكومة يشخصان السلطة التنفيذية، والبرلمان بمجلسيه يشخص السلطة التشريعية، والمحاكم تشخص السلطة القضائية، ودمجت الثورة سلطتي التنفيذ والتشريع في جهاز واحد من بدء نشوئها حتى صدر دستور ١٩٥٦، ثم أخضعت المجلس النيابي للسيطرة التامة للسلطة التنفيذية، وصار هذا المجلس يكون بين أن يوجد تابعاً للسلطة التنفيذية وبين ألا يكون أصلاً علي مدى سنين عديدة، وتصدر القوانين بقرارات من رئيس الجمهورية، أو تصدر من المجلس النيابي إن وجد بما يحقق المشيئة الكاملة لرئاسة الجمهورية.

فلما جاءت ثورة ٢٣ يوليو خلعت الملك فاروق وما لبث أن ألغت النظام الملكي فحلت قوة جهاز الثورة ورجالها محل قوة الملك، وتمثل ذلك في مجلس قيادة الثورة حتى صدر دستور ١٩٥٦، ثم تمثل في رئاسة الجمهورية وأجهزتها وقيادتها. ثم أنها منذ قيامها عزلت جهاز الدولة عن النفوذ الإنجليزي ثم أبرمت مع بريطانيا اتفاقية الجلاء عن مصر في أكتوبر ١٩٥٤ ثم تحقق الجلاء فعلاً في يونية من سنة ١٩٥٦، وزالت القوة السياسية للإنجليز. ثم هي أيضاً نظمت الأحزاب ثم ألغتها بعد أشهر قليلة من قيام الثورة، كما زالت القوة السياسية للوفد عند قيام الثورة، وحلت هي محله في حراسة الاستقلال الوطني فورثت وظيفته الوطنية، هذا من الناحية السياسية.

وبعد أن فرضت السلطة الناصرية حظراً على تعدد الأحزاب دون مبرر ديمقراطى وأقامت تنظيماً حزبياً واحداً (هيئة التحرير ١٩٥٣-١٩٦١م) و(الاتحاد القومي ١٩٥٧-١٩٦٢م)[1] ثم الاتحاد الاشتراكي (منذ ١٩٦٢-١٩٧٦م)، فلم تكن هيئة التحرير سوى أداة من أدوات النظام الجديد لاكتساب شرعية جماهيرية فى مواجهة القوى الحزبية

المعادية له، وكانت أداة للتعبئة أكثر من كونها قناة للمشاركة الشعبية فى عملية صنع القرار. أما الاتحاد القومى فكان أقرب إلى الجهاز السلطوى منه إلى التنظيم الحزبى الديمقراطى، فكما خلصت إحدى الدراسات فإن أياً من الاتحاد القومى أو الاتحاد الاشتراكي العربى لم يكن لهما استقلال عن السلطة السياسية، حيث كانا خاضعين لسيطرة العسكريين ورقابتهم مما أضعف من درجة استقلالهما كمؤسسات سياسية. وعلي هذا فإنه يستخلص من تجربة الاتحاد القومى مثلاً أن هذا التنظيم لم يقم بدور سياسي مستقل عن أجهزة الدولة، ولم يكن له أثره أو نفوذه على سلطات الحكم. وكان الاتحاد بمثابة أداة يمكن عن طريقها لرئاسة الدولة أن تتخذ ما تراه من الإجراءات السياسية مثل حق الاعتراض على المرشحين أو نقل ملكية الصحافة إلى الاتحاد القومى باعتباره سلطة شعبية، وبذلك تتجنب السلطة السياسية اتهامها بالسيطرة على وسائل توجيه الرأى العام، كما أن الاتحاد الاشتراكي بدوره لم يكن فى أى وقت من الأوقات مؤسسة مستقلة.

وابتداءً ومن الناحية الشكلية عكست أرقام العضوية العاملة فى الاتحاد الاشتراكي ما يبدو وكأنه إقبال جماهيرى كبير على المشاركة السياسية: فعندما أقيم الاتحاد الاشتراكي فى عام ١٩٦٢م بلغت الرغبة فى توسيع نطاق عضويته إلى حد المطابقة بين الحاصلين على العضوية وبين "قوة العمل" على مستوى الجمهورية.(٢) وفى ديسمبر ١٩٦٢م - عند الإعداد لقيام الاتحاد الاشتراكي - أعلن حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية وعضو مجلس الرياسة عقب اجتماع الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي برياسته بأنه "تقرر طبع سبعة ملايين طلب لعضوية الاتحاد".(٣) وقد أعلن عبد الناصر فتح باب الاشتراك فى عضوية الاتحاد الاشتراكي ابتداءً من أول يناير ١٩٦٣م ولمدة عشرين يوماً.

ومنذ ذلك الحين بدأ نشر الأخبار والإحصائيات عن الإقبال الجماهيرى الساحق على التقدم لطلبات العضوية.(٤) وفى ٢٣ يناير أعلن أن عدد الذين تقدموا بطلبات عضوية الاتحاد بلغ ٤٣٤٨٤١٤ مواطن.(٥)

ولم يختلف الوضع كثيراً لدى "إعادة بناء الاتحاد الاشتراكي" من القمة إلى القاعدة فى ١٩٦٨م، حيث قدر حجم العضوية بحوالى خمسة ملايين عضو، وعندما أجريت

الانتخابات لاختيار لجان الاتحاد الاشتراكي (عشرة أعضاء بكل لجنة نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين) عدا وحدات الكليات والمعاهد العليا فى ٧٥٨٤ وحدة أساسية، بلغ عدد المرشحين المتنافسين ٢٣٩١٨٠ مرشحاً.

هذا الإقبال الكبير والأرقام الكبيرة لم يعن على الإطلاق أن أياً من تلك التنظيمات أتاحت بالفعل درجة عالية من المشاركة السياسية للمواطنين، سواء فيما يتعلق باتخاذ القرارات وصنع السياسات، أو باختيار القيادات السياسية. ومع أن مجرد "تسجيل" العضوية فى حد ذاته يمكن أن يكون مؤشراً على المشاركة، إلا إنه يحد من دلالة هذا المؤشر أمران: أولهما فقد الاهتمام أو الالتزام بين قطاعات واسعة من الأعضاء، وأحد الدلائل على ذلك ما يتعلق بـ"اشتراكات العضوية"، ففى حين أن معدل دفع الاشتراكات فى المصالح الحكومية فى القاهرة والذي كان يتم عن طريق الخصم الروتينى الدورى بلغ ٧٥٪ تقريباً فإن هذا المعدل لم يتجاوز ١٥٪ فى الوحدات السكنية، لذلك فقد اعتمد الاتحاد على الحكومة فى الجانب الأكبر من تمويل ميزانيته التى بلغت حوإلى ٦ مليون جنيه سنوياً، وكل ذلك يوضح الطابع البيروقراطى الذي تميز به الاتحاد الاشتراكي.(٦) ومن ناحية ثانية فلاشك أن العديد من المواطنين رأوا فى عضوية الاتحاد الاشتراكي - وقد قام على أيدى السلطة السياسية القائمة - إما مسألة روتينية أو إجبارية أكثر منها مسألة اختيارية، فحركهم الخوف أو الحذر للالتحاق بالتنظيم، أو رأوا فيها شرطاً للحصول على مغنم أو على الأقل لعدم حرمانهم من مغنم، فحركهم تملق السلطة للالتحاق بالتنظيم.

لقد صارت عضوية الاتحاد الاشتراكي شرطاً فيمن يرشح لعضوية مجلس الأمة (القانون ١٥٨ لسنة ١٩٦٣م معدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٤م)، كما صارت شرطاً لعضوية مجلس إدارة الجمعية التعاونية، وذلك بقرار وزير الزراعة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦١م، فلما اعترض مجلس الدولة على أن يضاف هذا الشرط بقرار وزارى صدر القانون ٨٧ لسنة ١٩٦٤م متضمناً هذا الشرط ومضيفاً إليه حكماً يسقط عضوية مجلس الإدارة عمن فقد أياً من شروط الترشيح ومنها عضوية الاتحاد الاشتراكي وصارت عضوية الاتحاد شرطاً لعضوية مجالس إدارة النقابات العمالية المهنية، كما أن قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠م(٧) والمعدل برقم ١٥١ لسنة

١٩٦١م وبرقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣م كان يشترط عضوية الاتحاد القومى فيمن يشكلون العنصر المنتخب فى المجالس المحلية بالمحافظات والمدن والقرى، واستبدل بهذه العضوية عضوية الاتحاد الاشتراكي بالقانون ٦٥ لسنة ١٩٦٤م، وكان ذلك على طريقة أن فقد عضوية الاتحاد تفيد إسقاط العضوية فى المجالس المحلية، وكذلك نظام العمد والمشايخ عدل بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٦٤م وأسقط شرط النصاب المالى فيمن يعين عمدة أو شيخاً، ولكن القانون شرط فى المعين أن يكون عضواً عاملاً بالاتحاد الاشتراكي مع فصله من منصبه إن فقد هذا الشرط، كما أجاز لوزير الداخلية إلغاء منصب العمدية أصلاً وإعادته من جديد. وقد جرى أيضاً الربط بين التنظيم النقابى وبين الاتحاد الاشتراكي، فقد أصدر وزير العمل - أنور سلامة - القرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٤م يستلزم عضوية الاتحاد الاشتراكي فيمن يرشح لمجلس إدارة أى من التشكيلات النقابية.(٨)

وبهذا تحولت عضوية الاتحاد الاشتراكي من قوة سياسية مؤازرة إلى "**شرط صلاحية قانونية**"، وصار الاتحاد تنظيماً قابضاً ينبغى كسب عضويته كشرط قانونى لممارسة المواطنين حقوق المواطنة، ومن أهم هذه الحقوق حق الترشيح فى المجالس والمناصب المنتخبة، أى استوعب الاتحاد الاشتراكي قسماً هاماً من الحقوق السياسية التى ترتبت على الجنسية أصلاً.(٩)

وأصبح الاتحاد بموجب نظامه الأساسى يجعل الفصل من العضوية العاملة أمراً يختص به التنظيم السياسي وحده، وهو صاحب الولاية العامة فيه وفق ما يضعه من ضوابط وبالتالى فإنه ليس ثمة ضمانات لمراجعة هذه السلطة التى منحت للتنظيم باعتبار أنه صاحب ولاية كاملة، ولم يتضمن قانون الاتحاد أى نص يمكن للقاعدة من مساءلة القيادة ومحاسبتها، بل لم يتضمن القانون أية نصوص تكفل للقاعدة حق الحصول على إجابات على تساؤلاتها، كما لم ينظم حقوق القاعدة فى نشر رأيها.(١٠)

ومع ذلك فقد ظلت السلطة الحقيقية فى الاتحاد الاشتراكى مركزة دائماً فى عدد محدود من الشخصيات التى تنتقل بين الاتحاد الاشتراكي وبين الحكومة، وإن كان الاتجاه من الحكومة إلى الاتحاد أكثر شيوعاً من الاتجاه العكسي.

ولقد أظهرت البيانات التى أوردها الباحث الأمريكى "ديكمجيان" عن ١٣١ وزيراً مصرياً شكلوا (نخبة القوة) بين ١٩٥٢ و ١٩٦٨م أن ثلاثة فقط من الوزراء شغلوا مناصب فى التنظيم السياسي قبل أن يصبحوا وزراء، أى بنسبة حوالى ٢٪ فقط، فى حين أن ٨٣ على الأقل أى بنسبة ٦٣٪ تقريباً شغلوا مناصب حزبية، سواء أثناء أو بعد تعيينهم كوزراء، أى أن التنظيم السياسي لم يكن مصدراً لتجنيد القيادات السياسية، وإنما كان "مؤخرة" ينسحبون إليها.(١١)

وقد كانت المعايير البيروقراطية هى المعايير الأساسية وراء اختيار الأفراد للعمل بالاتحاد الاشتراكي نتيجةً لأهميتهم الإدارية أو الفنية وليس لوعيهم السياسي أو وضوح التزامهم أو تأكد ولائهم. كذلك كان الأسلوب البيروقراطى يحكم عمليات الانتداب وصرف المرتبات والبدلات. ويمكن القول أن عدداً كبيراً ممن التحقوا بوظائف الاتحاد الاشتراكي قد اتجهوا إليها بدافع زيادة الدخل أو مضاعفة النفوذ أو الحصول على مغنم أو عدم حرمانهم من مغنم، وليس نتيجة التزام أيديولوفى أو إحساس بالرغبة فى الخدمة العامة، وكثيراً ما كان القادة المنتدبون إلى الاتحاد الاشتراكي من القوات المسلحة أو الحكومة يصطحبون معهم مساعديهم الإداريين "الطاقم"، وكأنهم قد انتقلوا إلى إدارة حكومية أخرى وليس إلى حزب سياسى أو تنظيم جماهيرى.

إلى جانب ذلك كان عضو الاتحاد الاشتراكي يعطى وقته كله لعمله الأساسى المهنى أو الوظيفى، وما تبقى منه وقت بعد ذلك فإنه يقضى معظمه فى قضاء مصالحه الخاصة والعائلية. أما العمل الشعبى والسياسي فله الجزء القليل الباقى من الوقت إذا كان هناك جهد متبقٍ بعد هذا العناء، وإلا فإن راحته أو ساعات الترفيه عنده أفضل من عمل يستوى فيه من يعمل ومن لا يعمل، حيث لا تتحدد المسئوليات ولا تتم المتابعة لأداء الواجبات. تلك ظاهرة تكشفت فى الواقع الملموس خلال فترة الممارسة الأولى لعمل الاتحاد الاشتراكي.

أضف إلى كل ذلك أنه لم يكن فى المقر الرئيسى للاتحاد الاشتراكي ثمة ما يعطيك الإحساس بأنك فى حزب سياسى، بل كل ما يوحى إليك بأنك فى إدارة حكومة عريقة التقسيمات الإدارية المعقدة والأعداد الكبيرة من الموظفين والروتين والبطء والرسمية وسيادة نظم الأقدمية والاعتبارات الشكلية، بل وانتشار السعاة الحاملين

للقهوة ولكوكاكولا لوفود لا تنتهى من الزوار، وقد أدت كل هذه الاعتبارات وغيرها إلى تدعيم الطابع البيروقراطى للاتحاد. وكان الجانب الأكبر من نشاط الاتحاد كان "إدارياً" و"فنياً" فى طابعه الأساسى، بحيث ظل الاتحاد الاشتراكي دائماً مفتقراً إلى الاتصال الثنائى المتبادل بين القاعدة والقمة، كما ظل مفتقداً الكوادر ذات الوعي السياسي والاستعداد للالتزام والنضال والتضحية.

ويقودنا هذا إلى الحاجة لبحث حجم وأبعاد ما يمكن أن يعتبر أزمة مشاركة عقب ثورة يوليو والقطاعات والقوى الاجتماعية التى عانت أكثر من غيرها من تلك الأزمة ويصعب بالتأكيد - كما يخرج عن نطاق دراستنا تلك - الفصل فى هذه القضية.(١٢)

النقطة الثانية إنه كانت هناك، فضلاً عن الرغبة فى أبعاد تأثيرات النخبة القديمة، بل وكذلك النخب المنافسة، دوافع لإنشاء التنظيمات السياسية ليس بغرض تحقيق المشاركة الحقيقية والكاملة فى النظام السياسي، وإنما بغرض تحقيق صورة - يمكن اعتبارها صورة دنيا - من صور المشاركة، أى: التعبئة السياسية خلف النظام.(١٣) من هذه الزاوية، يضحى الاتحاد الاشتراكي وكأنه أقرب إلى نموذج الحزب الواحد التعبوى أو الحزب الواحد الثورى المركزى التعبوى فى مقابل الحزب الواحد التوفيقى، أو البراجماتى التعددى، الذي يسعى إلى تعبئة الموارد السياسية لتحقيق الأهداف القومية فى التنمية، ويفرض التلقين الأيديولوجى أو المذهبة الأيديولوجية كأساس للتضامن السياسي. وتنبع الحاجة لهذا الجهد التعبوى من "ضرورة عدم استنزاف الموارد اللازمة للتنمية بعيدة الأجل، فى إشباع حاجات شعبية عاجلة".

وبالمثل، لم يتصور عبد الناصر أى انفصال بين السلطة الحاكمة والشعب فى ظل حكمه. وفى رده على استفسار لأحد أعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى يوليو ١٩٦٢م حول مشاركة أعضاء السلطات العامة للدولة فى الاتحاد الاشتراكي: "هل التنفيذيين من غير أفراد الشعب؟ ما احنا السلطة التنفيذية.. مش معتبرنا من الشعب والا معتبرنا ايه؟ ده مفهوم قديم، وممكن النهاردة نشيل هذا المفهوم من راسنا. إذا فضلنا نقول السلطة التنفيذية والاتحاد الاشتراكي والشعب.. طيب عايزنى أسلم الاتحاد الاشتراكي لمين؟ أسلمه للرجعية؟ واللا أجيب واحد من الشارع وأقول له اتفضل استلم الاتحاد الاشتراكي؟ ما احنا السلطة التنفيذية، احنا ثورة، هذه السلطة التنفيذية هى الثورة اللي قامت يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢م".(١٤)

لقد نظر عبد الناصر ورفاقه إلى أنفسهم باعتبارهم مجددين وحماة للمصلحة الوطنية والنظام فى المجتمع، واعتبروا أنفسهم القوة الوحيدة القادرة على تحقيق الإصلاحات اللازمة التى سوف تحقق الكرامة والقوة والعدالة للمصريين، ومن ثم فإن أية معارضة منظمة للنظام وسياساته لا يكون من المتصور السماح بها.(١٥)

وثانيهما الاعتقاد بأن التعدد السياسي يؤدى إلى الضعف وعدم الوحدة. لقد أنكرت النخبة الحاكمة وبشدة أن التعدد السياسي يؤدى إلى إطلاق مبادرات الجماهير السياسية الخلاقة.

على العكس من ذلك فإن النخبة الحاكمة سعت إلى الوحدة والتماثل، وبدلاً من الاعتراف بوجود الصراع فى المجتمع ومشكلة توزيع الموارد النادرة بين الطبقات والجماعات والفئات المختلفة ألحت على التنظيم السياسي الواحد كأداة لخلق التضامن وكتعبير عن التكامل.(١٦)

لقد كانت التنظيمات السياسية والتشريعية بل وكثير من التنظيمات الإدارية مجرد ديكور حسن الصنع أو «هياكل بديلة» توحى بوجود العمل السياسي دون أن تسمح السلطة بأى تواجد فعلى لأى نشاط سياسي جاد أيا كان وحتى ولو كانت أهدافه متفقه مع أهداف النظام .

والأمثله كثيره لتجمعات «بريئة غاية البراءة» من شبان لا بدون أى اتجاه سياسي بادروا بحملات لتنظيف قراهم أو احيائهم أو بادروا بنشاط لمحو الأميه لالشيء إلا أنهم يحبون هذا البلد وهذا الشعب أو ربما صدقوا ما سمعوا من شعارات عن الخدمة الجماهيرية والنشاط السياسي ثم مالبثوا أن صدموا بأجهزة الأمن ترصد،تفرقهم وإن لم يكن بالحسنى فبغيرها وكم من شباب حسن النيه بادر بمثل هذا النشاط «البرئ» فتم الزبج بهم فى المعتقلات .

وهكذا أرادوا تنظيما سياسياً بغير نشاط سياسي جاد بغير مبادرات سياسية بغير أسلوب سياسي فى التعبير وابداء الرأى .

ولقد كان هناك تناقض خطير فالحكم بحاجة إلى التنظيم السياسي استكمالا للشكل لكنهم كانوا لا يريدون لهذا التنظيم أن يتواجد فى صوره مستقلة أو متميزة أو أن يتمتع بأية قوة يستمدها من أي مصدر غيرهم.

وهكذا أرادوا التنظيم السياسي ليس «أداة الحكم» وإنما «أداة طيعة فى يد الحكم»، ذلك أن قيام أى تنظيم سياسي جاد كفيل بأن يحول علامات الاستفهام التى تموج بها القاعدة إلى استجوابات .. وهو أيضا كفيل بأن يحول قوى القاعدة المنظمة والواعية إلى أداة للضغط على القيادة ، وهو فوق ذلك كفيل بإقرار أشياء غريبة على تصورهم لأسلوب الحكم مثل مبدأ التصويت ، والنقد والنقد الذاتى ، وخضوع الأقلية للأغلبية بديلا عن خضوع الجميع للقاعدة ، وهذه كلها أشياء كفيلة لو استقرت - ليس على الورق وانما فى الواقع العلمى - بأن تقلل من نفوذ الحكام الفردي وتقلل من قدرته على التحكم وعلى الانفراد باصدار القرار .

وهكذا فإنه إذا جاز لنا أن نصوغ مبادئ فى هذا الصدد فإن المبدأ الأول هو أنه كلما زادت فعالية ونفوذ وجماهيرية التنظيم السياسي كلما قل نفوذ الحاكم ، وقلت قدرته على الانفراد بإصدار القرار ، وقدرته على الانفراد بالتحكم حتى فى مصائر هذا التنظيم ذاته .

ولذلك فإن أحدا من صناع مثل هذه التنظيمات لم يكن ليرحب مطلقا بقوتها أو بنفوذها .. أليس هذا غريباً ؟!

كذلك فإننا نشهد على مسار علاقة الثورة بتنظيمها السياسي أشياء غريبة ، وبرغم غرابتها ، وربما بسبب غرابتها استسلم لها الناس وسلموا بها ..

مثلا هناك «قرار» الحاكم -منفرد- بتسريح كل التنظيم السياسي ، فقد كون «هيئة التحرير» ثم أصدر قرارا بتسريحها عندما أراد ، وربما كان تسريحها شيئا جيدا بذاته لكن الملفت النظر هو أن أحدا لم يستشر هذا الجيش الضخم من السياسيين الذين احتشدوا وانتظموا ووضعوا لوائح وقواعد أوامر . ادمجوا فى الدور حتى صدقوا وتخيلوا ما شاءوا لانفسهم من حقوق وواجبات . ثم فجاة ودون أن يستشيرهم أحد صدر قرار بتسريحهم أن أحدا لم يستشرهم لأنهم أبدا لم تكن لهم أية قيمة فى نظر صاحب القرار على الأقل .

كذلك وبنفس الأسلوب سرح «الاتحاد القومى» ثم الاتحاد الاشتراكي (الأول) ذلك الصرح الضخم من التنظيمات العلوية والوسطى والقاعدية .. والألوف المؤلفة من الأعضاء والكوادر والمتفرغين ، والمعاهد والدورات التثقيفية والأوامر والقرارات

وأجهزة الاتصال .. تلك الهيبة والصولجان والخطب الرنانة والمناقشات والندوات والمسارات .. كل ذلك انتهى بعبارة واحدة نطق بها عبد الناصر .. «أن علينا أن نعيد بناء الاتحاد الاشتراكي.

إن أحدا لم يسأل لماذا؟ إن أحدا لم يحتج ؟ إن أحدا لم يسأل كيف ؟ إن أحدا لم يقاوم .. وكأن هذا التنظيم بكل قواه كان «لقيطا» بغير أهل .. ولربما كان حل هذا الاتحاد الاشتراكي عملا جيدا بذاته ، لكن الغريب فى الأمر هى قدرة «الناصرية» الخارقة وبفضل ممارساتها بالترغيب تارة ، وبالعنف الشديد تارة - على تحويل كل مشتغل بالسياسة فى صفوفها ، إلى «أداة سياسية» تطلق «الصفارة» فينتظم فى الصف، ثم تطلق صفارة أخرى فيتفرق .. كذلك كان الأمر مع منظمة الشباب ، فقد جمعوا ألوفا مؤلفة من الشبان والشابات بلغ عددهم فى بعض الأحيان ٢٣٥ ألف شباب وشابة .. حشدوهم صفوفا متراصة ، وشحنوهم بشحنات سياسية بالغة الحماس ، ودربوهم فى دورات تثقيفية ومعسكرات تدريب، ثم أطلقوهم..

ولكن تصور الشباب لمهمتهم القومية لم يكن فيما يبدو مطابقا لتصور كثير من المشاركين فى حكم البلاد فبينما كان الشاب يمتلئ حماسا وصدقا وإخلاصا ورغبة فى العطاء كانت بعض القيادات مشغولة بمحاولة استخدام ذلك السلاح الجديد الفعال فى صراعاتها الصغيرة داخل هيكل الحكم مثل محاوله كل من المؤسسة السياسية والمؤسسة العسكرية داخل هيكل الحكم احتواءه واستخدامه كله كأداة فى الصراع كما أن كثير من الشباب وجدوا أن ممارستهم للعمل السياسي الجاد وسط الجماهير قد دفعتهم إلى تناقضات حادة مع الأجهزة خاصة وأن الفكر الذي وجد سبيله إلى عقول هؤلاء الشباب فى هذه المرحلة كان يحمل من الفكر الماركسى جرعة أكبر من الجرعة التى تعلنها الدولة فبدء هؤلاء يشعرون تقارير عن الأفراد والقوى المناوئه للثورة وبدأ ذلك فى ظل المناخ السائد خلال تلك الفترة وتعاظم دور أجهزة الأمن والأخبار فيه كما لو كان عملاً بوليسياً يتستر بأقنعه سياسية .

عموماً فبعد أن تغلب عبد الناصر على خصمه عبد الحكيم عامر شعر أن التنظيم أو شك أن يفلت من الخيط الذي يتعين أن يظل مقيدا به وكان قرار حل المنظمة ثم قرار تشكيلها من جديد ثم حلها مرة أخرى ... وهكذا .

أليس ذلك كله تعبيرا عن إصرارهم على أن يكون التنظيم السياسي بكل ما فيه وبكل من فيه تابعا للحاكم .. أليس فى ذلك وحده الكفاية كل الكفاية لتفسير سر فشل هذه التنظيمات وعجزها عن الجماهير؟ أى تنظيم سياسي هذا ؟هل يستطيع مثل هذا التنظيم أن يكسب ثقة أحد ؟ أو احترام أحد ؟ .. أو أن يقود أحد؟! أن النتائج تغنى عن الخوض فى المقدمات ، ولقد كانت نتيجة ممارسة العمل السياسي فى إطار الاتحاد الاشتراكي كسنوات عديدة فشلا وعجزا ليسا بحاجة إلى تبيان .

كانت الانتخابات تزيف ، وكان الجميع يعلمون أنها تزيف ، ولقد أصبح التزييف شريعة بل وشرعا ، بحجة تنفيذ تعليمات «القيادة السياسية» وكان التزييف لا يجرى فقط لمجرد الرغبة فى استبعاد أشخاص معينين ، وإنما رغبة فى استعباد «الفائزين» بتجريدهم دوما من أى احساس بالاستقلالية عن النظام ، أو بالحب والاحترام الحقيقى من جانب الجماهير ومن ثم بالولاء لهذه الجماهير ، ذلك أن الولاء يجب أن يتجه فى مسار واحد ، فقط إلى أعلى نحو «القيادة» ومن هنا فقد كانت هناك خطة مرسومة تستهدف اقناع جميع الكوادر بأنها مدينة بمنصبها فى التنظيم ومن ثم بموقعها فى «حواشى» السلطة أو بالقرب منها ، ليس للجماهير ، ولا للناخبين ، وإنما لمن أتوا بها إلى هذا المنصب رغم أنف الجماهير .. هكذا كانوا يضمنون ولاء الكوادر وطاعتها وخضوعها بتجريدها من أى التصاق فعلى بالجماهير .. من السهل أن تكسب «سيدا» واحدا فى يده كل شئ من أن تسعى لكسب الألوف من الناس العاديين الذين لا يملكون شيئا ..

وهكذا تحول «التدخل فى الانتخابات إلى شريعة من شرائع الحكم ووسيلة من وسائله الثابتة».

وكان طبيعيا أن تشعر الجماهير بالتقزز من كل ما يجرى وأن تتواجد هوة سحيقة بين التنظيم والجماهير .

ولقد افتقد التنظيم أبسط قواعد المركزية الديمقراطية - وافتقد القنوات بين القيادة والقاعدة ، ولقد ظلت القيادات الوسطى للاتحاد الاشتراكي - دوما - فى حالة تمزق بين مطالبات الجماهير وأعراض القيادة .

ولم يتضمن قانون الاتحاد الاشتراكي أى نص يمكن القاعدة من مساءلة القيادة ومحاسبتها ولم يتضمن القانون أية نصوص تكفل للقاعدة حق الحصول على إجابات على تساؤلاتها ، ولم ينظم حقوق القاعدة فى نشر رأيها والتعبير عنه .. وعلى أية حال فإنه لا مبرر على الإطلاق لأخضاع قانون الاتحاد الاشتراكي لأية دراسة أو أي نقد ذلك أنه بالرغم من قصورهم الشديد لم يوضع مطلقا موضوع التطبيق العملى .

كذلك فقد كان تركيب القيادات العليا للتنظيم يخضع هو أيضا لفكرة «عسكرة النظام» ، لكنها أذ تصبح فى الجهاز الأدارى والحكومى خطأ أو خطرا فإنها تصبح فى الجهاز السياسي عائقا خطيراً .

ولنأخذ اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي فى الفترة ١٩٦٢ - ١٩٦٤ لنجد أنها كانت تضم ١٨ شخصا منهم ١٢ ضابطا سابقا . وفى ٢٨ نوفمبر ١٩٦٦ خفض عدد أعضاء اللجنة التنفيذية العليا إلى سبعة أعضاء كانوا جميعا ضباطا سابقين .

أما الأمـانة العامة للاتحاد الاشـتراكى فقـد كانت تضم فى ديسمبر ١٩٦٤ ، ٢٥ عضوا منهم ١٦ ضابطا سابقاً .

ولقد كانت وظيفة السكرتير الأول أو الأمين العام دوما من نصيب العسكريين ، ولم يتغير هذا الوضع إلا بعد ١٥ مايو ١٩٧١ .

والخطر يكمن فى التكوين الفكرى «غير السياسي وغير الجماهيرى» لجماعات الضباط الذين تربوا - وليس هذا ذنبهم - على مبدأ الطاعة التامة للقائد وعلى مبدأ الانصياع المطلق من القاعدة (أليست هذه هى نظريتهم بالفعل فى التطبيق العملى)، وبرغم نجاح البعض فى تخطى هذا الحاجز فإن الكثيرين ظلوا دوما يمارسون عملهم السياسي بعقلية «العسكر» ولقد ساعد على ذلك بغير شك أنهم كانوا دوما الغالبية وأنهم كانوا دوما أصحاب السيطرة فلم تتح للعناصر الأخرى الفرصة للتأثير فيهم ولا فى أساليب عملهم .

أما هذه العناصر الأخري من قيادات الاتحاد الاشتراكي فقد كانت تابعة لجزء من السلطة الحاكمة، وتم تجنيدها من قلب بيروقراطية الدولة على أساس مهني

وظيفى، وليس على أساس أى انتماء سياسي مستقل له (أى انتماء حزبى أو أيديولوفى)، وانعكس معيار **"الولاء" و"الأمن"** على تجنيد هذه العناصر. وقد ترتب على ذلك فى الأغلب تفضيل العناصر اللاسياسية، أى التى لم تكن ترتبط بأى ميول أو اتجاهات سياسية محددة، بل ربما تلك التى لم تكن ذات أى اهتمام عام على الإطلاق، وبعبارات ديكمجيان: "كان افتقاد أى لون سياسي أيديولوفى مطلباً معتاداً لمن يرغب فى تولى منصب قيادى".(١٧) وقد ارتبط ذلك فى جانب منه بما عرف بالمفاضلة بين من يسمون بـ"أهل الثقة" و"أهل الخبرة".

على أن ما ينبغى التركيز عليه هنا هو أن الحرص على اختيار أشخاص **"محايدين"**، أو باهتين، بلا أى لون سياسي أو أيديولوجي لا يعني أن عملية الاختيار ذاتها أو معيار الاختيار ذاته معيار "لا سياسي"، ولكن - على العكس تماماً - فإن هذا الاختيار يظل سياسياً تماماً، وهو سياسي بمعنى أن معياره الأول هو ضمان الولاء للنظام السياسي القائم أو بعبارة أكثر تحديداً ضمان بقاء الاحتكار السياسي للقيادة الحاكمة وعدم منازعتها أو تهديدها فى هذا الاحتكار، ومن هذه الزاوية يضحي تفضيل "أهل الثقة" على "أهل الخبرة" هو تفضيل سياسي بكل معنى الكلمة وبأسوأ مضامينها أيضاً: لأنه يعنى التضحية بالخبرة والكفاية من أجل ضمان أمن النظام واحتكاره للسياسة ونموذج بقاء واستمرار المشير عبد الحكيم عامر فى قمة السلطة وعلى رأس القوات المسلحة، ربما كان أبرز الأمثلة ولكنه بالقطع ليس المثال الوحيد أو النادر.

وهذه الحقيقة تفسر أيضاً بعض السمات التى طبعت تجنيد كثير من عناصر النخبة الاستراتيجية، مثل اختيار أشخاص معينين لتحقيق أهداف لا تتسق مع أصولهم الاجتماعية أو توجهاتهم السياسية الحقيقية (مثل محاولة تطبيق الاشتراكية من خلال قيادات تنفيذية أو سياسية لا اشتراكية)، أو الجمع بين عناصر مختلفة، بل ومتنافرة للقيام بمهام أو أعمال مشتركة (التنظيم الطليعي)، كما يفسر ذلك حقيقة أن معظم الضباط الذين اختيروا لتولى المناصب العليا كانوا من ضباط المخابرات العامة أو الحربية، كما ينطبق المعيار نفسه على المدنيين الذين تعاونوا مع المخابرات.(١٨)

وبحكم طبيعة الأشياء، فإن هؤلاء لم يحتكروا فقط مناصبهم، ولكنهم حرصوا بداهةً على محاربة كل من كان يمكن أن يزاحمهم أو ينافسهم، أيًّا كانت كفايته وقدراته. ولقد وقعت حرب ١٩٦٧م وعلى رأس المؤسسة العسكرية عبد الحكيم عامر وعدد من الأجهزة الرقابية والتنفيذية عناصر من هذه النوعية، ففشلوا فشلاً ذريعاً فى مواجهة العدو.

الخلاصة أن نخبة يوليو هم الذين احتكروا العمل السياسي، وعملوا - كما سبق الذكر - على إبعاد الجماعات والقوى التى سبق أن شاركت النخبة الجديدة إدانتها للنظام القديم، والتى حملت آمال وتوجهات مشتركة إزاء المستقبل، خاصةً الإخوان والشيوعيين، فجعلت تلك الجماعات والقوى تحظى بأكبر قدر من الإدانة والملاحقة. والأمر نفسه ينطبق بدرجة معينة على حزب الوفد الذي كان - برغم سيطرة كبار الملاك عليه - هو الحزب الأكثر تمثيلاً لشرائح عديدة من الطبقة الوسطى، خاصةً فى مستوياته دون العليا.

وأحكمت نخبة يوليو أيضاً سيطرتها شبه المطلقة على كافة مؤسسات المجتمع المدنى، بدءاً من النقابات والجمعيات، وحتى الأندية والاتحادات الرياضية، واقتصادياً بالتأميمات الواسعة وتقليص القطاع الخاص لمصلحة القطاع العام. ويبدو أن القليلين فقط من مفكرى مصر واقتصادييها هم الذين أدركوا فى ذلك الوقت مدى فداحة الخسارة المترتبة على التضحية بالفنيين والخبراء وأصحاب المشروعات باسم القضاء على الاحتكار والقضاء على سيطرة رأس المال على الحكم.

وهكذا حرمت مصر من النخبة السياسية ومن النخبة الاقتصادية معاً، لتدخل عقد السبعينيات بمجموعة من (الموظفين) السياسيين والاقتصاديين، وبدلاً من أن يكون مناط النفوذ السياسي هو امتلاك القوة الاقتصادية كما كان الوضع قبل الثورة، أصبح النفوذ السياسي هو المنفذ إلى القوة الاقتصادية. وفوق ذلك فإن النخبة الجديدة كانت - بحكم طبيعتها - عقيماً غير قادرة على توليد قيادات وكوادر جديدة، وانتقل النفوذ من أيدى "الثوار" إلى مديرى مكاتبهم فموظفيهم، فكانوا قيادات إما بيروقراطية عاجزة - وربما قليلة - وغير قادرة بالتالى على التطوير والإدارة الاقتصادية السليمة،

أو قيادات اهتمت بتكوين ثرواتها الشخصية على حساب القطاع العام والدولة لتصبح أحد أهم روافد "الانفتاح" الذي حدث بعد ذلك.[١٩]

يبقى بعد ذلك كلمة عن شخص «الزعيم» الذي حقق نجاحات بقرارات «علوية» صادرة منه هو فتزايد حجم زعامته محليا وقوميا إلى الحد الذي تضاءلت إلي جواره أدوار الآخرين ، فلم يشعر أحد منهم بكيانه رغم أنه كانت فيهم عناصر ذات كفاءة عالية ، وحتي لو استشعر أحدهم لنفسه كيانامتميزا فإن «الزعيم» الشديد الحذر ، السريع الشك ، الراغب دوما فى الأمساك بجميع الخيوط ، الرافض دوما لاية زعامات أخرى ولو «ثانوية» ولو «مساعدة» كان قادرا باستمرار على البطش به ودفعه إلى زوايا النسيان .. أو إجباره على «تصغير» حجمه .

هكذا لعبت شخصية الفرد دورا هاماً فى تكوين هذه الصورة . ولقد كانت لشخصية عبد الناصر جوانب إيجابية ، لكنه كان يرغب ويصمم دوما على الانفراد وحده ودون أى شريك آخر بالسلطة كاملة ..

عبد الناصر - رفض ، وبشكل حاسم لاشك فيه ، نمط الديموقراطية التى سادت مصر قبل ١٩٥٢ ، باعتبارها خديعة كبرى وديموقراطية مزيفة ، وقعت فيها مصر بعد ثورة ١٩١٩ فهل استطاع أن يقيم ديموقراطية حقيقية بديلة؟ وهل كان زعيماً ديموقراطيا؟ إن حجر الزاوية للإجابة عن هذا السؤال ، تتمثل فى الحقيقة التى حكمت موقف عبد الناصر من كافة القضايا الكبرى فى حكم مصر ، وخياراته بشأنه ، وهى أنه كان يعرف جيداً ، بل ويؤمن إيماناً عميقاً بالهدف أو المقصد النبيل المطلوب تحقيقه، أما كيفية إنجازه والوصول إليه فكانت دائماً قضية أخرى!

الواقع أن الذين يحبون عبد الناصر ، يكرهون إطلاق صفة (الديكتاتور) عليه ! وفى الحوار القديم الذي أجراه فؤاد مطر مع محمد حسنين هيكل فى سبتمبر ١٩٧٤، ونشر فى ١٩٧٥ رفض هيكل وصف عبد الناصر بأنه ديكتاتور ، على أساس أن الديكتاتور رجل يحكم بإرادته غير أنه أخذ فى الأعتبار رغبة الجماهير ومصالحها ، أما جمال عبد الناصر «فكانت لديه القدرة على تحسس الإرادة الشعبية» وكان «يعبر

عن رغبة شعبية دفينة» وأن عبد الناصر «لم يكن يستهدف تدعيم سلطته أو حماية مصالحه ، لأنه كان حريصاً على ألا يملك شيئاً . وتلك هى وجهة النظر الشائعة للدفاع عن «ديموقراطية» عبد الناصر ، ونفى ديكتاتوريته . ولكن الواقع هو أن الديكتاتور عادة ما يتحدث باسم الجماهير ، بل ويؤمن ويعلن أنه يعبر عنها! فتيتو ونكروما وبيروت زعماء أيدتهم شعوبهم وصفقت لهم بجنون ، بمن في ذلك هتلر وموسولينى وفرانكو! وأغلبهم أيضاً لم تكن له ثروات هائلة ، أو مطامع خاصة! بل إن كثيراً من القادة الديكتاتوريين يضرب بهم المثل فى التقشف والنزاهة الشخصية والحياة الصارمة البعيدة عن محاباة الأقارب أو الأصدقاء .

ذلك كله شيء ، والديموقراطية شيء آخر تماماً ! ووصف قائد أو زعيم بأنه «ديموقراطي» لمجرد أنه يحس بشعبه ، ويشعر بآماله وآلامه ، ويعزف عن المطامع المالية والمادية ، ويستشير رجاله . يشبه وصف شخص ما بأنه «مسلم» لمجرد أنه طيب الخلق ، حى الضمير ، مستقيم السلوك ، ولكن لا يعرف الشهادة ، ولا الصلاة ولا الصوم ولا الزكاة ولا الحج حتى لو استطاع إليه سبيلاً ! إن الديموقراطية مثل أى «مذهب» و «نظام سياسي» ، ترتبط وجودا وعدماً بمجموعة من التشريعات والمؤسسات، ومجموعة من الآليات والإجراءات والممارسات التى يلتزم بها الحاكمون والمحكومون معا، ويستحيل بدونها أن يتحقق - فعلياً وبشكل مستقر دائم - حكم الشعب لنفسه ! وبهذا المعنى ، يستحيل وصف حكم عبد الناصر بأنه كان حكماً ديموقراطياً ! .

كما أنه لم يكن هناك فى نشأة عبد الناصر ولا فى ثقافته أو تجربته الشخصية أو البيئة المحلية أو الخارجيةالتى شب فيها ما يمكنه أو يدفعه للإيمان بـ «الديمقراطية» الليبرالية أو الحماس لها ، فأسرته البسيطة من أصول صعيدية ، ما كان يمكن أن تغرس فيه ثقافة وقيم الديمقراطية.

وفى نفس الوقت ليس هناك ما يدعونا إلى أن نتصور أن الثقافة المحدودة لعبد الناصر الشاب كان يمكن أن تجعله يستوعب مدلول التغيرات الداخلية والخارجية ، وأنه لم يقدر له أن يسافر للعالم الخارجى ، ولا أن تتاح له فرصة كافية لتثقيف سياسي

عميق ، أما الثقافة العسكرية بالكلية الحربية فلاشك أنه كان من شأنها إعلاء قيمة الانضباط والإنجاز على أية قيم أخرى ديمقراطية أو ليبرالية .

وأخيراً ، وكما أثبتت ذلك كافة المصادر فإن الفقهاء القانونيين والدستوريين - السنهورى ، فتحى رضوان ، سليمان حافظ - الذين أحاطوا بثوار يوليو بعد نجاحهم لم يكونوا أبداً - للأسف - حريصين على الديمقراطية بمقدار حرصهم على التقرب من الحكام الجدد وتفصيل القرارات والقوانين التى تدعم سلطتهم.

هوامش الفصل الأول:

(١) لمزيد من التفاصيل عن هيئة التحرير والاتحاد القومى، راجع: حماده حسنى أحمد، التنظيمات السياسية لثورة يوليو (١٩٥٣-١٩٦١م)، الهيئة العامة للكتاب، تاريخ المصريين، ٢٠٠٢م.

(٢) الأهرام، ٥ يوليو ١٩٦٢م.

(٣) الأهرام، ٥ ديسمبر ١٩٦٢م.

(٤) الأهرام، ١٤ يناير ١٩٦٢م، وجاء فيها أن "نسبة مقدمى طلب العضوية وصلت فى بعض المحافظات إلى ١٠٠٪ من جملة الناخبين المقيدين فى جدول الانتخابات".

(٥) الأهرام، ٢٤ يناير ١٩٦٣م.

(٦) تقرير "مستوى الوحدات الأساسية.. القلب النابض للتنظيم السياسي" فى الطليعة، يوليو ١٩٦٨م.

(٧) لمزيد من التفاصيل عن هذه القوانين والقرارات راجع: القرارات الكبرى لثورة يوليو، الجزء الأول "قرارات سياسية"، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٨٥م.

(٨) طارق البشرى، مرجع سابق، ص٢٧٢.

(٩) طارق البشرى، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو (١٩٥٢-١٩٧٠)، دار الهلال، ١٩٩١م، ص٢٦٥.

(١٠) رفعت السعيد، تأملات فى الناصرية، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٩، ص١١٨.

(١١) Hair Dekmejian, Egypt Under Nasser, Op. Cit., P.P. 192-199

(١٢) لمزيد من التفاصيل انظر: السيد عبد المطلب غانم، المشاركة السياسية، ضمن: على الدين هلال "محرر"، النظام السياسي، المركز العربى للبحث والنشر، ١٩٨٣م، ص٤٦.

(١٣) Iliya Harik, The Political MobilizationÖ, Op. Cit., PP. 63-64.

(١٤) من رد الرئيس عبد الناصر على استفسارات أعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية، فى ١٩٦٢/٧/٤م، فى: المرجع السابق، ج٤، ص١٥٥.

(١٥) Hassan Sharabi, Nationalism And Reuolution In The Arab World, Wew Jersey D. Van, Nostrand Company Inc., 1966, P. 89.

(١٦) James Heaphy, The OrganizationOf Egypt, World Politics, Vol. XV, No. 111, January 1966, P. 187.

(١٧) Dekmejian, Egypt Under Nasser, P. 214.

(١٨) أحمد حمروش، قصة ثورة يوليو، ج٣، ص١٣١.

(١٩) كان مجتمع ما قبل ثورة يوليو قد قدم نموذجاً مفاده أن الثروة تؤدى إلى السلطة، وأن الاقتصاد يؤدى إلى السياسة، فإن عهد ثورة يوليو يبرز أن السلطة تؤدى إلى الثروة، وأن السياسة تؤدى إلى الاقتصاد، فإذا بكبار رجال الدولة يسعون لتكوين الثروات مستغلين السلطة والنفوذ ومدعمين ذلك بعلاقات من القرابة والنسب، وكانت نتيجة ذلك فى حقبة السبعينات أن الوزراء ورؤساء الوزراء ووكلاء الوزارة والمحافظين وكبار رجالات القطاع العام وغيرهم من أولئك الذين تقلدوا مناصب ووظائف عالية فى السلم الحكومى يتحولون إلى رجال أعمال. لمزيد من التفاصيل، راجع: سامية سعيد إمام، من يملك مصر.. دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى (١٩٧٤-١٩٨٠م)، دار المستقبل العربى، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.



الفصل الثانى

التنظيم الطليعى السرى

على الرغم من أن تنظيم طليعة الاشتراكيين أو التنظيم السري أو الجهاز السياسي يمكن أن يعد أحد المعايير تنظيماً مستقلاً عن الاتحاد الاشتراكي، إلا أن التعرض له يبقى ضرورة لفهم تجربة هذا التنظيم فقد عكس فى جوهره محاولة للربط بين التنظيم السياسي الرسمي - الاتحاد الاشتراكي - والعناصر الأكثر "يسارية". وفى بوتقة هذا التنظيم السري حاول جمال عبد الناصر الجمع بين تلك العناصر الأخيرة وبين كافة من كان يضمهم الاتحاد الاشتراكي من عناصر متنافرة أيدلوجياً وفكرياً، لم يكن يجمعها سوى الارتباط بالنظام أو "بالزعيم" على وجه التحديد.

ومع أن الطابع السري لتشكيل هذا التنظيم والظروف التى أحاطت بالقضاء عليه فى بداية حكم الرئيس السادات أسهمت فى تضييق إمكانيات الوصول إلى المعلومات التفصيلية حوله، إلا أننا اعتماداً على ما أتيح من كتابات عنه وعلى بعض الاتصالات الشخصية التى أتاحت لنا الحصول على كم هائل من الوثائق سوف نسعى إلى التعرف على بعض سماته العامة لنلقى بذلك مزيداً من الضوء على الاتحاد الاشتراكي ككل.

ويمكن للباحث أن يعثر على الخيط الأول للتنظيم الطليعي فى الميثاق الوطنى عندما أشار فى بابه الخامس عن الديمقراطية السليمة إلى "أن الحاجة ماسة إلى خلق جهاز سياسي جديد فى ظل إطار الاتحاد الاشتراكي العربى يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ويطور الحوافز الثورية للجماهير ويحسن احتياجاتها ويساعد على إيجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات".[١] ويلاحظ أن الميثاق لم ينص على أن يكون هذا الجهاز سرياً.

وفى خلال مباحثات الوحدة مع سوريا والعراق عام ١٩٦٣م وفى مواجهة الحديث الذي أثير فى أثنائها عن ضرورة وجود الأحزاب والتعدد الحزبي ذكر عبد الناصر فى جلسة ١٩ مارس ١٩٦٣م: "الجهاز السياسي الذي يفترض تكوينه فى داخل الاتحاد الاشتراكي يتكون من الكوادر أى الناس ذوو الفعاليات السياسية والقدرة على تحريك التفاعل الثورى".[٢]

لذلك لم يكن غريباً أن عقد اجتماع لتكوين التنظيم الطليعي طبقاً لما أورده كل من أحمد حمروش وسامي شرف فى يونيو ١٩٦٣م بعد أسابيع قليلة من جلسات مباحثات الوحدة حضره على صبري ومحمد حسنين هيكل وأحمد فؤاد وسامي شرف.[٣]

وكان من الطبيعى وجمال عبد الناصر بصدد إنشاء "الجهاز السياسي" للاتحاد الاشتراكي وباعتباره كان رئيساً للاتحاد الاشتراكي أن يدعو حسين الشافعى أمين الاتحاد الاشتراكي إلى حضور هذا الاجتماع، إلا أن ذلك لم يحدث، حيث لم يحضر هو ولا غيره من أعضاء مجلس قيادة الثورة القديم.

ويذكر أحمد فؤاد رواية بخصوص إنشاء الجهاز السياسي، أنه فى صيف ١٩٦٣ "استدعانى عبد الناصر وقال إنه ينوى بناء تنظيم حديدى مثل اللي كان عندكم ويقصد بهذا التنظيمات الشيوعية وطلب أسماء مرشحين.."(٤)، فقد كان عبد الناصر إذن يريد العناصر التى لديها خبرة فى التنظيم والتجنيد الحزبي وكان أحمد فؤاد هو الشخص المناسب ولكي يضمن عبد الناصر أن يتم هذا التنظيم والتجنيد من خلال السلطة وتحت رقابتها فقد استدعى فى الاجتماع رجل المخابرات ومدير مكتبه للمعلومات سامي شرف.

وعلى هذا فقد ضم الاجتماع:

١- جمال عبد الناصر: رئيس الدولة ورئيس الاتحاد الاشتراكي.

٢- محمد حسنين هيكل: مستشار الرئيس وصديقه وعينه التى ترى ما هو خارج السلطة وخارج التنظيم السياسي (الاتحاد الاشتراكي).

٣- على صبرى: رئيس الوزراء والرجل المنظم والمرشح فى المستقبل لتولى أكبر مسئولية فى التنظيم السياسي.

٤- أحمد فؤاد: الماركسى، صاحب الخبرة والتجربة فى التنظيم والتجنيد وصاحب العلاقات والصداقات مع مجموعات اليسار المصرى.

٥- سامي شرف: رجل المخابرات، وعين عبد الناصر.

ومن الملاحظ أن هذه المجموعة التى اجتمع بها عبد الناصر كانت ذات ميول متباينة، حيث استفسر أحمد فؤاد من جمال عبد الناصر عن مدى التجانس بين أفراد هذه المجموعة، فقال له عبد الناصر إن على صبرى وهيكل هما أكثر الناس تأثراً بفكرى وإنهما برغم أن أصولهما الفكرية البعيدة عن الاشتراكية إلا أنهما يعبران مرحلة من مراحل التحول الفكرى إلى الاقتناع بها.(٥)

وكان الاجتماع الأول فى منـزل الرئيس جمال عبد الناصر، وعرض عبد الناصر فكرته وشرح ما ورد فى الميثاق الخاص بتكوين الحزب: ".. الحل هو أن يكون لدينا كادراً أو حزب فى داخل الاتحاد الاشتراكي يتكون من ناس حركيون مؤمنين مخلصين يقودون الاتحاد الذى يمثل الجماهير فعلاً، وهذا لأنه لا يمكن أن نعتبر الستة ملايين عضو بالاتحاد الاشتراكي كلهم حركيون، حقيقة أنه يجب أن ننشط الاتحاد، ولكن يجب أن يوجد داخل الاتحاد الحزب الاشتراكي المرتبط.."، وفكرة الجهاز السياسي داخل الاتحاد الاشتراكي تتشابه مع تنظيم رابطة الشيوعيين اليوغسلاف داخل الاتحاد الاشتراكي فى يوغوسلافيا، كما أرسل صلاح الدسوقى (أحد الضباط الأحرار ومحافظ القاهرة فيما بعد) لدراسة تلك التنظيمات، ووضع أمام المجتمعين عدداً من النقاط الأساسية.(٦)

منها الإصرار على السرية سواء فى الاتصال بالكوادر أو فى الاجتماعات أو فى تداول المناقشات التى تتم بين الأعضاء، وعدم مفاتحة أى شخص فى الانضمام للتنظيم إلا بعد وضعه تحت الاختبار فترة كافية تسمح للقيادة السياسية بدراسة موقفه. وكان هذا يعنى أن هذه الأسماء سوف تفرز بواسطة أجهزة أمن خاصة، وقد اشترط عبد الناصر فى العضو أن يكون مؤمناً بثورة ٢٣ يوليو وقادراً على الالتزام بالسرية، وأن يكون عنصراً حركياً له تواجد بين الجماهير.(٧)

وانتقل عبد الناصر إلى سؤال حول اسم التنظيم: ما هو الاسم؟ وما هو الشعار؟ وقد اقترح الحاضرون أكثر من اسم: طرح اسم "الاشتراكية"، ثم طرح اسم "الطليعة الاشتراكية"، ثم اسم "الطليعة الناصرية"، وطرحت فكرة رابعة باسم "الطلائع"، ودارت مناقشات طويلة، ثم اتفق على تسميته باسم "طليعة الاشتراكيين"، وتمت الموافقة على أن يكون الاسم هو "طليعة الاشتراكيين" وأن يكون الشعار هو "حرية.. اشتراكية.. وحدة".(٨)

وبعد ذلك حدد عبد الناصر بعض النقاط بصفة مبدئية:

- أن يُعتبر المجتمعون فى هذا اللقاء هم اللجنة العليا للتنظيم.
- يكلف كل من على صبرى وعباس رضوان بالبدء فى ترشيح عناصر للانضمام للتنظيم وعرضها على الرئيس فى اجتماع مقبل سيتفق على تحديد موعده.

- يكلف باقى الأعضاء الحاضرين باقتراح أسماء تطرح للمناقشة فى الاجتماع القادم.
- يتقدم كل عضو فى الاجتماع القادم بورقة عمل تشمل اقتراحات أكثر تحديداً تشمل استرايتجية العمل التنظيمي وأسلوب منهج العمل.

وأسلوب التدريب وشكل وحجم العضوية فى الأشهر الستة الأولى القادمة ترسل الاقتراحات ومشاريع أوراق العمل لسامي شرف قبل الاجتماع بوقت كافٍ حتى يمكن دراستها وتحديد جدول أعمال الاجتماع التالي.

وبدأت تصل الترشيحات ومشاريع أوراق لمكتب سامى شرف، وكان قد أعد بعد اللقاء السابق هيئة سكرتارية برئاسة محمد المصرى ومعه عدد من أعضاء سكرتارية المعلومات، وتم إعداد مشروع جدول الأعمال الذى أقره الرئيس عبد الناصر وأرسل باليد للأعضاء بواسطة محمد المصرى ومع مشروع جدول الأعمال ساعة وتاريخ انعقاد الاجتماع الثانى.(٩)

وفى الاجتماع الثانى تحدث عبد الناصر عن كيفية بناء التنظيم والثوابت التى يقوم عليها العمل التنظيمى، وكان يرى ضرورة جمع القوى الاشتراكية، فلن توجد فعالية سياسية قوية للاتحاد الاشتراكي بدون تنظيم القوى الاشتراكية حتى يكون هناك صمام أمان داخل الاتحاد الاشتراكي على حد تعبيره، ثم انتقل إلى موضوع الوحدة الفكرية قائلاً: "يجب أن نبسط الأمور للناس ولا نقول كلام لا يفهمه الناس".(١٠)

وبدأ اعتباراً من هذه الجلسة بناء أولى خلايا التنظيم على أساس مبسط فكلف على صبرى وعباس رضوان بأن يشكل كل منهما خلية من عشرة أعضاء وأن يكلف كل عضو من الأعضاء العشرة فى خليتى على صبرى وعباس رضوان بترشيح عشرة أعضاء ليشكل كل منهما خلاياه، وهكذا بدأت العملية منضبطة وفى ظل مركزية من ناحية العضوية.

وبدأ العمل بالفعل بقيام كل عضو من الحاضرين بتشكيل خلية خاصة به علي أن يقوم أعضاء الخلايا بتشكيل خلايا خاصة بهم من خلال ضم أعضاء جدد وهكذا بتطبيق نظرية العشرات أي إن كل شخص يستطيع أن يجند أو يصادق أو يوثر في أو علي عشره أشخاص علي الأقل وكل واحد من هؤلاء العشرة يستطيع بدوره أن يجند عشرة أشخاص فيصبحوا مائه والمائة لوجند كل واحد منهم عشرة أشخاص سيصبحوا

ألفا وهكذا تتوإلى العشرة لتصبح مائة والمائة لتصبح ألفاً والألف تصبح عشرة آلاف وهكذا وكانت عضويه التنظيم الطليعي تمثل جواز مرور لتولي المناصب الهامة سواء في الوزارة أو في المحافظات وكانت عوامل الاختيار والاختيار للأعضاء تتم علي أسس ومعايير مزاجية.

ولقد بدأ (علي صبري) بتشكيل خليته التي كانت تضم كلا من - عبدا لمنعم القسيوني-عبد القادر حاتم-عبد المحسن أبو النور- محمد النبوي المهندس- أحمد توفيق البكري -عبد العزيز السيد- إبراهيم الشربيني- أحمد بهاء الدين- أحمد فهيم - سامي شرف ، ثم سمح لعلي صبري بعد ذلك بتشكيل خلية أخري تضم كلا من - كمال رمزي استينو -سامي شرف- محمد فائق - عبد المجيد فريد -عبد المجيد شديد - محمد أبونار - عبد المعبود الجبيلي- عبد اللطيف بلطيه - علي السيد -محمد علي بشير-لبيب شقير-أحمد الخواجة-حسني الحديدي.

وقام عباس رضوان بتشكيل خلية من كل من - شعراوي جمعة- أحمد كمال أبو الفتوح- كمال الدين الحناوي - عبد العزيز كامل- محمود الجيار-أحمد عبده الشرباصي- الشيخ عبد الحليم محمود(شيخ الجامع الأزهر فيما بعد)- حلمي السعيد- سعد زايد وشكل محمد حسنين هيكل خلية من محمد الخفيف- لطفي الخولي- عبد الرزاق حسن- إبراهيم سعد الدين- نوال المحلاوي.

وكانت خلية أحمد فؤاد تضم أحمد حمروش- أحمد رفاعي- زكي مراد- فؤاد حبشي وفيما بعد فؤاد مرسي - عبد المعبود الجبلي -أحمد الرفاعي- وكان اغلب هؤلاء المرشحين من تنظيم حدتو والحزب الشيوعي المصري وقد تأجل في المرحلة الأولي البت في هذه الترشيحات إلي إن تم حل الحزب الشيوعي المصري وباقي المنظمات الشيوعية وان كان قد بدأ بعضهم يعمل وتم ضمة قبل حل الحزب مثل محمود أمين العالم.

وقام سامي شرف بتشكيل مجموعة كانت تضم (محمد المصري - منير حافظ - أحمد شهيب - شوقي عبد الناصر - أحمد إبراهيم (أمين الاتحاد الاشتراكي بمصر الجديدة-عبد العاطي نافع (أمين المطرية) مصطفي المستكاوي (أمين الزيتون) أحمد كمال الحديد (أمين الوايلى) جمال هديت (مدير نادي الشمس) درويش محمد

درويش - نبيل نجم - أحمد حمادة وقد شكل خالد محي الدين خليته في جريدة الأخبار من رفعت السعيد- جمال بدوي-أمير العطار -السيد الجبرتى - مصطفي طيبه - أحمد طه.

وتلاحظ أن كل هؤلاء من الماركسيين باستثناء جمال بدوي (إخوان مسلمين) وكانت هذه المجموعات تكتب تقارير عن كل شيء وأي شيء فيكتب مثلا أحمد طه عن وجود تحركات إخوانية ويكتب جمال بدوي إن وجود تحركات شيوعية وكل منها أم يعرف ما يكتبة الأخر وهكذا غلبت عليهم انتماتتئهم القديمة أما عن الأمانه العامة للتنظيم الطليعي فقد كان أول تشكيل لمكتبة يضم كلا من شعراوي جمعه -أحمد كامل-محمد المصري- أحمد حمروش - محمد عروق- يوسف عوض غزولي ويعاونهم كل من أسعد خليل وعادل الأشواح وكانت عضوية الأمانة العامة بعد تعديل الهيكل التنظيمي للتنظيم ليكون جغرافيا كالأتي:-

شعراوي جمعة - سامي شرف - عبد المجيد شديد- حسنين كامل بهاء الين- أمين عز الدين -محمد فائق - محمد المصري - أحمد كامل أحمد شهيب-عبد المعبود الجبيلي - محمد عروق-أمين هويدي- عبد المجيد فريد- أحمد حمروش- محمود أمين العالم -حلمي السعيد - يوسف عوض غزولي -علي السيد علي -ويعاون في أعمال الأمانه أسعد خليل وعادل الأشواح.

كانت لجنه التنظيم المسئولة عن محافظة القاهرة تضم علي صبري-أحمد فؤاد-شعراوي جمعه -عزت سلامه- لبيب شقير- محمد فائق -سامي شرف - سعد زايد -حلمي السعيد- عبد المجيد فريد -إبراهيم الشر بيني -أحمد شهيب-أحمد فهيم -فتحي فوده -أمين عز الدين -أحمد بهاء الدين -محمد النبوي المهندس.

وكانت لجنة التنظيم الطليعي في وزارة الخارجية مشكله من حسن بلبل - سميح أنوار- يحي عبد القادر- مراد غالب - عبد المنعم النجار -أحمد عصمت عبد المجيد -حمدي أبوزيد- مصطفي مختار - أحمد لطفي متولي - محمد فتحي الديب - امين حامد هويدي - جمال شعير - أسامه الباز - عمرو موسي - محمد وفاء حجازي - أنور السكري - محمد عز الدين شرف - أحمد صدقي - أحمد بهي الدين - إبراهيم يسري عبد الرحمن - فخري أحمد عثمان - أحمد مختار الجمال -

بهجت إبراهيم الدسوقي - مصطفي ألفقي-أمين يسري - أحمد يسري - مختار الحمزاوي - محب السمرة - مصطفي كامل مرتجي - محمد التابعي - إبراهيم سامي جاد علي خشبه - محمود فوزي كامل - فتح الله الضلعي - حسن عبد الحق جاد الحق - محمد أبو الغيط- فوزي محبوب-عادل مأمون -شرف الدين - محسن أمين خليفة- محمد عوض القوني - حسين كامل بهاء الدين-عبد المنعم عبد العزيز سعودي- خالد محمد الكومي -محمد زين العابدين الغباري - عبد الله محمود عبد الله- مخلص قطب عيسي .

وبهذه المناسبة فقد كان هناك مجموعات من أعضاء التنظيم الطليعي من الذين تقتضي ظروف عملهم أويتم تجنيدهم في الخارج كانت هذه المجموعات بالإضافة إلي مجموعات السفارات المصرية في الخارج يطلق عليها (تنظيم الخارج) وكان يتولى سامى شرف قيادة ومسؤولية هذه المجموعات وعندما يعود أحد أعضائها إلي مصر فقد كان يسكن في ما يتبعها جغرافيا .

ومن أهم وأنشط هذه المجموعات علي مدي سنوات تقارب من السبعة كانت تلك التي نظمت في باريس ولندن - وموسكو وواشنطن وكان من أبرز عناصر هذه المجموعات - عبد المنعم النجار و أسامة الباز وحسام عيسي -وعلي السمان - وجمال شعير ومصطفي ألفقي ومراد غالب -و أسامة الخولي ووفاء حجازي وغيرهم.

أما أعضاء التنظيم الطليعي في جهاز الشرطة فكان يمثلهم (حسن طلعت - ممدوح سالم- زكي علاج - أنور الاعصر - عبد الوهاب نوفل - عز الدين عثمان- فاروق عبد الوهاب - أحمد سليم - محمد عبد الجواد - محمد حسنين مدين - محمد محمود عبد الكريم - أحمد صالح داود - محمد نبو ي إسماعيل - محمد مهدي البندري - حسين عوف - محمد سيف الدين خليفة - أحمد رشدي - سعد الشر بيني - فؤاد علام - حسن أبو باشا - فاروق الحينى - أمير واصف - مصطفي صادق - ألبير تادرس - حسن كامل (محافظ البحر الأحمر)- محمد رشاد حسن.

ولجنة التنظيم الطليعي في مجلس الأمة شكلت من سيد مرعي - خالد محي الدين -حمدي عبيد - كمال الدين الحناوي - أحمد فهيم - أحمد شهيب - إبراهيم شكري - نزيه أحمد أمين - أحمد فواد - ضياء الدين داود - لبيب شقير - (شعراوي جمعة) بصفته أمينا للتنظيم .

كما شكلت في منتصف عام ١٩٦٥ مجموعة خاصة جدا وبتكليف من عبد الناصر شخصيا سميت (مجموعة المعلومات) كنت أتولي مسئوليتها وكانت محاضر اجتماعاتها ترفع لعبد الناصر شخصيا ويخطر شعراوي جمعه باعتباره أمينا للتنظيم بمضمونها للعلم وكانت هذه المجموعة مكونة من (سامي شرف - شوقي عبد الناصر - منير حافظ -أحمد كامل - مصطفي المستكاوي - سنيه الخولي - نوال عامر -عايدة حمدي فوقية حسين محمود - عزيز أحمد خطاب - أحمد حمادة -نبيل نجم - أحمد إبراهيم - درويش محمد درويش -جمال هديت -علي زين العابدين صالح - حسين حسن علي - حاتم صادق - محمد شهيب) وكان يقوم بأعمال السكرتارية كل من توفيق عبد العزيز أحمد و عبد الحميد عوني .

هذه المجموعة كانت تناقش أهم وأدق الأحداث الداخلية والخارجية وتدرس متكلف به من مشاكل وموضوعات إما بشكل مباشر أو بتكليف بعض أعضائها بالاستعانة بعناصر متخصصة من خارج المجموعة والاستفادة من آرائهم حول موضوع التكليف ليعرض علي المجموعة بعد ذلك، كما شكلت لجنه برئاسة الجمهورية من أسعد خليل مسئول اتصال المستؤي الاعلي (الصلة بين جمال عبد الناصر من خلال سامي شرف والتنظيم بقيادة علي صبري ومن ثم شعراوي جمعة) والسفير جمال شعير فواد كمال حسنين (أمين عام مساعد مجلس الوزراء) عبد المجيد فريد (أمين عام رئاسة الجمهورية) حسني الحديدي (سكرتير صحافي لرئاسه الجمهورية) وكان شعراوي جمعة مسئولا عن تلك المجموعة .

ومن أعضاء التنظيم الطليعي أيضاً حسين محمود - نوال عامر -فهيم صلاح غريب - عايدة حمدي -أحمد فؤاد أبو حجر - سنيه الخولي - فوقية أحمد علي - محمد أحمد غانم - محمد اسعد راجح - محمد البدوي فؤاد -عبد الحليم منتصر- عبد الوهاب البرلسى - علي سيد حمدي الحكيم - طلبة عبد العزيز مصطفي - محمد خلف الله أحمد - حسين خلاف - رفعت المحجوب - مصطفي كمال حلمي- عبد الجابر علام - محمود أبوعافية - حسن ناجي - احمد محمد كامل صديق - محمد فؤاد حسن همام - فتحي فوده تادرس - صلاح زكي - عواطف الصحفي - عبد الحميد غازي - احمد فواد محمود - حسين فهمي - طلعت عزيز -

فؤاد محي الدين - فردوس أحمد سعد - نعيم أبو طالب - كمال الشاذلي - سميرة الكيلانى - همت مصطفي - عبد اللطيف بلطية -أحمد فتحي سرور - مصطفي كمال - إسماعيل الدفتار -الشيخ عبد الحليم محمود -حسن مأمون - عاطف صدقي- أحـمد الشيخ عـلام -أحمد عز الدين هلال - فؤاد أبو زغلة - محمود شريف - عزيز حلمي - عبد الهادي قنديل -حمدي حرزا -عبد الجابر علام - صلاح حافظ-عبد العزيز حجازي - مشهور أحمد مشهور -يوسف إدريس - إبراهيم صقر-علي صدقي - ناصف عبد الغفار خلاّف -اسماعيل صبري عبد الله- علي السمان- صلاح الدين حافظ (الأهرام) -عبد الهادي معوض - محمد البلتاجي -وجيه ابوبكر-محمود يونس - حلمي سلام - فتحي غانم - محمد أمين حماد - جلال عبد الحميد-علي نور الدين - محمد أبو نصير - أحمد الخواجة -صلاح جاهين -أباظة -عمر شريف- صدقي سليمان - حكمت أبو زيد -حمدي السيد -عبد الوهاب البشري - صلاح هديت - حسين ذوالفقار صبري -محمد أمين - حلمي كامل -كمال هنري ابادير - علي زين العابدين - محمد عزت سلامه -محمود عبد السلام (وزير محمد صفي الدين أبو العز -صالح محمد - حلمي مراد - أحمد مصطفي أحمد -حسن أحمد مصطفي - محمد بكر أحمد -محمد محمود الإمام - حسب الله الكفراوي -محمود امين عبد الحافظ -محمد حمدي عاشور - حافظ بدوي -عبده سلام - حامد محمود -أمين السعد -كامل زهير -محمد راغب دويدار -أحمد أحمد العماوي- فريد محمود - فليب جلاب - نجاح عمر - حسن معاذ رميح - فواد عز الدين - محمد عودة - محمود المراغى - حسن محمود شهاب -حسين كامل - كامل مراد-عبد المولي عطية - محمد عزت عادل -محي الدين أبو شادي -مفيد مصطفي بهاء الدين - أحمد سلامه - يسري مصطفي - ميلاد حنا - أمينة شفيق - فاروق العشرى-عبد الوهاب الحباك.

ومن كليـات جامعـات القاهـرة وعين شمـس والأسكنـدريه علي سبيل المثال عبد الجليل مصطفي بسيوني - السيد جمال الدين مجاهد - أبوشادي الروبي- نبيل يوسف خطار - يوسف محمد عبد الرحمن -علي الجارم -حيدر أحمد سامح همام -كميل أدهم - منير عجيب زخاري - إبراهيم جميل بدران - أحمد عادل علي إبراهيم جاد محمود عبد القادر -محمد توفيق الرخاوي - عبد المنعم علي عباس غالب -أحمد عبد المنعم فرج - محمد صفوت حسين -محمد عبد الوهاب غنددو-

عبدالمك عودة - أحمد محمود محمد بدر - محمد فتح الله ا لخطيب -محمد زكي شافعي -محمد حسب الله -السيد أحمد نور - يحيي حامد هويدي -عبد اللطيف أحمد علي- السيد محمد رجب - عمرو أمين محي الدين - أحمد جعرة-سعيد شاهين- عبد المعطي أحمد شعراوي حراز -يوسف عبد المجيد فايد - النعمان عبد المتعال علي القاضي سامية أحمد علي أحمد اسماعيل - أحمد علي مرسي أحمد- محمد مهران رشوان - محمد صبحي سليمان -محمد أمين البنهاوي - أحمد كروايه- محمد شريف عادل - يحيي مصطفي عبد الحكيم -حلمي محمد ابو الفتوح -شفيق ابراهيم بلبع - محمد سعد الدين - محمد محمود غراب - صبحي علي محمود سعد- محمد فائق مصطفي هاشم - محمود دسوقي - عبد المنعم فولي طه - السيد مجاهد -عبد الرؤوف ابو الحسن - عمر عبد الاخر -محمد طلعت قابيل - محمد محي الدين نصرت - محمد منير ابراهيم - أحمد السيد رفعت ابو حسين - محمد عبد الغني محمود - أسامة محمود رفعت - حسن حسني سليم - محمد عز الدين ابراهيم سرور الخولي - محمد عبد الرحمن الهواري - علي العريان - حسن محمد اسماعيل - حامد عبد الحميد السنباؤي - أسامة أمين أحمد - محمد متولي محمد الجمل - عاطف محمد عبيد -علي عبد المجيد - شوقي حسين عبد الله - حسن فهمي السيد أمام -عبدة سعيد - ابراهيم محمد السباعي -محمد شوقي عطا الله -علي محمود- حلمي محمود نمر - عبد القادر ابراهيم حلمي - توفيق بلبع - علاء الدين نصر - صلاح الدين صدقي - علي محمد عبد الحافظ السلمي - متولي بدوي علي عامر - أحمد عبد الرحيم - محمد بدوي - محمد كمال جعفر -حامد طاهر حسنين - عبد الحكيم حسان الامام -محمود محمد قاسم - تمام حسان - عمر السعيد محمد - محمد رفاعي - محمد عزت خيري - عبد القادر السيد منصور - عبد المجيد عبد الوهاب- إجلال حفني محمد شرف خاطر -محمدعبد الفتاح القصاص - ماهر إبراهيم الدسوقي -جابر بركات - محمد عبد المقصود النادي - معتزة عبد الرحمن سليمان- أحمد فتحي حسين - فوزي أمين فوزي -حامد متولي -محمد لطفي عبد الخالق - محمد عبد الواحد محمد - فوزي حسين عبد الودود -يحيي - مفيد محمود شهاب - أكثم أمين الخولي - عاطف سرور - عائشه راتب عبد الرحمن- مأمون محمد سلامة - حامد نصر أبوزيد - محمد نجيب حسني - جميل متولي الشرقاوي - عبد المنعم السعيد البدراوي - كمال الدين صدقي -محمود

نصر - محمد كمال سليم - محمد علي - محمد فتح الله عبد العال - فتحي النواوي- عصام الجندي-سهير يوسف صالح - علي الدين هلال - إسماعيل مسام الخطيب.

وكان الرواد العشرون الذين بدأ بهم العمل في بناء منظمة الشباب الاشتراكي تترواح اعمارهم بين ٢٤و٣٠سنة من المتخرجين حديثا من الجامعات و المعاهد العلياوهم عبد الغفار شكر - كمال القشيشي - نور الدين فهمي - محمود سعيد - ابراهيم الخولي - محمود عاشور - صلاح الشرنوبي - السيد الزيات -عزت عبد النبي - أحمد عبد الغفار المغازي - أحمد عمر - علي الطحان - محمد هاشم العشيري - هاشم حمود - رفعت السباعي - شلبي عرفة الشابوري - حمدي الطاهر - عباس ندراوي وقد تم ضم هؤلاء إلى التنظيم الطليعي .

وهولاء الرواد من أنشط العناصر في كتابة التقارير وقد اطلع الباحث على تقارير كتبها أعضاء وقادة منظمة الشباب ضد الآخرين وضد بعضهم البعض مثل (ماكتبه العشيري ضد علي الدين هلال وماكتبة عزت عبد النبي ضد حسين كامل بهاء الذين وماكتبه عبد الغفار شكر ضد عائلات معادية في الأرياف وعن آخرين من كبار الملاك وغيرهم وقد أطلق هؤلاء البصاصون أو المخبرصون على زميلهم عبد الغفار شكر اسم الدبور نظراً لنشاطة البارز فى كتابة التقارير وقد تكاثر هولاء فيما بعد بحيث لم يعد بالإمكان حصرهم وباضافة إلى ذلك نشاء تكتل داخل التنظيم الطليعي ضم من عرفوا باسم القومين العرب بقيادة سمير حمزة وكل من أحمد توفبق -صالح السمرة- عثمان عزام ... وغيرهم .

وبالاطلاع علي التقارير التي كتبها أعضاء التنظيم الطليعي نجد أن هناك مجموعات داخل التنظيم الطليعي كانت هي تقريبا التي تكتب تقارير شخصيه وضد اتجاهات معارض للنظام الناصري وهم الماركسيون الذين افراج عنهم في اواخر ١٩٦٤ ومجموعه منظمة الشباب ومجموعه القوميين العرب .

وكان هناك بعض الوزراء أعضاء في التنظيم ويشرفون علي نشاطه وتحركه داخل وزاراتهم ومن أمثلة ذلك محمد فائق في وزاره الاعلام بينما كانت هناك وزارات أخري يتولي العمل التنظيمي فيها شخص آخر بخلاف الوزير وقد آدي ذلك الوضع في بعض

الأحيان إلي استياء بعض الوزراء وطالبو ا في اجتماعات تدخل عبد الناصر وعمل علي الفصل بين المتهمين .

وقد تم تقسيم القاهرة إلى خمس مناطق:-

- سعد زايد وعلى صبرى مسئولان عن منطقة شمال القاهرة.
- سامى شرف مسئول عن منطقة شرق القاهرة.
- حلمى السعيد مسئول عن منطقة جنوب القاهرة.
- محمد فائق مسئول عن منطقة غرب القاهرة.
- النبوى المهندس ومن بعده كمال الحناوى - مسئول عن منطقة وسط القاهرة.

وفى المحافظات كان المسئول عنها كل من :

- محمد أحمد البلتاجى مسئول طليعة الاشتراكيين فى الجيزة.
- وجيه اباظة مسئول طليعة الاشتراكيين فى البحيرة.
- عبد الحميد خيرت مسئول طليعة الاشتراكيين فى سوهاج.
- فؤاد محى الدين مسئول طليعة الاشتراكيين فى القليوبية.
- محمد المصرى مسئول طليعة الاشتراكيين فى الدقهلية.
- حمدى عاشور ثم ضياء داود مسئول طليعة الاشتراكيين فى دمياط.
- محمد حسنى رشدى مسئول طليعة الاشتراكيين فى بورسعيد .
- مشهور أحمد مشهور مسئول طليعة الاشتراكيين فى الاسماعليه.
- مصطفى الجندى مسئول طليعة الاشتراكيين فى الغربية.
- كمال الشاذلى مسئول طليعة الاشتراكيين فى المنوفيه.
- محمد رشدى دكرورى مسئول طليعة الاشتراكيين فى المنيا .
- محمد زكى علام مسئول طليعة الاشتراكيين فى قنا .
- محمد إسماعيل معاذ مسئول طليعة الاشتراكيين فى الوادى الجديد .
- عواد خليل حسنين مسئول طليعة الاشتراكيين فى سيناء.

- شعبان محمد العتال مسئول طليعه الاشتراكيين فى مطروح.

- حسن ضياء سليمان مسئول طليعة الاشتراكيين فى البحر الأحمر.

وكانت هناك محافظات ومواقع كان فيها مسئول طليعة الاشتراكيين هو نفسه أمين الاتحاد الاشتراكي وكان لأمناء التنظيم الطليعي فى المحافظات الصلاحية لإصدار أمر بالقبض على أى مواطن إلى مدير أمن المحافظة وتشكلت مجموعات مهنية ونوعيه فكان هناك .

- حسين كامل بهاء الدين مسئول عن الجامعات .

- محمد فائق مسئول عن الإعلام .

- أحمد الخواجه مسئول عن المحامين .

- د. حمدى السيد مسئول عن الأطباء .

- حلمى السعيد مسئول عن المهندسين .

وقد علم المشير عبد الحكيم عامر بخطوات التنظيم الطليعي من عبد الناصر، فأمر شمس بدران بتكوين الجهاز السري داخل القوات المسلحة.

وقد تفاوتت الشهادات المتداولة سواء فى كتب أو حوارات صحافية، أو تلك التى أجراها الباحث حول وجود أو عدم وجود طليعة الاشتراكيين فى القوات المسلحة(١١)، وربما يرجع ذلك إلى السرية المطلقة التى كان يجرى بها العمل فى القوات المسلحة. أو لعدم معرفة تلك العلاقة من قبل مستوى أمانة طليعة الاشتراكيين، ولا حتى مكتبها التنظيمى، إنما كانت العلاقة ما بين جمال بعد الناصر وعبد الحكيم عامر عن طريق شمس بدران.

وإن كنا نرجح وجود حركة تجنيد لطليعة الاشتراكيين داخل القوات المسلحة المصرية تحت مفهوم أمن الثورة داخل الجيش، ويبدو من سياق الشهادات والأحداث وتكوين طليعة الاشتراكيين أن ذلك كان من بين أحد الأسباب الرئيسية خلف نشأة التنظيم.

ولعل تضارب الشهادات ناتج عن رغبة البعض فى عدم تحميل التنظيم أخطاء شمس بدران وعبد الحكيم عامر فى هزيمة ١٩٦٧م وما حدث من صراع على السلطة فى أعقابها.

فيذكر حمروش: "إذا كان قانون الاتحاد الاشتراكي لم ينفذ بإدخال القوات المسلحة والشرطة والقضاء إلى تنظيمه، فإنه قد بدأ ينفذ فيما يتصل بتنظيم طليعة الاشتراكيين، فقد كانت سرية التنظيم والأفضلية النسبية الناتجة من اختيار الأفراد عاملاً مشجعاً على تكوين تنظيم لطليعة الاشتراكيين داخل الجيش". (١٢)

وكان المسئول عن هذا التنظيم الصاغ شمس الدين بدران الذى كان يستمد قوته ونفوذه الواسع فى الجيش وخارجه من عاملين: أولهما تلك الثقة المطلقة وغير المحدودة التى منحه إياها كل من جمال عبد الناصر وعبد الحكيم، وثانيهما منصبه كمدير لمكتب القائد العام لشئون الميزانية والأفراد الذى أتاح له السيطرة على كل شىء فى القوات المسلحة، وسهل له وضع العناصر المرتبطة به شخصياً فى المراكز القيادية الحساسة حتى أصبحت تشكل قوة رئيسية خاصة ومؤثرة داخل القوات المسلحة. (١٣)

ولذا لم يكن تشكيل طليعة الاشتراكيين داخل القوات المسلحة عملية عسيرة أو معقدة، بل نفذت دون مصاعب، وظلت سراً مجهولاً على الكثيرين، ولو أنه عرف فيما بعد أنها كانت تسير طبقاً لما تكونت به طليعة الاشتراكيين خارج الجيش، فقد ضمت القيادة مثل الفريق محمد فوزى القائد العام للقوات المسلحة بعد يونيو ١٩٦٧م ثم وزير الحربية بعد أمين هويدى، والفريق محمود أحمد صادق رئيس أركان الحرب ثم وزير الحربية بعد مايو ١٩٧١م.

وفى رواية أدلى بها حامد محمود للباحث، يذكر: "أعتقد أن شمس كان مكلفاً بعمل تنظيم طليعى من جمال عبد الناصر فى الجيش وكان أغلبهم من دفعته، وأعتقد أنهم كانوا تحت قيادة جمال عبد الناصر مباشرةً". لكن سامى شرف يعلن بشكل واضح أن المشير عبد الحكيم عامر كان يعرف أن هناك تنظيماً طليعياً، ولكنه لا يعرف تفصيلاته فلم يكن عضواً به، لكنه فى موضع آخر وفى إجابة عن سؤال مباشر: هل كان لشمس بدران تنظيم داخل القوات المسلحة؟ نعم كان له تنظيم ومن غير المنطقى

أن يكون لشمس تنظيم داخل القوات المسلحة دون معرفة للأجهزة، إذا كان هذا التنظيم تابع وحتى موال لشمس بدران، فلابد من توفر غطاء شرعي أمام أجهزة الدولة المتعددة، ونحن نعتقد أن الغطاء كان طليعة الاشتراكيين.(١٤) وفى إجابة لشعراوي جمعة عن سؤال: هل كان للتنظيم نشاط داخل الشرطة والقوات المسلحة؟ قال: "لم نكن قد بدأنا النشاط داخل القوات المسلحة، أما الشرطة فقد قطعنا خطوات نحو تأسيسها وكان لطليعة الاشتراكيين فرع داخلها، وكان ذلك متسقاً مع النظام السياسي للثورة" . وهذه الإجابة تعنى أولاً أنه كان هناك تفكير فى تأسيس طليعة اشتراكيين فى القوات المسلحة، لأن ذلك كان يتفق مع النظام السياسي للثورة وحيث إن الجيش يشكل أحد قوى التحالف (عمال، فلاحون، مثقفون، رأسمالية وطنية، جنود)، ويعنى ثانياً أن تعبير "لم نكن قد بدأنا النشاط داخل القوات المسلحة" أن هناك احتمالات بخطوات تمهيدية أي تم تجنيد عدد قليل من المقربين والمخلصين، بالذات عندما يقول عن طليعة الاشتراكيين فى الشرطة "فقد قطعنا خطوات نحو تأسيسها" .(١٤)

وأيًا كان الأمر فقد أوكل لشمس بدران مسئولية قيادة التنظيم الطليعي داخل الجيش، وكان يهدف مراقبة ضباط القوات المسلحة فى الوحدات والتشكيلات والتعرف على أدائهم ونواياهم ونشاطهم من خلال تجنيد عدد من الضباط الموثوق فى ولائهم لضمان أمن وسلامة القوات المسلحة وولائها للمشير عامر. وتدل التقارير على أن التنظيم قد بدأ نشاطه منذ شهر أكتوبر ١٩٦٤م بتعيين ضابط أو أكثر فى كل سلاح يبلغ عن كل ما يدور منه بالتفصيل. وكانت تقارير هذا التنظيم تعرض على المشير عامر فقط، ولم يعلم بها غيره أحد سوى شمس بدران، فازدادت بذلك قبضة المشير عامر على الجيش.(١٥)

وقد ظل أعضاء جماعة الإخوان المسلمين بعيديين عن الاشتراك فى هذا التنظيم، فعلاقة الجماعة مع النظام ظلت مقطوعة منذ أحداث ١٩٥٤م، على الرغم من أن بعض الأجهزة الأمنية كثفت جهودها للنفاذ إلى الإخوان واستقطابهم، وتمت زيارات لسجن المحاريق، قام بها عدد من رجال المخابرات والمباحث، وكانوا يهدفهون بلقاءاتهم مع قيادات الإخوان المسلمين الحصول على تأييده للحكومة والنظام، ولم تسفر هذه الزيارات عن شىء، وقد ظل موقف القيادات ثابتاً لم يتغير.(١٦)

ويذكر سيد قطب فى اعترافاته أنه بلغه داخل السجن أن زكريا محيي الدين تكلم مع بعض الإخوان فى دخول الاتحاد الاشتراكي وتنظيماته للوقوف فى وجه التيار الشيوعي، كما يذكر أنه بلغه أن زكريا محيي الدين أيضاً زار المرشد العام حسن الهضيبي ليتحدث معه فى هذا الأمر.(١٧)

وقد نجحت بعض الأجهزة بعد ذلك بأن تأتى لعبد الناصر بعبد العزيز كامل من السجن، وقد كان عضواً بمكتب الإرشاد، وقد تخلى عن الجماعة، وتم تعيينه فى قسم الدعوة والفكر بالاتحاد الاشتراكي العربي. وقد أصبح عبد العزيز كامل فيما بعدم وزيراً للأوقاف. وقد جرت محاولة مشابهة مع زينب الغزالي داخل السجن، ولكنها رفضت الانضمام للاتحاد الاشتراكي تحت ضغط شديد.(١٨)

وعملت الثورة على الإفادة من ممثلي تيار الإسلام السياسي من خارج الجماعة، فخالد محمد خالد يذكر: "جاء مجدى حسنين يفاتحنى فى أمر، أن جمال عبد الناصر طلب منه أن يضمنى لهذا التنظيم، فاعتذرت له".(١٩)

اما الشيوعيون فقد حلوا تنظيماتهم فكافأهم عبد الناصر بإلحاقهم بهذ ا التنظيم وذلك عقب زيارة خرو شوف لمصر في مايو ١٩٦٤ ولكن ظلت القيادة باستمرار في يد أهل الثقة ممن يعتمد عبد الناصر عليهم في الحكم في حين ظل الشيوعيون الجانب الضعيف في التحالف واقتصرات مهتهم علي كتابة التقارير....... وظهرت قوة قبضة النظام الناصري عليهم حين تم اعتقال ثلاثه من أبرزهم وانشطهم في العمل السياسي وهم (لطفي الخولي) رئيسي تحرير الطليعة وأمين عز الدين المسئول التنظيمي بطليعة الاشتراكين والدكتور ابراهيم سعد الدين عضو الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي بتهمة الايصال بعدد من الشباب اللذين اعتقلوا لارتباطهم بتنظيم القوميين العرب وقام بالتحقيق معهم زملاؤهم بالتنظيم الطليعي شعراوي جمعة وسامي شرف وكان في الوسع استدعاؤهم ولكن النظام آثر اعتقالهم اعتقالا بوليسيا وذلك رمزا لضألة حجمهم ودورهم في النظام الاشتراكي الجديد ولم تكن للتنظيم فروع عربية، وإن كانت له فروع بين المصريين العاملين أو الدارسين بالخارج. وكان سامى شرف يتسلم عدد ٣٠ نسخة من نشرة طليعة الاشتراكيين لأنه مسئول التنظيم بالخارج.(٢٠)

غير أن الصلة المنتظمة كانت قائمة بين (طليعة الاشتراكيين) و(الطليعة العربية) التنظيم الذى كان يتحرك فى الساحة العربية خارج مصر من خلال أمانة الشئون العربية بالاتحاد الاشتراكي.

ويمكن القول أن تنظيم الطليعة العربية كان أحد أجنحة طليعة الاشتراكيين، وكان الربط والتنسيق قائماً باستمرار، وكان التنسيق يتم فى النشرات والتحليلات والتقارير والاستفادة من خبرات التنظيم الأم فى القاهرة.(٢١)

كان الربط بين التنظيمين منطقياً، فالرئيس عبد الناصر هو قائد طليعة الاشتراكيين وقائد الطليعة العربية أيضاً، وكان كل أعضاء أمانة الطليعة العربية أعضاء فى طليعة الاشتراكيين، كان فتحى الديب مسئول الطليعة العربية يعمل فى طليعة الاشتراكيين وكان محمود عروق مسئول التثقيف فى الطليعة العربية ينشط فى نفس المجال فى إطار "طليعة الاشتراكيين".(٢٢)

وأوضح عبد الناصر فى مؤتمر المبعوثين الذى عقد بالإسكندرية فى أغسطس ١٩٦٦م أن السرية كانت لسببين: أولهما: لمنع هجوم الرجعية على العناصر المختارة والإساءة إلى سمعتها، وثانيهم: الحيلولة دون انضمام الانتهازيين للتنظيم ومنع استغلال المنضمين إليه.(٢٣)

ودور التنظيم الطليعي يأتي باعتبارة جزء لا يتجزء من (أمن الثورة) فان ما يلفت النظر هو التشدد في المحافظة علي سرية التنظيم أو الانتساب اليه . فقد كانت فكرة عبد الناصر ايجاد تنظيم منضبط مثل التنظيمات الشيوعية وقد اراده ان يكون سريا لما أبداه من رغبتة في حماية أعضاء التنظيم من أنفسهم - كانهم أطفال -وحتي لا يستغي أحد موقعه في الجهاز السياسي للا ستفادة في مكان عملة هو تفكير غريب من رئيس الدولة فوق أنه غريب بالنسبه لتنظيم شعبي يستهدف تعبئة الجماهير لمساندة الحكم وليس للا نقضاض علي الحكم فالغريب أيضا أن هذه السرية التي أحاطت بالتنظيم كانت قاصرة علي الجماهير الشعبية لان عبد الناصر ضم إليه عناصر كثيرة من جهاز الدوله ولم يفهم أحد لماذا يخفي عبد الناصر عن الجماهير تنظيما سياسيا يستهدف تحريك الاتحاد الاشتراكي وقيادته صحيح أن الميثاق اشار

إلى تكوين هذا التنظيم.ولكن لم ينص الميثاق علي أن يكون هذا الجهاز السياسي سريا لذلك لم يكن غريبا في اطار السرية أن تكون كتابه التقارير السرية عن اتجاهات الرأي العام هي أهم نشاط لاعضاء هذا التنظيم الطليعي فضلا عن التقارير التي تقدم لعبد الناصر بالمعلومات والاخبار فقد كان لانتماء غالبيه العسكرييين - الذين عهدت اليهم المناصب القيادية في التنظيم الحزبي لسلك المخابرات ونشاتهم في داخله - أثر علي طريقة عملهم بشكل مباشر وكما يوكد أحمد حمروش كانت كتابه التقارير لمراكز السلطة هي السند الرئيسي للشخصيات المختلفة ولم يكن مهما - بل لعلة كان مطلوبا - أن تقدم كل المعلومات و الاخبار المتيسرة حتي لو أساءت إلى المقربين .

وقد انعكست هذه الحالة داخل كل من الاتحاد الاشتراكي وطليعة الاشتراكيين وكادت تصبح كتابه التقارير هي أهم نشاط للاعضاء كان أعضاء التنظيم الطليعي يرفعون تقاريرهم إلى شعراوي جمعة وزير الدخلية وأمين التنظيم الطليعي وسامي شرف سكرتير الرئيس للمعلومات وقد تكاثر هؤلاء الاعضاء بحيث لم يعد بالامكان حصرهم واصبحت هذه المهنه كتابة التقارير مشاعا لكل من يرغب في طرق الابواب الذهبية لتملق النظام ولو فوق رقاب البشر فقد كان النظام يعتبر ان هذه الكتابه واجبا لا يتم الولاء بدونة فلا ينبغي عن الكتابه اخلاص أو أتقان أو كفاءة فاللائحة الخاصة بطليعة الاشتراكيين كانت تنص صراحة علي "**أن يتقدم عضو التنظيم بالتقارير في مختلف المسائل إلى مستواه وإلى الهيئات الاعلي بما فيها اللجنة المركزية خلال مستويات التنظيم**" وعلي هذا النحو لم يزد التنظيم الطليعي في الجيش وخارجة عن ان يكون تكتلا سلطويا لاصحاب المصالح في نظام عبد الناصر دون ان يمارس أي تأثير ذي قيمه في مواقع الانتاج اودفع حركة الجماهير ولم تكن الجماهير في حاجة إلى مثل هذه التنظيمات فقد كانت مسحوره بشخصية عبد الناصر التي أحاطتها وسائل الاعلام بهالة من المجد والبريق الذي لايخبو ابدا رغم الكبوات القومية والعسكري وايا كان الامر فقد خلصت الدراسة إلى أن الدور الذي نجحت فيه التنظيمات السياسية للنظام في القيام به هو دورها في استبعاد أو احتواء المعارضة القائمه والمحتملة وذلك من خلال ثلاثة أساليب الأسلوب الأول هو التلاعب بعني حفزها

وتوجيهها في اللحظات الحاسمة لتأييد النظام ومحاصرة خصومة والأسلوب الثاني هو أستخدام التنظيم الحزبي كمصفاة لغربلة عضوية وقيادة بعض المؤسسات الأخري وأحكام السيطرة عليها وخاصة مجلس الأمة والنقابات والمؤسسات الصحفية إما الأسلوب الثالث فقد تمثل في القيام ببعض المهام الأمنية المشابهة لنشاط أجهزة الأمن الرسمية وبالتعاون معها في أغلب الأحيان ولم يكن ذلك منذ البداية شيئا غريبا حيث كثيرا ما جمعت بعض القيادات بين مهامها الأمنية أو البوليسية وموقعها في التنظيم الحزبي وهو ما بداء أوضح صورة عندما تولي شعراوي جمعة وزارة الداخلية في الوقت الذي كان فيه أمنيا للتنظيم في الاتحاد الاشتراكي وأمنيا لامانة التنظيم الطليعي ولم يؤد التزواج الذي تم بتشكيل وأضح بين أمانة التنظيم السياسي ووزارة الداخلية إلى "تسيس "الشرطه بقدر ما أدي إلى المزيد من أضفاء الطابع الأمني البيروقراطي علي التنظيم السياسي وظل ألا شتراكيون واليساريون في هذا التنظيم (سواء الاتحاد الاشتراكي أو التنظيم الطليعي) يعاملون من جانب زملائهم بالداخلية بمقتضي قانون مكافحة الشيوعية الذي وضع إبّان حكم اسماعيل صدقي.

وبدا التنظيم السري "نوعياً"، بمعنى أنه كان ينقسم إلى قطاعات مختلفة كالصناعة والزراعة والصحافة والخدمات... هكذا. وبعد ستة شهور رأى عبد الناصر أن ذلك سيتعارض مع طريقة عمل الاتحاد الاشتراكي، وقد يكشف طبيعة عمل التنظيم فطلب دراسة أسلوب عمل التنظيم وتحويله إلى نوعى وجغرافى معاً، أى بحسب طبيعة العمل أو بحسب طبيعة الموقع الذي يشغله العضو.

وكان التنظيم فى الصحافة هو الاستثناء الوحيد، فقط ظل نوعياً لا يضم سوى العاملين فى المؤسسات الصحفية، كذلك التنظيم داخل القضاء والإذاعة والتليفزيون.[٢٤]

وكان شعراوي جمعة هو الحالة الوحيدة الشاذة، فقد بدأ تنظيمه مبكراً عندما كان محافظاً للسويس، وهناك أنشأ المعهد الاشتراكي، وكان يدعو الصحفيين والكتاب لإلقاء المحاضرات هناك والتعايش لمدد مختلفة مع الفلاحين والعمال، وتطلب الوضع بعد ذلك أن استعان شعراوي جمعة بالرجل الثانى فى إذاعة صوت العرب وهو محمد عروق، واختار عدداً من الشباب المتحمس فى الإذاعة والتليفزيون، كما اختار عدداً

من الشباب لكتابة نشرة التنظيم السري والبيانات المطلوبة والخطب العاجلة، وكان محمد عروق قد أصبح مديراً لصوت العرب ومديراً فى الوقت نفسه لمكاتب شعراوي جمعة عندما أصبح وزيراً وصار الرجل القوي فى الإذاعة والتليفزيون.[٢٥] كذلك استعان بعبد الهادى ناصف وفاروق متولي.

وخلال الفترة التى صاحبت تكوين التنظيم الطليعي حدثت تغيرات فى مراكز القيادة السياسية، إذ تولى على صبرى أمانة الاتحاد الاشتراكي بعد حسين الشافعى، وأصبح زكريا محيى الدين رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية، وشعراوي جمعة وزير دولة (١/١٠/١٩٦٥م). ولم تستمر هذه الوزارة طويلاً، فقد تم استبعاد زكريا محيى الدين وخلفه صدقى سليمان كرئيس للوزارة، وأصبح شعراوي جمعة وزيراً للداخلية، ومحمد فائق للإعلام، وأمين هويدى وزيراً للدولة.[٢٦]

وقد أصبح التنظيم الطليعي جغرافياً، وأنشئت أمانة عامة للتنظيم بعد هذا التطوير وتولاها شعراوي جمعة وزير الداخلية، ولم يكن هناك مسئول عن أمانة التنظيم قبل شعراوي جمعة.[٢٧] إذن يمكن أن نعتبر عام ١٩٦٥م هو التاريخ الذي تم فيه بناء التنظيم على أسس وطرق تجنيد ولائحة ومكاتب فنية وتقسيم جغرافى ونوعى وتعيين أمين تنظيم وتسلسل هرمى ولائحة، كما سنرى.

وعلى عكس ما يوحى به تشكيل الأمانة العامة للتنظيم الطليعي فى أى من مراحل تكوينه من زيادة أعداد المدنيين بالقياس إلى التشكيلات العليا الأخرى للتنظيم السياسي ككل، فإن فحص مجمل الأسماء التى توالت على عضوية الأمانة العامة يكشف استمرار غلبة العنصر العسكرى، فمن الأسماء الـ٢١ الواردة فى الجدول رقم (١) هناك ١٣ عسكرياً بنسبة ٦٣٪ وثمانية مدنيين فقط بنسبة ٣٧٪.

كما يلاحظ من ناحية أخرى أن غالبية الأسماء تنتمى إلى القيادة العليا أو الوسطى بالتنظيم الأم. أما العناصر الجديدة وذات الطابع اليسارى الواضح سواء من المدنيين أو العسكريين مثل: أحمد حمروش، أمين عز الدين، عبد المعبود الجبيلى، محمود أمين العالم، فقد وازنها فى نفس اللحظة وجود العناصر "الأمينة" المتصلة مباشرةً بالرئيس جمال عبد الناصر: من أمثال: عبد المجيد فريد، شعراوي جمعة

أمين هويدي، بل إن أحد هؤلاء الأفراد (سامي شرف) ظهر لأول مرة فى تنظيم سياسى من تنظيمات الثورة.

وهذا كله يلقى الضوء فى الواقع على الحدود الصارمة التى وضعت لحركة تلك العناصر اليسارية التى تداخلت مع قيادة التنظيم، ولم يكن غريباً فى ظل تلك الشروط أن اصطدمت الاقتراحات بدخول التنظيمات الشيوعية إلى التنظيم الطليعي بشكل جماعى بالرفض الكامل، فى حين استمر دخول الشيوعيين كأفراد إلى التنظيم الطليعي، فضلاً عن ذلك فقد دَأب هؤلاء وسط مئات العناصر التى حكمت دخولها للتنظيم الطليعي نفس المعايير الأمنية التى حكمت اختيار وتكوين قيادة التنظيم ككل.

كذلك نلاحظ فى تشكيل هذه القيادة أنها لم تخضع لنسبة ٥٠٪ عمال وفلاحين.

جدول رقم (١): الأسماء التى تولت عضوية الأمانة العامة للتنظيم الطليعى(●)

م	الأسماء	الانتماء (مدني/عسكري)	القيادة العليا للاتحاد الاشتراكي	القيادة الوسطى للاتحاد الاشتراكي
١	أحمد حمروش	عسكري		
٢	أحمد شهيب	عسكري	✓	
٣	أحمد كامل	عسكري		
٤	أمين عز الدين	مدني		
٥	أمين هويدى	عسكري		✓
٦	حسين كامل بهاء الدين	مدني	✓	✓
٧	حلمى السعيد	عسكري		✓
٨	سامى شرف	عسكري		
٩	شعراوى جمعة	عسكري	✓	✓
١٠	عبد اللطيف بلطية	مدني		✓
١١	عبد المجيد شديد	عسكري	✓	✓
١٢	عبد المجيد فريد	عسكري		
١٣	عبد المعبود الجبيلى	مدني		
١٤	على السيد على	مدني	✓	✓
١٥	كمال الحناوى	عسكري	✓	✓
١٦	محمد المصرى	عسكري		✓
١٧	محمد عروق	مدني		✓
١٨	محمد فائق	عسكري		✓
١٩	محمود أمين العالم	مدني		✓
٢٠	وجيه أباظة	عسكري		✓
٢١	يوسف غازولى	مدني		

(●) المصدر: مجمعة من: أحمد حمروش، قصة ثورة يوليو، ج٣، ص٢٢٥. وأحمد حمروش، البحث عن الاشتراكية، ص١١٣. وأحمد حمروش، شهود ثورة يوليو (شهادة محمود أمين العالم)، ص١٠٩٢. ومحاضر أمانة طليعة الاشتراكيين، ١٩٦٥/١٠/٢٦م.

وأخذت تلك الأمانة على عاتقها إعادة تنظيم طليعة الاشتراكيين على أساس جغرافى ونوعى، وكانت تجتمع فى ڤيلا رقم ٦٨ بشارع الخليفة المأمون، ثم انتقلت إلى سراى الأمير سعيد طوسون بالزمالك (مقر منظمة الشباب فيما بعد)، ثم فى مبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة.[٢٨] وانضم للأمانة عدد من المتفرغين مثل: أنور أبو المجد (ضابط شرطة متقاعد)، وصلاح عبد المعطى، وشوقى عبد الناصر (مدرس بالإسكندرية)، وحسنى أمين، وسلامة عثمان من المخابرات العامة، ومحمود عبد الرحيم، وعادل عبد الفتاح، ومحمد الدجوى.[٢٩]

وفى أول اجتماع عقدته بعد تولى شعراوى جمعة للأمانة ناقشت خطة تحويل التنظيم من الشكل القائم على الحلقات الناتجة عن التجنيد والعمل بالعلاقات الشخصية إلى تنظيم جغرافى، واستلمت الأمانة الجديد فى هذا الاجتماع من سامي شرف - الذي كان مسئولاً عن التنظيم فى المرحلة السابقة - ملفاً به أوراق توضح عضوية التنظيم فى شكله الحلقى بهدف معرفة بيانات كل عضو وتحديد الموقع الجغرافى الذي ينتمى إليه فيما بعد[٣٠]، وتحديد موعد يتم فيه إنهاء كافة الاتصالات التنظيمية القائمة على الشكل الحلقى، واستلمت الأمانة الجديدة أيضاً مجموعة من استمارات العضوية التى بها بيانات الأعضاء الحقيقيين، وتم تقسيم العمل داخل هيئة مكتب التنظيم على الوجه الآتى:

مكتب الاتصال التنظيمى:

يقوم بكافة النواحى التنظيمية من تنظيم للعضوية وشبكة الاتصال والتعرف على المواقع الاستراتيجية التى يجب زرع مجموعات طليعية فيها ومتابعة نشاط العضوية فى مراحل التجنيد والتصعيد إلى مواقع أعلى ومتابعة النشاط وتكليفات هابطة صاعدة وصاعدة هابطة، وكلف يوسف عوض غزولى بمسئولية المكتب، وكان يعاونه أنور أبو المجد وحسنى أمين، وتم تدعيمه فيما بعد بعناصر معاونة فنية ضمت للتنظيم، مثل: حامد شاكر حجاب وسالم حليمه من جهاز التنظيم والإدارة، وعبد المنعم حمادة ومحمد رشوان وفاروق أبو زهرة ومحمد عبد الغنى وعادل الأشوح.[٣١]

مكتب المعلومات:

وكانت مهمته تفريغ التقارير واستخلاص المعلومات التى تتعلق بنشاط المجموعات

فى المجالات المختلفة ومنها متابعة التجارب الرائدة فى العمل الشعبى مثل خفض الاستهلاك وتقديم ساعة عمل تطوعى وتقارير الرأى العام والشائعات وترشيحات عضوية لتسليمها لمكتب التنظيم، وكان مسئول المكتب شوقى عبد الناصر، وانضم إليه فيما بعد سلامة عثمان (ضابط مخابرات سابق) ومحمود عبد المجيد (من هيئة الاستعلامات) وعادل حسين.[٣٢]

مكتب العمل السياسي:

وكانت مهمته متابعة المجموعات فى تنفيذ التكليفات السياسية والتى كانت تنصب على التحرك وسط الجماهير من خلال لجنة الاتحاد الاشتراكي واللجنة النقابية أو مجلس إدارة الوحدات الإنتاجية فى مهام تتعلق بإيضاح مواقف القيادة السياسية من جانب أو فى تكليفات خاصة بدعم مرشحين لمواقع فى هذه التنظيمات أو الرد على بعض الشائعات المثارة والإبلاغ عن التجمعات المناهضة للثورة مثلما حدث من طليعة الاشتراكيين فى محافظة الدقهلية عندما أبلغت عن تنظيم الإخوان المسلمين عام ١٩٦٥م، وكان يشرف على هذا المكتب أحمد كامل ومحمد المصرى.

ولم يكن فى هذه المرحلة تحديداً مسئولاً للتثقيف، وكان يقوم بمهامه فى الأغلب محمد عروق، وذلك بإعداد الجانب التثقيفى فى النشرة. وفى أوائل عام ١٩٦٦م كلف محمود أمين العالم بتلك المسئولية ولم يكن متفرغاً.

وهكذا تمت إعادة هيكلة التنظيم النوعى إلى تنظيم جغرافى، كما تم تنقية العضوية القديمة وتجنيد عضوية جديدة، وتشكلت بالتالى أمانات ولجان المحافظات المختلفة مع الحفاظ أيضاً على بعض التشكيلات النوعية التى كان لها ضرورة.[٣٣]

وكانت لجنة القاهرة الرئيسية لطليعة الاشتراكيين قد شكلت بقيادة على صبرى، وعضوية الضباط السابقين: أحمد كامل، وحلمى السعيد، وشعراوي جمعة، وسعد زايد، ومحمد فائق، وسامي شرف، والدكتور عزت سلامة، والدكتور لبيب شقير، والدكتور إبراهيم الشربينى، ثم أحمد فؤاد وأحمد بهاء الدين، وممثلى العمال: أحمد فهيم وفتحى فودة.

ومع إعادة تنظيم طليعة الاشتراكيين على الأساس الجغرافى كان لابد من أن تصدر لائحة توضح مستويات التنظيم وشروط العضوية وواجبات العضو والمبادئ

والأحكام الأساسية التى يجرى العمل على أساسها. وقد سبق إصدار اللائحة أن جرت مناقشات حولها فى اجتماعات الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي، وقدمت اقتراحات مختلفة حول هذا الأمر[٣٤]، ولكن يبدو أنها تبلورت بعد ذلك فى هذه اللائحة التى سوف تستعرضها لاحقاً، وقبل استعراض ما تضمنته اللائحة نود أن نشير إلى أنها كانت سرية "فالتنظيم مازال سرياً غير معلن" وكانت توزع على الأعضاء فقط برقم سرى على غرار نشرات طليعة الاشتراكيين.

وتبدأ اللائحة بمقدمة توضح الدور السياسي لطليعة الاشتراكيين، كما أنها تشير إلى سمات أساسية يجب أن تتوافر فى الأعضاء، وقد ورد فى الافتتاحية "بأن المهمة الأساسية لهذا التنظيم هى أن يتولى التعبئة المنظمة لقوى الشعب العامل بحيث تضمن هذه التعبئة بقاء سلطة الدولة باستمرار فى أيدى التحالف الشعبى الاشتراكي القائد". وكان البناء التنظيمى يتكون من مستويات تنظيمية متدرجة، تبدأ هذه المستويات بالمجموعة، وتنتهى باللجنة المركزية، وتصدر قرارات تشكيل المستويات من اللجنة المركزية.[٣٥]

وتتكون قواعد التنظيم من مجموعات، ويكون تكوينها على أساس وحدات العمل أو السكن، على أن يكون الحد الأدنى لعدد أعضائها ثلاثة، ولا يتجاوز العدد عشرة أعضاء، ويكون لكل مجموعة مقرر هو فى هذه المرحلة المسئول عن اتصال المجموعة بالمستوى الأعلى، وفى حالة تعدد المجموعات فى مجال العمل أو السكن يتم تكوين لجنة لقيادة هذه المجموعات من بين مسئوليها.

لجنة المركز أو القسم:

وكانت تتكون من عدد من مسئولى المجموعات القاعدية، ترشحهم لجنة المنطقة، وتقوم هذه اللجان بقيادة المجموعات القاعدية داخل المركز أو القسم. أما لجنة المنطقة فهى تتكون من عدد من مسئولى لجان الأقسام أو المراكز، ترشحهم لجنة المحافظة، وتقوم هذه اللجان بقيادة لجان الأقسام أو المراكز.

لجنة المحافظة:

وتتشكل بقرار من اللجنة المركزية، وتتولى مسئولية قيادة لجان المناطق داخل المحافظة، ويكون لها مسئولية تكوين لجان تنفيذية من بين أعضائها، أو إنشاء مكاتب

فنية تبعاً لاحتياجات العمل داخلها، كما يكون لها حق تشكيل مكاتب تنفيذية داخل المستويات الأدنى حسب احتياجات العمل.

اللجنة المركزية:

وهى المستوى الأعلى فى بناء التنظيم، وهى التى تقود نشاطه، وتختار من أعضائها أمانة تكون مهمتها قيادة العمل اليومى للتنظيم فى غير فترات انعقاد اللجنة المركزية. وللجنة المركزية أيضاً أن تنشىء العدد اللازم من المكاتب المساعدة، وتختار أعضائها من المستويات المختلفة تبعاً لاحتياجات العمل، وتقرر اللجنة تفرغ عدد من الأعضاء لضمان استمرار نشاطه وفاعليته فى مختلف مستويات التنظيم حسب احتياجات العمل.

العضوية:

فيشترط فيمن يمنح عضوية التنظيم أن يكون عضواً عاملاً فى الاتحاد الاشتراكي، وأن يكون اشتراكياً مؤمناً بالاشتراكية وملتزماً ببرنامج التنظيم ولائحته، بالإضافة إلى أن يكون مؤمناً بالقومية العربية كحقيقة واقعة، وكلها صفات تقديرية.(٣٦)

ويتم الترشيح للعضوية بتزكية من أحد الأعضاء وموافقة لجنة التنظيم العاملة فى المجال الذي يتبعه وبتصديق من اللجنة العليا، ويمر المرشح بفترة اختبار لمدة لا تقل عن ثلاثة شهور يكلف فيها بعمل ميدانى داخل إطار لجان الاتحاد الاشتراكي فى مجال عمله أو سكنه دون أن يخطر أنه يمر بفترة اختبار، وعندما تثبت صلاحية العضو بعد انتهاء مدة الاختبار تقرر اللجنة المركزية انتقال العضو إلى فترة الترشيح، ويتم مفاتحته فى الانضمام ومدة الترشيح لا تقل عن سنة، ويجوز للجنة المركزية أن تمنح عضوية التنظيم مباشرةً دون التقيد بفترة الترشيح أو الاختيار إلى أشخاص أدوا خدمات، كما أن لها أن تستثنى بعض الذين طبق عليهم قوانين العزل والحراسة.(٣٧)

وعن واجبات الأعضاء فقد نصت اللائحة على ١٢ واجباً للعضو المنظم للطليعة فى مقابل حقين اثنين فقط.

فمن واجباته: "أن يحافظ على الاستقلال الوطنى، وأن يتصدى بكل قواه للعملاء والخونة المرتبطين بدول أجنبية أو العاملين بتوجيهات منها".

ونلاحظ أن هذه المهام لا تقوم بها سوى أجهزة المخابرات أو المباحث التى تقوم بدور التحقيق الجنائى الذي يستطيع أن يؤكد بالأدلة من هم العملاء والفرق بينهم وبين الخونة.

كما أن تعبير "العاملين بتوجيهات منها" يفتح الباب واسعاً لتحويل عناصر التنظيم إلى رجال أمن يتشككون فى تصرفات المواطنين ويفسرون الوقائع والأقوال والسلوك بطريقة أمنية، فمن الذي يمتلك حق تفسير جملة "العاملين بتوجيهات منها"؟ وما هى تلك التوجيهات؟ وكيف تحدد؟ فنحن أمام تعبير محمل برؤية أمنية لدور عضو التنظيم لذا كان طبيعياً أن يتم الدمج بين موقع وزير الداخلية وموقع أمين التنظيم، فهو الوحيد الذي يملك تلك الرؤية الأمنية فى بنية التنظيم، وهو الوحيد القادر على التوظيف الأمثل لطاقات وكفاءات التنظيم فى إطار السياق الأمنى حتى لا تتحول إلى سياق قيادى للمجتمع ككل.

كما تنص اللائحة فى الواجبات على كشف الرجعية وإعلاء الاشتراكية وعناصر الفساد والانتهازيين فى مجال العمل أو السكن . إذن لو تصورنا أن مواطناً قد فسر قراراً ما بطريقة لم تكن مؤيدة لتصور الطليعة لصار من الطبيعى ألا يكون رجعياً وعدواً للاشتراكية ،فأعضاء التنظيم إذن يلقى على عاتقهم مهمة تعبئة المجتمع لأصلح رؤية واحدة بل وطريقة واحدة التفكير .

وكان على العضو أن يؤدى اشتراكاً مالياً منتظماً ، ويحافظ على وحدة التنظيم ، وأن يعمل على تجنيد أفضل العناصر المتصلة به ، سواء فى مجال عمله ، أو فى المجالات الأخرى طبقاً لشروط الترشيح .

أما عن حقوق الأعضاء فعليه أن يتقدم بالتقارير فى مختلف المسائل إلى مستواه إلى الهيئات الأعلى بما فيها اللجنة المركزية خلال مستويات التنظيم (٣٨) .

وكان أسلوب العمل فى المقر الرئيسى لطليعة الاشتراكيين يقوم على الاتصال الدائم والمستمر بين القاهرة ومختلف المحافظات ، وكذلك من مستوى المحافظات إلى المستوى القاعدى ، وكان مقر قيادة طليعة الاشتراكيين يعمل معظم ساعات اليوم بحيث يتواجد أفراد دائماً فى المقر ، وكانت الاتصالات التليفونية مستمرة وكان هناك نشاط علمى وثقافى من خلال المعاهد الاشتراكية .

أما عن مستوى المجموعات فكانت تجتمع أسبوعياً، ويتم الاجتماع فى بيوت الأعضاء بالتبادل، ويكتب محضر بما يدور فى الاجتماع، ويسلم إلى من يسمى بضابط الاتصال وهو عضو يقوم بتوصيل التقارير إلى المسئول الأعلى، ويتسلم منه النشرة أو أى شىء يريد توصيله إلى أعضاء المجموعة، وكان الموضوع الأساسى الذي يناقش فى الاجتماعات السرية يأتى من المستوى الأعلى، ثم تناقش بعده الموضوعات التى يطرحها الأعضاء، وكانت نشرة التنظيم السري المسماة طليعة الاشتراكيين تصل لأعضاء التنظيم كل أسبوعين تقريباً إلا فى بعض الحالات الاستثنائية، وكان كل عضو يوقع باستلام على كشف يسلم إلى المسئول الأعلى.(٣٩)

ومن يراجع نشرات طليعة الاشتراكيين والتقارير المقدمة من الأعضاء والمجموعات يلحظ أن يد الدولة كانت تصل إلى كل مكان فى القضايا الداخلية والخارجية والقضايا العلنية والأمنية وقضايا الشعب اليومية والرسمية. كان كل هذا يتم فى الغالب بطلب من القيادة إلى أعضاء التنظيمات صراحة بضرورة "**تقديم تقرير عن الحالة والتبليغ عن الأخبار**".(٤٠)

عموماً يبدو أن فترة البداية كانت فترة نشاط شديدة لعمل الأمانة والتنظيم بصفة عامة، وكانت الأمانة العامة للتنظيم تقوم بتخليص التقارير الواردة من المجموعات عبر الهيكل التنظيمى وترسلها مع التقرير العام إلى مكتب الرئيس مباشرة، وكان الرئيس كثيراً ما يطلب الإطلاع على التقارير كلها، وكانت تعود للأمانة وعليها تأشيرة الرئيس.

وكان يحدث كثيراً أن يطلب الرئيس الاجتماع مع مقدمى التقارير، خاصةً إذا تعلق الأمر بالموضوعات الأمنية والاقتصادية.(٤١)

وأحياناً كان يوافق على ما يرفع إليه من تقارير أعضاء الاشتراكيين، ويوقع عليها **بالحراسة أو الاعتقال أو الفصل دون مساءلة**.(٤٢)

وكانت هناك أيضاً اجتماعات الرئيس مع أعضاء التنظيم الطليعي من خلال لقاءاته مع المكاتب التنفيذية للاتحاد الاشتراكي بالمحافظات ولقاءاته مع اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي التى كان معظم أعضائها أعضاء بالتنظيم الطليعي.

ولم يكن هناك جدول أعمال محدد لاجتماعات أمانة طليعة الاشتراكيين، رغم *انضباط اجتماعاتها الأسبوعية وانتظامها*، وبالتالى *لم يكن بوسعها اتخاذ قرارات ملزمة*، فلم تكن تملك سلطة إصدار القرار الذي كان من حق عبد الناصر وحده، واعتاد الضباط الذين عهدت إليهم مسئولية العمل السياسي على ذلك، وكادت تصبح كتابة التقارير عن اتجاهات الرأى العام هى أهم نشاط طليعة الاشتراكيين. وفى شهادة أحمد كامل أحد المسئولين فى التنظيم أن مهمتهم داخل المجموعة التى يعمل بها انحصرت فى كتابة التقارير ورفعها إلى سامي شرف "عن بعض المعلومات التى تصل إلى علمى، وكان التنظيم يعمل بتوجيهات تأتى من أعلى، ولم نناقش شيئاً مناقشة جادة".(٤٣) وقد وزع قادة التنظيم الطليعي على المحافظات "دون تكوين تكتل داخل التنظيم فهذه مسألة لم تكن واردة فى العمل السياسي عندنا".(٤٤)

ومن أهم الأدوار التى قام بها التنظيم الطليعي هو الكشف عن محاولة إحياء تنظيم الإخوان المسلمين عام ١٩٦٥م، فقد ذكر الرئيس عبد الناصر أمام مؤتمر المبعوثين فى أغسطس ١٩٦٦م: ".. أول ناس اتكلموا على مؤامرة الإخوان المسلمين كانوا أفراد من الجهاز السياسي لمحافظة الدقهلية..".(٤٥) كما أكدت على ذلك نشرة تنظيم طليعة الاشتراكية: ".. أقامت مجموعات التنظيم من تقديم معلومات كان لها أكبر الأثر فى معرفة بعض مواقع هذه التجمعات الرجعية والكشف عن نشاطها، فأكدت بذلك يقظة التنظيم وقدرته على التصدى للقوى المعادية".(٤٦)

فعلى الجانب الآخر فإن مجمل التراث الإخوانى يشير إلى عدة حقائق حول إنشاء تنظيم سرى للإخوان بزعامة سيد قطب، وتطور نشاطه السياسي والدينى (أوائل الستينات)، فقبل أن يخرج سيد قطب من السجن خرجت أفكاره الغاضبة التى صاغها فى كتاباته سراً من وراء الأسوار إلى الإخوان الذين ظلوا بعيداً عن قبضة النظام. ولقد عاد الإخوان إلى تنظيم أنفسهم مرةً أخرى ونمت قوتهم، وكانت كتابات سيد قطب مصدر القوة الروحية الذي أعاد إليهم لياقتهم التى أنهكتها الظروف الصعبة.

وكانت البداية تشكيل مجموعة خاصة من الإخوان خارج السجون لمساعدة أسر وعائلات الإخوان المسجونين أو المعتقلين، وكانت تلك المجموعة الخاصة تجمع التبرعات وتوزع المساعدات وترعى الذين لا عائل لهم.(٤٧) ورغم أن الهدف كان إنسانياً

بحتاً فإن الاتصالات المستمرة لم تلبث أن طورت الهدف الإنسانى وجعلته هدفاً تنظيمياً يسعى إلى إعادة الجماعة التى سبق حلها عام ١٩٥٤م. كانت السيدة زينب الغزالى رئيسة جمعية الأخوات المسلمات حلقة الوصل بين المنتمين للإخوان والمتعاطفين معهم، فكان لها الفضل الأكبر فى إعادة التنظيم للوجود : فعادت له بعض فاعليته.

وفى نفس الوقت بدأت تقارير أعضاء التنظيم الطليعي تشير إلى وجود تحركات إخوانية وخاصة فى الدقهلية والقاهرة، وخلال الفترة من ١٢/١٠/١٩٦٤م إلى ٢٨/١٠/١٩٦٥م تركزت معظم هذه التقارير - النشاط الأساسى للأعضاء - حول إلقاء الضوء على هذا النشاط.(٤٨)

ومن خلال تقارير أعضاء التنظيم الطليعي المتتابعة وفى ظل حملة إعلامية مكثفة استطاع النظام بأجهزته الأمنية المتعددة - المباحث العسكرية الجنائية تحديداً - توجيه ضربة عنيفة للإخوان كأفراد وجماعة فى منتصف عام ١٩٦٥م.

وكان من المفترض نظرياً أن التنظيم يعلو فى حركته ومعلوماته على الأجهزة الحكومية الأخرى باعتباره يقود الاتحاد الاشتراكي وينظم حركة الجماهير لكن هذا الفرض النظرى لم يتحقق.

وفى ذلك يقول حسنى أمين فى شهادته للباحث أن اكتشاف تنظيم الإخوان المسلمين فى أواخر عام ١٩٦٥م جاء من تقارير مجموعات طليعة الاشتراكيين فى محافظة الدقهلية، وكان أمينها محمد المصرى، وقد تم تناول هذه المعلومة أمنياً فقط، حيث لم تكن أمانة تنظيم طليعة الاشتراكيين على بينة أو دراية بذلك إلا بعد القبض على أفراد التنظيم، ونوقشت هذه القضية فى إحدى اجتماعات أمانة التنظيم بهدف التعرف على العلاقة الصحية بين التنظيم ووزارة الداخلية لتحديد من يكون له القرار النهائى والحاسم. وإذا كانت تقارير الجهاز السياسي تتخذها المباحث العامة كمساعد لها فى ضبط الأمن واعتقال بعض الأفراد، فهذا يعنى أنه يتم توظيف أعضاء الطليعة وحركتهم لخدمة أجهزة الأمن، وهذا خطأ كبير لا يمكن قبوله، وقد أبدى هذا الرأى كل من: أمين عز الدين، محمد عروق، عبد المعبود الجبلى، حسنى أمين، وإن ذكر شعراوي فى رده: "لا تنسوا أن أمن البلد له الأولوية ولا تنسوا أنى وزير الداخلية".(٤٩)

وكانت للتنظيم نشرة سرية باسم طليعة الاشتراكيين، تلك النشرة التى كانت تخلع على من يحصل عليها أهمية خاصة، لأنها كانت سرية، بل وأصبحت بعد ذلك مرقمة بالتخريم، ولكل عضو رقم، ولكل محافظة كود، بحيث إذا ما تسربت نسخة عرف صاحبها فوراً وعوقب بالفصل من التنظيم.(٥٠)

وقد صدر من هذه النشرة ١١٠ عدد، العدد الأول صدر فى ٢١ أكتوبر ١٩٦٣م، والأخير بتاريخ ١٦ أبريل ١٩٧١م، ولم تكن منتظمة فى الصدور، وكانت تصدر أعداد خاصة فى المناسبات القومية والدولية أو الأحداث المحلية، وتصل إلى الأعضاء كل أسبوعين تقريباً إلا فى بعض الحالات الاستثنائية، وكان كل عضو يوقع باستلام النشرة على كشف يسلم إلى المسئول الأعلى.(٥١)

وكان العدد الأول الصادر بتاريخ ٢١ أكتوبر ١٩٦٣م يدور حول: "العدوان المغربى على الجزائر وموقفنا منه".

وعن العلاقات بحزب البعث العراقى وموقف النظام أصدر التنظيم ثلاث نشرات: الأولى بتاريخ ١٩٦٣/١١/١٠م بعنوان "تاريخ حزب البعث"، تناول الظروف التى أدت إلى ظهور حزب البعث ودور ميشيل عفلق وموقف الحزب من ثورة يوليو، وقد تعمدت النشرة تشويه سمعته ونضال القيادة فى المراحل الأولى حتى الأخيرة، كما وصفت ميشيل عفلق "بالانتهازى المتأرجح بين الشيوعية والقومية العربية"، وهو "البرجوازى" وهو الطامح للزعامة المتغرب المنفصل عن العمال والفلاحين، كما استخدمت الرؤية أوصافاً للبيطار من قبيل "القناع الصالح والغبى".(٥٢)

الدروس والعبر والعمل على رسم مشروع مترابط بين البلدين والتنظيمين.

وجاءت النشرة رقم (٧) بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٦٣م تحت عنوان "حرب الشائعات التى يوجهها الاستعمار وأعوانه ضد الجمهورية العربية المتحدة"، وفيها تناول بعض الإشاعات التى تم ترديدها فى تلك الفترة، والتى كانت تستهدف إبراز خسائر الجمهورية العربية المتحدة فى حرب اليمن ومساندة ثوار الجزائر، وتقوم النشرة بتحليل تلك الشائعات وكشف الهدف منها وتصل إلى توجيه نصه الآتى:

١- على أعضاء التنظيم الاهتمام بما ورد بالنشرة رقم (٧) المرفقة والعمل فوراً على التبصير بأن هذه الشائعات تشكل جانباً من الحرب التى يشنها الاستعمار على

الجمهورية العربية المتحدة، يقصد منها التقليل من الانتصارات التى أحرزتها فى المنطقة العربية. وخاصة بعد ثورة اليمن وانتصار الجزائر فى موقفها مع المغرب بمعاونة الجمهورية العربية المتحدة، وانهيار حكم البعث المستند للاستعمار فى العراق وبوادر انهيار البعث السورى.(٥٣)

٢- على كل عضو فى التنظيم أن يقدم فى ظرف أسبوع من تاريخه لضابط اتصال الحلقة المنضم إليها تقريراً مفصلاً عما أتمه من إنجازات فى تنفيذ هذا التعميم، محدداً المجالات التى نشط فيها والمواعيد التى أتم فيها إنجازاته.

وعلى كل أمين حلقة أن يرفع هذه التقارير للحلقة العليا التابع لها.

والفرق بين طليعة صاحبة قرار تتحاور حوله وتسمع رؤى متعددة حتى تصل إليه وطليعة تشرف على تنفيذه، حيث يتحول إلى تكليفات وتفاصيل وأجندة عمل. التنظيم فى الحالة الأولى هو تنظيم حيوى ومؤمن عن قناعة وصاحب رؤية، وبالتالى مدافع عنها، أما التنظيم فى الحالة الثانية هو تنظيم الحشد والتعبئة وسماع التكليفات.

وفى نشرة طليعة الاشتراكيين رقم (٢٠) تحت عنوان "نشرة توجيهية" بتاريخ ١٩٦٤/٤/٣٠م، جاء فيها: "رأت رئاسة التنظيم أن توافى الأعضاء بخطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى افتتاح مجلس الأمة يوم ٢٦ مارس ١٩٦٤م. وكذلك خطاب على صبرى رئيس الوزراء المتضمن برنامج الحكومة أمام مجلس الأمة يوم ٦ أبريل ١٩٦٤م.(٥٤)

والمطلوب من جميع الحلقات دراسة هذين الخطابين دراسة وافية وتقديم نتيجة الدراسة إلى رئاسة التنظيم مشفوعة بأى ملاحظات أو اقتراحات.

ويتبين من ذلك أن التوجيه المقصود بالدراسة هو تقديم الاقتراحات والملاحظات، ولم يكن الغرض أن يكون هناك حوار شامل حول الخطاب ومدى صلاحيتها للمرحلة، أى تقديم رؤية شاملة من قبل أعضاء الطليعة، وليست المسألة تعد تفاصيل أو وضع ملاحظات عليها اقتراحات لأعمالها أو حتى تحسينها. وهكذا كان تصميم تنظيم طليعة الاشتراكيين أن يكون بمثابة إطار للحشد والتعبئة وقياس الرأى العام والكشف عن بعض السلبيات فى الواقع المعاش.

وإذا رجعنا إلى استعراض باقى النشرات فإننا سوف نلاحظ أن مسلسل الأعداد وتواريخها غير منتظم، فالنشرة رقم (٢٦) صدرت فى ٢٠ يناير ١٩٦٥م، ثم توقف الصدور حتى ٢ أبريل، حيث صدر العدد (٢٧)، ثم أصدر التنظيم ثلاث نشرات فى يوم واحد (٢٨، ٢٩، ٣٠) فى ٢٤ أبريل ١٩٦٥م، ثم العدد (٣١) فى ٢ مايو، ثم العدد (٣٢) فى ٩ مايو.

وجاءت النشرة رقم (٢٦) بعنوان "أضواء على موقفنا من الولايات المتحدة الأمريكية ومعونتها": "قال الرئيس عبد الناصر فى خطابه فى عيد النصر: أنا بقول اللى مش عاجبه موقفنا يشرب من البحر، واللى ما يكفيهوش البحر الأبيض بنديله البحر الأحمر يشربه كمان.. إحنا مش ممكن نبيع استقلالنا علشان ٣٠ مليون ولا ٤٠ مليون ولا ٥٠ مليون. وإحنا مش مستعدين نقبل من واحد كلمة واللى يكلمنا كلمة ينقطع لسانه".

وبعد هذه المقدمة، ومقدمة طويلة تشرح الدور الاستعماري للولايات المتحدة الأمريكية تقول: "ومرة أخرى نحن نواجه التحدى عندما تلوح أمريكا بإيقاف اتفاقياتها التموينية معنا، فيكون ردنا عليها - كما هو دائماً - أننا لا نقبل الضغط ولا التهديد ولا نبيع كرامتنا بأى ثمن، وأن لهم أن يأخذوا محاصيلهم إلى البحر إذا شاءوا. ولقد قال عضو صهيونى بمجلس الشيوخ الأمريكى: إن على عبد الناصر أن يذكر أن كل رغيف يأكله مصرى نصفه من القمح الأمريكى، ونحن نصحح له معلوماته أن كل رغيف نأكله ربعه من القمح الأمريكى، وكل مصرى يستطيع أن يستغنى عن هذا الربع الأمريكى، ولا نسمع مثل هذا القول.. نحن لا نقبل الضغط، فلسنا كشاه إيران تستعبدنا المساعدة".(٥٥) ورغم أهمية تلك النشرة، حيث تناولت قضية خطيرة وهى العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية إحدى القوتين العظميين، إلا أن قيادة التنظيم أسرعت بتلك النشرة حتى تعمل للتعبئة اللازمة، فالغرض هو الوعى بجوانب العلاقة والالتزام بتلك الرؤية التى نزلت للقواعد من المستوى القيادى لطليعة الاشتراكيين، ولم تفكر تلك القيادة فى فتح حوار وسماع رؤى ووجهات نظر بشأن تلك العلاقة حتى تتم عملية التوعية عبر الحوار والرأي الآخر وبالتالى يتم الالتزام عبر الاقتناع وليس الإلزام.

وفى عدد آخر من الطليعة الاشتراكية "واجبات العضو فى المرحلة القادمة" : "المرحلة القادمة تضعنا فى موقف المسئولية لمجابهة مرحلة تختلف عن كل المراحل السابقة، مرحلة ذات طبيعة خاصة تستكمل فيها عملية البناء الاشتراكي بكل ما فى ذلك من مواجهة للتحديات وتحمل للتضحيات والقوى المضادة للاشتراكية تريد أن توقفنا عند الحد الذي وصلنا إليه مستخدمة فى ذلك كل الوسائل.. لكنا سنواصل مسيرتنا كى نرسى أساساً متيناً لبناء الاشتراكية".

ثم سؤال عن السبب فى عدم لعب الاتحاد الاشتراكي دوره كاملاً، والإجابة: "أنه كتنظيم جماهيرى يضم ٦ مليون عضو ينقصه وجود طليعة اشتراكية منظمة تقود نضاله. والمشكلة أيضاً أن بعض العناصر المضادة للاشتراكية موجودة داخل الاتحاد الاشتراكي، وأنها تتحرك، وفى مقابل ذلك لا يوجد ترابط بين الاشتراكيين فى الاتحاد الاشتراكي. وهذا هو دور التنظيم السياسي الذي يشكل الطليعة الاشتراكية الواعية المخلصة التى تستطيع بنشاطها أن تحرك جماهير الاتحاد الاشتراكي تحركاً واعياً.. الاتحاد الاشتراكي تنقصه الطليعة السياسية المنظمة فى كل المستويات".[٥٦]

ثم نأتى إلى ظاهرة غريبة: ثلاث نشرات فى يوم واحد، النشرات ٢٨ و ٢٩ و ٣٠، صدرت جميعاً فى يوم ٢٤ أبريل ١٩٦٥م.

وفى العدد ٢٨ تتحدث النشرة عن النداء الذي وجهه عبد الناصر إلى الشعب بمناسبة إعادة انتخابه رئيساً للجمهورية وتقول: "أن هذا النداء يعطى توجيهاً واضحاً بإطلاق قوى الرقابة الشعبية، وتعزيز الديمقراطية، وعقد صلات حية ومتجددة بين القاعدة والقيادة، تأكيداً بأن القيادة هى معرفة مشاكل الجماهير، وتقديم أفضل الحلول لها. ومشاكل الجماهير تتغير تبعاً لظروف التقدم والتطور، وتبعاً لتغير قوى وعلاقات الإنتاج فى المجتمع. أساس التغيير فى المرحلة القادمة هو الدراسة الواقعية والعميقة للنظم التى تعرقل التقدم، ومحاولة تغييرها إلى نظم ثورية تساير اندفاع ثورتنا فى طريق بناء الاشتركية".[٥٧]

أما العدد (٢٩) فقد خصص للاحتفال بعيد أول مايو: "بعد أيام نحتفل بعيد العمال.. أول مايو، هذه المناسبة التى تعتبر رمزاً للنضال العالمى ضد رأس المال المستغل، وضد أجهزة الدولة الرأسمالية".

وبعد أن تروى النشرة قصة أول مايو.. وكيف أصبح أول مايو عيداً عالمياً للعمال تقول: "واحتفالات أول مايو تختلف عن احتفالات الأعياد الأخرى، لأنها فى الدول الرأسمالية تجمع العمال حول انتصاراتهم وخططهم لمواصلة النضال من أجل حقوقهم التى يغتصبها الاحتكاريون وأصحاب رؤوس الأموال. وإذا كان هذا هو طابع الاحتفال فى الدول الرأسمالية، فإن طابعها فى الدول الاشتراكية يختلف تماماً، حيث الطبقات العاملة قد تحررت نهائياً من سيطرة رأس المال المستغل وأخذت حقها الكامل فى ثمار العمل، واختفى التناقض بين جهد العامل، وما يحققه هذا الجهد من ربح، وأصبح العمال يجنون حصاد عملهم. فى الدول الاشتراكية يحتفل العمال فى أول مايو بمنجزات العمل الاشتراكي".[٥٨]

أما العدد (٣٠) والصادر فى ذات اليوم فيعالج مشكلة الإسكان، ويناقش مشكلة الإسكان فى المجتمع النامى: "وهو يجتاز مراحل الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية".[٥٩]

وفى يوم ٢ مايو لا يلبث أن يصدر عدد جديد يناقش تصريحات بورقيبة فى ضوء الموقف السياسى العربى، ونقرأ فيه: "فى مصر حققت ثورة ٢٣ يوليو مهام للثورة الوطنية وانطلقت إلى إقامة الثورة الاشتراكية، عاملة على إرساء الدعائم الصلبة لبناء المجتمع الاشتراكي، مؤكدة أن مصر سوف تناضل لتصفى كل أثر من آثار الاستعمار والاستغلال والصهيونية والتخلف، وستساند قضايا التحرر الوطنى والاشتراكية والسلام والعدل فى كل مكان".[٦٠]

وجاءت النشرة رقم (٣٧) بعنوان "مع التنظيم"، وتتضمن هذه النشرة عرضاً سريعاً وموجزاً لأهم التجارب الإيجابية التى قامت بها مجموعات التنظيم، كما تضمنت النشرة أيضاً مجموعة من التعليمات التنظيمية للعمل بها فى الفترة القادمة مع بداية الإجازات الصيفية منها: "مراعاة السرية التامة فى كل ما يتعلق بالتنظيم واجتماعاته ونشراته وأعضائه وتبليغ قيادة التنظيم فوراً عن أى تسرب فى سرية التنظيم ومصدره وسببه". وقد أشارت النشرة إلى أنه قد تم فصل عدد من أعضائه لأنهم "أفشوا السرية من التنظيم"، وتجميد باقى أفراد مجموعاتهم حفاظاً على سرية التنظيم". كما جاء بالنشرة أن التنظيم قرر فتح باب الترشيح لعضوية الجهاز، وعلى كل عضو أن يبدأ فى

ممارسة حقه فى الترشيح، ويجب أن يتضمن الترشيح بيانات خاصة بالتعريف بالمرشح، منها: ذكر الاسم ثلاثياً، والسن، والديانة، ومحل الإقامة، والمؤهلات، والوظيفة، والنشاط الاجتماعى والسياسى السابق والحالى"، ويبين العضو الذى يقوم بالترشيح نوع العلاقة التى تربطه بالمرشح.[٧١]

وفى النشرة رقم (٣٩) حددت الشروط الواجب توافرها فى المرشح.[٦٢]

وبدءاً من العدد رقم (٤٢) من النشرة الذى حمل عنوان "تنظيم واحد للثورة الاشتراكية"، صدر العدد الأول من النشرة الداخلية بأعضاء المكاتب التنفيذية للاتحاد الاشتراكي منوهاً بأنه ستصدر بصفة دورية كل أسبوعين فى نفس الموعد الذى تصدر فيه نشرة "طليعة الاشتراكيين"، وكانت هذه النشرة تغطى المسائل السياسية والفكرية، فأصبحت نشرة طليعة الاشتراكيين تغطى المسائل التنظيمية بالدرجة الأولى والموضوعات ذات الطابع السرى الخاص.[٦٣]

وقد هاجمت النشرة ما جاء فى أحد محاضر المجموعات التنظيمية من آراء حول المشاكل العامة التى تعرقل طريق التقديم وأسبابه والسبيل إلى إزالته، فقد طرحت هذه الآراء "أن أحد الأسباب التى تعوق التقدم فى بلادنا هى وحدة التنظيم السياسى"، وذلك أنها "تمنع التنافس فى البرامج السياسية والاقتصادية وتمنع نشأة مدارس فكرية يمكن أن يؤدى وجودها إلى الوصول إلى أحسن النتائج"، فهاجمت النشرة هذه الآراء وتساءلت: "ماذا يعنى أن تتعدد المنابر التنظيمية والفكرية والسياسية فى بلادنا"؟ فأجابت: "معناه أن يحتدم الصراع الطبقى... وإذا تعددت التنظيمات فإنها تتعدد بتعدد المصالح الاقتصادية والطبقية"، ويستفيد من ذلك القوى الرجعية، وإن مفهوم الديمقراطية الليبرالية لفظته الثورة واستبدلت به الديمقراطية الاشتراكية.

وجاءت النشرة رقم (٦٦) بعنوان "٥ نقاط حول الأبعاد الخاصة والعامة لقضية الدكتور الشرقاوى"، فكان الدكتور عبد المنعم الشرقاوى - شقيق الكاتب المعروف عبد الرحمن الشرقاوى - قد تم القبض عليه فى ١٤ يوليو ١٩٦٦م مع آخرين، ووجهت إليهم تهمة الاتصال بجماعة الإخوان ا لمسلمين الهاربين خارج البلاد. وفى ٢٢ سبتمبر ١٩٦٧م قدمت عائلته مذكرة تتضرر فيها من اعتقاله وتذكر أن تعذيباً وقع عليه أثناء وجوده فى المخابرات العامة، فاستندت النشرة إلى حديث الرئيس جمال عبد الناصر أنه أمر بإحالة

المسئولين عن التعذيب إلى المحكمة، ولكن نلاحظ خلال هذه الفترة أن الرئيس أيضاً كان قد قرر فعلاً التخلص من صلاح نصر.(٦٤)

وبمناسبة صدور بيان ٣٠ مارس تصدر نشرة خاصة بتاريخ ١٩٦٨/٣/٣١م بعنوان "واجبات تنظيمية حول بيان ٣٠ مارس"، تعقبها النشرة رقم (٦٨) فى ١٩٦٨/٤/٨م حول نفس الموضوع، وهى بعنوان "أسئلة حول بيان ٣٠ مارس"، هاجمت النشرة الذين "يتساءلون عن لماذا يتم الاستفتاء على البيان ككل أى كوحدة متكاملة ولا يستفتى عن بنوده بنداً بنداً"؟ وطالبت النشرة الأعضاء "أن يبروزا الحقائق المتعلقة بهذا الموضوع ويسلحوا بها الوعى الجماهيرى.."، هاجمت أيضاً من يتساءلون "هل بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨م بديل الميثاق الوطنى"، وذكرت "أن وراء ذلك عناصر الثورة المضادة لإشاعة البلبلة"، وأكدت على "أن بيان ٣٠ مارس هو امتداد للميثاق وليس بديلاً له على الإطلاق".

كما أصدر التنظيم نشرة خاصة عن "المظاهرات التى خرجت كرد فعل لأحكام قضية الطيران"، وأرجعت قيام هذه المظاهرات إلى "عناصر غريبة معادية"، لم تحددها، وعناصر أخرى ذات صلة بالإخوان المسلمين، وطلبت من الأعضاء "أن تقدم للجماهير الحقائق التى دعت إلى إصدار قرار منع التظاهر".(٦٥)

كان التنظيم الطليعي - كما رأينا - يضم تقريباً كل قيادات الاتحاد الاشتراكي والمحافظين والصحفيين والفنانين وعدد من أساتذة الجامعات، وبداهةً كان يضم أعضاء اللجنة المركزية وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا وعدد كبير من شباب منظمة الشباب وأمناء وأعضاء اللجان القيادية والمكاتب التنفيذية.

وبعد هزيمة ١٩٦٧م تفرغ عبد الناصر تقريباً لإعادة بناء الجيش، وترك الشئون الداخلية أغلبها لمجموعة على صبرى، وكانت تضم شعراوي جمعة وسامي شرف ومحمد فائق وضياء الدين داود ولبيب شقير وعبد المجيد فريد.

واندلعت المظاهرات التى قادتها عناصر غير مرتبطه بالنظام، فى فبراير ١٩٦٨م. وقد طالبت بمحاسبة جدية للمسئولين عن الهزيمة، وطرحت ضرورة مراجعة النظام لتوجهاته. وقد استجاب عبد الناصر لنداء الحركة، وأصدر بيان٣٠ مارس ١٩٦٨م فى محاولة للمراجعة وتصحيح الأوضاع والتوجهات والأنظمة.

وهكذا عجزت تنظيمات الثورة ويسارها الخاص المتمثل فى التنظيم الطليعي ومنظمة الشباب على بث الحياة فى التنظيم الأم كقوة سياسية مؤثرة، مما أذن بضرورة مراجعة التجربة كلها وتصحيحها ليس على ضوء ما حدث للتنظيم السياسى الوحيد، وإنما على ضوء ما حدث للوطن كله من هزيمة عسكرية وانتكاسة وطنية.

أما ما احتواه البيان من جديد، فيأتى فى مقدمته وضع التنظيم السياسى فأبقى على الاتحاد الاشتراكي العربى باعتباره "أكثر الصيغ ملاءمةً لحشد القوى الشعبية"، وأفاد بأن المشاكل التى عاناها الاتحاد لا ترجع إلى قصور أو عيوب فى صيغته العامة، وإنما ترجع إلى التطبيق. وأرجع ذلك إلى أن إقامته لم تبن على الانتخاب الحر من القاعدة إلى القمة. ومن هنا تقرر إعادة بنائه بالانتخاب.(٦٦)

واختفى الحديث عن الجهاز السياسى السرى - التنظيم الطليعي - المفترض أنه الذى كان يقود الاتحاد الذى انتهى دوره تاريخياً مع بدء الانتخابات الجديدة واستكمال بناء الاتحاد الاشتراكي.

هوامش الفصل الثاني :

(١) إبراهيم جمعة، الميثاق والاتحاد الاشتراكي، دار الفكر العربي، ١٩٦٢م، ص٧٠.
(٢) أحمد حمروش، البحث عن الديمقراطية، الجزء الثالث، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٣م، ص٣٩٠.
(٣) سامي شرف، عبد الناصر هكذا كان يحكم مصر (مذكرات إعداد عبد الله إمام)، مكتبة مدبولى، ١٩٩٦م، ص١٩٢.
(٤) أحمد حمروش، شهود ثورة يوليو، شهادة أحمد فؤاد، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٢م، ص٧٨١.
(٥) أحمد حمروش، شهود ثورة يوليو، شهادة أحمد فؤاد، ص٧٨١.
(٦) أحمد حمروش، قصة ثورة يوليو، الجزء الثالث، ص٢٢١ وما بعدها.
(٧) سامي شرف، عبد الناصر هكذا كان يحكم مصر، ص١٩٢ وما بعدها.
(٨) سامي شرف، مصدر سابق، ص١٩٣.
(٩) جريدة العربى، ١٠ يناير ١٩٩٤م.
(١٠) جريدة العربى، ١٠ يناير ١٩٩٤م.
(١٥) سامي شرف، عبد الناصر هكذا كان يحكم مصر، ص٣٦٠، حيث أشار إلى وجود تنظيم خاص بالجيش تابع لشمس بدران. وأكد على ذلك أيضاً: محمود رياض، البحث عن السلام والصراع فى الشرق الأوسط (١٩٤٨-١٩٧٨م)، دار المستقبل العربى، ١٩٨٥م، ص٧٨. وأيضاً: الفريق محمد فوزى، حرب الثلاث سنوات (١٩٦٧-١٩٧٠م)، دار الوحدة، ١٩٨٣م، ص٤٣.
(١٦) التنظيم فى الشرطة ضم: النبوى إسماعيل، كمال الحديدى، ممدوح سالم، محمد شهيب، حسن طلعت، أنور أبو المجد، عبد الكريم درويش، فاروق الحسينى، فؤاد علام، حسن أبو باشا: لقاء مع أحمد شهيب، بمنـزله بمصر الجديدة، ٢٠٠١/٩/١٧م.
(١٧) كان مكتب المشير مسئولاً عن شئون الأفراد والبعثات والخدمات الطبية وسفر الضباط للعلاج وأمن الجيش، وكانت تتبعه إدارة شئون الضباط والمخابرات، فضلاً عن مسئوليته فى تعيين الضباط فى وظائف مدنية. لمزيد من التفاصيل، انظر: مذكرات منير حافظ الرجل الثانى بمكتب الرئيس للمعلومات، والمنشورة بمجلة روزاليوسف على حلقات، الحلقة السادسة، ١٧ مايو ١٩٧٦م.
(١٨) سامي شرف، مصدر سابق، ص١٩١، ص٣٦٠.
(١٩) مجلة الموقف العربى، سبتمبر ١٩٨٥م.
(٢٠) لمزيد من التفاصيل انظر: محمود الجيار، الأسرار الشخصية لجمال عبد الناصر (مذكرات أعدها ضيـاء الدين بيبرس)، مكتبة مدبولى، ١٩٧٦م، ص١٦٠. والملاحق، الملحق رقم (٣): نموذج لتقرير التنظيم الطليعي فى القوات المسلحة.
(٢١) مصطفى طيبة، رسائل سجين سياسى، ج٢، دار العربى، ص٢٥.
(٢٢) سيد قطب، لماذا أعدمونى، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق - بدون تاريخ - ، والكتاب عبارة عن اعترافات كتبها سيد قطب أو اضطر لكتابتها تحت ضغط شديد داخل السجن، ص٨٣ وما بعدها.
(٢٣) زينب الغزالى، أيام من حياتى، دار النشر والتوزيع الإسلامية، ١٩٩٨م، ص٣٤.
(٢٤) خالد محمد خالد، مذكرات، ص٢١٩.
(٢٥) لقاء مع حسنى أمين، عضو الأمانة العامة للتنظيم الطليعي، بمنـزله بالمهندسين، فى ٢٠٠٢/٥/٣م.
(٢٦) مجلة الموقف العربى، سبتمبر ١٩٨٥م.
(٢٧) بعد وفاة الرئيس عبد الناصر - سبتمبر ١٩٧٠م - عمل بعض أعضاء الطليعة العربية على إنشاء تنظيمٍ سرى عرف باسم "أنصار الطليعة العربية" بقيادة عصمت سيف الدولة المحامى وضم محمد عبد الشفيع عيسى ومحمد عبد العزيز السخاوى حسن محمد مكى ومحمد تاج الدين أبو المجد. أرشيف وزارة العدل، مركز الدراسات القضائية، القضية رقم (٦١٥) باسم "أنصار الطليعة العربية".

(٢٨) الاتحاد الاشتراكي العربى، محاضر جلسات مؤتمر المبعوثين، ١٩٦٦م، ص١٤٣.
(٢٩) لمزيد من التفاصيل، راجع: عبد الله إمام، على صبرى يتذكر، دار الخيال، ١٩٩٧م، ص٣٥ وما بعدها. ضياء الدين داود، سنوات عهد الناصر أيام السادات، دار الخيال، ١٩٩٨م، ص٩٨ وما بعدها. حلمى السعيد ، شهادتى للأجيال، دار المستقبل العربى، ١٩٩٩م، ص١١٩ وما بعدها. رشدى سعيد، رحلة عمر.. ثورات مصر بين عبد الناصر والسادات، دار الهلال، ٢٠٠٠م، ص١٤٧ وما بعدها، حيث يذكر أنه تم استبعاده من الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي بسبب تقارير التنظيم الطليعي ضده. على الدين حامد الطحان، ذكريات مصرى من زمن عبد الناصر، القاهرة، دار فوزى للطباعة، ٢٠٠٢م، ص٦٧.
(٣٠) كان عبد الناصر مولعاً بالعمل السرى منذ أن شكل خلية الضباط الأحرار قبل الثورة، وهى امتداد يشكل ما للتنظيمات السياسية التى أقامتها هذه الثورة، ونستطيع أن نميز خطاً بارزاً فى العلاقة بين أول تنظيمات الثورة السياسية فى نهاية الأربعينات وآخر تنظيم سرى أقيم داخل الاتحاد الاشتراكي - التنظيم الطليعي - على الرغم من أنه كان على قمة الجهاز السياسى وفى كامل قوته.
(٣١) فقد انضم الكثير من الصحفيين إلى التنظيم الطليعي، مثل: أحمد حمروش، عبد الله إمام، فتحى غانم، إلهام سيف النصر، فهمى حسين، يوسف صبرى، أحمد عبد المعطى حجازى، رؤوف توفيق، محمود السعدنى، محمود المراغى، نجاح عمر، محمود أمين العالم، رفعت السعيد، جمال بدوى، صلاح الدين حافظ، محمد حسنين هيكل، إسماعيل يونس، حامد زيدان، أمير العطار، فيليب جلاب، حسين عبد الرازق، جمال سليم، لطفى الخولى، أمينة شفيق، السيد الجبرتى، خالد محيى الدين. راجع: عبد الله إمام، حياتى فى الصحافة، دار الخيال، ٢٠٠٠م، ص١٢٨. رفعت السعيد، مجرد ذكريات، الجزء الأول، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٣م، ص٣٤٧.

أما عن الإذاعة والتليفزيون فقد انقسمت لجنة الإذاعة إلى ٣ مجموعات بقيادة: طاهر أبو زيد، فاروق خورشيد، سعد غزال، وضمت كل من: إسحاق رضا، صلاح عويس، سمير مكرم، فؤاد مهنى، مكرم مكيموس، ثريا جودت، محمد بدوى غانم، محمود حافظ، حسن شاش، صبرى ياسين، أحمد حشمت الشلقانى، محمد أبو الفتوح، سميرة عبد التواب، السيد عويس، محمد الشافعى، سامي حسن سرى، ليلى عجرفه.

وأما لجنة التليفزيون فقد انقسمت إلى مجموعتين بقيادة: سميرة الكيلانى وعباس أحمد، وعضوية كل من: إبراهيم الصحن، سعيد عباده، وجيه الشناوى، يحيى العلمى، شوقى جمعة، همت مصطفى، عبد المنعم سلام، محمد رجائى، إبراهيم عبد الجليل، أحمد النجار، صلاح زكى، سامية الأتربى.
(٣٢) مجلة الموقف العربى، سبتمبر ١٩٨٥م. وشعراوي جمعة، شهادة للتاريخ، مذكرات شعراوي جمعة، أعدها للنشر محمد حماد، جريدة العربى، ١٤ يوليو ١٩٩٤م.
(٣٣) المركز القومى للبحوث الاجتماعية، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى (١٩٥٢-١٩٨٠م).. البناء السياسى، ١٩٨٥م، ص١٥٢.
(٣٤) مجلة الموقف العربى، سبتمبر ١٩٨٥م.
(٣٦) أحمد حمروش، نسيج العمر، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٢م، ص١٥٨.
(٣٧) لقاء مع حسنى أمين عضو أمانة طليعة الاشتراكيين، بمنزله بالمهندسين، ٢٠٠٢/٩/١٣م.
(٣٨) محضر اجتماع طليعة الاشتراكيين، ١٩٦٥/٥/١٧م.
(٣٩) محضر اجتماع طليعة الاشتراكيين، ١٩٦٥/١٠/١٣م.
(٤٠) محضر اجتماع طليعة الاشتراكيين، ١٩٦٥/١٠/٢٦م.
(٤١) محضر اجتماع طليعة الاشتراكيين، ١٩٦٥/١٠/٢٦م. وانظر الملاحق، الملحق رقم (٤): محضر اجتماع أمانة طليعة الاشتراكيين.

(٤٢) انظر تفاصيل ذلك فى محاضر الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي، الجلسة العاشرة ١٩٦٥/٢/٢٣م، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٨م.
(٤٣) لائحة التنظيم الطليعي، انظر الملاحق، ملحق رقم (١).
(٤٤) لطفى الخولى، أربعة أسئلة حول الاتحاد الاشتراكي والتنظيم السياسى، الطليعة، أبريل ١٩٦٥م. ونجيب اسكندر، إعداد وتربية الكوادر للجهاز السياسى، الطليعة، ديسمبر ١٩٦٥م. ومحمد الخفيف، كيف تختار أعضاء الجهاز السياسى ولماذا يتفرغون؟، الطليعة، ديسمبر ١٩٦٥م.
(٤٥) لائحة التنظيم الطليعي، الملحق رقم (١).
(٤٦) لائحة التنظيم الطليعي، ملحق رقم (١).
(٤٧) جمال سليم، التنظيمات السرية لثورة ٢٣ يوليو، ص١٢٦.
(٤٨) الأهرام، ٤ ديسمبر ١٩٨٥م.
(٤٩) مجلة الموقف العربى، سبتمبر ١٩٨٥م.
(٥٠) انظر الملاحق، الملحق رقم (٣): تقارير مرفوعة من أعضاء التنظيم الطليعي.
(٥١) ملف التحقيق مع أحمد كامل رئيس المخابرات السابق، التحقيق فى ١٩٧١/٥/٢٦م عن كتاب: فؤاد مطر، أين أصبح عبد الناصر فى جمهورية السادات، دار النهار، بيروت، ١٩٧٢م، ص١١٥. وراجع أيضاً: أحمد كامل يتذكر، من أوراق رئيس المخابرات المصرى الأسبق، أحمد عز الدين محرراً، دار الهلال، ١٩٩٠م، ص٧١، حيث يتناول تجربته كاملةً داخل التنظيم الطليعي.
(٥٢) عبد الهادى ناصف، شاهد عصر من الثورة إلى الثورة المضادة، دار الوحدة، بيروت، ١٩٨٦م، ص١٠٠ وما بعدها.
(٥٣) الاتحاد الاشتراكي العربى، محاضر جلسات مؤتمر المبعوثين، أغسطس ١٩٦٦م، ص١٨٧. كانت طليعة الاشتراكيين فى الدقهلية تضم: عبد الفتاح فؤاد.. المحافظ، وعبد المنعم عبد ربه.. سكرتير عام المحافظة وضابط مخابرات سابق، ومحمد المصرى.. أمين عام الاتحاد الاشتراكي بالدقهلية، والثلاثة من رجال المشير عبد الحكيم عامر. هذا بجانب كلٍ من: أحمد توفيق.. طبيب من طلخا، وعبد الرحيم كامل.. طبيب من بلقاس، وعبد العزيز نور.. محامى من نبروه، ومصطفى عاصى.. إمام بالأوقاف من شربين، وفتحى المغربى.. مهندس من ميت غمره، وكمال عبد العال.. مدرس من بلقاس، والسيد أبو العينين.. طبيب من المنصورة. ومن قيادات الشباب بالتنظيم الطليعي: أحمد موافى، وحسن عبد الباسط، ومحمد الشاذلى، وصالح السمره. محاضر اجتماعات التنظيم الطليعي بالدقهلية، ١٩٦٥/٦/١٣م.
(٥٤) نشرة بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٩٦٥م.
(٥٥) زينب الغزالى، أيام من حياتى، ص٢٧.
(٥٦) انظر الملاحق، ملحق رقم (٣).
(٥٧) لقاء مع حسنى أمين، من قيادات التنظيم الطليعي، بمنزله، فى ٢٠٠٢/٩/٣م.
(٥٨) عن سبب التخريم أنه على أثر زيارة "شوان لاى" القاهرة، أصبحت النشرة تصل إلى الأعضاء مرقمة، وأصبح لكل عضو رقم، وأنهم لجأوا لأسلوب التخريم حتى لا تتسرب النشرة إلى خارج التنظيم، فإذا تسربت عرف على الفور عن طريق من تسربت. وكان السبب أن نشرة عن زيارة "شوان لاى" وزعت على أعضاء التنظيم، وكانت تحتوى على بعض الآراء التى تناهض السوفيت، كانت النشرة تقول إنه من الممكن أن تستفيد مصر من التناقض الصينى السوفيتى ومن أجل ذلك لابد من الترحيب بالضيف الصينى ولابد من تعبئة الجماهير للاحتفال به، وتسربت النشرة إلى الملحق الثقافى السوفيتى بالقاهرة، فأرسلها بدوره إلى موسكو التى اعتبرت أن هذا موقف انتهازى من عبد الناصر ومن القيادة السياسية فى مصر. لمزيد من التفاصيل انظر: جمال سليم، التنظيمات السرية لثورة يوليو، ص٧٢.

(٥٩) وقد استطاع الباحث الحصول على كافة أعداد هذه النشرة من أعضاء تنظيم طليعة الاشتراكيين، ومنهم: الأستاذ عبد الغفار شكر أمين التثقيف بحزب التجمع، والأستاذ فاروق العشرى أمين التثقيف بالحزب العربى الناصرى والأستاذ حسنى أمين العضو القيادى بأمانة طليعة الاشتراكيين.

(٦٠) الطليعة الاشتراكية، نشرة رقم (٢)، ١٠/١١/١٩٦٣م، نشرة مطبوعة على الروينو ومكتوبة بالآلة الكاتبة على أربعة ورقات فولسكاب مخرمة جميعاً برقم العضو الموزعة عليه، ومثبت على الصفحة الأولى أنها "نشرة داخلية للأعضاء فقط".

(٦١) الطليعة الاشتراكية، ٥ ديسمبر ١٩٦٣م.

(٦٢) الطليعة الاشتراكية، ٣٠/٤/١٩٦٤م.

(٦٣) الطليعة الاشتراكية، نشرة رقم (٢٦)، ٢٠ يناير ١٩٦٥م، والنشرة مكتوبة بالآلة الكاتبة تقع فى ١٨ صفحة فلوسكاب ومطبوعة بالرونيو وجميع صفحاتها مخرمة برقم العضو الموزعة عليه، ومثبت على صفحتها الأولى برواز يقول "نشرة داخلية لمستوى قيادة الحلقات فقط".

(٦٤) الطليعة الاشتراكية، نشرة رقم (٢٧)، أبريل ١٩٦٥م، مثبت على صفحتها الأولى برواز به عبارة "نشرة داخلية للأعضاء فقط". والنشرة مكونة من ثمانى ورقات مطبوعة جميعاً على وجه واحد، مكتوبة بالآلة الكاتبة ومطبوعة بالرونيو، والصفحات الست الأولى هى المرقمة فقط، وجميع الصفحات مخرمة برقم العضو.

(٦٥) الطليعة الاشتراكية، نشرة رقم (٢٨)، ٢٤ أبريل ١٩٦٥م، نشرة مطبوعة على الرونيو، ومكتوبة بالآلة الكاتبة على أربعة ورقات فولسكاب، مخرمة جميعاً برقم العضو الموزعة عليه، ومثبت على صفحتها الأولى أنها "نشرة داخلية للأعضاء فقط".

(٦٦) الطليعة الاشتراكية، نشرة رقم (٢٩)، ٢٤ أبريل ١٩٦٥م، نشرة مطبوعة على الرونيو، ومكتوبة بالآلة الكاتبة فى أربع ورقات فولسكاب، مخرمة جميعاً برقم العضو.



الفصل الثالث

التنظيم الطليعي وأحداث مايو ١٩٧١

وبعد وفاة عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠م[١] صدرت نشرات التنظيم، وهى التى أعطت تعليمات ملزمة للأعضاء بأن يذهبوا إلى صناديق الاستفتاء، وأن يشدوا الناس ليقولوا لأنور السادات: نعم على طريق عبد الناصر.[٢] وكانت المجموعة التى تحيط بعبد الناصر فى أواخر أيامه أكثر حماساً لترشيح أنور السادات، وقد اختلفت الآراء كذلك حول أسباب حماس هذه المجموعة لترشيح أنور السادات.

ودعا التنظيم الطليعي كله للاجتماع ليطرح سؤالاً واحداً: من يكون رئيس الجمهورية القادم؟ وأعربت أغلب المجموعات عن رأيها فى أن تبقى القيادة جماعية إلى أن تزول آثار العدوان، وذكرت إحدى المجموعات أن على صبرى هو الرئيس القادم، بينما أعربت مجموعات أخرى حول ضرورة أن يطرح الأمر كله على الشعب، ولكنهم لم يتوصلوا إلى شىء، واجتمعوا مرة أخرى بتوجيه شفوى مسبق من قيادة التنظيم للموافقة على أن يتولى أنور السادات رئاسة الجمهورية، ويكون الحاكم من خلال قيادة جماعية على طريق عبد الناصر، وكانت تلك رغبة على صبرى، ورفضت الكثير من المجموعات هذا التوجيه.[٣]

ويذكر أحد قادة التنظيم أنه بعد وفاة عبد الناصر كان لابد من "اتخاذ خطوات عملية للاستقرار وضمان استمرار الثورة وسرعة اختيار خليفة لعبد الناصر، وبإيجاز شديد توالت اجتماعات اللجنة التنفيذية واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي، كذلك اجتماع مجلس الأمة، وكان ترشيح أنور السادات للجمهورية والتحرك الشعبى والتنظيمى لمساندته استمراراً لمسيرة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م".[٤]

من تلك "الشهادات" يتبين لنا أن جماعات الثقل فى النظام الناصرى لم تكن أبداً على نغمة واحدة، وكانت صراعاتها وتناقضاتها مع بعضها البعض ربما تقوم إلى اختلاف الرؤى والأوزان واختلاف مساحات الاقتراب من الزعيم جمال عبد الناصر واختلاف المواقع واختلاف مصالح الجماعات المحيطة ببعض مواقع التأثير.

ولذلك عندما حانت لحظة الفراق كان لابد أن يبحث الفرقاء عن نقطة التقاء مؤقتة لالتقاط الأنفاس، وتم الاتفاق على السادات. ونظر السادات أيضاً للموضوع

على أنــه وقت لالتقــاط الأنفــاس وإعادة تــرتيب القــوة، ومن خلال تلك الرؤية تحركت طليعة الاشتراكيين على مستوى القيادة لكى تعطى تعليماتها للقواعد لتأييد السادات.[٥]

وكان الإعداد للحرب والاستعداد للحظتها هو الذريعة المناسبة للجميع، إلى أن يحين وقت الانقلاب، لكن الطليعيين نسوا أن السادات صاحب خبرة من قبل الثورة، كما دخل الغرور إليهم بسبب أدوات القوة المتحكمين فيها (جيش، بوليس، إعلام، مخابرات، تنظيم سياسى وطليعى)، لكنهم نسوا أن أدوات القوة تلك هى فى يد الدولة المصرية العتيدة وليس فى يدهم هم، وإنما هى تحت أمر صاحب الشرعية الوحيد - كما جرت العادة - وهو رئيس الجمهورية، لذا كان طبيعياً أن يكسب السادات الجولة بقليل من الترتيبات.

وما أن تولى السادات حتى بدأ يعد المسرح السياسى الداخلى والخارجى لأحداث مايو، والتى وصلت ذروتها بإقالة على صبرى فى ٢ مايو ١٩٧١م[٦]، فبدأت قيادات التنظيم الطليعي - والتى هى نفسها معظم قيادات الدولة التى بجانب السادات - تتحرك للعمل ضد السادات من خلال التنظيم الطليعي، ولكنها قد تحركت متأخرة جداً، وعلى وجه التحديد فى يوم ١٢ مايو ١٩٧١م.

فقد كانت هذه المجموعة على موعد يوم الأربعاء ١٢ مايو، الذى كان من أهم اللحظات الفاصلة فيه اجتماع أعضاء الأمانة العامة للتنظيم الطليعي مرتين: مرة فى الصباح وأخرى فى المساء، وكانت الاجتماعات تجرى فى مكتب شعراوي جمعة فى مقر الحكومة المركزية فى مصر الجديدة: حيث لم تجتمع الأمانة منذ وفاة عبد الناصر سوى مرتين، وكان هذا الاجتماع هو الثالث، وكانت النقطة المعروضة للمناقشة هى كيفية مواجهة السادات، وكان مقرراً أن شعراوي سيلتقى به فى اليوم التالى ١٢ مايو، وكان على المجتمعين أن يفكروا فى كيف تكون المواجهة وفى أساليبها.

حضر الاجتماع شعراوي جمعة أمين التنظيم ووزير الداخلية، وسامي شرف عضو الأمانة ومسئول جنوب القاهرة عن التنظيم الطليعي، وسعد زايد مسئول شمال القاهرة، ومحمد فائق مسئول غرب القاهرة، وحلمى السعيد عضو الأمانة ومسئول شرق القاهرة، وأحمد كامل رئيس المخابرات، ومحمود أمين العالم عضو الأمانة، ويوسف

غازولى عضو الأمانة، ومحمد عروق مدير صوت العرب ومسئول الإدارة اليومية للأمانة، وأحمد شهيب نائب رئيس شرق القاهرة.

وجرت دعوة الجميع عن طريق مدير مكتب شعراوي جمعة الذى طلب منهم تقليل عدد السيارات تأميناً للاجتماع.

وكان قد مر على لقاء شعراوي جمعة بالسادات عشرة أيام عندما التقى به صباح يوم ٢ مايو.

وشرح شعراوي للحاضرين فى بداية الاجتماع حصيلة ما حدث بينه وبين أنور السادات فى هذا اللقاء، وذكر شعراوي أنه فسر للسادات موقفه فى اللجنة المركزية وعدم اعتراضه على حديث على صبرى كما كان يرجو السادات، وذلك حتى لا تحدث فرقعة فى اللجنة المركزية تنعكس على الجماهير، وذكر أنه اعترض على توقيت إقالة على صبرى قبل حضور روجزر، وقال شعراوي إنه فوجئ رغم هذا ووعد السادات له بالتفكير فى الموضوع بصدور قرار الإقالة فى الخامسة من مساء اليوم نفسه، وأبلغ شعراوي المجتمعين برغبة السادات فى حل الاتحاد الاشتراكي، لأنه يعتبر الموجودين أنصاراً لعلى صبرى، وأكد شعراوي على عدم موافقته على حل الاتحاد فى الظروف الحالية، وأنه يمكن التخلص من العناصر الغير مرغوب فيها باستعمال لائحة التنظيم الداخلية، وأضاف بأن السادات سوف يقابله غداً ويتحدث معه فى هذا الأمر.(٧)

وصارح شعراوي جمعة أعضاء الأمانة بأنه يطرح كل ذلك، لأنه يريد تحديد خطة التحرك السياسى، وأكد على اعتراضه على حل الاتحاد الاشتراكي وإدانته لسياسة التقارب مع أمريكا، لأنها لن تؤدى إلى سلام عادل وشامل فى المنطقة.(٨)

وبعد ما اطلع الحاضرون فى اجتماع أمانة التنظيم الطليعي على ما دار من حوار بين السادات وسيسكو، اتفق الجميع على أن السادات لا يعطل قرار خوض المعركة فقط، ولكنه بدأ يمضى فى طريقه اللاوطنى.

وفى هذا الاجتماع أيضاً تساءل سعد زايد عن موقف الجيش، فأجاب أحمد كامل بأن الجيش لا اهتمام له بهذا الموضوع، بل إن سامي شرف تدخل قائلاً: "إذا كان الكلام حيكون بالشكل ده بلاش تتكلم ولازم نفكر ونفهم إن الجيش بيكرهنا"، وقد اتفق الحاضرون على وضع خطة لمواجهة ما يفعله السادات، وهى أن يتصدوا جماهيرياً

لخط السادات، وخاصةً فى نقطتين: الأولى هى تعطيله لقرار المعركة، والثانية هى محاولته من أجل إلغاء أى دور للمؤسسات، وأنه يجب تنشيط الاتحاد الاشتراكي وتحريكه مسانداً لهذا الرأى.

وطالب محمود أمين العالم بضرورة فرز الأعضاء القادرين على المشاركة فى هذه الخطة من بين أعضاء تنظيم طليعة الاشتراكيين، وفى مجلس الأمة وفى اللجنة المركزية وفى لجان الاتحاد الاشتراكي فى المحافظات وفى جميع المواقع وضرورة استعباد أولئك الذين ظهر انحيازهم لخط أنور السادات الجديد.

وقرر شعراوي جمعة تشكيل لجنة فرعية للقيام بهذه المهمة، تتكون من: محمود أمين العالم، محمد عروق، يوسف غازولى، أحمد شهيب، عبد الهادى ناصف، وأسند لمحمود أمين العالم إعداد نشرة تنظيمية تنقد خطاب السادات أمام الهيئة البرلمانية وخطاب محمود رياض عن نتائج زيارة روجزر لمصر.

وانتهى الاجتماع على أن تنعقد اللجنة مساء نفس اليوم الأربعاء مساءً فى نفس المكان، وانصرف المجتمعون وبقى بعضهم فى مكتب شعراوي جمعة، مثل: سامي شرف ومحمد فائق.

وهكذا تذكر خصوم السادات - أخيراً - ضرورة إشراك الجماهير فى الصراع(٩) الذى أرادوه مكتوماً عند قمة السلطة، ولكن الوقت قد تأخر وتحت وطأة الإحساس بأن الوقت كان قد تأخر، دعا شعراوي جمعة لاجتماع آخر فى مساء اليوم نفسه الأربعاء ١٢ مايو، وقد انضم إلى الاجتماع عادل الأشوح مدير مكتب شعراوي جمعة.

وتم فى هذا الاجتماع تقييم أعضاء مجلس الأمة واللجنة المركزية فى القاهرة وعدد ٤٢ عضواً بمجلس الأمة بما فيهم الوزراء من أعضاء المجلس، واعتبرت اللجنة كل أعضاء اللجنة المركزية ومجلس الأمة عن القاهرة ملتزمين فيما عدا ذوى الاتجاه اليمينى مثل الدكتور حسن خليفة.

وعكف بعد ذلك الحاضرون على تقييم الموقف، وكان السؤال الذى يسيطر على مناقشتهم هو: ما هى الخطوات التى ينوى أنور السادات اتخاذها؟ وما هى الخطوات التى يجب أن نتخذها نحن على الجانب الآخر؟ ولكنهما لم يستطيعوا تحديد خطوات معينة، وانفض الاجتماع فى الثانية صباحاً، وكان هذا الاجتماع قد تم فى سرية، وأن بعض

الحاضرين اتفقوا على ألا يستخدموا سائقين لسيارتهم، واتفقوا أيضاً على أن يستقل كل ثلاثة أو أربعة سيارة، حتى لا يلفتوا إليهم الأنظار.(١٠)

ولكن هذه الاجتماعات لم تأتى بالفائدة المرجوة منها، لأنه فى ١٣ مايو أقال السادات شعراوي جمعة، وحل محله ممدوح سالم محافظ الإسكندرية حينئذ ومسئول التنظيم الطليعي بها، وتم القبض على معظم رجال الدولة. وظل اسم التنظيم الطليعي سلاحاً لتهديد من بقى حراً من أعضائه على الرغم من العناصر التى وقفت بجانب السادات كانت غالبيتها من عناصر التنظيم الطليعي، فقد كان عزيز صدقى وسيد مرعى وجميع الأعضاء الذين تحدثوا فى جلسة مجلس الأمة التى عزلت رئيس المجلس وبعض أعضائه كانوا أيضاً فى التنظيم الطليعي، وكان فى الطليعي أيضاً محمد عبد السلام الزيات الذى تولى وزارة الإعلام ليلة ١٤ مايو بدلاً محمد فائق عضواً بالتنظيم الطليعي.

بل إن المحكمة التى حاكمت "مراكز القوى" كان بها اثنان من أعضاء هذا التنظيم وهما حافظ بدوى رئيس المحكمة وبدوى حمودة عضو المحكمة والقاضى الوحيد بها ورئيس المحكمة الدستورية العليا.

ويهمنا هنا أن نوضح ما تبين من خلال سياق الأحداث ودور الأفراد فيها.

إن ما حدث منذ رحيل عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠م وترشيح السادات لرئاسة الجمهورية من قبل اللجنة التنفيذية العليا وطليعة الاشتراكيين وكافة مؤسسات الدولة بكل موازين القوى فيها وبكافة أشكال الصراع المثارة حولها لم يكن فقط رغبةً فى تسيير نقل السلطة بشكل دستورى مطمئن، وإنما كان ذلك تعبيراً عن مرحلة انتقالية رأت فيها كافة أطراف الصراع داخل السلطة فى مصر أنها فترة واجبة لالتقاط الأنفاس وترتيب أوراق القوة حتى تحين ساعة الحسم، كما رأت تلك الأطراف - طليعة الاشتراكيين والاتحاد الاشتراكي العربى ومنظمة الشباب وكثير من مواقع الدولة المهمة مثل الشرطة والجيش وعلى الجانب الآخر السادات وبعض رجال المال وكافة الاتجاهات التى أرادت أن تنتقم من عبد الناصر وخطه وتحالفهم فى الخارج - أن السادات هو أصلح رمز لهذه المرحلة الانتقالية، حيث تصور كل طرف أنه من الممكن أن يركبه كحصان سباق لتحقيق أهدافه فى تلك المرحلة.

ذلك هو ما كان مخفياً فى خطاب الصراع الذى تم ترويجه من الطرفين حيث استخدم طرف رجال دولة عبد الناصر الذين عرفوا من قبل أجهزة الإعلام مجموعة ١٥ مايو ومجموعة مراكز القوى خطاب القيادة الجماعية ورفض الخروج عليها من قبل السادات فى إعلان المبادرة وفى عدم تحديده موعداً دقيقاً للعبور وفى قضية الاتحاد المصري السوري الليبي السوداني، بل وصل الامر بهم إلى وضع خطط لحشد وتعبئة بعض المواقع التابعة للتنظيم، أما الطرف الآخر فقد استخدم خطاب الديمقراطية وحتمية مواجهة مراكز القوى.

إن هناك أدواراً قد لعبت فى هذا الصراع داخل الطرفين لصالح السادات البعض منها كان تحت بند الحفاظ على الموقع، والبعض منها دفاع عن مصالح، لذا كان من الطبيعى أن ينحاز سيد مرعى لصالح السادات، وكان من الطبيعى أن يتصور حسنين هيكل أنه يفضل أن يكون مع السادات حتى يحافظ على وضعه وتأثيره.

ليس من الحقيقة فى شىء أن تدعى مجموعة مايو حسبما شاع فى الصحافة أنها لم تنتظر بشأن عمل انقلاب وإنما السادات هو الذى تدبر ونفذ الانقلاب. الحقيقة الظاهرة من خلال سياق الروايات ومحاضر ونشرات طليعة الاشتراكيين أنه كان هناك ترتيب من الطرفين، وأن سبب فشل مجموعة مايو يعود لعدم توفر الإرادة الواحدة لديهم أمام السادات، وهذا ما جعل السادات يفتح ثغرات واسعة فى جبهتهم، كما أن بعضهم كان يعمل بروح احتمالية الفوز بفرصة أفضل فى نظام السادات كما كانت الصراعات بينهم كبيرة.

وأخيراً تأكد أن السادات ومساعدوه فى هذا الصراع قد استطاع أن يلعب بورقة الديمقراطية، ووجد صدى لها عند الجماهير العادية،ولعل ذلك يؤكد أن قضية الديمقراطية فى التنظيم وبين التنظيم والجماهير كانت شبه معدومة، لذا نجح السادات فى التلامس مع وتر مهم فى الحياة السياسية وتفاعلت معه قوى سياسية محرومة من العمل السياسي مثل الإخوان المسلمين والليبراليين ، ويكفي أن نعطي عن ذلك دليلاً واحداً هو دور الشيوعيين (بعض رموزهم) فى انقلاب مايو والتشكيلات التى أتت بعده من أحزاب وتنظيمات ووزارات.[(١١)]

وبعد أحداث مايو ١٩٧١ وتخلص الرئيس السادات من كل رجال عبد النلصر تم تقديمهم إلى المحكمة وأثناء محكمة رجال عبد الناصر بعد أحداث مايو ١٩٧١ جري سباق جنوني بين بعض المتهمين لتقديم كل ماتصورو أنة يرضي الرئيس أنور السادات ويمكنه من رقاب باقي زملائهم بتجسيم الخطا في جانبهم وتوسيع الهوه تحت أقدامهم وقد أدي هذا السباق الخسيس إلى أفلات البعض من المحاكمة علي حساب الاساءة إلى الاخرين وهي صورة يندر ظهورها في القضايا السياسية التي يجمع بين المتهمين فيها وحدة الفكر أو الرأي أو العقيدة ولقد كشف هذا السباق عن صور شائنة للأنانيه والجبن وعبادة النفس وعن قدرات كبيرة في النفاق والتزلف وسر عة التلون وقد تبين أن جميع التسجيلات المضبوطة قد قام بعض المتهمين من رجال عبد الناصر وقادة التنظيم الطليعي بتسجيلاتها خلسه أثناء مكلمات تليفونيه جرت بين زملائهم أو جرت بينهم انفسهم وبين باقي المتهمين وقد احتفظو ا بهذه التسجيلات إلى أن جاء اليوم الذي قدمها السادات كادلة أدانة ضدهم جميعا فليس من الغريب او الستغرب علي قوم احترفو كتابة التقارير السرية ضد اهلهم وعشيرتهم وتقديمها إلى قيادتهم بالتنظيم الطليعي السري ليطيحو ا بأبرياء امنين ليس بمستغرب علي هولاء أن يخر الكثير منهم متهاونين متخاذلين عند الشدة ويتسابقون للتقرب للحاكم والتذلل إليه ضاربين عرض الحائط بكل القيم النبيلة والمعاني السامية.

فقدموا أبشع صور الخسة والنفاق علي حساب الآخرين تخليا عنهم وغدرا بهم بغض النظر عما كان بينهم من أواصر الزمالة أو الصداقة اوحتي القرابة وقد تميز معظم ماقدموة وشاية وغدر بالكذب والاختلاق الظاهر وهناك امثلة من عشرات الامثلة الشائنة التي تبعث علي السخرية كما تبعث علي الحزن والاسي.

أولا : الكتاب الذي ارسلة أحمد عبد اللطيف شهيب أحد الضباط الاحرار وعضو مجلس الامة وقائد بارز بالتنظيم الطليعي (والمتهم رقم ٤٩) للرئيس انور السادات وسلمة لمدير المباحث العامة السيد فهمى في ٩-٦-١٩٧١ وجاء فية سيادة الرئيس محمد أنور السادات رئيس الجمهورية تحيه اجلال واحترام ووفاء وولاء " وبعد" كنت قد كتبت لسيادتكم منذ فترة عن بعض المعلومات التي رأيت أنه من الواجب الولاء والوفاء ان ارفعها لسيادكم واليوم ياسيادة الرئيس اكتب لكم مرة أخري استمرار الوفائي لسيادتكم في بعض الأمور التي لم يسألني فيها المحقق بالتفصيل ولم تكن لظروفي

النفسية في ذلك الوقت واردة علي ذاكراتي سيادة الرئيس سأذكر لكم بالصدق والأمانه والحق وبدافع وفائي وولائي وحبي لكم ملخص صادق عن الاجتماعات التي تمت في يوم ١٢-٥-١٩٧١.

وذكر أحمد شهيب تفاصيل الاجتماعات التي تمت في قصر الحكومة المركزية بمصر الجديدة صباح الاربعاء يوم ١٢-٥-١٩٧١ ومساء نفس اليوم أيضا والتي ضمت شعراوي جمعة وسامي شرف وسعد زايد ومحمد فائق وحلمي السعيد وأحمد كامل -محمود امين العالم -ويوسف غازولي ومحمد عروق - وأحمد شهيب وعادل الاشوح وذكر احاديث زملائة والتي كانت معارضة للسادات واختتم أحمد شهيب خطابة للسادات بالاتي سيادة الرئيس من موقع الولاء والوفاء لمصر ولشخصكم الكريم ارفع هذا التقرير داعيا الله سبحانه ان يحفظكم ويدعاكم ويسدد علي طريق الحق خطاكم ربنا وتقبل الدعاء المخلص دائما - أحمد شهيب.

ثانيا : وكان سامي شرف في الفترة الأولي من اعتقالة والتحقيق معة من اكثر المتهمين تهاويا وانهيار ......وكان من اكثرهم استعداد لأن يفدي نفسة وحريته بكل المتهمين جميعا ويوكد ذلك كل ماورد علي لسانه من اقوال وما سطره بخطة من اقرارات في صورة خطابات للنائب العام او خطاب التودد والاستعطاف الذي وجهة للسادات...

فقد استهل سامي شرف أقوإلى في المحضر المحرر يوم ١٠-٦-١٩٧١ أمام الاستاذ محمود حلمي راغب رئيس النيابة بمبني مجلس قيادة الثورة بالجزيرة بالاتي:

س : ما قولك فيما هو منسوب اليك ومادورك ومعلوماتك من الاحداث الاخيرة؟

ج : تبدا الاحداث منذ ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ بوفاة المرحوم الزعيم الخالد جمال عبد الناصر وفي نفس هذا اليوم عقد اجتماع في قصر القبة مشترك بين اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي ومجلس الوزراء وبدأت من الاجتماع محاولاتٌ مريبة لفتت نظرنا تتلخص في الآتي : محاولة عدم تمكين السيد الرئيس محمد أنور السادات من تولي رئاسة الجمهورية وحصلت مناقشات وتم تسجيلها وبعلم الرئيس محمد أنور السادات لأنها تمت في حضوره وأنا موقفي كان واضحا ومازال : وهو التزامي بقيادة الرئيس محمد أنور السادات خلفا للرئيس جمال عبد الناصر عن اقناع كامل وعن إيمان

وأشير في هذا الخصوص أني عملت عن قرب من السيد الرئيس أنور السادات وبتوجية من الرئيسي جمال عبد الناصر خلال الفترة من سبتمبر سنه ١٩٦٩ حتي ستبمبر ١٩٧٠ وهذا قربني أكثر إلى السيد الرئيس أنور السادات وفي يوم وفاة الرئيس جمال عبد الناصر أنا كنت شخصيا في حالة لايمكن أن توصف وقررت بيني وبين نفسي أنني لن أستطيع أن أستمر في العمل ولكن مارايتة في مجلس الوزراء واللجنة التنفيذية خوفني علي مستقبل البلد وقلت في نفسي أني كفرد يمكن أقدر أساهم في الامور لاتتطور إلى أسواء أن أبقى إلى جوار الرئيس أنور السادات اذا تفضل وراي ذلك وفي اليوم التالي اتصل بي أحد زملائي وأبلغني أنة تم معة اتصال من احدي الشخصيات لتزكية هذه الشخصية لمنصب رئاسة الجمهورية وعلي ان اتعاون مع هذه الشخصية وانا احتقرت هذا الكلام وابلغتة للسيد الرئيس أنور السادات تفصيلا وبالأسماء والسيد الرئيس أنور السادات يعلم التفاصيل وواقعة اخري حدثت في هذا الوقت أيضا فقد كنت إنا وزميلي شعراوي جمعة وأمين هويدي في زيارة الرئيس النميري في فندق الهيلتون وابلغنا ان احدي الوزراء المصريين السابقين حضر لزيارتة مزكيا السيد / زكريا محيي الدين لتولي منصب رئاسة الجمهورية وفورا توجهنا إلى السيد الرئيس أنور السادات حيث ابلغنا سيادتة بالواقعة وهناك من الأمثلة أمثلة كثيرة جعلتني أخشي واتخوف حقيقة علي مستقبل البلد .. وقرت أن أخوض معركة رئاسة الريئس أنور السادات بصفة مكشوفة وواضحة لا لبس فيها ولا غموض والسيد الرئيسي يعلم أني سبيت ضابط في مكتبي كانوا يحاولون أن يتشككوا في معركة الرئاسة وكان إيماني واقتناعي وحديثي دائما ومازلت حتي هذة اللحظة هو ان السيد الرئيس جمال عبد الناصر هو الذي اختار بنفسة الريئس أنور السادات نائبا له وكلنا نثق ثقة مطلقة في تقدير وراي السيد الرئيس جمال عبد الناصر ونعتبر أن الرئيس أنور السادات امتداد طبيعي ومنطقي لخط جمال عبد الناصر.....

واستطرد سامي شرف في حديثة إلى أن قال :

وبدت بعد ذلك مظاهر الخلاف بين السيد أنور السادات والسيد علي صبري علي ما أذكر في أحد اجتماعات مجلس الدفاع الوطني في حوإلى شهر يناير سنه ١٩٧١ وهو متعلق بالمعركة من الناحية السياسية وكان الحديث حول وقف إطلاق النار وفتح قناة

السويس وأقدر أقول أنه لم يكن هناك تطابقا بين وجهتي النظر وأنا شعرت أن هناك نوع من التباعد بين السيد الرئيس أنور السادات والسيد /علي صبري وصل إلى حد عدم الاتصال بعضهما ببعض مدة طويلة.. ووصل إلى علمي ان السيد علي صبري علق علي موضوع المبادرة بأنه رجل عسكري وأنه لايفهم هذه المبادرة وابتدأ منذ هذا الوقت التباعد يزداد بين الرئيس وبين السيد / علي صبري وأنا علمت فيما علمت وأبلغت به السيد الرئيس أن السيد / علي صبري بيسب في السيد الرئيس في التليفونات وفي المجالس الخاصة وبد يهاجم السيد الرئيس وكانت بعض الالفاظ التي يرددها السيد/ علي صبري في الهجوم علي السيد الرئيس عبارات سب غير لائقا واستمر هذا الوضع إلى أن جاء موضوع الاتحاد الثلاثي.

وواصل سامي شرف حديثة إلى ان قال:

ولكني أريد أن أؤكد أن هذه العلاقة الوثيقة بيني وبين شعراوي جمعة لم تكن مظهرا للشيلية وأنا لم أكن أسمح إطلاقا بقيام شلة معينة أو أكون فردا في شلة معينة لانها لم تكن تعاليم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر لي لانه كان يضرب الشلل وكان يكلفني أن أحصر الشلل كما أن أؤكد أيضا.ان علاقتي الوثيقة بشعراوي جمعة لم يكن لها أي تاثير في العمل بالنسبة لي وبالنسبة له وأنا شخصيا وفي عملي لم أكن التزام الا بأوامر الرئيس وبمبادئ الأخلاق وحتي لو تعارض هذا الموضوع معي أنا شخصيا وعلي سبيل المثال في هذا الموضوع ورغم وجودي في هذا المكان من العمل **فقد أبلغت أنا بنفسي عن شقيقين لي أحدهما كان ضايط في الشرطة وكان ينتسب لجماعة الإخوان المسلمين فقلت عنه في الاجتماع المحدد لبحث مراكز ضابط الشرطة أنه أخواني خطير ونقل إلي المحافظات والثاني ضابط بالقوات المسلحة وابلغت الرئيس شخصيا عنه وأنه بيعمل اتصالات مع ضباط اعتبرها ضارة لامن وسلامة البلاد وقبض عليه فعلا وظل مقبوضا عليه فترة إلي أن أمر الرئيس جمال عبد الناصر بالافراج عنه بدون علمي وذلك بتكليفة الاخ محمد أحمد بالإفراج عنه بالاتفاق مع شمس بدران في هذا الوقت والحاقة بعمل وعندما علمت بذلك اعتراضت فقال لي السيد/ محمد أحمد :ليس لك ان تعترض لأن دي أوامر السيد الرئيس جمال عبد الناصر وأنا عاوز أقول من هذا أنه رغم علاقتي الوثيقية بالسيد شعراوي جمعة فلو شعرت لثانية واحدة أنه ضد**

النظام أو يقف فيه مساس بسلامه البلاد لن اتردد دون تفكير في اتخاذ موقف حاسم منه مراقبة الاتصال التليفونية بامر جمال عبد الناصر والسادات.

وبسؤالي : وماهو اسا س ومصدر القيام بتسجيل هذه الاتصالات التليفونية؟

أجاب : إما بأمر ربيس الجمهورية أو حسب تقدير رئيس جهاز المخابرات أو رئيس جهاز المباحث العامة وبالنسبة لكبار المسئولين والوزراء فكان يتم تسجيل اتصالاتهم التليفونيه بأمر من السيد رئيس الجمهورية وفي نهاية سنة ١٩٧٠ المرحوم الرئيس جمال عبد الناصر أعطي أمر لشعراوي جمعة ولأمين هويدي ولي أنا شخصيا باننا مسئولين عن الأمن نحن الثلاثة ونشرك معنا بطريق مباشر الفريق محمد أحمد صادق فيما يتعلق بأمن القوات المسلحة مع أخطار الفريق فوزي بمسائل أمن القوات المسلحة وكان أمر الرئيس جمال عبد الناصر واضحا وصريحا ولايقبل اللبس ان مسؤليتنا نحن الثلاثة كاملة في اتخاذ الوسائل للتأمين بما فيها كبار المسئولين واستنادا إلي هذا الأمر من المرحوم الرئيس عبد الناصر وإنا استشهد في هذه النقطة بالسيدة هدي عبد الناصر وكانت تعمل في الفترة الأخيرة كسكرتيرة للسيد الرئيس وتطلع علي جميع الاورق بما فيها المراقبات التليفونية لكبار المسؤلين في الدولة وزراء واكثر من وزراء.

س" وما الذي حدث في هذا الشأن بعد وفاة المرحوم الرئيس جمال عبد الناصر؟

ج: بعد وفاة الرئيس عرضت أمر الرقابه عموما علي السيد الرئيس أنور السدات وكان حديثا بيني وبينه شخصيا وقال لي (استمر علي نفس الاسلوب) وأستاذنت سيادتة وقلت له أن هذا الموضوع حساس وأنه لايصح أن تتداولة إيدي كثيرة خصوصا أن هذا الموضوع كان بيني وبين الرئيس جمال عبد الناصر شخصيا فأمن السيد الرئيس علي كلامي وقال لي "ابقي اديني فكرة عن الهام من هذه المكالمات "ومشيت فعلا علي هذ ا الاسلوب وفي بعض للاحيان كنت اروح بنفسي واعرض علي سيادته اوقر ا لسيادته وبسوال سامي شرف.

س" وما الذي تقوم به عندما يتبين من هذه المعلومات أمر خطير أو ماسا بسلامة السيد الجمهوريه أو الدولة

أجاب : كنت أبلغ شفويا وكان هذا هو النظام المتبع وفق أوامر السيد الرئيس

وانا اذكر اني طوال الشهر الاخير كنت أبلغ الرئيس أنور السادات أن السيد / علي صبري "بيسب ويهلوس".

وبسؤاله: **س: وهل كان تليفون فريد عبد الكريم مراقبا؟**

أجاب : أيوة.

س : وما الذي وضع هذا التليفون بالذات تحت المراقبة؟

ج: تليفون فريد عبد الكريم مراقب منذ أكثر من سنة ونصف بأمر المرحوم الرئيس جمال للسيد شعراوي جمعة باعتبارة أمنيا للتنظيم وزيرا الداخلية في نفس الوقت أن يتابع فريد عبد الكريم لان الرئيس جمال كان له راي خاص في فريد عبد الكريم وهذا الرأي الخاص يطابق تماما رأي شعراوي جمعة ورايي شخصيا في فريد عبد الكريم وهو انة عنصر لايمثل واجهة لهذا النظام وروقب فعلا فريد عبد الكريم وفي اطار تنفيذ امر السيد الرئيس جمال عبد الناصر في متابعة فريد عبد الكريم دفع السيد شعراوي جمعة بمحمود السعدني ليستدرجه ويكون مصدر معلومات لشعراوي عن فريد عبد الكريم واستمرت هذه العمليه قائمه حتي اخر لحظة واذكر بهذه المناسبة أن السيد الرئيس أنور السادات كان له نفس الراي في فريد عبد الكريم.....

س: وماهو آخر تسجيل للا تصالات التليفونيه الخاصة بقريد عبد الكريم ابلغت بة ادارة المباحث العامة؟

اجاب سامي شرف :

بالنسبة لاخر تسجيل عن مراقبة تليفون فريد عبد الكريم فاني أقرر بأمانه وصدق أني لم أطلع هذا التسجيل علي هذا التسجيل رغم أنه لابد أن يكون قد وصل المكتب عندي وأنا شرحت الظروف التي كنت أمر بها في الفترة الاخيرة من حيث قلة الاطلاع بسب الضغط فوق العادي للعمل والتكليفات فضلا عن أن فريد عبد الكريم وتفريغات تسجيلة تتضمن كثيرا من المسائل التافهة في صفحات كثيرة لاطائل من تضيع الوقت في قراءتها وكانت ترد إلى منذ أكثر من سنة هذه التفريغات وعندما طلبني السيد الرئيس أنور السادات في منزلة يوم ١٣-٥-١٩٧١ وذكر لي واقعة التسجيلات الخاصة بفريد عبد الكريم وما جاء بها كنت حقيقة وبامانة اول مرة اطلع أوأسمع إلى ما جاء بها ...

س: وكيف يتفق ذلك وقد شعرت وأحسست بحكم اتصال المعلومات بك بما يعتمل ويدور من اتصالات وانفعالات علي نحو ما قررت بسبب الاحداث التي كانت تجري في هذه الفترة ؟

ج" فريد عبد الكريم ليس بالشخصية القيادية الهامة أو المؤثرة في الاحداث بحيث أنه يؤخذ في أفضلية معينة أو أهمية خاصة فوق المعتاد حتي أراجع كل كلمة يقولها يوميا وفي تقديري أنه ليست هناك أي عجلة كبيرة في أن أرجئ قراءة تسجيلات تليفونة يوم أو يومين ....

ثالثا : علي الرغم من دفاع شعراوي جمعة المستميت عن اللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة ، واعتراف شعراوي عبر ستة عشر صفحة في التحقيق بتحملة المسؤلية كاملة عن كل مانسب لحسن طلعت من اتهامات فأفلت بذلك من أن يقدم للمحاكمة إلا أن الأخير كان له موقفا مغايرا تماما موقفا مؤسفا أثناء الادلاء بشهادة في المحكمة فقد قرر شعراوي جمعة أنه استلم المعتقلات من وزير الداخلية الاسبق زكريا محيي الدين وبها ما لايقل عن ١٨٠٠٠ ثمانية عشر ألف معتقل وأنه عندما أقيل من منصبه.

لم يكن با لمعتقلات سوى حوالى ٢٠٠٠ ألفي معتقل تقريبا معظمهم من الخطرين جنائيا من تجار المخدارت والنشالين واللصوص وانتهز شعراوي جمعة فرصة حضور اللواء حسن طلعت أمام المحكمة كشاهد وطلب من أن محاميه سأله سؤالا عن هذا الموضوع خصوصا وأن المحكمة سبق ورفضت الاستعلام عن هذا من وزارة الداخلية

وبسؤال المحامى لحسن طلعت :

س: ماهو عدد المعتقلين الذين كانوا في المعتقلات عند تولي شعراوي جمعة وزارة الداخلية في أواخر سنة ١٩٦٦ وعددهم عندما أقيل في ١٣ مايو سنة ١٩٧١؟

أجاب : يستعلم عن ذلك من وزارة الداخلية

س: أذكر معلوماتك الشخصية عن هذا الموضوع والعدد التقريبي للمعتقلين ؟

أجاب في إصرار وتبرم من السؤال :

يستعلم عن ذلك من وزارة الداخلية أو من المباحث العامة وامام هذا الاصرار من الشاهد علي عدم التوارط هز شعراوي رأسة في حسرة وأسي للدفاع بالكف عن توجية اسئلة لحسن طلعت.

وهكذا وبعد أن انتهت جهود مجموعة مايو ١٩٧١م بالإخفاق التام انتهت معها من الناحية الفعلية طليعة الاشتراكيين. وقد أشار الرئيس السادات فى يوليو فى برنامج العمل الوطنى الذى قدمه إلى المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكي العربى فى ٢٢ يوليو ١٩٧١م إلى "قيام تنظيم طليعى كما نص الميثاق داخل الاتحاد الاشتراكي بجميع العناصر القيادية التى ظهرت أثناء العمل بين الجماهير من أجل تنفيذ مهام البرنامج فى إخلاص وتفان وإنكار الذات بغير تطلع إلى جاه أو منصب فتثق به الجماهير وتلتف حوله"، وقد احتوى برنامج العمل الوطنى تغيراً هاماً بصدد طريقة تكوين مثل هذا الجهاز حيث أشار إلى "أنه يجب أن يكون جهازاً علنياً لأن الاشتراكية لا تبنى سراً والحرية لا تتحقق من وراء ستار".(١٢)

وفى ورقة أغسطس ١٩٧٤م التى طرحها الرئيس السادات لتطوير الاتحاد الاشتراكى وصفت التنظيم الطليعي "بأنه ذا السمعة السيئة، وانتقدت تكوينه سراً وفى الظلام بعيداً عن رقابة الجماهير، وبدلاً من أن يكون أعضاؤه قيادات اكتسبت ثقة الجماهير واحترامها كانوا يختارون على أسس شخصية، وفى ضوء تقارير أجهزة الأمن ثم يفرضون كقيادات للاتحاد الاشتراكي، وانعدمت الديمقراطية تماماً داخل ذلك التنظيم، وأن قيادته كانت تفرض على الأعضاء أحياناً أموراً غير مقبولة مثل كتابة التقارير الشهيرة".(١٣)

ثم تقترح الورقة "أن الجهاز السياسى للاتحاد الاشتراكي لا يخلق من العدم ولا يتكون بقرار، ومن ثم فلابد من تأجيل قضية الجهاز السياسى إلى مرحلة مقبلة، حيث يكون الاتحاد الاشتراكي قد نشط نشاطاً واضحاً وتصدى لمهام محددة وسجل فيها إنجازات ملموسة، وبرز من خلال ذلك كله تلك العناصر التى تتحلى بنضالية عالية وتتفانى فى خدمة الجماهير، فهذه العناصر هى التى يجب أن تشكل بطبيعة الحال الطليعة داخل الاتحاد الاشتراكي، وتكون عندئذ طليعة علنية جاءت بثقة الجماهير وتعمل فى وضح النهار وتحت رقابة الناس".

غير أنه لم تعرف بعد أية تفصيلات عن أية محاولات جرت لتنفيذ القصور السابق ذكرها أو تعديله حتى كتبت نهاية الاتحاد الاشتراكي العربى ذاته نهاية التكهنات بهذا الشأن.

وهكذا لم يتعد العمر الزمنى لطليعة الاشتراكيين ٦ سنوات وانتهت، وإن ظلت كثير من التشكيلات التى انبثقت عنها، بل الشعارات التى رفعتها باقية، فضلاً عن أنها قدمت للتنظيمات والأحزاب التى تلتها العديد من الكوادر- فمثلاً الموطن الأصلى لحزب التجمع منظمة الشباب والتنظيم الطليعي - بل وأساليب العمل أيضاً.

ولقد تباينت الآراء حول تقييم الدور السياسى لطليعة الاشتراكيين، فيرى عبد العزيز حجازى عضو التنظيم الطليعي ورئيس الوزراء الأسبق أن "التنظيم كان الهدف منه كبيراً جداً، لأن حلقات هذا التنظيم كانت عبارة عن حلقات تستوعب الجميع، بحيث لا تترك الفرصة لليمين أو اليسار للعب فى الخفاء، ولكن للأسف اشتغل هذا التنظيم فى التجسس على بعض الناس وكتابة بعض التقارير عنهم، وبالتالى فقد أهميته وضرب فى نهاية الأمر وانتهى، بينما لو استمر نظيفاً لكان أصبح لدينا حزب سياسى قوى".(١٤) على أن تقويم مسار طليعة الاشتراكيين والتأثير الفعلى الذى مارسته يختلف بشدة بين الذين رأوا لها آثار إيجابية لا تنكر وبين الرافضين لها الذين رأوا أنه سرعان ما تبين أنه ليس لطليعة الاشتراكيين أى تأثير على سير الأحداث، أو نقل رغبات المحكومين إلى الحكام فانفرط عقدها وانتهت عملياً كتنظيم سياسى، ورأى العديد من المثقفين والليبراليين فى هذه التجربة تضييعاً للوقت والمال وافتعالاً لتنظيم أبعد ما يكون عن الجماهير، وكانت حجة كل أولئك أن الجماهير لم تكن هى التى تقودها أو تحركها أو تسهم فى تكوين عناصر نشاطها.

ونجد عند الذين مارسوا التجربة وقادوها أجوبة لأسباب ذلك، فيذكر شعراوي جمعة أمين التنظيم "أن نشوء التنظيم فى أحضان السلطة كان أكبر الأخطاء التى وقعت"(١٥)، ويقف على صبرى فى ذلك فيقول: "ليس كل أعضاء التنظيم كانوا على مستوى الصلابة فى المبادئ، وهناك كثيرون ليسوا فى المستوى دخلوا إلى التنظيم الطليعي، ونحن نبنيه من موقع السلطة، فإن العناصر السيئة لا تكون ظاهرة، بل بالعكس هؤلاء كانوا أكثر الناس حماساً للتنظيم الطليعي، فقد تبين جزء من هؤلاء على حقيقته عندما تغيرت الأمور".(١٦)

لم يكن التنظيم يضم أحياناً الاشتراكيين الحقيقيين وقيادته تمثل البيروقراطية من القيادات الإدراية والتنفيذية، وهؤلاء كانوا يقودون العمل الطليعي، فى حين أن

القواعد ذات المصلحة الحقيقية كانوا محجوبين، فقد كانت أمانة التنظيم الطليعي فى بعض المحافظات توكل إلى المحافظ الذى كان غريباً عن الإقليم ولا يعرف قيادات ويحيط نفسه بهالة من السكرتارية ورؤساء المدن والمصالح، بالإضافة إلى أن بناء التنظيم كان يتم من موقع السلطة، ولم يتعرض لمواقف نضالية للفرز، وكان الصوت العالى أحياناً هو جواز المرور للعضوية فى بعض القطاعات، كما لا يراعى الانتماء الطبقى بالدرجة الكافية فى العضوية.(١٧)

إن السرية ذاتها قد خلقت أمراضاً أخرى لم تجد مجهوداً لعلاجها، وهى أن كثيراً من الأعضاء اكتفى بمجرد حضور الاجتماعات، وأن كثيراً من القيادات كانوا ينسبون تصرفاتهم وقراراتهم الخاطئة إلى توجيهات هذا التنظيم التى هى بطبيعتها سرية، ولم يكن ذلكَ صحيحاً أحياناً.

إن إحساس عضو التنظيم الطليعي بأن مسلكه وتصرفاته تحت النظر والتقييم تأكيداً لمبدأ "الطهارة الثورية" دفع الكثير من الأعضاء إلى الانكماش تجنباً لمزالق غير محسوبة، فاقدين بذلك أهم مقومات التنظيم وهو ارتباطه بالجماهير.

إن بناء التنظيم بمجموعة تم اختيارها منذ البداية، وكانت لهم مناصبهم الهامة والمؤثرة، فقد صعب عليهم وعلى غيرهم التفرقة بين الشخص وبين منصبه، ولربما كان المنصب هو البارز فى الأمر أكثر من الشخص، ويصنع هذا الوضع العديد من الحواجز بين القيادات والقواعد اختفت فيها مبادئ الديمقراطية داخل التنظيم.

إن أمين التنظيم كان يجمع بين واجبه كأمين للتنظيم ومنصبه كوزير للداخلية تسبب ذلك فى الكثير من الخلط بين الواجب والمنصب، مما أفقد التنظيم حرية الحركة وحق المبادرة الذاتية، واتسمت قيادة التنظيم بطابع إدارى بيروقراطى.

إن مثل هذه الملاحظات أدت إلى شيوع بعض المفاهيم الخاطئة لدى قيادات التنظيم، حيث كان فى تصورهم أن انتقاد المسئولين فى السلطة قد يعطى القوى الرجعية سلاحه تستخدمه للتشهير بالثورة، فوقعوا فى خطيئة التستر على الأخطاء وربما تبريرها.

إن اهتمام قيادات التنظيم بقواعدهم لم يكن يتم إلا فى المناسبات وبتعليمات صادرة من فوق وعند الحاجة، فلم تكن بين القواعد والقيادات صلة ثابتة وفعالة فى

تحقيق الاتباع المطلوب فى هذا التنظيم الذى أريد له أن يكون بمثابة عصب المجتمع وعموده الفقرى.

إن كثير من القواعد لم تكن تجد لها واجباً محدداً، فلم تكن تجد فى اجتماعاتها إلا الثرثرة والإحساس بشكلية التكليفات.

فى مقابل وجهات النظر تلك، فإن المؤيدين لتجربة طليعة الاشتراكيين، وعلى الأقل الأكثر تفهماً لإيجابياتها، طرحوا العديد من الأفكار التى تدور فى الأساس حول الدور الذى لعبته فى دفع المساهمة فى زيادة الإنتاج فى المصنع والحقل، فقد نجحت بعض مجموعات القاعدية فى تقليل العوادم فى مصانع النسيج بحلوان، فيما نجحت مجموعات أخرى فى زيادة محصول الذرة فى البحيرة، كما أن التنظيم ساعد على حل مشاكل الجماهير ومراقبة الجهاز التنفيذى وحل الأزمات التموينية وتنشيط التعاونيات والعمل على تصحيح أخطائها.

وكان لأعضاء التنظيم السبق فى كشف إعادة تنظيم الإخوان المسلمين عام ١٩٦٥م وهو فى المهد، وبعد عام ١٩٦٧م لعب التنظيم الطليعي أدوارا مهمة فى الدفاع المدنى، وفى تكوين كتائب الجبهة من بين طلبة الجامعات، والتى كانت تزود الجبهة وتعايش العمل العسكرى.(١٨)

هكذا يتكشف لنا من خلال المولد والمسار والمصير لطليعة الاشتراكيين، من خلال الوثائق والنشرات والمواقف والأحداث، والمستويات والرجال. إن هذا التنظيم كان بغرض الأمن السياسى لمشروع عبد الناصر، وكان فى نفس الوقت تنظيم يقوم على إصدار التعليمات والتوجيهات، ويتلقى التقارير والمعلومات، كما كان هذا التنظيم به كثير من السلبيات التى كان بعضها جزءاً رئيسياً فى مكوناته الأولى من قبيل الولاء لقائد الثورة هو نفس الولاء للثورة وللدولة ولرجالها من المسئولين والقادة.

لذلك كان طبيعياً أن يكون بداخله المؤمنين بالثورة ، وإلى جانبهم من ينتظر لحظة الخلاص من كل ذلك.

هوامش الفصل الثالث :

(١) الطليعة الاشتراكية، نشرة رقم (٣٠)، ٢٤ أبريل ١٩٦٥م، نشرة مطبوعة على الرونيو، ومكتوبة بالآلة الكاتبة، مكونة من ٦ صفحات فلوسكاب، مخرمة برقم العضو.

(٢) نشرة رقم (٣١)، ٢ مايو ١٩٦٥م.

(٣) نشرة رقم (٣٧)، ١٩٦٥/٧/٢٢م.

(٤) نشرة رقم (٣٩)، ١٩٦٥/١٠/٢٢م.

(٥) نشرة رقم (٤٢)، ١٩٦٥/١٢/٢٨م.

(٦) نشرة رقم (٦٦)، ١٩٦٨/١/١٨م، انظر الملاحق، ملحق رقم (٧): النص الكامل للنشرة.

(٧) نشرة خاصة حول المظاهرات التى خرجت كرد فعل لأحكام قضية الطيران، انظر الملاحق، ملحق رقم (٨).

(٨) انظر نص بيان ٣٠ مارس فى: القرارات الكبرى لثورة يوليو، الجزء الأول.. القرارات السياسية، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٨٥م، ص١١٣.

(٩) اختلف الآراء وتعددت حول اختيار عبد الناصر السادات كنائب له، انظر شهادة كل من شعراوي جمعة ومحمد فائق وسامى شرف وعلى صبرى ومحمد عبد السلام الزيات ومحمد حسنين هيكل وأحمد كامل وآخرون فى: محمد حماد، انقلاب السادات أمام محكمة التاريخ، دراسة نشرت بمجلة الفكر القومى العربى، أغسطس ٢٠٠١م.

(١٠) نشرات طليعة الاشتراكيين "نشرات خاصة"، فى ١٣ أكتوبر ١٩٧١م، و ١٥ أكتوبر ١٩٧١م، بعنوان: نعم على طريق عبد الناصر.

(١١) جمال سليم، التنظيمات السرية لثورة ٢٣ يوليو، ص١٤٤.

(١٢) حلمى السعيد، شهادتى للأجيال، دار المستقبل، ١٩٩٨م، ص٧٠.

(١٣) كانت مجموعة على صبرى وشعراوي جمعة قد ضغطت بشدة على قيادة التنظيم الطليعي، وكانت أغلبيتها تعارض ترشيح السادات، وكان نقدها له شديداً، ولكن أحد لم يلتفت إلى هذا النقد، بل وطلب منهم أن يكونوا أبواق دعاية فى حملة ترشيح السادات رئيساً، وقد ذكر لهم أحد القيادات الطلابية البارزة فى التنظيم الطليعي: "انقضوا أو انفضوا"، لقاء مع أحمد حمادة، مسئول الطلاب بتنظيم طليعة الاشتراكيين، ٢٠٠٢/٧/٣م.

(١٤) كانت بداية الخلاف بين الطرفين بدأت تظهر عن إعلان السادات مبادرته للسلام فى ٤ فبراير ١٩٧١م أمام مجلس الشعب، إذ أنه لم يأخذ برأى الجماعة (على صبرى، شعراوي، محمد فوزى، ..) قبل إعلانها، ولم يأبه بمعارضتهم لها، لأنهم كانوا عديمى الثقة فى الولايات المتحدة الأمريكية لتحيزها الدائم لإسرائيل. أما القضية الخلافية الثانية فهى قضية الاتحاد العربى الثلاثى بين مصر وسوريا وليبيا والذى عارضه على صبرى وزملائه بشدة على ضوء فشل تجربة الوحدة مع سوريا عام ١٩٥٨م، وعلى أساس أنه لا يمكن الاعتماد مع وجهة نظرهم لأعلى حزب البعث فى سوريا ولأعلى حكام ليبيا الجدد. لمزيد من التفاصيل انظر: جمال حماد، الحكومة الخفية فى عهد عبد الناصر، الزهراء للإعلام العربى، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م، ص١٤١ وما بعدها. وكمال خالد، رجال عبد الناصر والسادات، دار العدإلى للطباعة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦م. وعبد الله إمام، على صبرى يتذكر بصراحة عن السادات، دار الخيال، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م، ص١١٩ وما بعدها. وعبد الله إمام، سامى شرف رجل المعلومات الذى صمت طويلاً، مكتبة مدبولى، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م، ص٣٨٧ وما بعدها. ولطفى الخولى، مدرسة السادات السياسية، كتاب الأهالى. ومحمد حماد، انقلاب السادات أمام محكمة التاريخ، دراسة على حلقات نشرت بمجلة الفكر العربى، ١٢ أغسطس ٢٠٠١م. ونصوص تحقيقات القضية رقم (١) مدعى

اشتراكي، التى كان متهماً فيها شعراوي جمعة وآخرون بالخيانة العظمى ومحاولة قلب نظام حكم السادات، ويبلغ عدد صفحاتها ما يزيد على خمسة آلاف صفحة، مركز الدراسات القضائية. مراد غالب، مع عبد الناصر والسادات، مذكرات، مركز الأهرام، ط١، ٢٠٠١م، ص١٦٥ وما بعدها.

(١٥) أوراق القضية رقم (١) مدعى اشتراكي، مركز الدراسات القضائية.

(١٦) مذكرات شعراوي جمعة، جريدة العربى، ١٤ يوليو ١٩٩٤م. المدعى العام الاشتراكي، محضر التحقيق مع شعراوي جمعة وزير الداخلية فى ٢٢/٦/١٩٧١م، ملف رقم ٧١/٤٥.

(١٧) يذكر شعراوي جمعة فى رده على سؤال مطروح لمجلة الموقف العربى، العدد ٦٥ لعام ١٩٨٥م، يقول: ما هو دور التنظيم الطليعي فى أحداث ١٥ مايو ١٩٧١م؟ نحن لم نشرك الجماهير فى الصدام مع السادات، ولم نشرك التنظيم الطليعي، ولا حتى الاتحاد الاشتراكي، وربما كان عدم اشتراكنا للتنظيم خطأ لكن هذا ما حدث".

(١٨) مجلة الموقف العربى، سبتمبر ١٩٨٥م، حديث لشعراوى جمعة.

(١٩) يذكر أسعد حسن خليل - مسئول اتصال المستوى الأعلى بين طليعة الاشتراكيين ورئاسة الجمهورية - بعض الوقائع الهامة يوم الخميس ١٣ مايو ١٩٧١م، ذهبت إلى مكتب السيد شعراوي جمعة وزير الداخلية وأمين طليعة الاشتراكيين لكى أعرض عليه بعض التقارير الخاصة بالتنظيم، لكن أبلغنى العميد البهنساوى مدير مكتبه فى الداخلية أنه فى اجتماع مع الدكتور فؤاد مرسى والأستاذ أحمد عباس صالح، ومن بعدهما السيد حامد محمود. المهم تقابلت معه وفاجأنى السيد شعراوي بأنه تم قبول استقالته، وأن د. فؤاد مرسى عندما عرف ذلك قال له: احنا ننزل تحت الأرض فى مواجهة هذا الرجل. وكان يحكى تلك القصة لإقناعى بالهدوء، كما اقتنع فؤاد مرسى. وبعد انقلاب مايو كان مرسى وزير فى الوزارة التى جاءت بعد الانقلاب!! خرجت من مكتب السيد شعراوي ورأسى يدور فيه عشرات الأسئلة، وأثناء سيرى تذكرت أن مالية التنظيم فى أمانتى، حيث كانت من مسئولياتى. المهم ذهبت إلى السيد شعراوي فى منزله الكائن بمصر الجديدة صباح يوم ١٤ مايو لكى أعرف رأيه فى مصير الأوراق المحفوظة برئاسة الجمهورية الخاصة بطليعة الاشتراكيين ومصير مالية التنظيم. والتى كانت تقدر بحالى مائة ألف جنيه، ما بين جنيه مصرى وعملة صعبة. فسألت السيد شعراوي عنها، فقال لى السيد شعراوي: سلم مالية التنظيم لأى مسئول فى رئاسة الجمهورية. لكننى وجدت أن الرئاسة ليس لها علاقة بموضوع التنظيم الطليعي وأمواله، إنما التنظيم المفروض أنه تابع للتنظيم السياسى (الاتحاد الاشتراكي العربى). وبالفعل ذهبت صباح السبت ١٥ مايو، قابلت الدكتور محمد محمد الدكرورى، الذى تولى أمانة الاتحاد الاشتراكي بدلاً من السيد عبد المحسن أبو النور، وكان أيضاً من طليعة الاشتراكيين فى المنيا، وأخبرته عما لدى من أموال فتسلمتها منى لجنة برئاسة الجمهورية. "مجلة الموقف العربى، يوليو ١٩٨٥م".

(٢٠) الأهرام، ٢٣ يوليو ١٩٧١م.

(٢١) النص الكامل للورقة منشور بجريدة الجمهورية، ٩ أغسطس ١٩٧٤م.

(٢٢) جريدة البيان الإماراتية، ١٣/٧/١٩٩٤م.

(٢٣) مجلة الموقف العربى، سبتمبر ١٩٨٥م.

(٢٤) عبد الله إمام، على صبرى يتذكر، ص٧٦.

(٢٥) سامى شرف، مصدر سابق، ص١٩٣ وما بعدها.

(٢٦) مجلة الموقف العربى، سبتمبر ١٩٨٥م، حديث لشعراوى جمعة.



الفصل الرابع

التنظيم الطليعي والقضاء

عبد الناصر والقضاء:

وبعد قيام الثورة سلكت مع القضاء وأجهزته وسلطته ما يمكن أن نسميه بأسلوب الإحاطة والاقتطاع دون أسلوب السيطرة المباشرة والإلحاق الصريح، وذلك على الوجه التالي:

أولاً : أبقت الثورة تقريباً على ذات درجة الاستقلالية القانونية للقضاء والنظام القضائي فلم تنتقص من ذلك في التشريعات التي أصدرتها منظمة للقضاء. وأبقت الأحكام القانونية الخاصة بعدم قابلية القضاة للعزل وأن يكونوا هم من يديرون شئون أنفسهم.

بل لعل بعض القوانين في الصدر الأول من أيام الثورة قد زادت من الضمانات القانونية للاستقلال وإدارة الشئون الذاتية، كما حدث بالنسبة لمجلس الدولة في السنتين الأوليين للثورة. وذلك كله باستثناء حركة تطهير محدودة جرت في القضاء والمجلس في سنتي ١٩٥٤، ١٩٥٥، وخرج بها عدد محدود من القضاة.

ثانياً: استطاعت الثورة بسيطرتها على أجهزة التنفيذ والتشريع أن تصدر عدداً من التشريعات تقيد به من مجال التقاضي، وقد منعت التقاضي في المجالات التي رأت فيها لنفسها صالحاً سياسياً. فمنعت التقاضي مثلاً في شأن الطلبة حتى تتمكن من التعامل مع مظاهراتهم المضادة لها بغير رقابة قضائية، كما منعت التقاضي في مسائل الجيش وغير ذلك من المجالات.. وكانت سيطرتها على سلطة التشريع مما مكنها من سهولة إصدار هذه القوانين.

ثالثاً: أنشئت محاكم خاصة لمحاكمة الخصوم السياسيين سواء كانوا أحزاباً سابقة مثل قيادات الوفد السابقة والأحزاب الأخرى، أو جماعات مثل جماعة الإخوان المسلمين وذلك بما سمي في السنوات الأولي، محكمة الغدر، ثم محكمة الثورة، ثم محكمة الشعب. ثم صار ذلك عرفاً وديدنا فيما تلا ذلك من سنوات، إذ تنشأ محكمة عسكرية لمحاكمة من ترى قيادة الدولة أنه خصيم أو مناوىء، سواء كان هؤلاء أحزاباً أوتنظيمات سرية أو أفراداً عسكريين أو مدنيين.

وركزت قيادة الدولة في هذا الشان على النيابة العامة بحسبان أن لها وجه ارتباط واتصال بالسلطة التنفيذية وذات خبرة مهنية في التحقيقات- التي جمعت بينها وبين

سلطة الادعاء- جنباً إلى جنب مع الأجهزة العسكرية والأمنية التي ظهرت مشاركة للنيابة العامة في هذا الشأن.

كان أسلوب نظام ٢٣ يوليو إذاً هو الإحاطة بالقضاء وإبعاده عن التأثير فيما ترى الدولة أنه يمس سياستها، وجرى هذا الإبعاد عن طريق المنع من التقاضي بالنسبة للمسائل التي ترى الدولة أن لها أهمية سياسية لها، وكذلك إنشاء المحاكم الخاصة بالنسبة للقضايا التي ترى أن لها أهمية سياسية خاصة لها ، سواء من حيث أشخاصها أو من حيث نوع النشاط الذي ترى منعه أو من حيث موضوع الفعل الذي ترى منعه أو تأثيمه، والعقاب عليه.

ولكنها في هذا الإطار المحدود أبقت القضاء والقضاة على حالهما تقريباً، ولم تعمل أساليب الإلحاق والاستتباع والغواية فيهما، بمعني أنها أبعدت القضاء والقضاة عن مجال الاحتكاك بها وتركتهم يمارسون عملهم فيما لا يشكل أهمية سياسية لها، وبقي القضاة في غالبيتهم بفكرهم وبعادات عملهم وبقيمهم كما كانوا من قبل، حتى التقنينات الأساسية التي يطبقونها، والتي تصوغ فكرهم وأصول مبادئهم القانونية والقضائية، بقيت كما هي وكما كانت من قبل.

ويستثني من ذلك ما سبقت الإشارة إليه بالنسبة للنيابة العامة، ثم ما يتعلق بمجلس الدولة وتخصصه الرئيسي هو الرقابة القضائية على نشاط أجهزة الدولة، وهو جهاز ابتدع فيما ابتدع من وسائل هذه الرقابة، ابتدع حق المحاكم في مراقبة دستورية القوانين، الأمر الذي لم يكن معروفاً من قبل، وكان ذلك بحكم أصدره في ١٠ فبراير سنة ١٩٤٨، ثم طفق يوسع اختصاصاته ويخضع لرقابته حتى أنشطة الدولة في حالة فرض أحكام الطوارىء، وكان عبد الرزاق السنهوري على رأس المجلس عندما قامت الثورة، وساندها أولاً، وهو شخصية عامة ذات سطوة ويجمع بين الدور السياسي السابق له، وبين الدور القضائي الذي كان قائماً، والريادة القانونية العلمية التي اكتسبها وتمكن منها بعد صدور القانون المدني الجديد الذي أشرف سنين طويلة على وضعه وإقراره بصياغته الحالية.

لذلك فقد جرت مواجهة حادة وعنيفة بين قيادة الثورة وبين مجلس الدولة في المدى الزماني بين عامي ١٩٥٤، ١٩٥٥، ودبرت مظاهرة مأجورة من فئة من العمال

اقتحمت مجلس الدولة ومكتب رئيس المجلس، وضرب السنهوري في مكتبه، ثم صدر قانون يمنعه من تولي الوظائف العامة بحسبانه كان وزيراً حزبياً في الأربعينيات، ثم في ١٩٥٥ صدرت قوانين أعادت تشكيل مجلس الدولة وأسقطت حصانة أعضائه، وأخرجت نحو خمسة عشر عضواً منه، وأعيد تنظيم المجلس على صورة تدعم السيطرة الفردية القانونية لرئيس المجلس الجديد الذي تولي منصبه بالأقدمية المطلقة بعد إخراج السنهوري. وخلال الفترة التالية ظهر نوع من أنواع الاتصال والتداخل بين المجلس وبين أجهزة الإدارة في الوزارات والمصالح تحت مظلة الندب والفتوى.

وقد صيغت أوضاع مجلس الدولة بما يكفل عدم تكرار هذا الاحتكاك، وبالنسبة لمجلس الدولة جرى الأمر على أساس ابتعاد المجلس عن المساس بالقوانين التي تمنع التقاضي، مع "الإفساح" للسلطة التقديرية في إصدار القرارات الإدارية "وتفهم" تقديرات الأجهزة الإدارية في هذا الشان.

كما جرى الأمر أيضاً بانتداب عدد محدود من أكثر الشباب ذكاءً وخبرةً ومن هم في أواسط العمر، ينتدبون للإفتاء القانوني لا في داخل مجلس الدولة - وفيه قسم للفتوى - ولكن في أجهزة مركزية محدودة، هي رئاسة الجمهورية، ورئاسة الوزراء ووزارة الداخلية ووزارة الحربية ونحو ذلك. وما لبث هذا المسعي أن اتسع اتساعاً كبيراً عبر السنوات التالية للثورة وما بعدها في السبعينات والثمانينات حتى الآن.

وبالنسبة للنيابة العامة، وبخاصة نيابة أمن الدولة، فقد كان منصب النائب العام دائماً على اتصال وثيق بالدولة وبأجهزتها الثابتة، وكان هذا الاتصال يتراوح في درجة الوثوق، ولكنه كان قائماً على كل حال، من بدايات القرن العشرين، ونجد من ذلك شخصيات عامة كبيرة مثل عبد الخالق ثروت باشا في أوائل القرن العشرين، ومحمد لبيب عطية باشا وعبد الرحمن الطوير باشا في الأربعينيات، وعلى نور الدين في الستينيات وغيرهم قبلهم وخلالهم وبعدهم، وقد كان أصل تنظيم الإجراءات الجنائية يفرق بين سلطة الاتهام التي تقوم بها النيابة العامة وسلطة التحقيق المستقلة التي يقوم بها قضاة التحقيق، ثم في خواتيم القرن التاسع عشر نيطت سلطة التحقيق كلها برجال النيابة العامة، وبقي الوضع كذلك حتى صدر قانون الإجراءات الجنائية في

١٩٥١ فميز سلطة التحقيق وحدها ووضعها في أيدي القضاة المستقلين بعيداً عن التبعية التدريجية السائدة في النيابة العامة. ثم لما قامت الثورة انتدبت في هذا الشان وخاصة في الدعاوى ذات الطابع السياسي، ثم توسع هذا الاختصاص فعاد إلى سابق عهده، تجمع فيه النيابة العامة بين سلطتي التحقيق والاتهام وتتبع في ذلك النائب العام ووزارة العدل تبعية صارت ساحقة لإرادة المرؤوسين.

بقي الوضع على هذا التكوين حتى كانت هزيمة ١٩٦٧، وبدا بعدها أن الدولة صارت أضعف سياسياً من أن تشكل محاكم خاصة - محاكم غير قضائية - للنظر في الدعاوى ذات الصبغة السياسية التي تقيمها الدولة ضد خصومها ومعارضيها، كما صارت أضعف سياسياً من أن يسوغ فيها بقاء قوانين منع التقاضي أو إصدار قوانين جديدة بمنع التقاضي إذا لزم الأمر. لقد كانت الدولة تضع ذلك وتتقوى سياسياً على تسويغه للرأي العام، مستندة إلى رصيد مما كانت أنجزت من مكاسب وطنية تتعلق باتباع سياسة تحرير مستقلة، تناوىء بها المستعمرين وتواجه بها الصهاينة وتبني بها اقتصاداً مستقلاً، ولكن هزيمة١٩٦٧ أضعفت هذا الرصيد.

إن هزيمة ١٩٦٧ كسرت المشروع السياسي الذي كانت ثورة يوليو اعتمدته ومارست تنفيذه وبناؤه، ورغم الاستجابة السريعة والجادة للنظام السياسي في إعادة بناء الجيش وتسليحه وتدريبه، إلا أن النظام السياسي وأبنيته بقيت قائمة على ذات الأسس التي بنيت عليها هياكله، وظهرت ملامح التشقق في علاقته بقوى الرأي العام، وملامح تفكك في أبنيته السياسية، وحدثت إضرابات الطلبة في فبراير ١٩٦٨ بما لم يكن مثله مسبوقاً منذ ١٩٥٤، واهتزت الشرعية السياسية للنظام.

وفي هذا الإطار بدأت الوظيفة الكامنة للقضاء تحاول من خلال نشاطها القضائي اليومي في فض الخصومات بين الأفراد، بدأت توسع من ولايتها القضائية المنتقصة من خلال أحكام حاولت أن تناقش من بعيد مدى دستورية عدد من الإجراءات التي كانت أقرتها الثورة من النواحي السياسية والاجتماعية وبدأت تمد نشاطها إلى خارج النطاق الذي كان مضروباً عليها من حيث منع التقاضي وإقرار النظم القضائية الخاصة.

ومن هنا تبدو الملاحظة التي حرصت على ذكرها في بدايات هذا الحديث عن مسلك ثورة ٢٣ يوليو مع القضاء، ذلك إنها وإن كانت ضيقت من نطاقه، وأنشأت محاكم خاصة، وقيدت مجلس الدولة وهيمنت على النيابة العامة ذات الصلة التقليدية بالسلطة التنفيذية، إلا أنها تركت القضاء ورجاله على حالهم تقريباً في النطاق الضيق المضروب عليهم، فكانوا كما لو أنهم في "**بيات شتوي**" ما إن ذاب الجليد من حولهم وتشققت بعض الجدران حتى بدأ يتمدد مستشرفاً حيزه الذي بلغه في الأربعينيات والذي تحميه المبادئ الدستورية والقانونية التي بقي القانونيون يتثقفون بها .

وبدا لنظام الحكم أن ترك الأمر على هذه الصورة لا تؤمن نتائجه ويستدعي القلق، من حيث بدء الحركات الشعبية ومن حيث تشقق جدار الشرعية القائمة، وهو في ضعفه الذي صار إليه تولد لديه الاحتياج للتكوينات المؤسسية التقليدية لتحمل أو لتشارك في حمل أعباء القرارات العامة. وعندما احتاج النظام السياسي إلى مشاركة تتم من خلال القضاء وتشارك في إسناد شرعية الدولة وقراراتها، بدأ النظام القضائي - على عكس المطلوب منه- يتحرك حركة ذاتية وفقاً لأصل تكوينه القانوني والثقافي، ويميز نفسه باستقلالية تتراءى ويمكن أن يتفطن إلى ملامحها من كان له خبرة في قيادة الدولة وقتها ومن كان في حذره وتوجسه.

لذلك ظهرت في الأفق محاولات لما سمي بمشروعات الإصلاح القضائي، وكانت تحاول أن تجذب الجهاز القضائي إلى جوار التشكيل السياسي للدولة، حتى يمكن إيجاد الوسائل للتأثير المنتظم على القضاة، وجرى ذلك على أساس فكرتين، ظهر الترويج لهما :-

أولهما، بدأت - أو بعبارة أدق قويت - الدعوة إلى إدخال القضاة في الاتحاد الاشتراكي، وهو التنظيم السياسي الوحيد الذي أقامه النظام وقتها والذي صيغت فكرته السياسية على أنه يمثل تحالف قوى الشعب العاملة التي تمثلها الثورة. وقيل وقتها إن انضمام القضاة للاتحاد الاشتراكي لا يعتبر اشتغالاً بسياسة حزبية، لأن السياسة الحزبية تفيد تعدداً لأحزاب تقوم بينها خصومات سياسية من واجب القضاة أن ينأوا بأنفسهم وبحيدتهم الواجبة عنها، أما التنظيم الوحيد القائم الذي يمثل الشعب، فهو بعيد عن ذلك، وكان القصد فيما يظهر أن يندمج القضاة في الهرمية

التنظيمية السياسية، بما لا ينضح فقط على فكرهم، ولكنه يؤثر في قراراتهم وأحكامهم من بعد.

وثانيهما، ظهرت فكرة "القضاء الشعبي" أي أن يكون من بين من تشملهم المحاكم ويجلسون مع القضاة في نظر الدعاوى، سواء الجنائية أو المدنية أو الإدارية، أناس يمثلون الشعب من غير القضاة، وقد يكونون من غير رجال القانون، لأنهم يمثلون الفكر السياسي والاجتماعي الذي يعبر عن مصالح الشعب وعن المرامي السياسية والاجتماعية التي تستهدفها الثورة والنظام السياسي. ولم يتحدد وقتها كيف تختار هذه العناصر غير القضائية وغير القانونية التي تضاف إلى القضاة المحترفين في محاكمهم وتشاركهم نظرهم الدعاوى والحكم فيها، ولكن الفكرة كانت تتداول لتجد ما يؤيدها من بعد، ثم ينظر في التفاصيل التنظيمية لها.

المهم أن فكرة إدخال القضاة في الاتحاد الاشتراكي، وفكرة إدخال غير القضاة في أعمال القضاة، كلتا الفكرتين واجهتا مقاومة شديدة من القضاة، صدا وعزوفاً وتمسكاً بما صيغ به القضاء المصري من قبل ٢٣ يولية من أصول ومبادئ ووجه تثقيف، وتمسكاً بما كان عليه الفكر القانوني وإجراءات المحاكم ومبادئ الاستقلال والحياد المستقر في تكوينهم المعنوي.

فقامت المواجهة بين نظام الحكم وبين القضاء، فلم تعد الصيغة السابقة صالحة، وهي ترك القضاء على حاله مع الاقتطاع منه للمجال الذي يثير الاحتكاك، ولم يكن القضاء صالحاً ولا مهيأً لأن يقوم بدور تمليه عليه سياسة الحكم ولا كان بثوابته والغالب من أفراده مطوعاً فيما يتعلق بمبدأى الاستقلال والحياد الذين تربوا عليهما. فماذا حدث فذلك الذي سنجيب عليه عبر الصفحات التالية.

وكان التنظيم الطليعي السرى فى ذلك الوقت قد انتشر فى كافة الوزارات والمصالح والهيئات، بل وامتد فى الجيش والشرطة، فعمل النظام على إدخال القضاة فى لجان التنظيم الطليعي منذ أواخر عام ١٩٦٦م.

وقد سبق ذلك دخول بعض القضاة فى لجان متفرقة للتنظيم عندما كان التنظيم نوعياً، منهم على سبيل المثال القاضى عبد الحميد الجندى الذى التحق بالتنظيم منذ ١٩٦٥/٩/١٥م فى مجموعة شرق القاهرة برئاسة سامى شرف وأحمد شهيب.

وحينما أصبح التنظيم جغرافياً عملت قيادته على إنشاء لجان تضم القضاة فقط، وقد تم تكليف محمد أبو نصير عضو الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي من قبل على صبرى وشعراوى جمعة للقيام بذلك الأمر. (يلاحظ أن محمد ابو نصير كان هو عين النظام على السنهوري في المرحلة التي انتهت بضربه وعزله هو وآخرين فيما يسمي بمذبحة مجلس الدولة لعام ١٩٥٥م)

وقد بدأ محمد أبو نصير بالاتصال ببعض المستشارين والقضاة، منهم المستشار ممتاز نصار وعادل يونس رئيس محكمة النقض والمستشار محمد الصادق مهدى، عارضاً عليهم إنشاء اتحاد للقانونيين يضم رجال القضاء وغيرهم من رجال القانون، ليكون شعبة تابعة للاتحاد الاشتراكي، ولكنهم رفضوا الفكرة، وإن كان يبدو أن نصير نجح فى تجنيد المستشار محمد الصادق مهدى.

وقد تمت مقابلة بعد ذلك بين المستشار ممتاز نصار وعادل يونس ووزير العدل عصام حسونه الذى استنكر بدوره تلك المحاولات من محمد أبو نصير، بل نقل الوزير غضبه وغضب زملائه إلى الرئيس عبد الناصر فى مقابلة معه، **ولكن الرئيس فاجأه بقوله: "إن شعراوى جمعة قد شكل تنظيماً سرياً من ضباط الشرطة المؤمنين بالثورة، وكذلك فعل شمس بدران فى القوات المسلحة، فلماذا لا تفعل فى القضاء؟"، ولكن هذا الوزير رفض الفكرة.**

ولكن يبدو أن أثر التنظيم داخل القضاء كان قد بدأ بالفعل، وانهالت التقارير بعد ذلك على الوزير عصام حسونه حتى تم استبعاده فى ٢٠مارس ١٩٦٨م، وعين بدلاً منه محمد أبو نصير الذى أخذ بدوره يعمل على تنشيط التنظيم داخل القضاء، وأخذت جهات وشخصيات متعددة ترشح مستشارين للانضمام إلى التنظيم، وقد أصبح للتنظيم داخل القضاة قيادة عليا ضمت محمد أبو نصير مقرر المجموعة، ومن القضاة المستشار محمد الصادق مهدى والمستشار على شنب والمستشار عمر شريف ورئيس المحكمة عبد الحميد الجندي، ومن النيابة على نور الدين، ومن قضايا الحكومة إبراهيم هويدى وعبد الحميد يونس، وقد انضم بعد فترة المستشار على كامل مستشار الاتحاد الاشتراكي وآخرين.

وكان التنظيم على اتصال دائم بشعراوى جمعة وزير الداخلية وأمين التنظيم، الذى أمر محمد عروق بإمداد هذه القيادة باللائحة الخاصة بالتنظيم الطليعي وكتب العمل السياسى ونشرات طليعة الاشتراكيين، وفى بعض الأحيان كان يتصل التنظيم بسامى شرف فيما يرى عرضه على جمال عبد الناصر .وقد سميت هذه المجموعة "بالجماعة القيادية للهيئات القضائية" وذلك بتأشيرة أمين التنظيم الذي استعمل مصطلح الهيئات القضائية لأول مرة في غير الموضع القضائي المصطلح عليه والذي يفترض فيمن يطلق عليه أن يكون الفصل في الخصومات القضائية وهو كل ولايتها وقد عملت هذه الجماعة على تكوين خلايا أخرى داخل القضاء، ونجحت بالفعل فى تكوين مجموعات أطلق عليها "لجنة الطليعة الاشتراكية الناصرية لرجال القضاء" و"مجموعات الأصدقاء".

وكانت المجموعة الأولى تجتمع فى منزل الوزير محمد أبو نصير باعتباره مقرر المجموعة، ثم بعد أن ترك الوزارة صدرت الأوامر من عبد الناصر باعتبار على نور الدين مقرراً للتنظيم الطليعي فى الهيئات القضائية، وكانت المجموعة تجتمع وترفع محاضر اجتماعاتها لشعراوى جمعة أمين التنظيم، وترسل صورة منها إلى مكتب جمال عبد الناصر، وكان هذا التنظيم الطليعي يرشح للمناصب الوزارية فى وزارة العدل أو يعترض على بعض الأسماء، وكان أيضاً يعطى صورة عما يجرى فى الهيئات القضائية من أحداث. ومن بين الجهات التي تخطر بمعلومات ومواقف عن رجال القضاء مكتب الرئيس والمخابرات والمباحث العامة.

وكان الوحيد ضمن المجموعة السابقة الذى يكتب تقارير بصفة دائمة ومستمرة - تكاد تكون يومية - القاضى عبد الحميد الجندى، ثم لحق به عبد الحميد يونس. وعبد الحميد الجندى كان يرأس مجموعة رياسة الجمهورية، وكان يتقاضى عن ذلك مرتبات شهرية من المصاريف السرية بخزينة جمال عبد الناصر.

صاحب ذلك نشاط علنى قام به محمد أبو نصير وزير العدل فى مؤتمرات واجتماعات نادى القضاة يهدف إلى اختراق القضاء والقضاة، ويمكن تلخيص ما طالب به فى الآتى:

أولاً: فصل النيابة العامة عن القضاء وضمها إلى رئاسة الجمهورية، لتكون جهازاً تابعاً مباشرةً لرئيس الجمهورية ومجردة من حصانة القضاة.

ثانياً: ضم القضاء والقضاة لتنظيم الاتحاد الاشتراكي العربى وتكون عضوية القاضى فى الاتحاد واستمرار هذه العضوية شرطاً أساسياً لازماً لاستمراره فى منصبه، فإذا رأت لجنة النظام بالاتحاد الاشتراكي إسقاط العضوية عنه اعتبر مفصولاً من القضاء.

ثالثاً: تشكيل المحاكم من قاض وعضوين من عامة الشعب من أعضاء الاتحاد الاشتراكي، وتكون الأحكام فى القضايا بالأغلبية.

وقام وزير العدل بالدعاية اللازمة لهذه القرارات فى الصحف، مدعياً أن هذا فى مصلحة العدالة، وأن القاضى لابد أن يكون متفاعلاً مع المجتمع ولا يعيش فى برج عالى منعزلاً عن المجتمع، وأن القضاء لا يجب أن يكون سلطة مستقلة، وقام محمد أبو نصير بعمل اجتماعات مع القضاة طالباً منهم عدم المعارضة فى هذه التعديلات المقترحة، واعداً إياهم فى حالة عدم معارضتهم هذا المشروع بالعديد من المزايا المادية يأمر بها الرئيس جمال عبد الناصر.

مثل صرف بدل طبيعة عمل وبدل مكتبة واشتراك مجاني في النوادي وركوب القطارات وسيارة حكومية بسائق وفى إحدى هذه الاجتماعات في نادى القضاة لم يصفق للوزير أبو نصير أحد **وتصدى له المستشار محمد إبراهيم أبو علم قائلاً " سيدى الوزير.. جئت إلينا تخاطب أحط الغرائز فينا جئت ترشونا بمنافع مادية رخيصة وزائلة .. نحن قضاة لا نفرط في مبادئنا لحظة واحدة ولا نتخلى عن رسالتنا واستقلالنا وشرفنا وكرامتنا لحظة واحدة .. نحن حراس الشرعية وحراس شعب مصر وسنظل بإذن الله كذلك حتى نلقى الله إننا نرفض الرشوة ولو كانت الحكومة مصدرها ، ونرفض التمتع بأى استثناء نتميز به عن باقي أفراد الشعب، ونطالب بإلغاء الأمتيازات الممنوحة لفئات أخرى .. تطبيقاً لمبدأ المساواة". وكانت عاصفة من التصفيق لكلمات هذا البطل في عهد عبد الناصر وكانت صفعة لوزير العدل بل صفعة لعبد الناصر سنة ١٩٦٨.**

وفى هذا الاتجاه - اتجاه أبو نصير- أيضاً كتب على صبرى الأمين العام للاتحاد الاشتراكي سلسلة من المقالات نشرت فى جريدة الجمهورية فى الفترة من ١٨ إلى ٢٦ مارس ١٩٦٧م.

وفى هذه المقالات - التي كانت تفكيراً رسمياً من أكبر مسئول فى الاتحاد الاشتراكى أمر له دلالته - أوضح على صبرى أن رجال العدالة لن يتمكنوا من القيام بدورهم الأساسى الهام فى المجتمع الاشتراكي إذا وقفوا بعيدين عن التنظيمات السياسية منعزلين عن العمل السياسى متباعدين عن نضال قوى الشعب العاملة.

ففى مقاله الأول يوم ١٩٦٧/٣/١٨ انتقد مبدأ الفصل بين السلطات ثم انتقد رجال القضاء في أدائهم لأنهم ينظرون في تطبيق القانون والعدالة بمفهوم الطبقة التي ينتمون إليها وأنهى مقاله بالتساؤل "لمن تكون العدالة ولمصلحة من يكون حكم العدل والقانون في المجتمع".

وفي مقاله الثاني يوم ١٩٦٧/٣/١٩ يعيب على القانون ومواده ويعيب على القضاة كيفية تفسيرها وفهم تفسيرها كما يجب وكما يريد الشعب طالما أن ذهن المفسر فيه من المفاهيم السياسية والاجتماعية المختلفة عن المفاهيم والاتجاهات السياسية والاجتماعية لدى الشعب وخصوصاً وأنهم معزولون عنه ولا يشاركون فى العمل السياسى.

وفي مقاله الثالث يوم ١٩٦٧/٣/٢٠ قال أن القانون يضعه المشرع ليعبر عن إرادة الشعب وأن بعض القضاة حدثوه عن إنفصال رجال القضاء سياسياً عن المجتمع، وأن بعض القوانين تطبق عكس إرادة الجماهير ولغير مصلحتها.

وفى مقاله الرابع في ١٩٦٧/٣/٢١ قال متهماً القضاة بأنهم يميلون إلى الفئات المستغلة، وأنهم يضعون حيثيات أحكامهم بحيث تتلائم مع مصالح تلك الفئات ولغير مصلحة الجماهير. ثم قال بضرورة التحام رجال القضاء بالجماهير وبحركة النضال

وفي مقاله الخامس ١٩٦٧/٣/٢٢ قال أن القضاء يحظى بتقدير الجماهير وكان أحد العوامل المساعدة في تخفيف العذاب والاستغلال الذي كان مسلطاً على الشعب وقال بضرورة إنهاء مبدأ الفصل بين السلطات وضرورة مشاركة القضاء في العمل السياسى وندد ببعض الأحكام.

وفي مقاله السادس في ١٩٦٧/٣/٢٣ ندد بالأحكام التي تصدر وتعتبر إهدار الثورة الشعب وتبديد لجهوده وتعويقاً لنضاله لأنها تستند إلى قوانين شكلية وتفسيرات حرفية وأبدى استغرابه من أحكام تصدر بالبراءة لأن تفتيش المتهم كان باطلاً. وأنه لو كان هناك التحام بين القضاة وجماهير الشعب لاختلفت الأحكام.

وفى مقاله السابع ١٩٦٧/٣/٢٤ دعا إلى تفاعل رجال القضاء والقانون مع نضال الجماهير وآمالهم وحملهم مسئولية تطوير القوانين.

وفي مقاله الثامن ١٩٦٧/٣/٢٥ أصر على ضرورة مشاركة القضاة في العمل السياسي وأن في ابتعادهم عن نضال الشعب ضرر بالعدالة، وأن رجال القضاء منهم من طالب بأن يكون لهم شرف المشاركة في العمل السياسـي.

وفى مقاله التـاسع يوم ١٩٦٧/٣/٢٦ قال بضرورة إشراك القضاة في التنظيمات الشعبية وأنه سيفكر في أسلوب المشاركة.

وكان لهذه المقولات الساذجة أثرها في إثارة نفوس رجال القضاء أجمعين وغالبية العاملين في حقل العدالة والقانون وبدأت أجهزة الحكم تفصح عن مكنون لديها.

وذلك للأسباب الآتية:

١- أن هذه المقالات نشرت في مطلع عام ١٩٦٧ أى في السنة التي وصلت فيها الفئة المسيطرة على مقدرات مصر والتي استغلت ثورة ٢٣ يوليو لمصالحها، وصلت فيه تلك إلى درجة الظن أن كل شئ دان لها وقيل أنها طغت واستكبرت واعتقدوا أنهم قمة العلم والفهم. حتى أن أحدهم "سعد زايد" قالها بغير خجل نهاراً "أن الحكومة أعطت القانون أجازة".

٢- أن هذه المقالات تنم عن أن كاتبها لا يعرف قيم القضاء وتقاليده سواء في مصر أو في أي دولة تقر لشعبها بحقه في العيش الإنساني وانه لا يعرف معني حيدة القاضي وما ينص عليه قانون السلطة القضائية وقانون الإجراءات الجنائية من ضمانات حيوية للنظام العام.

٣- أنه لا يعرف معني الحكم بالعدل طبقاً للقانون، وتقطع مقالاته على أنه وأمثاله أو من كان يدفعهم من الخارج قصدوا أن يعصفوا بمفاهيم هذا الشعب وتراثه وقيمه ومعتقداته.

٤- أنه عبر عن فكر فكره ورغبة السلطة في ذاك الوقت أن يطوع الكافة لمآربهم وجعل القضاء بوقاً من أبواقهم لا أمناء على العدل والحقوق والقانون.

وواضح الهدف من جر رجال العدالة إلى الاتحاد - وهو باعتراف أمينه العام يعد عملاً سياسياً - لم يكن هو مجرد إشراك هؤلاء الرجال فى بعض القضايا التي يناقشها هذا التنظيم السياسى، وإنما أيضاً إملاء الأحكام التي يجب أن تصدر ضد الذين يرى هذا التنظيم أنهم يعملون ضد مصالح المجتمع بصرف النظر عن القواعد والأدلة القانونية التي تتطلبها إدانة أى منهم في مثل هذه التهمة.

كان بعض القضاة قد أصدروا أحكاماً بالبراءة في قضايا سبق وأن تحدث رئيس الدولة في خطبة عن المتهمين فيها وأدانهم أمام الشعب وأشهر هذه القضايا قضية مديرية التحرير بعد أن فاحت رائحة ما حدث في مشروع مديرية التحرير - المسئول عنها الضابط مجدي حسنين - أحد الضباط الأحرار - رؤى أن يقدم الدكتور أحمد السمني كضحية فقال جمال عبد الناصر " **وجبنا أستاذ في كلية الزراعة ليدير المشروع ولكنه اختلس أمواله ويحاكم الآن أمام القضاء" وبعد عدة أيام تحكم المحكمة برئاسة المستشار رياض لوقا وعضوية عبد الخالق فريد - أبن الزعيم محمد فريد - والمستشار جمال المرصفاوي ببراءة الدكتور السمني فكان هذا في نظر عبد الناصر خروجاً عن الخط السياسي وتفسيراً للقانون بمفاهيم غير صحيحة.**

ومن هذه القضايا أيضاً قضية السفير أمين سوكة الذي اتهم بالتجسس - لأنه أذاع خطاب يارنج - وحكم ببراءته في مارس ١٩٦٩ أمام دائرة يرأسها المستشار سعيد كامل وقضية المستشار محمود عبد اللطيف- وهو الذي كان مشرفاً على تربية عبد الناصر في صغره- وأتهم فيها بمحاولة قلب نظام الحكم وثبت للمحكمة كذب شاهد الإثبات لعجزه عن حمل الآلة الطابعة التي زعم أنه كان يحملها فحكمت المحكمة برئاسة المستشار حلمي قنديل والمستشار فؤاد الرشيدي ببراءة المتهمين وبعدها وعلى قصاصة صغيرة من مطبوعات مكتب رئيس الجمهورية ضبطت ورقة كتبها عبد الناصر بخط يده بها العبارات الآتية.

١- قضاة أمين سوكة ⎤
                    ⎬ براءة
٢- قضاة محمود عبد اللطيف ⎦

وقد تم عزل جميع هؤلاء القضاة في مذبحة القضاء .. عدا أحدهم كان محل رضاء السلطة ومن العجيب أن عبد الناصر استخدم سلطته كحاكم عسكري وأشر بإلغاء الحكم ببراءة المستشار محمود عبد اللطيف ومن معه بالإلغاء وإعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى وأعيدت المحاكمة أمام دائرة أخرى برياسة المستشار عبد العزيز أبو خطوة وطلب المحامون ومنهم عبد العزيز الشوربجي تأجيل القضية ولكن رئيس المحكمة حكم بالبراءة فوراً مما أذهل المحامين والجمهور وصاح عبد العزيز الشوربجي نقيب المحامين في قاعة الجلسة بأعلى صوته "مبروك.. ليس للمتهمين - مبروك لمصر وقضاة مصر وقضائها الشامخ العظيم الذين لا يعرفون الخوف - ولا يخشون في الحق لومة لائم" والعجيب أن المستشار عبد العزيز أبو خطوة رئيس الدائرة بعد صدور الحكم أسرع مغادراً المحكمة في تاكسي - وذهب إلى وزير العدل وقدم استقالة مكتوبة قائلاً (**بيدي لا بأيديكم .. فلن أمكنكم من إرهاب القضاة من جديد بعزلي**) .. وترك القضاء شامخاً موفور العزة والكرامة ..

واستشاط عبد الناصر غضباً ، وطلب ملف القضية وقرأ الحكم بنفسه .. وفي عصبية شديدة طاغية حاقدة أشر على الحكم بخط يده بالعبارة التالية:
(يبقي محمود عبد اللطيف في السجن حتى الموت)

ولم يقل عبد الناصر موت من؟؟ ..

وبالفعل بقي المستشار محمود عبد اللطيف بالسجن حتى موت عبد الناصر في ٢٨/٩/١٩٧٠ - وتم الإفراج عنه بعد ذلك تنفيذاً لحكم القضاء السابق بالبراءة - وقد كان محمود عبد اللطيف صاحب فضل كبير على عبد الناصر في صغره وهذا مثل من أمثلة غدر عبد الناصر بأصحاب الفضل عليه أما السفير أمين سوكة فقد نفذ حكم البراءة بقضاء سنتين فقط في السجن.

وذهب على صبرى إلى أبعد من ذلك حينما قام بتجاوز الأعراف القضائية، وعمل على تعيين ثمانية من شباب المحامين من التنظيم الطليعي فى النيابة العامة، واستصدر لهم قرارات جمهورية بذلك، وعمل على إدراج وظائف لهم فى الموازنة، وذلك دون التقيد بترتيب التخرج أو السمعة الشخصية وفاته أن أحدهم لم يكن من خريجي

الحقوق أصلا، وقد برر السادات هذا العمل بقوله أنهم "هم الذين سيتصدون بكل قوة لقوى الثورة المضادة وفلول الرجعية والإقطاع والأحزاب السابقة والإخوان". ورأى القضاة دفعاً لهذه الأقوال والأفعال أن يثيروا الأمر بمناسبة انعقاد جمعيتهم العمومية فى ٢٨مارس ١٩٦٨م لتجديد انتخاب ثلث الأعضاء، فأصدرت الجمعية بياناً تحدث عن وجوب سيادة القانون، ليأمن جميع المواطنين على حرياتهم وحرماتهم وعن وجوب استقلال السلطة القضائية والبعد بالقضاء عن كافة التنظيمات السياسية، كما تحدث البيان عن النيابة العامة، وأنها جزء لا يتجزأ من القضاء، وانتهى البيان إلى تسجيل رأى القضاة فى استنكار التوسع الصهيونى.. والإيمان بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، وتأكيد مبدأ الشرعية وسيادة القانون باعتبارهما من عوامل صلابة الجبهة الداخلية.

وطبع رجال القضاء البيان، ووزع بطريقة سرية على جميع النقابات والمفكرين والمثقفين، بعد أن رفضت الصحف نشره، ووزع على نطاق واسع حتى أن الإذاعات الأجنبية أذاعته وعلقت عليه، الأمر الذى أثار حفيظة السلطات، فاعتبرت البيان تحدياً لها، وعلى الرغم من أن البيان رفع فى نهايته (من القضاة إلى رئيس الجمهورية) اعتزازاً منهم بتقديره لرسالتهم، ولكن النظام اعتبر ما قام به القضاة إن هو إلا عمل سياسى أريد به المساس بالنظام.

وعلى الجانب الآخر كان معظم القضاة عند موقفهم متمسكين بموقف نادى القضاة من عدم الانضمام إلى الاتحاد الاشتراكي حتى وصل الأمر إلى قمته بمناسبة إجراء انتخابات نادى القضاة فى ٢١مارس ١٩٦٩م، توافد رجال القضاء والنيابة على دار النادي لحضور هذه الانتخابات منذ الصباح الباكر لهذا اليوم بإقبال منقطع النظير حتى أن كل المراقبين يومها قالوا بأن القضاة وأعضاء النيابة يريدون إقرار البيان مرة ثانية وقد بلغ عدد الحاضرين يومها قرابة ١٤٠٠ عضو وهو رقم لم يصل إليه الحضور في أية اجتماعات سابقة على ذلك التاريخ.

وكان وزير العدل محمد أبو نصير قد حشد لها كل ما يستطيع لإنجاح مجموعة أطلق عليها "مرشحو السلطة"، وهم من أعضاء التنظيم الطليعي، وكانت تضم ١٥ عضواً تقابلها قائمة أخرى بقيادة ممتاز نصار، وعندما تم فرز الأصوات وأعلنت

النتيجة النهائية وفازت قائمة ممتاز نصار بجميع المقاعد في المجلس وسقطت قائمة الرسميين في وزارة العدل والنيابة العامة سقوطاً ذريعاً وسقط بالتالي الأعضاء الستة الذين كان قد استقطبهم وزير العدل من أعضاء المجلس القديم والذين كانوا ضمن قائمة الرسميين ، ولم يكن من هؤلاء الـ١٥ الذين نجحوا اسم واحد ينتمى إلى مرشحى السلطة والناجحون هم "المستشارون ممتاز نصار وشبل عبد المقصود وعبد الوهاب أبو سريع وعبد العليم الدهشان ومفتاح السعدي - رؤساء المحاكم والقضاة يحيي الرفاعي وجمال خفاجي وحسن غلاب وسليم عبد الله ومحمود بهي الدين عبد الله - أعضاء النيابة مقبل شاكر وكمال زعزوع وأحمد فؤاد عامر ومصطفي قرطام وحسن عابد .

وبدأ تحريك التنظيم الطليعي فى الهيئات القضائية لمواجهة نادى القضاة، وذلك للتحضير لما عرف باسم إعادة تشكيل الهيئات القضائية "مذبحة القضاة".

سبق ذلك عدة اجتماعات سرية (للجنة القيادية للهيئات القضائية) وقد عقدت هذه اللجنة فى الفترة من ١٧مارس ١٩٦٩م إلى ٩يوليو ١٩٦٩م عشر اجتماعات سرية.

فعمل النظام بعد ذلك على اتخاذ إجراءً حاسماً مهتدياً فى ذلك بما كان قد قررته الجماعة القيادية لرجال القضاء السابق ذكرها . وقد شكلت لجنة من التنظيم الطليعي لهذا الغرض بتعليمات من الرئيس عبد الناصر، وكان يشرف عليها أنور السادات وبرئاسة على نور الدين النائب العام، وعضوية كل من المستشار عمر شريف وعلى كامل ، وكانت تجتمع بمكتب سامي شرف يومياً فى الفترة السابقة على صدور قانون إعادة تشكيل الهيئات القضائية، والتي استكمل أبو نصير كل تفاصيلها تدبيراً وإعداداً وإخراجاً، فصدر قرار بإقالته من الوزارة، وكان الهدف من ذلك إخراج العملية فى صورة بعيدة عن الشكوك التي كانت تحيط بأبي نصير.

ويذكر سيد مرعي أن بداية الأزمة نشأت عندما نوقشت في مجلس الوزراء تقارير فحواها أن بعض القضاة يوجهون انتقادات أساسية لنظام الحكم ولجمال عبد الناصر شخصياً داخل نادي القضاة. وطلب عبد الناصر من محمد أبو نصير وزير العدل أن يبحث ذلك وأن يوافي مجلس الوزراء في اجتماعه التالي بتقرير عن هذا الموضوع. وفي الاجتماع التالي تلا أبو نصير تقريراً أشار فيه إلى وجود نشاط معاد لنظام الحكم

يجري في نادي القضاة، وأنه أخفق في التفاهم مع متزعمي هذا النشاط، وانتهى تقريره بطلب فصلهم من القضاء بالإضافة إلى حل مجلس إدارة نادي القضاة. وقد أيد شعراوي جمعة، وزير الداخلية حينذاك، المعلومات التي وردت في بيان وزير العدل محذراً من أن استمرار هذا الاتجاه يهدد بعواقب جسيمة، وزاعماً أن أولئك القضاة يحاولون إشاعة روح التذمر في السلك القضائي كله ضد نظام الحكم وضد عبد الناصر وضد القوانين الاشتراكية. وعقب عبد الناصر بأنه لابد من إجراءات سريعة لنقل هؤلاء القضاة إلى وظائف أخرى خارج السلك القضائي. ويقول سيد مرعي إنه كان واضحاً أن عبد الناصر يصدق تماماً بيانات أبو نصير وشعراوي جمعة. وأنه قرر فعلاً اتخاذ إجراء ضد هؤلاء القضاة. ويروي أيضاً أن جمال عبد الناصر كلف محمد حسنين هيكل بالتعرف على وجهة نظره. وقد عبر سيد مرعي عن رأيه بقوله :أنا استمعت لوجهة نظر محمد أبو نصير أمس.. ولكنني أعرف أيضاً وجهة النظر الأخرى ضده وأري أنها أكثر إقناعاً.. ومبدأ فصل القضاة الذي طرحه محمد أبو نصير أمس هو مبدأ خطير أرجو ألا يتم الانسياق إليه بتأثير البيانات الخاطئة التي قدمها وزير العدل وأيده فيها وزير الداخلية". وقد أبلغ هيكل جمال عبد الناصر وجهة نظر سيد مرعي كاملة، ولكن عبد الناصر أصر على تنفيذ "المذبحة".

قوانين المذبحة:

وفى ٣١ أغسطس ١٩٦٩م صدرت القرارات الجمهورية بالقوانين ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤ لسنة ١٩٦٩م، وهى القوانين التي سميت بقوانين إصلاح القضاء، وحاصلها حل الهيئة القضائية وإعادة تشكيلها بعد استبعاد ١٨٩ من رجال القضاء من بينهم جميع أعضاء مجلس إدارة النادى المنتخب فى ٢١ مارس ١٩٦٩م.

بتاريخ ٣١ أغسطس ١٩٦٩ أصدرت الحكومة – ونشرت ونفذت – مجموعة من القرارات الجمهورية تحت شعار "الإصلاح القضائي" وقضى القرار الأول منها بإصدار القانون رقم ٨١ بإنشاء محكمة عليا بهدف حددته المذكرة الإيضاحية لهذا القرار وهو "استقرار العلاقات القانونية وعدم وقوع تناقض بين الأحكام" و "تمكين القضاة من المشاركة لحمل أمانة حماية الثورة ومبادىء المجتمع في إطار من الشرعية باعتباره الميزان الذي يحقق العدل ويعطي لكل ذي حق حقه ويرد أي إعتداء على الحقوق والحريات".

وقضى القرار الثاني بإصدار القانون رقم ٨٢ بإنشاء مجلس أعلى للهيئات القضائية "يتولى الإشراف على هذه الهيئات والتنسيق فيما بينها وإبداء الرأي في المسائل المتعلقة بها ودراسة واقتراع التشريعات الخاصة بتطوير النظم القضائية" واعتبر القرار هذه الهيئات هي " النيابة الإدارية وإدارة قضايا الحكومة والقضاء والنيابة العامة والمحكمة العليا.

وقضى القرار الثالث بإصدار القانون ٨٣ بإعادة تشكيل الهيئات القضائية وفيه أباحت الحكومة لنفسها سلطة إصدار قرارات بإعادة تعيين أعضاء الهيئات القضائية في وظائفهم، أو في وظائف أخري للحكومة أو القطاع العام ، واعتبرت المادة الثالثة من هذا القرار "من لا تشملهم قرارات إعادة التعين محالين إلى المعاش بحكم القانون وقضت بتسوية معاشاتهم أو مكافآتهم على أساس أخر مرتب" وقالت المذكرة الإيضاحية في تبرير ذلك :

"أقتضى إنشاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية أن يعاد تشكيل الهيئات القضائية على نحو يكفل للإصلاح القضائي أن يحقق أهدافه نحو وحدة التطبيق القانوني وتجانس أحكام القضاء ، وضمان حقوق الدولة والمواطنين في مرحلة التحول الاشتراكي التي تتطلب من القضاء أن يكون أداة دافعه لهذا التحول بما يرسيه من مبادىء وفق أحكام الميثاق والدستور"

وقضى القرار الرابع بإصدار القانون رقم ٨٤ بشأن نادي القضاة وتشكيل مجلس إدارة بحكم الوظيفة من بين رجال القضاء الباقين وذلك كعقوبة على قيام النادي بإصدار البيان الذي أصدره في ٢٨ مارس ١٩٦٩ وأخذ بعض أفراد المجلس المعين بإيحاء من بعض رموز السلطة في البحث عن أية مخلفات مالية وإدارية يمكن محاسبة المجلس المنتخب عليها ولكن ذهبت جهودهم هباء ونصت ديباجة كل قرار بقانون من هذه القرارات - كما نصت بعض المذكرات الإيضاحية لها - على أن الحكومة إنما تصدره وفقاً لأحكام قانون التفويض التشريعي رقم ١٥ لسن ١٩٦٧م.

وقضى القرار الجمهوري رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٦٩ بإعادة تعيين رجال القضاء والنيابة العامة في وظائفهم ، مغفلاً تعيين مائة وسبعة وعشرين رجلاً منهم كما قضى القرار الجمهوري رقم ١٦٠٥ لسنة ١٩٦٩ بتعيين ستة وثلاثين من هؤلاء المعزولين،

في وظائف حكومية معادلة لدرجات وظائفهم وبتاريخ ١٣ /١٩٦٩/٩ أصدر وزير العدل قراراً وزارياً برقم ٩٢٧ لسنة ١٩٦٩ قضى بإنهاء خدمة الواحد وتسعين رجلاً الذين لم يشملهم القراران الجمهوريان رقما ١٦٠٣ و ١٦٠٥ لسنة ١٩٦٩ وبإحالتهم إلى المعاش اعتباراً من ٣١ /٨/ ١٩٦٩ وذلك - على ما أفصحت عنه ديباجة هذا القرار الوزاري - " تنفيذاً لحكم المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩، التي قضت باعتبار من لم تشملهم قرارات إعادة التعيين محالين على المعاش بحكم القانون".

وحيث أنه بالرجوع إلى القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ يبين أنه صدر بناء على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ الذي نص في المادة الأولى منه على أن "يفوض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون خلال الظروف الاستثنائية القائمة في جميع الموضوعات التي تتصل بأمن الدولة وسلامتها وتعبئة كل أمكاناتها البشرية والمادية ودعم المجهود الحربي والاقتصاد الوطني وبصفة عامة في كل ما يراه ضرورياً لمواجهة هذه الظروف الاستثنائية ومؤدي هذا النص أن التفويض يقتصر على الموضوعات المحددة به والضرورية لمواجهة الظروف الاستثنائية" التي كانت قائمة في ذلك الوقت وأعقبها هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ وصدر هذا التفويض بناء على ما هو مخول بمجلس الأمة بمقتضي المادة ١٢٠ من دستور ١٩٦٤ الذي كان معمولاً به، وإذ كان القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات إعادة التعيين في وظائفهم أو النقل إلى وظائف أخرى بحكم القانون قد صدر في موضوع يخرج عن النطاق المحدد بقانون التفويض ويخالف مؤدي نصه ومقتضاه مما يجعله مجرداً من قوة القانون، وكان القرار وكذلك يمس حقوق القضاة وضمانتهم مما يتصل باستقلال القضاء وهو ما لا يجوز تنظيمه إلا بقانون صادر من السلطة التشريعية - ذلك أن النص في المادة ١٥٢ من الدستور المشار إليه على أن "القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون" وفي المادة ١٥٦ على أن "يبين القانون شروط تعيين القضاة ونقلهم وتأديبهم" يدل على أن عزل القضاة من وظائفهم هو من الأمور التي لا يجوز تنظيمها بأداه تشريعية أدني مرتبة من القانون - فإن القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات التعيين أو النقل محالين إلى المعاش بحكم القانون يكون غير قائم على أساس من الشرعية ومشوباً بعيب جسيم يجعله عديم الأثر (حكم محكمة النقض

في ٢/١٢/١٩٧٢ في الطعن المرفوع من المستشار يحيى الرفاعي على قرارات العزل المشار إليها).

ومن الجدير بالذكر أن مجلس نقابة المحامين التزم موقف الصمت تجاه هذا التطوير السلبي فى النظام القضائي بالرغم من أن مجلس النقابة برئاسة أحمد الخواجه عضو التنظيم الطليعي فى الجيزة عقد أربعة اجتماعات فى شهر سبتمبر ١٩٦٩: أيام ١٢، ١٣، ١٨، ٢٩ سبتمبر ١٩٦٩م.

وهكذا حدثت القارعة في يوم ٣١أغسطس سنة ١٩٦٩ وفصل من القضاة بغير الطريق التأديبي ١٢٩ قاضياً و ٥٨ من أعضاء الهيئات القضائية الأخرى وفي ذات اليوم مساء ومنذ الرابعة بعد الظهر انطلق عدد وفير من راكبي الموتوسيكلات إلى منازل هؤلاء القضاة يحملون إليهم ورقة مطبوعة بنموذج متماثل حوى الأخبار بصدور القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ والقرارات المنفذة له بإنهاء خدمة هؤلاء القضاة وكان التوقيع على هذا النموذج بختم وزير العدل الجديد مصطفي كامل إسماعيل الذي لم يكن قد حلف اليمين بعد

وأياً كانت المبررات السياسية لقرارات فصل رجال القضاء، فإنها لاشك كانت انتهاكاً لمبدأ حصانة القضاة ضد العزل واعتداء على مبدأ استقلال القضاء، وهو ما تأكد فى الحكم الذي أصدرته محكمة النقض فى ٢١/١٢/١٩٧٢م.كما سلف البيان.

هذه "**مذبحة القضاء**" جرت في ١٩٦٩، وكانت تجربتها الأولى هي ما جري فى مجلس الدولة في ١٩٥٥. لم يذكر كثيرون ما حدث في ١٩٥٥ عندما يتكلمون عن حدث ١٩٦٩، وذلك لسببين يبدوان لي، أحدهما أن مجلس الدولة مع أهمية رقابته القضائية على أعمال الحكومة فإن صغر حجمه النسبي وحداثة العهد به وقتها لم يكونا ليجعلاه ممثلاً للقضاء بعامة، سيما وأن القضاء المصري بهيئات محاكمه ونادي قضاته لم يحرك ساكناً بالنسبة لهذه الضربة.

والسبب الآخر أن إنجازات ثورة ٢٣ يوليو فيما تلا ذلك من أعوام من النواحي السياسية الوطنية والاجتماعية، غطت على الحادث وطواه النسيان المتعمد، أما حادث ١٩٦٩ فقد أصاب الجسم الرئيسي للقضاء وفروعه، كما أنه جاء في ظل موجة انكسار سياسي فلم تفلح في تغطيته بقايا الشرعية السياسية المهتزة. وقد كان هذا الإجراء من أشد ما عانت منه سمعة ثورة ٢٣ يوليو ونظامها السياسي من بعد.

ومن العجيب أيضاً أن نقابة المحامين في ذلك الوقت فشل بعض أعضائها في استصدار قرار رفض قيد هؤلاء الرجال من خيرة رجال القضاء.. بناء على توجيهات محددة من شعراوي جمعة وزير الداخلية وأمين التنظيم في الأتحاد الاشتراكي في ذلك الوقت. إمعاناً في التنكيل بهم وإغلاق كل أبواب العمل الشريف أمامهم - حتى أن بعضهم حصل على عقود عمل خارج الجمهورية ولكنهم منعوا من السفر بواسطة أجهزة وزارة الداخلية. نذكر منهم على سبيل المثال المستشار يحيي الرفاعي ، الذي أنزلته الشرطة من الطائرة قبيل قيامها وألغي سفره نكاية وظلماً . والغريب أن بعض المقربين من السادات تكلم معه بشأن التصريح لهم بالسفر للعمل بالخارج - وكذلك التصريح للمستشار على محسن مصطفي رئيس مجلس الدولة، والمستشار مدحت طاهر نور ولكن شعراوي جمعة رفض ذلك مرتين - مرة والسادات نائب رئيس الجمهورية ومرة أخرى وهو رئيس جمهورية قبل ثورة التصحيح في ١٤ مايو. وأخبر السادات بهذا التحدي، ولم يحرك ساكنا ..

وهدد المستشار يحيي الرفاعى في غضب (في حديث له مع النائب العام على نور الدين في ذلك الوقت) بأنه سيضطر إلى أن يعمل سائق تاكسي لسيارته الخاصة تشهيراً بالمذبحة وأثارها ومنها التضييق على معيشته. وعمل كمال عبد العزيز في مكتبه الحالي للمحاماة بعد أن اشتراه من أحمد الحضري المحامي المتقاعد آنذاك وكذلك عمل المستشار على عبد الرحيم في مكتب محامي أرمني يسمي ألبير جريش الذي وافق وتعرض للمخاطر من السلطات .. ليعمل عنده هذا القاضي المفصول. "وبعد أن رفض الجميع من المحامين أن يعمل عندهم أو معهم أي رجل من رجال القضاء المفصولين خوفاً من السلطة الباغية أيام عبد الناصر" كما رفضت نقابة المحامين قيدهم في أول الأمر .. وماذا كان يعمل هؤلاء وقد كان معاشهم الشهري في حدود خمسة وثلاثين جنيهاً مصرياً ودارت الأيام وعاد رجال القضاء في عهد السادات للخدمة وأحتسبت لهم أقدمياتهم وأستقال كمال عبد العزيز وعلى عبد الرحيم من الحكومة وأصبحا الآن من ألمع وأكبر المحامين في مصر والعالم العربي!! .. وهذا من فضل الله عليهم وعلى زملائهم .. فقد أرادها عبد الناصر إذلالاً وفقراً وأراد الله عز وجل لهم العز والكرامة وسعة الرزق.. وشموخ المهنة.

وأصبح ممتاز نصار بعد ذلك عضواً لامعاً في مجلس الشعب وزعيماً للمعارضة الوفدية ومحامياً قديراً من ألمع المحامين وأشرفهم- وكانت له جولاته البرلمانية المتألقة في مجلس الشعب، ومواقف تاريخية أثرت الحياة البرلمانية في كثير من القضايا القومية.

أما يحيي الرفاعي فقد وصل إلى منصب رئيس الدائرة المدنية الأولى بمحكمة النقض - ثم عمل بالمحاماة وكان محامياً وطنياً لامعاً متألقاً في قضايا الرأي متطوعاً للدفاع عن قضايا الحرية والديموقراطية وتولى رئاسة نادي القضاة فحمل له رسالة سامية - حتى بويع بإجماع آراء أعضاء الجمعية العمومية رئيساً شرفياً لنادي القضاة مدى الحياة. وقد كانت حياته في القضاء والمحاماة نبراساً طيباً، ومثلاً عظيماً للجهاد والتضحية في سبيل قضايا الحرية والديموقراطية واستقلال القضاء - وكان شامخاً في كل موقف مضحياً بوقته وماله وصحته في سبيل الوطن - جزاه الله عن الجميع خير الجزاء.

وهذا ما حدث بالضبط مع جميع رجال القضاء المعزولين الذين مثل عبد القادر حلمي وبكر شافع ومأمون الهضيبي وكمال عبد العزيز ، وعادل عيد وعلى عبد الرحيم وسليم عبد الله وجميل الزيني وحلمي قنديل وممتاز نصار وغيرهم من خيرة رجال القضاء في مصر علماً وخلقاً ووطنية...

وبعد التخلص من نادى القضاة وأغلب القضاة كان النظام مازال مصراً على دخول القضاة الاتحاد الاشتراكي.

ففى الاجتماع الأول للجنة العامة للمواطنين من أجل المعركة فى ١٩٧٠/٤/١١م تحدث المستشار محمد السيد الرفاعى عضو التنظيم الطليعي وعضو اللجنة قائلاً "إنه يتحدث نيابةً عن رجال القضاء والنيابة ليبلغ الرئيس رغبتهم الشديدة والملحة فى الانضمام للاتحاد الاشتراكي لأنه ليس عملاً سياسياً ولكنه عمل قومى".

فيجيب الرئيس عبد الناصر: "ما هو ده اللى أنا بدى أقوله.. إن ده عمل قومي مش عمل سياسى وهو القانون الجديد اتعمل فى وقت عصام حسونه آخر قانون يمنع رجال القضاء من الشغل بالعمل السياسى بس بأعتبر إن دى

فقرة كانت بتتحط في كل القوانين وأنا فى الحقيقة ما باقرأش القوانين.. حقيقة احنا لم نتدخل فى القضاء منذ سنة ١٩٥٢ حتى الآن، وكانت عندنا قاعدة إن احنا إذا تدخلنا فى القضاء وحاولنا نقول للقضاء احكم بكذا وده أرقيه وده أعملك أو أقرب ده أو أبعد ده أبقى فعلاً هدمت عمل أساسى للبلد واستقر الرأي على إنه إذا كان فيه قضية سياسية بنعمل احنا قضية سياسية ونعمل حتى احنا أنفسنا قضاة وبنحكم زى ما احنا عاوزين ونبعد القضاة عنهم ولا نتدخل فى القضاء، وبدأ هذا الموضوع بمحكمة الشعب، وكان أعضاء مجلس قيادة الثورة هم اللى بيحاكموا، وكان ده بيدي المعنى للناس بأن هذه القضية سياسية ولنا فيها رأي فنبعدها عن القضاء.. ولكن الحقيقة أخيراً ظهر العكس احنا ماتدخلناش ولكن أراد البعض أن يتدخلوا من القضاة سنة ١٩٦٧ بعد الأزمة اللى احنا كنا فيها وكتبت مقالات وقيل كلام وانتم طبعاً أدرى بهذا وكان يجب أن نتدخل لنبعد هذه العناصر وحتى كان يمكن أن تتدخل بطريق ثانى برضه كان ممكن أن أجيب قضاة وأقربهم وأعمل مجموعة وأعمل حزب فى وسط القضاة وأضرب دول بدول، ودى عمليات كانت بتحصل أيام صبرى أبو علم.. وأنا فى الحقيقة أرى أن القضاة يجب أن يشتركوا فى العمل القومى، لأنه طالما أن ما بقولوش الاتحاد الاشتراكي حزب، لأنه لا يمثل طبقة أو فئة أو مصلحة هو تحالف قوى الشعب كلها".

ثم يعقب بدوى حمودة، فيقول: "إن النص الذى ورد فى قانون السلطة القضائية انتقل إليه من القوانين التي وضعت أثناء قيام الأحزاب السياسية السابقة، وعند تفسير هذا النص وأنا رئيس لمجلس الدولة كنت أول من انضم للاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكي، ومازالت حتى الآن، وسأظل دائماً ولآخر لحظةٍ فى حياتى عضواً فى الاتحاد الاشتراكي، لأنى عرفت فيه أنه يمثل جميع فئات الشعب وليس حزبياً بالمعنى أو الشكل الذى عرفناه وعهدناه فى عهد ما قبل الثورة، ولا يمكن أن نتحول عنه لأنه يمثل الشعب كله إلا إذا كنت أريد أن أتجرد من هذا الشعب ومن غير المعقول أن نجرد رجال القضاء من الشعب الذى ينتمون إليه.

فيجيب عبد الناصر: "هو على كل حال هذا الموضوع أو رأس الموضوع كان موضوع لمعركة وهمية كانت موجودة فى نادى القضاة واستمرت من أول سنة

١٩٦٨م لغاية منتصف ١٩٦٩م وأنا كنت متتبع ما يحدث وكل كلمة بيقولها كل واحد وكنت شايف العملية دى يعنى هو المؤلم فيها انها جت فى هذه الأوقات اللى احنا كنا بنمر فيها والحقيقة اللى حصل بعد كده وهو راس المعركة انه هل ينضم القضاء للاتحاد الاشتراكي والحقيقة هى كانت معركة فارغة ويعنى كانت عملية مفتعلة لأهداف غير راس الموضوع ولكن بنحل هذا الموضوع". (أنظر الملاحق الملحق رقم ١٣).

وبعد عرض هذه المقتطفات المطولة يمكن أن نستخلص من أقوال الرئيس وما جاء بالجلسة السابقة ما يلى:

أولاً: أن أمر التدخل فى القضاء بمعنى أن يطلب من قاضٍ أن يحكم على نحو معين أو أن تقرب السلطة بعض القضاة منها أو ترقيهم دون البعض كان مطروحاً منذ قيام الثورة وقبل تشكيل أول محكمة استثنائية سنة ١٩٥٢م، وكان موضوع جدل وقلق من مجلس قيادة الثورة بدليل عبارة الرئيس "واستقر الرأى".

ثانياً: أن السلطة الحاكمة رأت حرصاً على القضاء الطبيعى أن تنأى بالقضايا السياسية عنه إذا كان لها فيها رأى يستخلص ذلك من قول الرئيس: "بتحكم زى ما احنا عاوزين ونبعد القضاة عنهم.. وكان ده بيدى المعنى للناس بأن هذه القضية سياسية ولنا فيها رأى فنبعدها عن القضاء".

ثالثاً: أن إصدار القضاة لمجلة تتضمن مقالات عن استقلال السلطة القضائية كان يعد فى نظر النظام تدخلاً فى السياسة.

رابعاً: أن الرئيس اعتبر رفض الأغلبية الساحقة للقضاة الانضمام للاتحاد الاشتراكي رغم أنه ليس حزباً فى رأيه هو قمة التدخل فى السياسة وأن وجود النادى هو الذى كان يمثل العقبة الرئيسية فى تحقيق هذا الهدف، وبعد أن عصف به فلم تعد مشكلة، وسيتم ضم القضاء فى أقرب وقت للاتحاد الاشتراكي.

خامساً: أن الرئيس لم يكن يجد فى تشكيل محاكم خاصة تحكم كما يريد أو في تحصين القرارات الإدارية من رقابة القضاء أو في وضع قيود على حق التقاضي.. لم يكن يجد فى شىء من ذلك عدوانا على القضاء أو تدخلاً فى شئونه.

سادساً: أن من القضاة من انضم إلى الاتحاد القومى منذ الخمسينات ثم إلى الاتحاد الاشتراكي فى مطلع الستينات وهناك من كان عضواً بالتنظيم الطليعي ولجنة قيادية خاصة بالهيئات القضائية كما سبق الذكر، وكان بعضهم مجنداً للتجسس على الباقين وتقديم التقارير يومياً إلى مكتب الرئيس بحيث "يتتبع من خلالهم كل ما يحدث وكل كلمة بيقولها كل واحد وكنت شايف العملية"، وكانوا بالطبع أصحاب المراكز المؤثرة فى شئون القضاء والقضاة ويتولون الترشيح للمناصب القيادية ويستطلع رأيهم فى ذلك، ولكن الرئيس لم يعتبر هذا تدخلاً فى القضاء وأنهم لا يصدق عليهم قوله: "ده أقربه وده أبعده وده أرقيه".

والآن نتساءل هل كان سبب ما حدث فى ١٩٦٩/٨/٣١م هو رفض القضاة الانضمام للاتحاد الاشتراكي كما يبدو من ظاهر أقوال عبد الناصر أم هناك أسباب أخرى لم يصرح بها.

سواء اعتبرنا الاتحاد الاشتراكي حزباً أو كما قال عبد الناصر أنه ليس بحزب فلم يخف عليه أن نصوص قانون السلطة القضائية تمنع القضاة من الانضمام إليه وما أسهل أن يعدل النصوص لتعطى الاتجاه الواجب الذى ينشده، فلماذا لم يقدم على ذلك وهو يعلم يقيناً أن هذه النصوص لم تمنع عدد من القضاة أن تنضم إلى الاتحاد الاشتراكى ومن قبله الاتحاد القومى بل إلى التنظيم الطليعي السرى ولجان المواطنين من أجل المعركة.

لقد وصف عبد الناصر الاتحاد الاشتراكي فى ذات الجلسة بأنه كيان مهلهل يتصف بالميوعة والترهل لا يمكن الاعتماد عليه، فلماذا حرص على أن ينضم القضاة إليه؟ وإذا كان ظاهر قول الرئيس أن رفض القضاة للانضمام للاتحاد الاشتراكي هو أهم أسباب ما حدث فما معنى ما ورد فى نفس الحديث أن هذه المعركة كانت مفتعلة لأهداف غير رأس الموضوع من الذى افتعل هذه المعركة، وما هى هذه الأهداف التي تتوارى تحت رأس الموضوع والتي لم يكشف عنها الرئيس.

عموماً وأيًا كان الأمر فقد ظل القضاة على موقفهم الرافض لدخول الاتحاد الاشتراكي، ولكن ظلت مجموعة "القيادة الجماعية لرجال القضاء" داخل التنظيم الطليعي تمارس عملها واجتماعاتها، وبرئاسة المستشار على نور الدين النائب العام حتى أبريل ١٩٧٠م.

وبعد أحداث مايو ١٩٧١م وانتصار الرئيس على خصومة تمت مطاردة قيادات وأعضاء التنظيم الطليعي إعلامياً وأمنياً، وتم تقديم أبرز رموز العصر السابق إلى المحاكمة، وأقيمت دعوى تأديبية على رجال القضاء المنضمين إلى هذا التنظيم.

وفي تحقيقات الجناية رقم ٣٥١ لسنة ٧١ أمن دولة عليا قد ثبت في أقوال الوزيرين شعراوي جمعة وزير الداخلية وأمين التنظيم في الاتحاد الاشتراكي والوزير سامي شرف مدير مكتب الرئيس جمال عبد الناصر بأن الإدارة هي التي أنشأت وأدارت التنظيم السري في القضاء. وكان يرأس مجموعة رياسة الجمهورية فى البداية المستشار عبد الحميد الجندي ويكتب تقاريره وتجسسه بغزارة على زملائه رجال القضاء ويرفعها دورياً إلى سامي شرف ويتقاضى عن ذلك مرتبات شهرية من المصاريف السرية بخزينة عبد الناصر.

كما أن قرارات العزل تمت بتحضير وتدبير لجنة ثلاثية من المستشار على نور الدين والمستشار على كامل والمستشار عمر شريف وان هذه اللجنة باشرت أعمالها سراً بالرئاسة طوال الأيام الخمسة السابقة على صدور هذه القرارات واستند فيها على تلك التقارير وما بني عليها من تقارير المباحث العامة والمخابرات العامة. وأثناء تحقيق تلك الجناية تم ضبط ثمانية ملفات تحوي مجموعة هائلة من تقارير بعض هؤلاء الجواسيس وأعلن رئيس الجمهورية - أنور السادات - استنكاره لهذا النوع من التجسس وأصدر أمره على الفور بإحالة كل من شارك فيه من رجال القضاء إلى المجلس الأعلى للهيئات القضائية فأصدر هذا المجلس قراره باتخاذ الإجراءات لمحاكمتهم تأديبياً ورفعت الوزارة الدعوتين التأديبيتين رقمي - ٧٦ لسنة ١٩٧١ وبعد ذلك قدم المستشار عبد الحميد الجندي للمحاكمة وكانت عريضة الدعوى التأديبية رقم ٦ لسنة ١٩٧١ ذكر بها الأتي :-

ثبت من الأوراق والتحقيقات التي أجريت مع المستشار المذكور أنه في خلال الفترة من ١٩٦٥/٩/٢٥ حتى ١٩٧١/٥/٣٢ ارتكب الأمور الأتية :-

أولاً : استغل صلته الشخصية بسامي شرف سكرتير الرئيس جمال عبد الناصر وأحد المتهمين في الجناية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٧١ أمن دولة عليا والتي بدأت منذ عام ١٩٥٨ وتوثقت بانضمامه عضواً في خلية رئيسية في تنظيم سري بتاريخ ١٩٦٥/٧/٢٤

فبدأ في تحرير تقاريز دورية وسرية ثم ألح في تكوين تنظيمات سرية من بعض رجال الهيئات القضائية. ورشح لها بعض أعوانه المخلصين وقد تم له ذلك بتشكيل ثلاث تنظيمات وهي كالأتي :

١- القيادة الجماعية لرجال القضاء

٢- لجنة الطليعة الاشتراكية الناصرية لرجال القضاء

٣- مجموعات الأصدقاء

ثم مارس نشاطه في هذه التنظيمات في اجتماعات سرية اتخذت فيها بعض القرارات بقصد الإضرار برجال الهيئة القضائية. وتعمد التعريض ببعض الوزراء وبعض رجال القضاء بما أسنده إليهم ظلماً من أمور تمس ذمتهم وأعراضهم واستولى على بعض الأوراق من ملفاتهم السرية وسلمها إلى سامي شرف وتصويرها وإعادتها وكذلك مرافقة بعض رجال القضاء وكتابة تقارير سرية عنهم بواسطة أعضاء التنظيم. وانتهت المحاكمة باستقالة المتهم المستشار عبد الحميد الجندي أثناء تلاوة الحكم بإدانته. وهكذا تحقق الاتهام لعبد الناصر بأنه (سفح دم العدالة في مذبحة القضاء)

وفي الدعوى التأديبية رقم ٧ لسنة ١٩٧١ حكم مجلس التأديب بعزل المستشار محمد الصادق مهدي رئيس محكمة استئناف بني سويف لما ثبت من أنه "سلك سلوكاً نأي به عن التقاليد وأحط من هيبة القضاء وكرامته بأن اشترك في تشكيل جماعة في الخفاء عملت على تشويه صورة القضاء ورجاله بهدف إقصاء بعضهم عن مناصبهم وعن غير الطريق الذي رسمه قانون السلطة القضائية فبحثت شئونهم وتسقطت أخبارهم وسطرتها في محاضر اجتماعات اتخذت فيها قرارات رفعتها إلى جهات غير تلك التي نص عليها قانون السلطة القضائية، ومست ذلك الضمانات التي كفلها الدستور والقانون لرجال القضاء، وكل ذلك يفقده الصلاحية لولاية القضاء ...."

وأضاف المجلس أنه "لا يفوته أن ينوه بأسفه إذ يري بعض رجال القضاء يسيرون وراء مراكز القوى مع ما في ذلك من هدم لاستقلال القضاء الذي كفله الدستور ليظل على الدوام ملاذاً للأفراد وحصانة للحريات، وأن المجلس يحدوه الأمل في ألا يفلت من الجزاء كل من يثبت اشتراكه في مثل هذه الأعمال من رجال الهيئات القضائية".

فقد جاء حكم مجلس تأديب القضاء المنصوص عليه في المادة ١٠٨ من قانون السلطــة القضــائية الصادر بجلســة ١٩ يناير ١٩٧٢ في الدعوى التأديبية رقم ٧ لسنة ١٩٧١ المقامة على المستشارين محمد الصادق مهدي رئيس محكمة استئناف بني سويف ومحمد أحمد لطفي المستشار بمحكمة استئناف بني سويف وزهير أحمد دمرداش المستشار بمحكمة استئناف بني سويف بعزل الأول وتوجيه اللوم إلى الثاني وببراءة الثالث.

وكان المجلس الأعلى للهيئات القضائية قد قرر بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٠م أن "الانضمام للتنظيم السري لا يتفق وكرامة القضاء"، ومن ثم تخطى فى الترقية "كل من انضم لهذا التنظيم وحلف اليمين التي تبينت من التحقيقات لما تضمنته هذه اليمين من عهد يدخل فى معنى التجسس والفتنة"، وناط بالوزارة أن "تفحص حالة كل من انضم لهذه التنظيم أو أبلغ أو قدم التقارير والمعلومات المشار إليها فحصاً موضوعياً توطئة لاتخاذ الإجراءات التأديبية نحو من يثبت ضده ارتكاب هذه الأفعال"، كما قرر المجلس بعد ذلك عدم إسناد الوظائف القيادية لأي منهم، لكن توصيات المجلس لم تنفذ فأسدل الستار على هذه الأفعال.

وعلى الجانب الآخر وفى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٧١م صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١م بجواز إعادة تعيين بعض أعضاء الهيئات القضائية.

ونص في المادة الأولي منه على أنه يجوز بقرار من سيادته بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للهيئات القضائية وخلال ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون إعادة تعيين أعضاء الهيئات القضائية الذين اعتبروا محالين إلى المعاش أو عينوا في وظائف بالحكومة أو بالقطاع العام تطبيقا لأحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ - بشأن إعادة تشكيل الهيئات القضائية - الذين اعتبروا محالين إلى المعاش أو عينوا في وظائف بالحكومة أو بالقطاع العام تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ - بشأن إعادة تشكيل الهيئات القضائية - في وظائفهم السابقة في الهيئات القضائية ما لم يكونوا بلغوا سن التقاعد في تاريخ العمل بهذا القانون وقضي في مادته الثانية بأن تحسب المدة من تاريخ انطباق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه حتى تاريخ الإعادة مدة خدمة في الهيئات القضائية كما تحسب في تحديد المرتب والأقدمية واستحقاق علاوة والمعاش بافتراض عدم تركهم الخدمة ويحدد قرار الإعادة الوظيفية والأقدمية

فيها. وبمقتضى ما سبق تم إعادة ٦ مستشارين بمحكمة الاستئناف ومن في درجتهم و ٨ من رؤساء المحاكم ورؤساء النيابة العامة و ٢٢ من إدارة قضايا الحكومة و٩ من النيابة الإدارية.

وبذلك لم يشمل إعادة التعيين ٤٦ ما بين مستشار بمحكمة النقض والاستئناف ورؤساء المحاكم والقضاة ووكلاء النيابة و١٠ من أعضاء مجلس الدولة و١٨ من إدارة قضايا الحكومة و١١ من أعضاء النيابة الإدارية ومما يذكر أن المستشار عبد الوهاب أبو سريع كان من ضمن رجال القضاء الذي أعاد السادات تعيينهم أولاً .. ولكنه أرسل خطاباً تاريخياً إلى وزير العدل بتاريخ ١٩٧١/١٢/١٩ يرفض فيه تنفيذ القرار الجمهوري بإعادة تعينه ما دات إعادة التعيين قد اقتصرت على عدد محدود من القضاة. وهو موقف نبيل من مستشار شامخ المقام فى مواجهة تكريس عزل البعض وبقاء السابقة تلوث مبدأ عدم جواز عزل القضاة بهذا الطريق.

وفى ذلك الوقت كان مازال الطعن المقدم من القاضى يحيى الرفاعى (الطلب رقم ٢١ لسنة ٣٩ قضائية "رجال قضاء") منظور أمام محكمة النقض برئاسة المستشار حافظ هريدى، والتي حكمت فى ١٩٧٢/١٢/٢١م بإلغاء القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩م والقرار الجمهورى رقم ٦٠٣ لسنة ١٩٦٩م، وقرار وزير العدل رقم ٩٢٧ لسنة ١٩٦٩م فيما تضمنه من إحالة الطالب إلى المعاش واعتبارها عديمة الأثر.

وبعد أن حكمت محكمة النقض بإعادة القاضي / يحيى الرفاعي إلى الخدمة وذهب لتنفيذ الحكم أمر وزير العدل في ذلك الوقت وهو محمد سلامة بناء على طلب السادات بعدم تسليمه صورة الحكم فذهب المستشار يحيى الرفاعي إلى المستشار جمال المرصفاوي رئيس محكمة النقض حتى استطاع بعد عناء أن يأخذ صورة الحكم العرفية وذهب بها إلى وزير العدل وقال له إنه ذاهب إلى الجمعية العمومية لقضاة محكمة القاهرة الابتدائية باكر لإعطائهم صورة الحكم التي معي لأتسلم عملي – ومن الأكرم أن تحضر بنفسك لترأس الجمعية وتعلن عودتي باسم السادات وقرب عودة جميع رجال القضاء الذين شملتهم المذبحة. وذهب المستشار يحيى الرفاعي إلى جريدة الأخبار وطلب من موسى صبرى أن يكتب بالصفحة الأولي : أن الرئيس السادات وافق على عودة جميع رجال القضاء المفصولين كما أوفد المستشار يحيى الرفاعي

المستشار فتحي نجيب إلى جريدة الجمهورية وكان والده مدير التحرير بها وطلب أن يكتب في الصفحة الأولى في جريدة الجمهورية هذا الخبر. وكذلك ذهب المستشار كمال المتيني للأهرام لتحقيق الغرض ذاته وكان يشغل وظيفة رئيس نيابة حتى أنه دخل في حوار مع الرقيب وبعض الصحفيين وأراهم الطبعة الأولى من الجمهورية فنشر الخبر في الأهرام في الصفحة الأولى. ولم يكن هذا الخبر صحيحاً.

وبتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٨م اجتمعت الجمعية العمومية بحضور وزير العدل وقررت تسليم المستشار يحيي الرّفاعي عمله واضطر السادات إلى إصدار القرار الجمهوري بإعادة الباقين بعد ذلك، فصدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ قاضياً بأن كافة (المفصولين الذين اعتبروا محالين إلى المعاش، أو نقلوا إلى وظائف أخرى بالحكومة، أو القطاع العام، تطبيقاً لأحكام القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩م، ولم يعادوا إلى وظائفهم السابقة تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١م، وتنفيذاً لأحكام قضائية) يعادون إلى وظائفهم السابقة فى الهيئات القضائية.

عموما يمكن القول أن "مذبحة القضاء" التي جرت في ١٩٦٩ زادت من تقويض الشرعية السياسية لنظام الحكم، وضربت معول هدم في بنيان كان المصريون قد نجحوا فعلاً على مدار ما يشارف القرن في بنائه على دعائم وطيدة. ولكن الساسة الذين حكموا مصر بعد الرئيس جمال عبد الناصر منذ ١٩٧٠، لم يكونوا أحرص على استقلال القضاء ولا على حيدته. كما سلف البيان عاد القضاة المفصولون بعد تباطؤ وتلكؤ، عاد البعض دون الآخرين بقانون صدر، ثم مورست ضغوط تحرك الرأي العام ورفعت الدعاوى وحكمت محكمة النقض للمستبعدين، فصدر قانون آخر بإعادة الجميع، كما صدر قانون السلطة القضائية برقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢م وقانون مجلس الدولة برقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢، وأبقيا على هيمنة وزارة العدل على الهيئات القضائية من خلال المجلس الأعلى للهيئات القضائية المقضي ضمناً بانعدام قرار إنشائه، وأبقيا على دور وزارة العدل في أوجه إشراف فعالة ومؤثرة على القضاة والمحاكم، بالمخالفة الصارخة لمبدأ استقلال القضاء والقضاة المنصوص عليه في كافة الدساتير المصرية والمقارنة مما كان له أثره في ضياع ضمانات هذا الاستقلال كما سيجيء البيان.

كان ما فعله الرئيس أنور السادات في السبعينات من إعادة القضاة وإلغاء قوانين منع التقاضي والإفراج عن المعتقلين السياسيين ورد أموال من خضعوا للحراسة وغير ذلك، كان كل ذلك فيما يبدو نوعاً من اتباع نصيحة أبي جعفر حين قال لابنه ما معناه "لقد كنت استصفيت أموالاً للناس، وجعلت في خزانتي ثبتاً بما استصفيت، فإذا توليت الخلافة فأعد للناس حبوسهم، حتى يبدو أنهم في عهد جديد". وأن أي حاكم يلجأ في بداية حكمه إلى هذا الأسلوب ليبدو للناس "أنهم في عهد جديد" وإذا استقرأنا قوانيننا نلحظ أن أكثرها استقامة في العلاقة بين الحاكم والمحكوم هو ما صدر منها في بدايات عهود الحكام.

ومن جهة أخرى، وبالنظر السياسي والتاريخي العام، وفي مجال المقارنة بين العمل السياسي قبل ١٩٧٠ وبعدها ، نلحظ أن الرئيس عبد الناصر كان كلما ضيقت عليه الخناق وحاصرته يقفز إلى الأمام متحدياً، وإن الذي بعده كلما ضيقت عليه الخناق وحاصرته قفز إلى الخلف متراجعاً. وكانت سياسات ما قبل ١٩٧٠ تميل إلى المواجهة والدخول في المعارك المفتوحة والجهر بالفعل الممارس، وكانت تميل مع الخصوم إلى الضرب- عزلاً أو اعتقالاً - الخ - لا إلى الإفساد، وإلى تجميع السلطات جهاراً على خلاف سياسات ما بعد ١٩٧٠ التي ترسم مؤسسات صورية وتجمع السلطة مع الالتفاف على المعاني وإفراغ ألفاظها من محتواها الحقيقي.

ويبدو أن أسلوب المواجهة والمكافحة الصريحة، يجعل الأفراد يتجمعون ويجعل الجماعة أكثر تماسكاً ويجعلها أقدر على الصمود والمقاومة، حتى لو كانت المواجهة قهراً وعدواناً، بينما أن أسلوب الإفساد والغواية يفرق الجماعات ويجعل المعارك فردية ويجعل ميدانها لا خارج النفس ولكن في داخل الجوانح والجوارح، وهو يحيل المعارك العامة إلى معارك ذاتية نفسية، ويحيل الجهير إلى خفي، أي يجعل صراع الإنسان لا مع شئ خارج جوارحه ولكنه يكون مع جوارحه نفسها.

لذلك وبالنظر إلى نظام الدولة كله وعلاقات مؤسساتها بعضها ببعض، فإن الفارق المهم بين نظام حكم ٢٣ يولية والنظام الذي تلاه بعد ١٩٧٠، هو فارق لا في طبيعة السلطة في اتخاذ القرار، ولا في شخصية القيادة أي اندماج الوظيفة القيادية في شخص القائم بها، ولكن الفارق يكمن في ضمان أحادية السلطة واندماجها رغم الشكل

التعددي الذي تظهر به، وضمان استبقاء فردية القرار رغم المظهر التعددي الذي يتخذه، وضمان أن تصدر الإرادة الجماعية لأي مجلس أو هيئة معبرة عن المشيئة الفردية للجالس في صدر المجلس أو المتوسد رئاسة الهيئة، وضمان هذا الالتحام الوثيق بين الشخص ووظيفته بحيث إنه لم يعد ما يميز الصالح الذاتي له عن الصالح الموضوعي الذي يتعين أن يبتغيه العمل المؤدى.

فمثلاً كان نظام جمال عبد الناصر لا يقر شرعية وجود أحزاب متعددة، هكذا صراحة، ولكن النظام الذي تلاه يقر بالتعددية الحزبية ويعترف بها نظاماً قانونياً مشروعاً، ولكنه توسل إلى إفراغ الأحزاب الموجودة من فاعليتها السياسية بقدر الإمكان، وصارت البضعة عشر حزباً القائمة علناً، مجرد لافتاً على مقار دون فاعلية، وبعضها ملحق بالدولة وبعضها ضيق عليه الخناق، وحرم من الوجود الشرعي. والنظام في حقيقته هو نظام حزب واحد من الناحية الفعلية.

ومثلاً، كان المجلس النيابي القائم على السلطة التشريعية، في عهد عبد الناصر يوجد أحياناً ولا يوجد أحياناً أخرى، افتقد وجوده تسع سنوات من ثماني عشرة سنة، وعندما وجد لم يلحظ له أثر في رسم السياسات أو إقرارها، مقارناً ذلك بما يصدر عن رئاسة الجمهورية. أما في العهد الذي بعده، فقد وجد المجلس على الدوام على مدى ثلاثين سنة تلت، ولكن كانت ست عشرة سنة منها من عام ١٩٨٤ إلى عام ٢٠٠٠ حكمت المحكمة الدستورية ببطلان تشكيل مجالس الشعب الأربعة التي شكلت خلالها، ولم تطق الحكومة في أي منها معارضة لا تزيد على بضعة عشر أو بضعة وعشرين عضواً مما يجاوز أربعمائة من الأعضاء، ولا طاقت الحكومة أن تصل المعارضة في عام ١٩٨٧ إلى نحو ٢٢٪ من الأعضاء وقرارات المجلس دائماً معدة من قيادة الدولة التنفيذية، والحزب ذو الثبات والدوام فيه لثلاثين سنة هو حزب الحكومة بأغلبية لم تقل عن ٩٠٪ إلا مرة واحدة قلت إلى ٧٨٪ وتصنع في انتخاباته ما صار مجال طعون انتخابية تصل إلى المئات في كل مرة ولا يطيق من أحكام القضاء وقراراته بشأنه إلا حالات فردية رآها حزب الحكومة محققة لصالح رجاله- كما حدث مع نائب الأخوان جمال حشمت في أحد دوائر البحيرة.

فالمطلوب دائماً هو كيفية الإبقاء على الهياكل والمباني، مع الاستيعاب للوظائف والمعاني، وكيفية الإبقاء على الأشكال مع تفريغ المحتوى، وكان لهذه الأساليب ولما استخدم فيها من أدوات مساس بالسلوك الفردي والجماعي، مما أصاب التكوين المؤسسي بأنواع من الوهن وفقدان المناعة، والاعتياد على مجافاة القول للفعل وتآكل المعاني، وتسمية الأمور بغير أسمائها، وإطلاق الأسماء على غير مسمياتها.

هوامش الفصل الرابع :

(١) كما نص علي ذلك القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣م، المعدل بالقوانين رقم ١٣ لسنة ١٩٤٨م ورقم ١١٦ لسنة ١٩٤٨م ورقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩م ورقم ٦٨ لسنة ١٩٥٠م ورقم ١١٠ لسنة ١٩٥١م ورقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢م. وقد احتفظ هذا القانون الصادر في ١٤ سبتمبر ١٩٥٢م بشأن استقلال القضاء بنفس الاختصاصات لمجلس القضاء الأعلي، وأيضاً القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩م في شان السلطة القضائية الصادر في فبراير ١٩٥٩م (الجريدة الرسمية، العدد ٣٣ مكرر، ١٩٥٩/٢/٢١م). ثم جاء القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥م الصادر في يوليو ١٩٦٥م (الجريدة الرسمية، العدد ١٦٢، ١٩٦٥/٧/٢٢م)، فأضاف إليها سلطة المجلس في تعديل الحركة القضائية بأغلبية خمسة من أعضائه بعد أن كان رأيه في ذلك استشارياً. لمزيد من التفاصيل انظر: يحيى الرفاعي، تشريعات السلطة القضائية، مكتبة رجال القضاء، الطبعة الثانية، ١٩٩١م. أحمد فارس، السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية (١٨٠٥-١٩٨٧م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، تاريخ المصريين (١٠٥)، ١٩٩٧م.

(٢) كانت ثورة يوليو ١٩٥٢م قد استنت هذه السنة فور تفجرها: حيث أصدرت بعض التدابير المختلفة، بل وقانون في ١٣نوفمبر عام ١٩٥٢م لتحصين قراراتها، ثم أصدرت قانوناً مماثلاً في ١٨ يناير ١٩٥٣م وحددته بعام، ثم صدر إعلان دستوري في ١٠فبراير ١٩٥٣م عهد بمقتضاه إلى مجلس الوزراء سلطة محصنة من الطعن فيها أمام القضاء، ووضع هذا النص في دستور ١٩٦٤ المؤقت. وصدرت قوانين وقرارات أيضاً ذات حصانة من القضاء، وقد اصطلح علي عدم الطعن بالدستورية اسم "موانع التقاضى"، واستمر هذا الوضع سارياً حتى ٥مارس ١٩٧٢م، فقد أحال مجلس الشعب اقتراح بمشروع مقدم من الدكتور جمال العطيفى بإلغاء موانع التقاضى في بعض القوانين إلى لجنة الشئون التشريعية. (محمد الطويل، برلمان الثورة، مكتبة مدبولى، ٢٠٠٠م، ص٢٥٢).

(٣) شهدت فترة ما بعد الثورة توسعاً كبيراً في مجال القضاء الاستثنائي لم يكن معروفاً قبل الثورة، فبينما كانت المحاكم الاستثنائية قبل الثورة مقصورة فقط علي المحاكم العسكرية في وقت إعلان الأحكام العرفية (حالة الطوارئ) شهدت فترة ما بعد الثورة اثنتى عشر نوعاً من المحاكم وجهات القضاء الاستثنائية، وهي محكمة الغدر (١٩٥٢/١٢/٢٢م)، ومحكمة الثورة (١٩٥٣/٩/١٦م)، والمحاكم الخاصة بمنازعات الإصلاح الزراعى، ومحاكم الطوارئ (أعلنت من ٢٦يناير ١٩٥٢م حتى الآن)، وسلطات رئيس الجمهورية بمقتضى القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤م، والمحاكم العسكرية (١٩٦٦/٥/٢٣م)، والمدعى العام الاشتراكي (يونيو ١٩٧١م)، ومحكمة الحراسة (بمقتضى القانون رقم لسنة ١٩٧١م)، ومحاكم القيم (بمقتضى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠م)، ومحكمة الأحزاب، ومحاكم أمن الدولة الدائمة (بمقتضى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠م). لمزيد من التفاصيل عن اختصاصات هذه المحاكم وطرق عملها انظر: أحمد فارس عبد المنعم، تطور السلطة القضائية في مصر (٥٢-١٩٩٣م)، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤م.

(٤) وهو ما كان يعرف بالقضاء الشعبى، وهو نظام معمول به في دول الكتلة الشرقية بصفة عامة وفي الاتحاد السوفيتى بصفة خاصة، وهو في حقيقته قضاء سياسي، حيث يخضع خضوعاً مطلقاً لتوجيهات الحزب الشيوعى وتعاليمه وفقاً لأيديولوجية تستهدف ضرورة انسجام النشاط مع الميول الشيوعية وضمان احترام المشروعية وتربية الشعب والدفاع عن مكاسب الطبقة العاملة، وفي الصين أعلنت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى في عام ١٩٥٨م أن المحاكم يجب أن تكون خاضعة تماماً لتوجهات الحزب، وفي سنة ١٩٥٩م أعلنت أيضاً أن سياسة الحزب هي روح النظام القانونى الديمقراطى للشعب، وفي سنة ١٩٦٠م تقرر أن المحاكم الشعبية يجب أن لا تلتزم فقط بتوجيهات اللجنة المركزية للحزب الشيوعى، ولكن يجب أن تلتزم أيضاً بتوجيهات لجان الحزب في مختلف المستويات.

لمزيد من التفاصيل حول هذا النوع من المحاكم انظر: محمد كامل عبيد، استقلال القضاء، ١٩٩١م، ص٥٧١.

(٥) انظر الملاحق، الملحق رقم (٧): خطاب من سامي شرف إلى شعراوي جمعة يخطره بضم القاضي عبد الحميد الجندي إلى حلقته بالتنظيم الطليعي بشرق القاهرة.

(٦) لقاء مع يحيى رفاعى، ٢٠٠٢/١٢/١م.

(٧) عصام حسونه، شهادتى، ص١٩٤ وما بعدها.

(٨) عصام حسونه، شهادتى، ص٢٠٠ وما بعدها.

(٩) صور خطابات من شخصيات ترشح بعض القضاة للانضمام إلى التنظيم، مثل خطابات بترشيحات من عبد المحسن أبو النور وسعد زايد ويوسف السباعى وعباس رضوان (من أوراق المستشار يحيى الرفاعي).

(١٠) خطاب مرسل من محمد عروق مدير مكتب شعراوي إلى يوسف غزولى عضو الأمانة العامة للتنظيم الطليعي، بتاريخ ١٩٦٨/٤/١٧م، من مضبوطات مكتب شعراوي جمعة (القضية ٣٥١ لسنة ١٩٧١م). انظر الملحق رقم (٨).

(١٢) محضر اجتماع لهذه المجموعة، بتاريخ ١٩٦٩/٣/١٧م.

(١٣) وقد عقدت الاجتماع الأول لها في ٥يناير ١٩٦٩م، وكان مقرر هذه اللجنة القاضي عبد الحميد الجندي، وكانت في أغلبها تضم شباب النيابة والقضاة، وهم عز الدين سعودى، حسن الديب، عبد الحى بدير، أحمد زكى أبو العزم، علاء السنهورى، فوزي واصف شنودة، عبد الفتاح أبو زيد، محمد سعيد عياد، جميل بسيونى، سيد أيوب إمام، دسوقى الشوبكى، محمد فرج، محمد عبد العزيز حافظ، أحمد العجمى، السيد عبد الحميد، فؤاد كشك، أحمد شوقى رضوان، محمد ناهيد أبو زهرة...، وكان القاضي عبد الحميد الجندي يرسل تقارير إلى سامي شرف عن نشاط هذه المجموعات السرية داخل مرفق القضاء عموماً. (محضر اجتماع ١٩٦٨/٤/١٧م).

(١٤) اطلع الباحث علي عدد ٥٢ تقريراً من التقارير التي كتبها القاضي عبد الحميد الجندي وخاصةً في الفترة من سبتمبر ١٩٦٥م إلى أبريل ١٩٧١م، وهي قد ضبطت في مكتب سامي شرف، فبالإضافة إلى تقاريره عن رجال القضاء كانت هناك تقارير يتناول فيها - منتقداً - مقالات الكاتب محمد حسنين هيكل في الأهرام. (لقاء مع يحيى الرفاعي، ٢٠٠٢/١٢/٣م). محكمة النقض، المكتب الفنى، الدعوى التأديبية، رقم ٦ لسنة ١٩٧١م.أنظر الملاحق الملحق رقم (٦).

(١٥) ٢١مايو ١٩٦٨م اجتماع نصير في نادى القضاة.

لمزيد من التفاصيل راجع: يحيى الرفاعي، شئون رجال القضاء فقهاً وقضاً وتطبيقاً، الطبعة الأولى، روزاليوسف، ١٩٩٠م، ص٩٠. ومحمد عبد السلام، سنوات عصيبة، ذكريات نائب عام، ط٢، دار الشروق، ١٩٧٥م، ص١٦٦. محمود جامع، عرفت السادات، ط٣، المكتب المصرى الحديث، ١٩٩٩، ص١٠٨.

(١٦) حدث فيما بعد موقف مشابه، حيث أن المستشار أحمد سمير سامي (وزير العدل فيما بعد في عهد السادات) والذي عند عودته من أمريكا وقبل شهور من انتخابات نادى القضاة وتحديداً في ١٩٨٠م، وأثناء اجتماع الرئيس السادات بالقضاة في ناديهم، وقف سمير سامي بدون مناسبة يهاجم المعارضين للرئيس السادات، ويدعوهم لزيارة أمريكا ليلمسوا شعبية السادات كما لمسها سامي بنفسه عندما ركب إحدى سيارات الأجرة، وسأل سائقها: من ستختار ريجان أم كارتر؟ وإذا بالمفاجأة، حيث سأل السائق سمير سامي عن جنسيته، وعندما علم أنه مصرى، قال: لو كان الأمر بيدى لاخترت الرئيس السادات رئيساً لأمريكا، فهو أكبر من أن يحكم دولة فقير مثل مصر... وكان الرئيس السادات يسعد بتكرار تلك المقولة والتي كان لها فعل السحر، حيث تقدم المستشار سمير سامي علي رؤسائه وسبقهم

في الترقيات ومنهم المستشار مدحت السراج والمستشار بدر المنياوي وجلال عثمان، بل إنه قد خصصت طائرة للمستشار أنور أبو سحلي وزير العدل وقتها ليجوب بها محاكم مصر لدعوة القضاة لاختيار سمير سامي رئيسا لنادى القضاة كمرشح عن الحكومة في انتخابات النادي، ووعد المستشار أبو سحلى القضاة بعشرة أفدنة في الصالحية وفيلا بالفسطاط إذا نجح سمير سامي مع وعد من الرئيس السادات بزيادة مرتبات وحوافز القضاة، غير أن هناك دائماً (شرف القضاء)، فقد وقف أحد أعضاء السلك القضائى في إحدى زيارات أبو سحلى - لا يزال علي قيد الحياة - وطلب الكلمة، وكان مما قاله: إن قضاة مصر ليسوا سلعة تباع وتشترى وأكرم لهم أن يموتوا جوعاً من أن تشترى ضمائرهم بشقة أو فدان أرض. وعليه فقد أسقط القضاة سمير سامي في انتخابات ناديهم، وفي اليوم التالى عينه السادات وزيراً للعدل... وفور توليه الوزارة قام بفصل عضو الهيئة القضائية.

(١٧) جريدة الجمهورية، تسعة مقالات: ١- فئة القضاء ونظرية فصل السلطات في المجتمع، ١٩٦٧/٣/١٨م. ٢- تطبيق القانون روحاً ونصاً والتفاعل مع حركة النضال للمجتمع، ١٩٦٧/٣/١٩م. ٣- الانفصال السياسى بين رجال العدالة والواقع اليومى للجماهير يخلق التباعد الفكرى وظاهرة تضارب الأحكام، ١٩٦٧/٣/٢٠م. ٤- الحاجة إلى أسس وضمانات يضعها رجال العدالة والقانون لتكون العدالة سند لمفاهيم المجتمع الاشتراكي ومبادئه العادلة، ١٩٦٧/٣/٢١م. ٥- الذين تفاعلوا مع جماهير الشعب قبل الثورة والذين ساندوا سلطة الطبقة الحاكمة، ١٩٦٧/٣/٢٢م. ٦- تساؤلات القواعد الشعبية حول بعض القضايا التي تمس مفاهيم المجتمع والمال العام للشعب، ١٩٦٧/٣/٢٣م. ٧- مسئولية رجال العدالة في المجتمع الاشتراكي، ١٩٦٧/٣/٢٤م. ٨- حول قضية مشاركة رجال العدالة في العمل السياسى، ١٩٦٧/٣/٢٥م. ٩- آراء رجال العدالة لها أهميتها في تحديد طريقة تمثيلهم في التنظيمات الشعبية، ١٩٦٧/٣/٢٦م.

(١٨) محمد عبد السلام، سنوات عصيبة، ذكريات نائب عام، ص١٧١.

(١٩) محمود جامع، عرفت السادات، ص١٠٠.

(٢٠) مجلة القضاة، يونية ١٩٩٠م، عصام حسونه، شهادتى، ص٢١٠. والملاحق الملحق رقم (٦) نص البيان الصادر عن الجمعية العمومية لنادي القضاة - وقبل صدور بيان نادي القضاة استدعى وزير الداخلية شعراوي جمعة المستشار ممتاز نصار بوزارة الداخلية وأخبره أن وزارة الداخلية علمت من تحرياتها أن القضاة قد أعدوا بياناً وسيعرضونه علي جمعيتهم العمومية في يوم ٢٨ مارس ١٩٦٨ فرد ممتاز نصار علي شعراوي جمعة بقوله "أن القضاة وهم حراس القانون فإنهم لا يفكرون إطلاقاً في الخروج علي القانون وإذ أصدروا بياناً فأنه سيكون في نطاق القانون ولا يمكن بحال أن يكون بيانهم ثورة عليه" فرد شعراوي جمعة بأنه يري تأجيل البيان حتي يصدر الرئيس جمال عبد الناصر بيانه في ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ فقد يري فيه القضاة غنية عن بيانهم فأجابه ممتاز نصار بأن ميعاد الجمعية قد تحدد بصفة نهائية ولا يمكن بحال إرجاء الاجتماع لقد انتهت المقابلة دون إجابة طلب التأجيل (ممتاز نصار، معركة العدالة في مصر ، ص ٦٥)

(٢١) محمود جامع، عرفت السادات، ص١٠٩.

(٢٢) محاضر نتيجة الانتخابات المحفوظة في سجلات نادى القضاة، ٢١مارس ١٩٦٩م. وانظر الملاحق، الملحق رقم (١٠) تعليقات علي نتيجة الانتخابات.

(٢٣) والاجتماعات بتاريخ ١٩٦٩/٣/١٧م، ١٩٦٩/٣/٢٥م، ١٩٦٩/٤/٢م، ١٩٦٩/٤/٩م، ١٩٦٩/٤/١٦م، ١٩٦٩/٤/٢٨م، ١٩٦٩/٥/٧م، ١٩٦٩/٥/٣١م، ١٩٦٩/٩/١١م، ١٩٦٩/٧/٩م. انظر الملاحق، الملحق رقم (٩).

(٢٤) المستشار يحيى الرفاعي، شئون رجال القضاء فقهاً وقضاءً وتطبيقاً، ص٢١٢. والمؤلف كان هو دينامو النشاط في نادى القضاة، وكانت تقارير التنظيم الطليعي تنهال علي عبد الناصر ضده وخاصة التقارير التي كتبها القاضي عبد الحميد الجندي، وهي التقارير بتاريخ - علي سبيل المثال - ١٠/٤/١٩٦٩م، ١٢/٤/١٩٦٩م، ٦/٥/١٩٦٩م، ٢٩/٥/١٩٦٩م، ٣/٦/١٩٦٩م، وقد ضبطت محاضر اجتماعات التنظيم السري للقضاء والتقارير السابقة عند تفتيش مكتب سامي شرف في أحداث ١٤مايو. (محكمة النقض، المكتب الفنى، الدعوى رقم ٦ لسنة ١٩٧١م).

(٢٥) نشرت جريدة أخبار اليوم في ٥/١٠/١٩٧٤م، بياناً تحت عنوان "خاص لرئيس التحرير.. لست المسئول عن مذبحة القضاة" من وزير العدل الأسبق محمد أبو نصير، قال فيه إن استقالته من وزارة العدل قد قبلت قبل اتخاذ هذه الإجراءات، ورتب علي ذلك أنه لم يكن المسئول عن مذبحة القضاة. وقد بعث المستشار يحيي الرفاعي رسالة إلي رئيس تحرير الأخبار يوضح فيها دور محمد ابو نصير للتحضير للمذبحة، ونشرتها أخبار اليوم علي الفور، وهي بعنوان: "صفحات من الحقيقة الكاملة في مذبحة القضاء.. بلاغ إلى النائب العام.. جريمة أبى نصير وأعوانه عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة".

(٢٦) سيد مرعي، أوراق سياسية، جـ٣، القاهرة"المكتب المصري الحديث، ١٩٧٩،ص٦٠١-٦٠٣

(٢٧) لمزيد من التفاصيل عن هذه القرارات والقوانين انظر: المستشار يحيى الرفاعي، شئون رجال القضاء فقهاء وقضاء وتطبيقاً، الطبعة الأولى، روزاليوسف، ١٩٩٠م، وممتاز نصار، معركة العدالة في مصر، ص٧٠ وما بعدها، وعصام حسونه، شهادتى، ص١٦٠ وما بعدها. وعن مصير المفصولين وإعدادهم ووظائفهم انظر: محمود جامع، عرفت السادات، ص٩٥ وما بعدها. والجريدة الرسمية، رقم ٣٥ مكرر لسنة ١٩٦٩م، ورقم ٣٦ مكرر لسنة ١٩٦٩م الصادرين في ٣١ أغسطس ١٩٦٩م. (أنظر الملاحق الملحق رقم (٩) وقبل صدور هذه القرارات بالقوانين تم أيضاً فصل عدد من المستشارين مثل مأمون حسن الهضيبي الذي اعتقل وهو مستشار وعذب إلي حد تفتيت أوصاله واستكراهه علي الاستقالة وتجويع أسرته إلي حد حضور إحدي قريباته إلي نادي القضاة ووقفت علي استحياء ملتمسة وقف خصم اشتراكه الشهري من معاشه - مع أن وزير العدل في ذلك الوقت كان من أصدق أصدقائه وعجز عن حمايته بل اضطر إلي قبول استقالته. كما حدث أيضاً للمستشار جميل الزيني فقد تم وضعه تحت الحراسة أيام عبد الناصر وتم إيقافه عن العمل فيما كان يسمى بإجازة إجبارية حتى فصل بعد ذلك وحددت إقامته - بعد اقتحام مسكنه وغرفة نومه في الليل المتأخر بالمدافع الرشاشة المصوبة إليه وإلي زوجته وأولاده وتفتيش منـزله - ونهب أمواله ومصوغات زوجته جهاراً - وتحت شعار سيادة قانون عبد الناصر. مع أن وزير العدل في ذلك الوقت أيضاً كان من أقرب أقربائه ومع ذلك لم يستطع حمايته. كذلك أيضاً تم نقل المستشار محمد بكر شافع إلي وظيفة بوزارة التموين ومطالبته بالاستقالة لأنه ابن شقيقة الشهيد سيد قطب وقام شمس بدران بقتل شقيقيه الطالبين بالجامعة نتيجة لتعرضهما للتعذيب الشديد وكان يتباهي شمس بدران بذلك أمام أصدقائه .كذلك ما حدث أيضاً مع المستشار علي جريشة (نائب رئيس مجلس الدولة) الذي ألقى القبض عليه في ٢٤/٨/١٩٦٥م، وتم إجباره علي توقيع الاستقالة لتسقط عنه الحصانة القضائية... وقد تعرض لأبشع صنوف التعذيب، وبعد الإفراج عنه رفع قضية تعويض عما لحق به، حتى أن أحد الشهود أمام المحكمة قال أنه شاهد شخصاً ينـزل زاحفاً علي ركبتيه وكوعيه وهو يصرخ ويئن ووجهه ملطخ بالدماء علي السلالم الخرسانية للسجن الحربى، وقال صفوت الروبى للسجناء: هذا هو القاضي علي جريشة، وهددهم بأن يكون مصيرهم مثله. فأصدرت المحكمة حكم متعدد المنطوق لصالح علي جريشة بالتعويض بـ٣٠٠٠٠ جنيه والمطالبة بهدم السجن الحربي، وكانت تلك أول قضايا التعويض بسبب التعذيب.

(٢٨) محاضر اجتماعات مجلس نقابة المحامين لعام ١٩٦٩م.

(٢٩) حول هذه المبررات، انظر: عبد الله إمام، مذبحة القضاء، مكتبة مدبولي، د.ت.، ص١٦. محمد حسنين هيكل، لمصر.. لا لعبد الناصر، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٢م، ص٦٠ وما بعدها.

(٣٠) محكمة النقض، مجموعة الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية ومن الدوائر المدنية ومن دائرة الأحوال الشخصية، السنة ٢٣، العدد ٣(أكتوبر، ديسمبر ١٩٧٢م)، ص١١٩٨.

(٣١) بعد أحداث مايو ١٩٧١م جرى تحقيق مع أعضاء التنظيم الطليعي بالقضاء، وقد وجد محضر الاجتماع الأول كاملاً "٣٣ ورقة" ضمن أوراق التحقيق مع علي نور الدين النائب العام السابق بتاريخ ١٩٧١/٦/١٧م، وقد حصل الباحث على كافة التحقيقات مع أعضاء ذلك التنظيم من المستشار يحيى الرفاعي، ومحفوظة أيضاً بلجنة كتابه تاريخ الثورة.

(٣٢) محضر الاجتماع الأول للجنة العامة للمواطنين من أجل المعركة، ١١أبريل ١٩٧٠م.

(٣٣) جلس بعد ذلك المستشار بدوى حمودة عضواً في محكمة الثورة التي قضت في سنة ١٩٧١م بمعاقبة قيادة الاتحاد الاشتراكي والتنظيم الطليعي بالإعدام والأشغال الشاقة.

(٣٤) انظر الملاحق، الملحق رقم (١٤): خطاب من طليعة الاشتراكيين يوصي بتعيين علي نور الدين مسئولاً عن التنظيم الطليعي بالقضاء.

(٣٥) مجلة القضاة، يونيو ١٩٩١م.

(٣٦) الجريدة الرسمية، ١٩ أكتوبر ١٩٧١م.

(٣٧) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ بجواز إعادة تعيين بعض أعضاء الهيئات القضائية "الجريد الرسمية في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٧١ - العدد ٤٣، انظر نص القانون في الملاحق رقم (١١)

(٣٨) كان القاضي يحيي الرفاعي أول من طعن في القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩م، والذي بمقتضاه تم عزل أعضاء الهيئات القضائية، وقد ظل الطعن منظوراً أمام القضاء في الفترة من يناير ١٩٧٠م حتى صدر الحكم في قضية هذا القاضي في ديسمبر ١٩٧٢م. ممتاز نصار، معركة العدالة في مصر، ص٩٨ وما بعدها.

(٣٩) وذلك من خلال القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ المنشور بالجريدة الرسمية في ٧ يونيه سنة ١٩٧٣ العدد ١٣.

(٤٠) الجريدة الرسمية، ٧ يونيو ١٩٧٣م.

الملاحق والوثائق

ملحق رقم ١

اللائحة الخاصة بطليعة الاشتراكيين

من أوراق العضو نبيل نجم

والرقم المذكور عليها هو رقمه السري بالتنظيم الطليعي

طليعة الاشتراكيين

"للأعضاء فقط"

اللائحة

محظور التداول

رقم ٠٠٣٨٥٢

البناء التنظيمي

مستويات التنظيم:

يتكون بناء التنظيم من مستويات تنظيمية متدرجة يتحدد عددها وفقاً لاحتياجات العمل، وتبدأ هذه المستويات بالمجموعة، وتنتهي باللجنة المركزية، وتصدر قرارات تشكيل المستويات من اللجنة المركزية.

١- المجموعة:

تتكون قواعد التنظيم من مجموعات، وهذه المجموعات هي وحدات التنظيم النضالية في وسط الجماهير، ويكون تكوين هذه المجموعات علي أساس وحدات العمل أو السكن، علي أن يكون الحد الأدنى لعدد أعضائها ٣ ولا يتجاوز العدد ١٠، ويكون لكل مجموعة مسئول من بين أعضائها.

وفي حالة تعدد المجموعات في مجال العمل أو السكن يجوز تكوين لجنة لقيادة هذه المجموعات من بين مسئوليها.

٢- لجنة المركز أو القسم:

تتكون من عدد من مسئولي المجموعات القاعدية ترشحهم لجنة المنطقة. وتقوم هذه اللجان بقيادة المجموعات القاعدية داخل المركز أو القسم.

٣- لجنة المنطقة:

تتكون من عدد من مسئولي لجان الأقسام أو المراكز ترشحهم لجنة المحافظة وتقوم هذه اللجان بقيادة لجان الأقسام أو المراكز.

٤- لجنة المحافظة:

تشكل بقرار من اللجنة المركزية، وتتولى مسئولية قيادة لجان المناطق داخل المحافظة، ويكون لها مسئولية تكوين لجان تنفيذية من بين أعضائها أو إنشاء مكاتب فنية تبعاً لاحتياجات العمل داخلها، كما يكون لها حق تشكيل مكاتب تنفيذية داخل المستويات الأدنى حسب احتياجات العمل.

٥- اللجنة المركزية:

أ . اللجنة المركزية هي المستوى الأعلي في بناء التنظيم، وهي التي تقود نشاطه.

ب. تختار اللجنة المركزية من بين أعضائها أمانة تكون مهمتها قيادة العمل اليومى للتنظيم في غير فترات انعقاد اللجنة المركزية.

ج. تنشئ اللجنة المركزية العدد اللازم من المكاتب المساعدة وتختار أعضاءهاه من المستويات المختلفة تبعاً لاحتياجات العمل.

د . تقرر اللجنة تفرغ عدد من الأعضاء لضمان استمرار نشاطه وفاعليته في مختلف مستويات التنظيم حسب احتياجات العمل.

عضوية التنظيم

شروط العضوية:

يشترط فيمن يمنح عضوية التنظيم ما يأتى:

١- أن يكون عضواً عاملاً في الاتحاد الاشتراكي.

٢- أن يكون اشتراكياً مؤمناً بالاشتراكية عقائدياً ومطبقاً في سلوكه.

٣- أن يكون ملتزماً ببرنامج التنظيم ولائحته.

٤- أن يكون وطنياً يضع مصلحة وطنه واستقلاله فوق كل الاعتبارات الأخرى.

٥- أن يكون مؤمناً بالقومية العربية كحقيقة واقعة بما تقوم عليه من مضمون اجتماعي ثوري لمصلحة قوى الشعب العربي العاملة كلها.

٦- أن يكون عنصراً قيادياً حركياً ملتصقاً بالجماهير، وأن يكون قادراً علي الإحساس بمشاكلها، وأن يكون متمتعاً بثقتها.

٧- أن يكون ملتزماً بمبادئ الثورة في سلوكه وعمله، وأن ينفذ ما تصدر إليه من تعليمات من قياداته.

الترشيح للعضوية:

١- يتم اختيار المرشحين للعضوية بتزكية من أحد الأعضاء وموافقة لجنة التنظيم العاملة في المجال الذي يتبعه وبتصديق من اللجنة العليا.

٢- يمر المرشح بفترة اختبار لمدة لا تقل عن ثلاثة شهور يكلف فيها بعمل ميداني داخل إطار لجان الاتحاد الاشتراكي في مجال عمله أو لسكنه دون أن يخطر بأنه يمر بفترة اختبار.

٣- عندما تثبت صلاحية العضو بعد انتهاء مدة الاختبار تقرر اللجنة المركزية انتقال العضو إلى فترة الترشيح وتقوم لجنة التنظيم العاملة في المجال الذي يتبعه المرشح بمفاتحته بذلك.

٤- مدة الترشيح للعضوية لا تقل عن سنة: تبدأ من تاريخ صدور قرار اللجنة المركزية.

٥- يلتزم المرشح بجميع واجبات الأعضاء العاملين، ويتمتع بجميع حقوق العضوية عدا حق التصويت.

٦- يكتسب المرشح صفة العضوية بقرار من اللجنة المركزية: بناءً علي اقتراح لجنة المحافظة التابع لها المرشح.

٧- يجوز لللجنة المركزية أن تمنح عضوية التنظيم مباشرةً دون التقيد بفترة الترشيح أو الاختبار إلى أشخاص أدوا خدمات وطنية أو ثورية، كما أن لها أن تستثني بعض الذين طبقت عليهم قوانين العزل أو الحراسة.

واجبات الأعضاء:

١- أن ينضم إلى المستوى الذي يحدده له التنظيم، وأن يحضر اجتماعاته ويشارك في أعماله.

٢- أن يحافظ علي الاستقلال الوطني، وأن يتصدى بكل قواه للعملاء والخونة المرتبطين بدول أجنبية أو العاملين بتوجيهات منها .

٣- أن يناضل بكل قواه لتدعيم مبادئ الثورة والمحافظة علي مكاسبها .

٤- أن يؤدي اشتراكاً مالياً منتظماً .

٥- أن يعمل علي تنمية ثقافته الاشتراكية باستمرار، وعلي زيادة معرفته بواقع بلاده ومجاله .

٦- أن يلتزم بلائحة التنظيم وينفذ توجيهاته ويلتزم بقراراته ويدافع عنها أمام الجماهير .

٧- أن يحافظ علي وحدة التنظيم: وأن يقف موقفاً حازماً ضد أى اتجاهات انقسامية أو تكتلية في صفوف التنظيم .

٨- أن يكون قدوة للجماهير في عمله وأن يتحلى بالخلق الاشتراكي .

٩- أن يحرص علي الالتقاء بالجماهير والالتحام معها وأن يؤدي دوره بينها .

١٠- أن يعمل علي تجنيد أفضل العناصر المتصلة به، سواء في مجال عمله أو في المجالات الأخرى طبقاً لشروط الترشيح .

١١- أن يعمل علي كشف الرجعية وأعداء الاشتراكية وعناصر الفساد والانتهازيين في مجال عمله وسكنه: علي أن يلتزم في ذلك بالقواعد التنظيمية وبتوجيهات اللجنة التابع لها .

١٢- أن يمارس النقد والنقد الذاتي .

حقوق الأعضاء:

١- أن يبدي رأيه داخل مجاله التنظيمي في مختلف المسائل المتعلقة بسياسة التنظيم وتنظيماته .

٢- أن يتقدم بالتقارير في مختلف المسائل إلى مستواه وإلى الهيئات الأعلي بما فيها اللجنة المركزية خلال مستويات التنظيم .

واجبات مجموعات ولجان طليعة الاشتراكيين

واجبات المجموعة الأساسية:

تجتمع المجموعة الأساسية مرة كل أسبوع علي الأقل، وكلما دعت الحاجة، وتتلخص واجباتها ومهامها فيما يلي:

١- التأكد من أن كافة أعضاء المجموعة يمارسون واجباتهم النضالية والتنظيمية وينفذون التكاليف التي تصدر إليهم.

٢- أن تثابر علي تثقيف أعضائها فكرياً وسياسياً، وأن تساعدهم في كافة نواحى نشاطهم الاجتماعى والسياسى، وتقوم بصورة منظمة بدراسة ومناقشة الموضوعات النظرية والبيانات السياسية التي تعرض بواسطة المستويات الأعلي كما تقوم بدراسة مشاكل التطبيق الاشتراكي في نطاق عملها.

٣- أن تقوى الرابطة النضالية بين أعضائها، وتغرس فيهم روح التفانى والتواضع والأخوة والإخلاص في خدمة أهداف الجماهير ومبادئ الميثاق، وتحارب بينهم روح الفردية والأثرة.

٤- أن توالى إمداد المستويات الأعلي في التنظيم بتقارير منتظمة وافية عن نشاطها وعن مختلف المشاكل والمسائل التي تهم المجتمع المحلي في نطاق عملها.

٥- أن تعد أعضاءها لقيادة التنظيمات الجماهيرية وتولي المراكز القيادية بها، وأن تساندهم في المواقف التي تؤهلهم لهذا.

٦- أن تنظم جهود الشعب العامل من خلال تنظيمات الاتحاد الاشتراكي والتنظيمات الجماهيرية الأخرى لا تجاوز الواجبات التي يضطلع بها لإتمام بناء الاشتراكية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقيادة حركة المنافسة الاشتراكية من أجل تحقيق أهداف الخطة والوصول إلى معدلات عالية في الانتاج والكشف عن الموارد والطاقات غير المستغلة والعمل علي الإفادة منها.

أحكـــام التنظيـــم

١- السرية:

السرية الكاملة في فترة تكوين النظام تعتبر ضرورة حيوية لحمايته من مؤامرات الاستعمار وبقايا الرجعية ووقايته من تسرب العناصر الانتهازية.

٢- وحدة الإدارة والعمل والتنظيم:

تتوقف قوة التنظيم ومدى نجاحه في تحقيق أغراضه علي وحدته الداخلية، وهذا يستلزم احترام مبدأ أن سياسة التنظيم وقراراته إنما تمثل مجموع التنظيم، إذ أنها تنبع من تفاعل الآراء البناء والخبرات في نطاق القواعد التنظيمية السليمة: ويلتزم كافة أعضاء التنظيم علي اختلاف مستوياتهم بسياسة التنظيم ومواقفه وآرائه كما لو كانت آراؤهم الخاصة. وتقضي وحدة الإرادة ووحدة العمل بما يأتى:

أ . تحريم الانقسام والنضال ضد الاتجاهات الانقسامية.

ب. تحريم قيام كتل أو شلل أو قيادات غير تنظيمية داخل التنظيم والكفاح المستمر ضدها.

ج. منع الاتصالات الجانبية بين أعضاء التنظيم.

د . التزام كل عضو في التنظيم بالدفاع عن قرارات المستوى الأعلي أمام المستوى الأدنى ولو لم تكن هذه القرارات تمثل رأيه الشخصي.

٣- ديمقراطية التنظيم:

يقوم التنظيم علي مبدأ القيادة الديمقراطية، وتعني:

أ . خضوع الهيئات الفرعية للهيئات العليا وخضوع التنظيم كله لقيادة واحدة هي اللجنة المركزية

ب. خضوع الأقلية للأغلبية والتزامها بقراراتها، والدفاع عن هذه القرارات أمام المستوى الأدني.

ج. النقد والنقد الذاتى:

إن وسيلة التنظيم في كشف الأخطاء والنواقص في عمله وفي الوصول إلى الاتجاهات الصحيحة هي ممارسة النقد الذاتي علي أوسع نطاق، وذلك في حدود القواعد التنظيمية داخل المستويات وعلي صفحات نشرته الداخلية، وذلك مع عدم الإخلال بانتظام العمل وفاعليته.

د. القيادة الجماعية:

يقوم عمل التنظيم علي اعتبار أن الجماعة أقدر علي الوصول إلى أفضل النتائج

ولهذا فإن تصرفات الأفراد تكون خاضعة لرقابة المستويات التي تضمهم وكذا المستويات الأعلي، وتخضع كافة الآراء والمواقف للمناقشة داخل المستويات.

هـ. تدعيم القيادات المحلية:

علي قيادة التنظيم أن تكفل للقيادات المحلية درجة عالية من الاستقلال والقدرة علي المبادرة، وذلك حتى تتمكن من إنجاز أعمالها علي أفضل وجه، وبهذا يتخلص التنظيم من البيروقراطية، ويمكن تربية أكبر عدد ممكن من العناصر القيادية المشربة بروح القدرة علي تحمل المسئولية.

٤- جماهيرية التنظيم:

التنظيم هو طليعة قوى الشعب العاملة المتحالفة في إطار الاتحاد الاشتراكي العربي، ولذلك فإن حركة التنظيم وحركة الاتحاد الاشتراكي حركة واحدة لا تتجزأ وعلي التنظيم أن يعمل علي تعميق الحركة داخل الاتحاد الاشتراكي وتعبئة الجماهير من حوله وتحقيق التفاعل بين كافة منظماته، وعلي التنظيم أن يدرك أن قيادته الواعية هي ضمان وحدة الفكر والعمل في إطار الاتحاد الاشتراكي بكافة تنظيماته الجماهيرية.

٥- الماليـة:

تتكون مالية التنظيم من اشتراكات الأعضاء ومن الجهات الأخرى حسب ما تحدده اللجنة المركزية. وتشرف اللجنة المركزية علي مالية التنظيم.

الجـــــــزاءات

الجزاءات التي تفرض علي الأعضاء هي:

١- لفت نظر. ٢- لوم.

٣- تنزيل. ٤- إنذار بالفصل.

٥- الفصل.

توقع الجزاءات تبعاً للشروط الآتية:

١- العقوبات توقع بقرار من قيادة التنظيم أو مستوياته المختلفة، ولا يجوز لفرد من أفراد التنظيم أن ينفرد بتوقيع العقوبة وحده.

٢- لا توقع عقوبة أكبر من لفت النظر إلا بإجراء تحقيق يباشره المستوى الأعلي ومن حق هذا المستوى أن يفرض الوقف الوقائي علي العضو الذي يحقق معه إذا وجد في ذلك ضرورة لسلامة التنظيم إلى أن ينتهى التحقيق.

٣- عقوبات التنـزيل والإنذار بالفصل والفصل يجب التصديق عليها من اللجنة المركزية.

ملحق رقم ٢

محضر اجتماع

أمانة الطليعة الاشتراكية

٢٧ / ٩ / ١٩٦٥م

((سري للغاية))

((محضر اجتماع أمانة الطليعة الاشتراكية))

====================

يوم الاثنين ٢٧ / ٩ / ١٩٦٥م

=========

((سري للغاية))

بسم الله الرحمن الرحيم

((محضر اجتماع أمانة الطليعة الاشتراكية))

يوم الاثنين ٢٧ / ٩ / ١٩٦٥م

=========

اجتمعت أمانة الطليعة الاشتراكية مساء الاثنين ٢٧ / ٩ / ١٩٦٥م الساعة الثامنة والنصف مساءً برئاسة السيد شعراوي جمعة.

وحضر الاجتماع:

١- شعراوي جمعة.

٢- عبد المجيد شديد.

٣- أحمد كامل.

٤- شوقي عبد الناصر.

٥- عبد المعبود الجبيلي.

٦- يوسف الغزولي.

٧- أمين عز الدين.

٨- حسين كامل.

٩- أحمد حمروش.

١٠- أحمد شهيب.

١١- محمود أمين العالم.

١٢- محمد عروق.

١٣- حسن أنور أبو المجد.

١٤- محمود عبد الرحيم.

١٥- صلاح عبد المعطي.

١٦- عادل عبد الفتاح.

١٧- حسني أمين.

١٨- منصور مصطفى منصور.

١٩- سلامة عثمان.

٢٠- محمد الدجوي.

واعتذر عن الحضور:

السيد/ محمد المصري.

بدأت الجلسة الساعة الثامنة والنصف مساءً:

- تم التصديق على محضر الجلسة الماضية بتاريخ ١٩٦٥/٩/٢٠م.

السادة:

شعراوي جمعة: (موجهاً الكلام لأمين عز الدين)

أين قانون العمل الجديد - هل بدأ المعهد بالدورة الجديدة؟

(موجهاً الكلام لمحمد عروق)

نريد فحص جميع الترشيحات الجديدة الآتية من الأمانات بخصوص الدفعة الجديدة في المعهد.

(موجهاً الكلام لأمين عز الدين)

ما رأيكم في كل واحد من الدارسين في الدفعة الماضية؟

أمين عـز الديـن : بنقدم تقييم للدفعة الماضية.

شـعراوي جمعـة : نريد تقييم للمرحلة من حيث تكوين الدفعة السابقة.

أمين عـز الديـن : مقدم تقرير كامل غير تقرير الدراسين.

شـعراوي جمعـة : أمانة التنظيم ستقوم بوضع الطالب في مكان أو في الجهاز السياسى ولكن يجب أن تضع أمانة الدعوة والفكر برنامج لهم يتضمن: عمل في المعهد، برامج تدريبية، الندوات التي يمكنهم القيام بها، وهذا أساساً مرتبط بأمانة الدعوة والفكر.

عبد المعبـود الجبيلي : أثناء كتابة التقرير السنوى للاتحاد الاشتراكي فكرنا أن أمانة الدعوة والفكر يجب أن تبدأ بتكوين جهاز للدعوة والفكر يضم كل هؤلاء كدعاة ويكون هناك برنامج منظم لهم ويكونوا نواة.

شـعراوي جمعـة : كنت متصور أنهم قبل تخرجهم من أمانة الدعوة نقول لهم ماذا سيفعلون.

أمين عـز الديـن : أساساً أمانة التنظيم هي التي ستتسلمهم ومبين أمام كل واحد استعداده وممكن في اجتماع مشترك نأخذ كل الذين يصلحوا كدعاة ونعمل لهم برنامج.

شـعراوي جمعـة : أيضاً أتصور أنه يجب جمعهم كل ثلاث أشهر.

أمين عـز الديـن : بشرط ألا نكون نحن قيادتهم.

شـعراوي جمعـة : نريد أن نفعل مثل جامعات أمريكا، فالأستاذ يمر على كل طلبته وهذا يشعر الطلبة بارتباطهم بالكلية أو المعهد.

أمين عـز الديـن : فيه تقرير مبدئي عن مستقبل العلاقة بين المعهد والخريجين وتكون فيه علاقات بالكتب والنشرات.

شـعراوي جمعـة : أخشى أن تنتهي الدورة بدون أن يتم معرفة كيفية ربطهم.

عبد المعبـود الجبيلي : القضية التي تثار في أمانة التنظيم في الاتحاد الاشتراكي هي الطريقة التي سيأخذها شكل هؤلاء في تنظيم الاتحاد الاشتراكي.

شعراوي جمعة : هذا موجود، فأمين لجنة الاتحاد الاشتراكي هو المسئول وأيضاً هو مسئول الرقابة وهناك لجنة للدعوة ولجنة للفلاحين.

عبد المعبود الجبيلي : إذن خريجى المعهد الاشتراكي يدخلوا في هذه اللجان.

شعراوي جمعة : أيضاً في تصورى يجب أن تضع أمانة الدعوة برنامج لهم، فأنا أضعهم فقط ولا أقوم بتشغيلهم.

أمين عز الدين : كان فيه اتفاق أن ١٠ أو ١٥ منهم قد يعمل لهم نوع من التدريب في المعهد على أساس ينزلوا برنامج المعهد على أساس إقليمي.

شعراوي جمعة : يجب أيضاً التفكير أنه إذا كنا سنعمل دعاة نختار إحدى المحافظات ونعمل فيها تجربة إنشاء معهد إقليمي للدعاة والمعهد العالى يساهم مساهمة جدية في ذلك ثم ننقلها بعد ذلك للمحافظات الأخرى.

يوسف الغزولي : ما هو موقف المعاهد القديمة؟

عبد المعبود الجبيلي : ممكن أن تكون نواة.

شعراوي جمعة : نأخذ الخمسة الأوائل من خريجي دفعة بنى سويف لحضور دورة المعهد الاشتراكي العالي.

يوسف الغزولي : المفهوم أن هذه المعاهد متوقفة الآن.

أمين عز الدين : هناك فكرة أن البرنامج الذي جريناه في القاهرة ينزل للمستوى الإقليمى ومعه بعض الخريجين.

عبد المعبود الجبيلي : كنا نفكر في أمانة الدعوة في تكوين نوعين من الأفراد:

- الكادر: عملية التكوين تكون مركزية والتدريس مركزى.
- الدعاة: عملية التكوين تكون إقليمية بواسطة كادر يأخذ مادة مركزية ويعمل إقليمياً.

شعراوي جمعة : عندنا في جدول الأعمال دراسة العلاقات الخارجية:

- بالنسبة لمؤتمر القمة: لم تجئ تفاصيل الاتفاق السري للآن، وإنما كل الناس تقول إن هذا المؤتمر كان من أنجح المؤتمرات.

- بالنسبة للعراق: الموقف رأيي فيه ضعيف وباستمرار سيكون ضعيف طالما ليس هناك هدف وضح للقيادة السياسية ونحن نؤيد عبد السلام عارف لعدم معرفتنا من سيأتي بعده، ولعدم وضوح الهدف يؤدى إلي صفة التردد في القيادات السياسية وباستمرار هو موجود فالتردد في ثورة الشواف أطاح به وبرفعت الحاج سري بالنسبة لاتجاه الوزارة الجديدة، رأيى الشخصى أن البزاز يمثل عقلية قديمة ولكنه يمكن أن يلتف حوله عدد كبير من المثقفين خصوصاً أنه كان سيدخل في نقاش، هل وحده أو اتحاد الموقف في العراق ضباب وسيستمر ضبابا طالما أن عبد السلام عارف الهدف أمامه غير واضح.

- موقف طومسون: والموقف الواضح السريع الإيجابى من السيد الرئيس برفض مقابلته وما زالت العقلية الإنجليزية الاستعمارية تعمل بنفس المفهوم والرد السياسى كان ردا ناجحا وحاسما .

عبد المعبود الجبيلي : الحقيقة أن الرئيس عبر فعلاً عن رأى الشعب العربى في منطقة الجنوب المحتل.

شعراوي جمعة : لا أعرف ماذا سيكون موقف باقى ملوك العرب، وهذا الموقف هو الموقف الثورى وليس الموقف السياسي وهل هناك أى سؤال؟

عبد المعبود الجبيلي : ماذا سيكون موقفنا من العراق خصوصاً أن الجماعة الذين اعتقلوا كانوا يقولوا وحدة؟

شعراوي جمعة : الحقيقة أننا فوجئنا فعلاً بوصول عارف عبد الرازق وكما جاء فعلاً في النشرة.

عبد المعبود الجبيلي : هل عبد السلام عارف مقتنع بهذا؟

شعراوي جمعة : كان موقفنا فعلاً واضحا والمشير أرسل بوضع القوات تحت قيادة اللواء عارف.

أحمد كامل : هل ستعقد القيادة الموحدة في ميعادها؟

شعراوي جمعة : هي طول عمرها ليس لها ميعاد وكان المفروض أن تعقد في بغداد .

حسين كامل : أريد أن أستوضح موقفنا من عبد السلام عارف وعدم وجود أهداف واضحة له أي ليس له أهداف اجتماعية وهذا هو موقف القيادة هناك، فما وضع تأييدنا المستمر وأثر ذلك على الثوريين في العراق؟

شعراوي جمعة : من هم الثوريون؟ هم مجموعة من الشباب وليس فيهم شخصية قيادية لقيادة العراق.

حسين كامل : يعتقد أن الثورة لها ثلاث مراحل:

- إحساس الجماهير بأن النظام الحاضر لا يفي بمطالبها واقتناعها بذلك.
- أن تؤمن الجماهير بضرورة إسقاط النظام القائم وأن الثورة هي الطريق الوحيد.
- أن ينعكس هذا الإيمان عملياً في تحركات جماهيرية تنتهي بالثورة.

فالجماهير تشعر ولها إحساس، فهل القيادة السياسية تعبر عن الجماهير فعلاً وآمالها؟

شعراوي جمعة : الحكم على تكوين شعب العراق من أنه مجموعة مصالح متضاربة:

- الشيعة: ومنهم التجار وصف ضباط الجيش، وهم لا يميلون للخطر الثورى الوحدوى المقدس.

- السنة: يميلون للوحدة ولكن هل هم يكونوا مركز ثقل كبير وهل معظمهم يؤيد أى قرارات اشتراكية؟

والشعوب العربية دائماً تقاسي من عقدة عندها، فنحن نرسل لهم خبراء وإذا ظهر أحد في التليفزيون نقول أنه يأكل رزقنا.

والشعب العراقى يهتم أساساً بالتجارة وكان حصل استقرار أيام نورى السعيد وأيام عبد الكريم قاسم حصل بحور من الدماء وبعدين الثورات والانقلابات جعلت حتى عبد السلام عارف لم يقدم شيئاً يرضى الشعب ويجعل الناس إذا أحبت التغيير فسيكون التغيير لصالحها فقط وليس تغيير سياسي.

حسين كامل : الجماهير فعلاً مصالحها مع الاشتراكية.

شعراوي جمعة : الجماهير هناك فعلاً لا تعي ذلك، فالقيم القديمة من ناحية التواكل موجودة والمصدر الأساسى للرزق البترول والطمر والتجارة بتلعب دوراً رئيسياً، فالاشتراكية إذن لا تمثل من وجهة نظرهم مصلحة، وفي رأيي أن هذه الانقلابات لا تمثل مطلباً ناحية الوحدة، ولكن هي مطلب شخصي، فعارف عبد الرازق يعرف جيداً أن القاهرة لن تدخل في وحدة قبل وجود وحدة داخل شعب العراق، إذن هو طموح شخصى من عارف عبد الرازق، هو يعرف أن عبد السلام عارف يريد أن يتخلص منه فأراد أن ينتهز هذه الفرصة.

حسين كامل : أنا متفق أن تأييدنا لعبد السلام عارف فعلاً محتاج إليه،ولكن يجب رسم سياسة طويلة الأجل لتطوير الصناعة هناك.

شعراوي جمعة : كان من أهداف القيادة الموحدة هي حل مشاكل العراق وكانوا في الاجتماعات ينكروا وجود المشاكل مثل الشيعة الأكراد ولم يكونوا يضعوا حلولاً لهذه المشاكل وتوضيح الخطوات التي تتخذ لحل هذه المشاكل.

حسين كامل : أنا متصور أن تطور شعب العراق هو الذي يحل هذه المتناقضات وأخشى أن تقوم قوى ثورية هناك تجد أننا نساند في حكمهم قيادة جمدت.

شعراوي جمعة : الواضح أننا نؤيد الثورة.. وفي تقديرنا أنه إذا قامت ثورة ضد عبد السلام عارف فستكون من البعثيين.

حسين كامل : أنا متفق أن التأييد يكون أيضاً لتطوير شعب العراق وبشرط حل مشاكل الجماهير في العراق وسيكون هذا التأييد ثورى في جوهره بصرف النظر عن الواجهة السياسية.

شعراوي جمعة : موضوع النشرة القادم - فيه حاجة؟

أحمد كامل : موضوع أكرا وسفر الرئيس إلي اكرا والجزائر.

شعراوي جمعة : رأيكم واقتراحاتكم: هل نمشي على هذا بل نفكر في موضوعات أخرى - أثير في لجنة الإعلام أن النشرة وصلت بعد ١٥ يوم.

محمود أمين العالم : منهم.

عبد المجيد شديد : نتيجة للإجازات.

عبد المعبود الجبيلي : مؤتمر أكرا فعلاً مهم وأقترح أن تكون عن قضايا أفريقيا ومشاكلها السياسية.

محمود أمين العالم : النشرة يجب أن تتعلق بحياة الجماهير وعدة حلول للمشاكل توضع في يد تحركات الجماهير.. مشاكل الشعب في هذه المرحلة وكما أرى أن النشرة يجب أن تكون في صورة كتيب صغير بأقلام كثيرين:

- نشرة سياسية عن مفهوم رحلة الرئيس.
- مشاكل الجماهير من واقع محاضر الجلسات.
- التوجيهات التنظيمية.

وبهذا ستكون النشرة متكاملة.

أحمد حمروش : لم نعمل إلا نشرة واحدة مع التنظيم، وفي رأيي أنها كانت أنجح نشرة. وهناك تساؤل: هل لا ينظر في التقارير ومحاضر الجلسات، وفي رأيى أن نزول نشرة مع التنظيم بالإضافة إلي مقالة سياسية يكون لهما أثر كبير.

محمود أمين العالم : أنا في رأيي أن التنظيم والسياسة يجب أن تكونا في نشرة واحدة، بل يمكن وضع قضية فكرية للمناقشة بحيث تكون النشرة وحدة متكاملة.

أحمد حمروش : ممكن أن نبدأ بجولة فكرية مع أعضاء التنظيم.

محمود أمين العالم : هناك قضايا يمكن الرد عليها، فمثلاً في قرية هناك أحد الرجال يسرق، هذه يجب الرد أن هذه مشكلة القرية نفسها وهذه قضايا يجب التحرك فيها سياسياً.

أمين عز الدين : في بعض الصور المشرقة مثلاً نتيجة عملية التجميع الزراعي يجب أن نتكلم عنها.

محمود أمين العالم : ما علاقة تنظيمنا بتجربة التجميع الزراعي؟

شعراوي جمعة : هل في حاجة نتيجة مرور طلبة المعهد؟

أمين عز الدين : عندنا في نهاية هذا الأسبوع حوالي ستة بحوث حول التجميع الزراعي في كفر الشيخ وبني سويف وحول علاقة المنظمات القيادية، وفي موضوع

الفكرية السائدة في الريف في تلا وبعض قرى الإصلاح الزراعي ثم هناك دراسة عن الجمعيات التعاونية في القليوبية وسيكونون جاهزين في نهاية الأسبوع ويمكن تقديمهم هنا.

شعراوي جمعة : موضوع التجميع الزراعى فعلاً مهم.

يوسف الغزولي : موضوع الإخوان لم يستوي من الناحية الفكرية ولكن التحليل السياسى العميق بالحركة وربطها بالمخطط الاستعماري لم يأخذ الكفاية، فهل نكتفى بما صدر بالصحف؟

محمود أمين العالم : التليفزيون فيه حاجة عن الإخوان، وفي رأيى أنها ليست في حاجة لنشرة خاصة.

شعراوي جمعة : أعلم أن هذا البرنامج تحت إشراف المشير شخصياً ومكتب العمل السياسى يجتمع لبحث موضوع النشرة.

أحمد كامل : أنا أثرت موضوع أكرا لأن الرئيس سافر في جولة كبيرة في الخارج وسوف يسافر مرة أخرى وهناك ثقل سياسي في الدولة وكان غرضي هو توضيح أن رحلات السيد الرئيس ليست تجاهلاً للموقف الداخلي بقدر ما تخدم هذه الرحلات قضيتنا في الداخل أيضاً.

شعراوي جمعة : يمكن أن تنزل النشرة بعد التالية.

أمين عز الدين : جميع الناس تقول أنه سيحدث شيء في أكتوبر.

شعراوي جمعة : هذا بناءً على كلام سيادة الرئيس.

أحمد شهيب : هو قال ستة أشهر.

شعراوي جمعة : هو قال أكتوبر بالذات، والوضع الآن غير دستورى، فالمفروض أن الوزارة مستقيلة والمحافظين كذلك، ولكن الفكرة ما هو التغيير وعمق هذا التغيير؟

أحمد حمروش : التغيير يجب أن يكون ولو على درجات.

شعراوي جمعة : التغيير الحقيقي الصعب في الأفكار، فلو كان عندنا التنظيم السياسي قائما كان يبقى عندنا أشخاص جاهزون والوضع المطلوب ليس مجرد تغيير بل تغيير للأحسن وليس المطلوب تغيير وجوه.

أحمد حمروش: هناك إجماع على أن هناك حالات سيئة فعلاً.

شعراوي جمعة: زي ايه؟

أحمد حمروش: مثلا الإعلام.

شعراوي جمعة: ترشح مين وزير إعلام وأنا كتنظيم سياسي يجب أن يكون عندى من أضعه.

أحمد حمروش: ممكن!

شعراوي جمعة: طبعاً.. هذا صعب والعملية فعلاً تحتاج لبحث شديد، الفكرة هي قبل أن أفكر في أفراد الإعلام أدرس سياسة الإعلام.

أحمد حمروش: الوضع الآن أنه توجد وزارة إعلام ووزارة سياحة - بدون تكوين وزارى - فالثقافة ليست موجودة والخلطة الكبيرة لا يستطيع أي إنسان أن يجمع هذه المسئوليات.

شعراوي جمعة: البحث يجب أن يكون بحث تنظيمى وأعتقد أن هذا الذي دعى سيادة الرئيس لعدم التغيير في مارس.

يوسف الغزولي: الوضع فعلاً فيه تجميد وإذا كان فيه تغيير فليكن وإذا لم يكن فليقال.

شعراوي جمعة: هل فيه إشاعات حول هذا الموضوع؟

محمود أمين العالم: الناس كلها في ترقب.

أمين عز الدين: ناس كثيرين تقول والله ما حصل حاجة.

شعراوي جمعة: نحن كشعب يفرحنا تغيير الوزارات.

محمود أمين العالم: البلد محتاجة لتتشيط بإجراء قرار بتغيير.

أحمد كامل: خروج سيادة الرئيس في عربة مكشوفة هل ممكن أن نخرج بتوصية بعدم تكرار هذا؟

أحمد حمروش: إجراءات الأمن فعلاً ناقصة، فناس دخلوا من عندنا ووجدوا نفسهم على ممر الطائرة، وفعلاً الصور التي أخذت توضح ذلك.

أحمد شهيب : عندما مر الرئيس على الصوان غير الخطة.

أحمد حمروش : وجاءت عربة كوكاكولا، وهذا طبعاً يجب أن يمنع - فيه حادثة في القرية لا أبرئ منها المباحث في - فيه دكتور جاءت له واحدة مريضة..

شعراوي جمعة : أنا قرأت هذا فعلاً، أن دكتور جاءت له واحدة ست، إنها خايفة على ابنها لأنه كان بيجتمع بأحد الذين تم القبض عليهم، فذهي الدكتور وأبلغ فكرى الجزار الذي أبلغ المباحث، فقامت المباحث بعمل مواجهة بين الدكتور والسيدة، وكانت النتيجة أن الدكتور فقد سمعته في المنطقة.

أحمد حمروش : معنى هذا أنه لا تبلغوا عن الإخوان.

سلامة عثمان : فيه حادثة مماثلة ستظهر في تقرير عندنا.

أمين عز الدين : في المعادي واحد بلغ (قصة قالها د. إبراهيم سعد الدين) إن واحد ساكن فوق سطح عمارة ويعمل اجتماعات كثيرة، فبلغوا عنه خوفاً من أن يكون من الإخوان، ولكن اتضح أنه ليس من الإخوان، وقامت المباحث بتوضيب المبلغ.

شعراوي جمعة : نكتب بها تقرير عاجل بكذا أمثلة طنطا.. إلخ، ويرفع عاجلاً.

أحمد شهيب : نحن نقول أن هذه العملية كشفها الاتحاد الاشتراكي.

شعراوي جمعة : هناك إصرار أنه ليس هناك تنظيم للإخوان، والداخلية تصر على ذلك، ولكن المعلومات تقول أن هناك تنظيم، وهناك بعض ضباط مباحث فعلاً من الإخوان.

شعراوي جمعة : ندخل على مقترحات خطة العمل، ولكن أين التنظيم؟ كان يجب أن يكون موجوداً لتكون المناقشة مكتملة.

المقدمة أنا مش فاهمها ولا أعرف المقصود بها.

أمين عز الدين : الورقة الأولى ليست في الخطة، ويمكن رفعها فعلاً ثم مناقشة خطة العمل.

شعراوي جمعة : نحن نضع المبادئ التي يجب أن تبنى عليها خطة عمل التنظيم السياسي ونضعها ولا تكون ملاحظات، ومعنى الملاحظة الثانية أن هذه الخطة ليست ماشية، أنا معترض على الكتابة العربية.

أحمد شهيب : ما يقدم هو مشروع للمناقشة.

شعراوي جمعة : نعدي الورقة الأولى وندخل في المناقشة.. ونحن ننظر للموقف كله والخطة الموضوعة على أساس تحفظات لا تكون خطة.

محمود أمين العالم : فعلاً هذه التحفظات هي ضدنا.

شعراوي جمعة : حد يقرأها.

أحمد كامل : قام بقراءة خطة العمل (أثناء القراءة دارت مناقشة).

أحمد حمروش : إن ذكر مدة ستة شهور برز من تصورنا أنه لا يمكن وضع خطة طويلة المدى، فالخطوط التي وضحت في هذه الخطة تعني أن الخطة لمدة ستة شهور.

أمين عز الدين : طلب إضافة بند وقام السيد أحمد كامل بإضافته.

شوقي عبد الناصر : أنا شايف إن الخطة تناولت بدرجة عامة مراكز القوى، ولم تذكر جميع مراكز القوى الواجب الالتفاف إليها، مثلاً المعلمين ومنظمات الشباب، وأرى التركيز على قيادات هذه المنظمات في الوقت الحالي.

شعراوي جمعة : فعلاً إن المعلمين والمدارس دخلت والجامعة على وشك أن تفتح.

أمين عز الدين : العملية فيها تركيز للستة أشهر القادمة، والخرائط التي ستعدها المناطق هي التي ستترجم المواقع. مثلاً ستظهر لنا مواقع نضطر لإعطائها أسبقيات في التنظيم، وهذا لم يكن حصراً، ولكنه تصوير لاهتماماتنا في التركيز.

عبد المجيد شديد : مع احترامى فالخطة ما زالت خطوط عريضة ومن في لجنة القاهرة سيقوم بتنفيذها؟

شعراوي جمعة : فعلاً الخطة ممكن تنفيذها في أى محافظة، وأنا بأتصور خطة عمل للقاهرة تنظيمياً يبقى أدخل في أعماق القاهرة. وأحدد أهدافي تنظيمياً، واحنا لو رجعنا للقاهرة نجد أنها ماشية على خطة عمل فيها هذه الخطوط العريضة.

الحقيقة يجب أن أدخل في أعماق القاهرة، وأريد أن أقدم الجديد في عملية الترشيح والتجنيد، والعمل يقسم جغرافياً، هل هذا أحسن أسلوب يحرك بسرعة ويجمع بسرعة

هل لو مشينا بهذا الأسلوب حنوصل؟ ومتى؟ وما مقدار اطمئناننا؟ يجب أن يكون عندى مثلاً فئة من الشباب تجمع وتجند العناصر الصالحة في الشباب. الحقيقة أنا بفكر في إننا يجب أن نلاءم التنظيم مع طبيعة المرحلة التي تمر بها: هل التنظيم بهذا الشكل حيوصلنى؟ ومتى؟ والسؤال الثاني: هل أنا محتاج لعامل مساعد مع هذا التنظيم يحقق لي سرعة الحركة ويكون عامل مساعد ودافع؟

في مناقشات في لجنة الإعلام ولجنة القاهرة رأينا الاختلاف الشديد في تقدير الفرد وهناك تجمعات كثيرة غير معروفة، ؟كيف نصل وفي تصورى أننا سنظل إلي حد كبير مرتبطين بالمجتمع الذي نعيش فيه كأفراد، فاللجنة في مصنع مثلاً ستحاول أن ترشح من المجموعة المتصلة بها. ؟ لابد أن نقدم الجديد في التوجيه للتنظيم أو الجديد في كيفية معرفة العناصر الصالحة. الواضح أننا ماشيين على نفس الطريقة في الإسكندرية.

محمود أمين العالم : أرجو أن لا يكون كلامي مجرد دفاع.

الحقيقة أن المرحلة الأولى فعلاً متشابهة وهو كيفية ربط القاهرة، ولكن النقطة الثانية هي الخرط التنظيمي. النقطة الثالثة أن أبحث عن العناصر النشطة وأسعى إلي تجنيدها، وليمر على أساس شخصي. هذه فعلاً مسائل أولية ولكنها هي نقطة البداية لكشف الجديد، ولا يمكنني كشف الجديد إلا إذا عرفت موقفي.

شعراوي جمعة : أنا عارف وأنا بأعمل خطة بناءا على تقدير موقف ومن ضمن هذا سرعة الحركة الثورية، وهذا عامل رئيسى العمل واختيار أفراد. وأنا أخشى فنحن عندنا سيل من الأسماء ترشيحات، وأؤكد أننا لو صفيناها فستكون العشر، وأنا أريد عامل مساعد بالإضافة إلي هذا الشكل، أتصور فوق استكشاف حركة ثورية في كل حى وكل شارع تقوم باستكشاف العناصر الصالحة.

أحمد حمروش : عملية التنظيم الجغرافي ستغير مفهوم الترشيح لأنه في وحدة عمل أو في حي اللجنة هي المسئولة ولن تقبل ترشيحات بدون أن تمر عليها. والإخوان المسلمين كانوا يحاولون أن يستكشفوا فرد فرد، وهذا سيتم في التنظيم الجغرافي، فمسئول الوحدة سيكون الكشاف.

شعراوي جمعة : الإخوان كان لهم كشافين يمروا في كل أنحاء البلاد .

أحمد حمروش : احنا عندنا مسئول اللجنة هو الكشاف، وإذا كان شخص كويس فعلاً سيكون فرصة أكبر ولابد من نسبة خطأ .

شعراوي جمعة : أنا فعلاً اتفقت مع الأخ شوقي أن كل الترشيحات تروح للمناطق وأقبل أنا قرار لجنة المنطقة وهذا له هدفان:

- ثقة لهم.
- محاسبتهم إذا أخطأ أحد .

ولن ألجأ لأى وسيلة أخرى لأنه يخرجني عن النظام الحزبى السليم.

ممكن أنا أعمل عناصر داخل مكتب التنظيم في المحافظة ولجنة المنطقة تقوم بواجب الاستكشاف كلّ في مجال عمله، بالإضافة إلي واجب الفرد المسئول عن هذه المنطقة، ويمكن أن أكون مجموعة لها اتصال واسع بالجماهير بأكثر من مكان وأطلقهم في المؤتمرات والندوات للاختلاط وأرسلهم في أماكن بالإضافة إلي مسئول هذه الأماكن ويمكن هذا يوصلنا أحسن.

أحمد حمروش : هذا الكلام سليم وممكن عمل مسئولية جديدة، ولكن الخوف من التكرار.

شعراوي جمعة : افرض أننا في مكتب تنظيم القاهرة ولكن لي احتكاك بعمال الإسكندرية وأذهب إليهم وأجلس معهم، ثم أجيئ للوحدة المختصة وأخبرها أن تضع هذه الأسماء تحت الاختبار، وممكن تنفيذ هذا في كل المجالات.

حسين كامل : لي ملحوظة عامة على خطة العمل، ففي تقديرى أنه مهما خلصت الجهود فلن يمكنني عمل خطة تصل إلي أعماق كل وحدة، وإلا نحن بنتصور العمل بطريقة مكتبية، وأى خطة للتنظيم يجب أن تكون خطة موضوعية تتعلق بتحرك الجماهير الحقيقية لابد وأن نأخذها في الاعتبار ونرى القيادات الحقيقية التي ستبرز أثناء هذه الحركة.. حركة الجماهير إعادة التغيير الاجتماعي وفي عمليات الإنتاج بمفهومها الواسع هي التي يمكننا خلالها أن نكشف العناصر القيادية خصوصاً مثل الحركات الهامة (السد العالي - اليمن - التجميع الزراعي).

شعراوي جمعة : أنا أؤيدك في كلامك.

حسين كامل : في تجربة أي حزب ابتدأ مثلاً بـ١٥ ألف أثناء الحرب مات أكثر من نصفهم، ثم اكتشفوا قيادات جديدة، إحنا بالنسبة لنا وبنكون حزب ونحن في السلطة.. أرى أن الحل الحقيقى مشاكل الجماهير، ولذلك:

- المسح الاجتماعى للقوى الموجودة قوى ثورة وقوى مضادة.
- المشاكل العاجلة التي تشتكي منها ولن تقبل الناس أي تسويف في حلها.
- العلاج الحاسم على مر الأيام هو زيادة الإنتاج.. في أثناء حلنا لمشاكل الجماهير إحنا نقدر نكتشف القيادات من خلال هذه التجارب الحقيقية مثل مشروعات المجارى والسد العالي نستطيع أن نعثر على العناصر الصالحة.

تبقى النقطة الأخيرة من المسئول عن اكتشاف هذه العناصر؟ أعتقد أن كل عنصر من القيادات عليها واجب يومي هو تكشف العناصر الصالحة من مجال معرفته وعمله ثم يرشحها خلال الطرق التنظيمية.

شعراوي جمعة : نكمل.

عبد المعبود الجبيلي : تقديري أننا بنتقدم كل مرة في دراستنا.. ففي نقاشنا عن التنظيم وصلنا أنه تنظيم جغرافي ووصلنا أيضاً أن التنظيم الجغرافي يجب أن يكون له وزن سياسي واتجاه سياسي، وأعتقد أن مشروع الخطة أيضاً يعبر عن هذا التقدم، وهناك سؤالين وقبلهم أحب أن أقول أننا نحط خطة عمل ليس فيها فلسفات ولكن تبدو كمجموعة نقط ومعلومات يعرف منها أى شخص واجبات.

يثار سؤلان: إحنا حددنا مراكز ثقل.. هل نكتفي في مستوى دراسة الأمانة أن تكون خطة العمل جامعات - عمال.. إلخ، أم نقول إن ما نقصده من مراكز الثقل مثلاً:

مصانع كذا وكذا.

مرافق كذا وكذا.

في منطقة شرق القاهرة مراكز الثقل كذا وكذا.

وهذه تعتبر مساعدة لهذه المناطق، والحقيقة فيه فكرتين:

١- تحديد عموميات.

٢- ممكن في نطاق القاهرة تحديد هذه المراكز بشكل واضح وإذا كان في الممارسة يظهر أي شيء ممكن تعديله.

شعراوي جمعة : إذا كنا نفرق بين حاجتين: هل نحن نضع الخطة كأمانة تنظيم أو كأمانة للقاهرة.. فوضعي في الحالتين مختلف.

فكل أمانة للقاهرة أضع تحديدا للمراكز التي لها ثقل سياسي كأمانة تنظيم أضع عموميات.

فتصوري أننا يجب أن نعمل كأمانة القاهرة ونحدد داخل كل منطقة مراكز الثقل.

عبد المعبود الجبيلي : كلا الطريقين ممكن ونأخذ أيهما بناءً على تقديرنا لمستوى القيادات تحت لجنة القاهرة.

النقطة الثانية: هي موضوع فوق الاستكشاف، وهي في منتهى الأهمية، وفي كل تنظيم حزبي هي موجودة، وهي تعمل في أى منطقة حتى ولو كان ليس فيها أعضاء حزبيين، وهم أساساً من المتفرغين السياسيين، ويجب أن نضع هذه القضية الأساسية تحت الأنظار، وهي تفرغ عدد من الحركيين الثوريين.

شعراوي جمعة : نقدر أن نجمع الكلام وأن نضيف بند لتوضيح الأهداف أكثر.

أحمد حمروش : أرى أن فرق الاستكشاف في تنظيمنا ستكون فعلاً نقطة صعبة.

محمود أمين العالم : النقط الأولى حول تحديد التفاصيل نحن لا نستطيع رؤية التفاصيل رؤية سليمة.

شعراوي جمعة : حتى في القاهـرة.

محمود أمين العالم : حتى في القاهرة، وأنا ألزمت المناطق بمهمة تنظيمية هي رسم خريطة تنظيمية حتى أستطيع منها تحديد أولويات العمل.

شعراوي جمعة : أنا بأحدد وأنا هنا الأهداف التنظيمية داخل إطار التقسيم الجغرافي. ضمنا شبرا الخيمة للقاهرة لأهميتها، فمثلاً أيضاً هل أنا أهتم في الجيزة بالتجار أو الجامعة، العباسية مثلاً لا تهمنى إلا جامعة عين شمس.

محمود أمين العالم : نقطة البداية أن نضع هذا ثم تأتيني الخرائط ثم بناءً على هذا أضع خطتي التفصيلية.

شعراوي جمعة : أنا لست مختلف معاك، حقيقى أن هذه هي الخطة الأولى، ولكن يجب أن يكون هناك تحديد أولي. مثل هذه الخطة تنزل من أمانة التنظيم لكل المحافظات، ولكن أمانة المحافظة ستفصص هذه الأهداف إلي أهداف تفصيلية.

فمثلاً الهدف الكبير هو التركيز على الجامعات، وأستطيع أن أحدد بشكل أكثر في مستوى المحافظات على كلية العلوم، فمثلاً أعطي بعد ذلك للجنة المنطقة أن تحدد أولويات العمل داخلياً لتحقيق الهدف المفصل.

محمود أمين العالم : النزول إلي أكثر من الخطة بصورتها الحالية لا نستطيعه، فمثلاً في غرب القاهرة لا أستطيع أكثر من وضع الجامعة كهدف، وبعد ورود الخرط التنظيمية أستطيع أن أحدد هل كلية العلوم قبل الحقوق مثلاً وهكذا.

شعراوي جمعة : في وضعي للخطة أنا أضع عدة مراكز أساسية أريد السيطرة عليها ثم أعمل على تجميع كل منها في مراكز متجانسة وأجمعها على أساس جغرافي.

محمود أمين العالم : احنا جمعنا الوضعين على أساس سياسي وأساس جغرافي، والأخ شوقي مثلاً أثار مسألة الجامعة في الجلسة الماضية، فأنا أريد ربطها بالواقع الاجتماعي حولها.

(مناقشة حول وضع الخريطة التنظيمية)

عبد المعبود الجبيلي : ما جاء بصفحة ٤ يناقض هذا الكلام.

محمود أمين العالم : هذا تمرين عملي للقيادات على وضع الخرائط التنظيمية.

أمين عز الدين : الخريطة يقصد بها تقييم عملي للمواقع وليس رسمها فقط.

شعراوي جمعة : أي قائد في تعليمات ينزل خطوتين لتحت لكي يسهل العمل. ففي قيادة التنظيم إحنا نقول الجامعة، القاهرة تقول الكلية ولجنة الجامعة تقول القسم.

أحمد حمروش : فكرة محمود وإحنا اتناقشنا فيها كثيراً، إنه يريد إلقاء التبعية على لجان المناطق لكي نرى مدى فاعليتها، وفكرة عبد المعبود أنهم لم يصلوا للمستوى اللازم لرسم هذه الخرائط، والاثنين ممكن يلتقوا ولو أضعنا بعض التفصيلات لا تضر أيضاً.

شـعراوي جمعـة : لابد وأن سيحدث كثير من التعديلات.

حسـين كامـل : الفكرة أن الذي يملك الأسلوب العلمى لا يملك الخام، والذي يملك الخام لا يملك الأسلوب العلمي، وإحنا بنصلح أسلوب هؤلاء حتى يمكنهم من السير في العمل السياسي.

شـعراوي جمعـة : نكمل.

أحمـد كامـل : بقية الخطـة.

شـعراوي جمعـة : أي مناقشة في الخطة؟

عبد المعبـود الجبيلي : هل هذه آخر مرة للمناقشة؟ أرى أننا يجب أن نعمل مناقشة توضيحية ثم نقوم بعد ذلك بمناقشة للبلورة.

يوسـف الغزولي : يستحسن قبل أخذ قرار بأننا سنناقش الخطة ثانية أن نتفق على مبادئ عامة لأسلوب التجنيد.

شـعراوي جمعـة : أنا هدفي إيجاد خطة عمل سياسي ضعها في أي أسلوب، المهم أن هذه الأوراق التي تكتب تحرك التنظيم.

يوسـف الغزولي : هذا فعلاً الهدف، ولكن هل يحرك فقط لجنة القاهرة؟

شـعراوي جمعـة : لا، ولكن إذا وضعت تنظيما للقاهرة وخطة عمل لهذا التنظيم فطالما أنا مرتبط بهذا أسير فيه.

يوسـف الغزولي : إذاً هذا تحول إلي توجيهات مباشرة، إلا أن يكون هذا تعدى على لجنة القاهرة، فهل نكتفي بتوجيهات عامة.

شـعراوي جمعـة : الاتفاق هو كيفية تحريك تنظيم القاهرة وفي تصوري إننا مشينا بين بين. السؤال: لو أننا أمانة القاهرة وأعطيتني هذا الكلام المفروض أن أحول هذا إلي أكثر تفصيلاً إذا كان هذا فنحن لم نعمل كأمانة للقاهرة.

أحمـد شـهيب : أنا ولو أنني مشترك سألت اليوم ما الجديد في هذا؟

شـعراوي جمعـة : قطعاً العمل الموجود أمامنا فيه جديد، مثلاً مجال الفكر فيه جديد عملية التثقيف فيها جديد ممكن هذا الجديد يطبق في كل المحافظات، وهذا سهل ممكن ترجمته في القاهرة أو في أمانة التنظيم الخطة في مجال التنظيم قد لا يكون فيها الجديد.

شعراوي جمعة : ممكن قراءة كتاب حول الحزب وحول التنظيم ممكن قراءتهم لأن فيهم الجديد فعلاً.

عبد المعبود الجبيلي : فعلاً هناك جديد في فكرة التثقيف ولكن ما التزام منطقة القاهرة ومناطقها بالنسبة للتثقيف ما هي التزاماتى كأمانة بالنسبة للتثقيف.

شعراوي جمعة : قطعاً هذه مناقشة مبدأية ونجتمع مرة قادمة ونناقشها مرة أخرى.

سؤال: كيف تنشيط الاتحاد الاشتراكي عملياً؟ للاجتماع القادم.

حسين كامل : فيه دراسة عن كيفية تنشيط الاتحاد الاشتراكي.

سلامة : مضبوط كتبت ووزعت.

شعراوي جمعة : أنا ضد تشغيل التنظيم في مبدأه في أعمال خدمات، ولابد أن أفكر في عمل سياسي.

محمود أمين العالم : ممكن أن أحول مثلاً تنظيم مشاهدة التليفزيون إلي جلسة سياسية ممتازة.

شعراوي جمعة : أنت أخذت مثال كويس، فمثلاً إحنا حولنا المدرسة في السويس إلي نادى ريفى، فيمكن من خلال هذا العمل أحوله لعمل سياسي.

محمود أمين العالم : مثلاً تكوين لجنة صغيرة لمساعدة الجمعية التعاونية قد تكون مجال جيد.

شعراوي جمعة : هل هذا وقته فعلاً؟

عبد المعبود الجبيلي : في موضوع محو الأمية هل أنا أبدأ بأعضاء التنظيم للقيام بعملية محو الأمية، أما أن تنظيمنا مثلاً داخل اللجان عليها القيام بحملة قبل الأجازة لتوجيه الطلبة والأساتذة للقيام بحملة لمحو الأمية.

محمود أمين العالم : قد تختلف من حي إلي حي.

عبد المعبود الجبيلي : قطعاً الجوانب الاجتماعية، ولكن التنظيم واجبه هو الجانب السياسي للتعبئة لحل المشاكل الاجتماعية.

شعراوي جمعة : ليس هناك حماس وإحساس بقيمة العمل في الاتحاد الاشتراكي.

عبد المعبـود الجبيلي : إحنا عاوزين نضع فقرة لتصور طبيعة العمل السياسي في الأعمال الاجتماعية.

محمـود أمين العالم : ابتكار أعمال سياسية قومية.

عبد المعبـود الجبيلي : الخطة في مجال الجامعة وضع فيها المجال الاجتماعى فقط. وفي تقديرى أنه بالنسبة للعمل السياسي في داخل الجامعة أولاً: برامج التعليم فيما يتصل بالفكر.

محمـود أمين العالم : هذه أتت في الفقرة.

عبد المعبـود الجبيلي : ثانياً: العمل السياسي داخل الجامعة: الطلبة، هيئة التدريس. ثالثاً: ربط بعض أقسام الجامعة بالبيئة. هذه هي النقاط الثلاث التي يجب أن تتضمنها خطة عمل سياسية للجامعة.

شعراوي جمعـة : تقرأ الخطة ونناقشها في الاجتماع القادم مع التنظيم.

عبد المعبـود الجبيلي : فيما يختص بالخطة في مجال السياسة ليس لى أي اعتراض عليها على أساس خطة عامة، ولكنها صالحة في كل زمان ومكان، ولكن أعتقد أن خطة العمل تقول أن هذه هي الاستراتيفية التي أريد أن أصل إليها، فإن خطة العمل يجب أن تحدد المهام الأساسية في الستة أشهر القادمة التي أريد أن أنفذها. وأريد أن نفكر خلال الفترة القادمة لأن خطة العمل هي في الواقع تكتيك في إطار الاستراتيفية السياسية ارتباطاً بهذا المنطق.

شعراوي جمعـة : الحقيقة أن كل مناقشة فيها فائدة.

عبد المعبـود الجبيلي : أنا لا أقصد النقد.

حسـين كامـل : أقترح أن كل من يتقدم باقتراح أن يتقدم بحل.

عبد المعبـود الجبيلي : السؤال: هل الجزاء السياسي أن لو أعطيناه لقسم من الأقسام يستطيع عمل أي شيء منها فيما عدا الخدمات الاجتماعية، ويمكن أن السبب في هذا أن تصورنا في هذه المرحلة أننا مندفعين ككل لمرحلة تحريك التنظيم.

شعراوي جمعـة : نحن نتكلم عن النشرة أنها أصبحت حاجة عادية وبنغير فيها ونجدد فيها.

محمـود أمين العالم : عشان ننظم هذه الحيرة لابد وأن نسمع الكلام الآتي من تحت لذا نكون التنظيم، نحركه، نسمع من تحت.

شعراوي جمعـة : الاجتماع القادم نكمل المناقشة لخطة العمل.

محمـود أمين العالم : بالإضافة إلي هيكل التنظيم.

أحمـد كامـل : هل تريد خطة تفصيلية؟

شعراوي جمعـة : ما أمكن . . . .

وانتهت الجلسة في تمام الساعة الحادية عشرة وخمسون دقيقة .....

بسم الله الرحمن الرحيم

[حرية * اشتراكية * وحدة]

طليعة الاشتراكيين

نشرة خاصة

بتاريخ

[٢٧ / ٢ / ١٩٦٨]

حول المظاهرات

التي خرجت كرد فعل لأحكام قضية الطيران

* هذه النشرة سرية للغاية

** هذه النشرة قاصرة على أعضاء التنظيم.. وغير مسموح بتداولها او نشر مضمونها

حول المظاهـرات
التى خرجت كـرد فعـل لاحكـام قضية الطـيران

منذ الوهلة الاولى بعد اعلان الاحكام فى قضية الطيران بدا واضحا أن هنـاك اجماعا على اعتبار هذه الاحكام غير كافية • وعندما رفعت الاحكام الى الفريق محمـد فوزى بصفته النائب الآمر بتشكيل المحكمة للتصديق عليها رأى سيادته بعد مراجعـة حيثيات الحكم ووثائق المحاكمة عدم التصديق على الاحكام واعادة محاكمة المتهمـين امام تشكيل آخر • وهو ما يعبر عنه عسكريا بتحوير المحاكمة • وهو اجراء كثيرا مـا يتخذ فى قضايا عسكرية ••• ولم يكن طبيعيا ان يتخذ الفريق فوزى قراره قبل مراجعة امينة لوثائق المحاكمة وحيثيات الاحكام ليصدر حكمه عن اقتناع سواء بالتصديق على الاحكام او بعدم التصديق واعادة المحاكمة • وكانت الايام القليلة التى تلت اعلان الاحكـام هى الوقت الذى استغرقه الفريق فوزى فى دراسة الاحكام حيث توصل الى قراره بعدم التصديق عليها • وزاد من صعوبة الموقف ان يحاول المسئول اتخاذ قرار امين غـير متأثر بمشاعر عمت كافة المواطنين تعلن رفضها لهذه الاحكام •

وكان رد الفعل لدى الجماهير الرافضة للاحكام قد تمثل فى مسارعة قطـاعات من الجماهير الى التظاهر باعتباره احد وسائل التعبير عن رأيها •• وكان موقـف القيادة السياسية واضحا منذ اللحظة الاولى , وهو ان من حق الجماهير ان تعـبر عن رأيها • وصدرت الاوامر المشدده الى رجال الشرطة بعدم التعرض على الاطـلاق للمتظاهرين والتزام ضبط النفس فى مواجهة كافة الظروف •• والتزم رجال الشرطة بتنفيـذ هذه الاوامر بكل دقه •• غير ان عناصر غريبة انتهزت فرصة التظاهر الجماهيرى منـذ التحرك الاول فى حلوان ونشطت هذه العناصر لاستغلال مشاعر الجماهير الملتهبـة لتحقيق مآربها فى محاولة لدفع الجماهير المتظاهرة لخلق حالة من التوتر الحاد الـتى تضر أبلغ الضرر بمصالح هذه الجماهير وبكل منجزات الشعب فى فترة من ادق الفـترات وفى موقف بالغ الحساسية ••

وكانت البداية ~~فى~~ حلوان ••• بدأت المظاهرات مسيرتها فى حماية رجال الشرطة ولما بدا ان العناصر الغريبة بدأت تتحرك لاستغلال حماس الجماهير طلب مأمـور القسم من الجماهير الانصراف والاكتفاء بما قاموا به تعبيرا عن رأيهم •• واسـتمر الاصرار على التظاهر رغم استمرار تصاعد التوتر نتيجة استغلال العناصر الغريبـة

بدأت الشرطة محاولة تفرقة المتظاهرين عن طريق خراطيم المياه ٠٠ وانهالت الاحجار على رجال الشرطة فى محاولة لاقتحام مركز الشرطة ٠٠ ورغم المحاولات التى بذلت فقد استمرت محاولة اقتحام القسم وخشى مأمور القسم ان تتمكن الجماهير – وهى فى هذه الحالة من الهياج النفسى – من اقتحام القسم ٠ ورغم الاوامر المشددة بعدم التعرض للجماهير فقد كان التقدير الشخصى لمأمور القسم ان هذا الظرف يتطلب بعض طلقات الرش فى الهواء للارهاب ٠ ولكن العناصر الغريبة استمرت تستغل غضبة الجماهير لتوجيهها الى الاصطدام بالشرطة ٠٠ واتخذ مأمور القسم قراره باطلاق الرش مما نتج عنه بعض الاصابات البسيطة بين المتظاهرين وعولجت هذه الاصابات وخرج اصحابها جميعا من المستشفى ٠

وكانت هذه البداية هى الشرارة التى واصلت العناصر الغريبة استغلالها فى اليوم التالى وبدا واضحا ان هذه العناصر تريد ان ترفع حالة التوتر بكل وسيلة فتدفع الجماهير الى ترديد بعض الهتافات المعادية والى محاولات الصدام المستمر مع رجال الشرطة الذين واصلوا عملية ضبط النفس والامتناع حتى عن رد اعتداءات كثيرة تعرضوا لها وكان رجال الشرطة يعانون من تهجم مستمر بقصد استفزازهم لاشعال مزيد من التوتر بين الجماهير ورجال الشرطة ليساعد ذلك العناصر الغريبة على تصعيد حالة التوتر والهياج الجماهيرى الى اقصى حد ممكن ٠٠ ويكفى ان نذكر هنا ان عدد المصابين من رجال الشرطة بلغ ٥٨ بينهم اربعة ضباط بينما المصابون من الجماهير لم يتعد عددهم ١/٣ هذا العدد وهو ٢٢ مصابا ٠٠

وقد ظهر من خلال التحقيق مع المقبوض عليهم فى هذه المظاهرات ان هناك بعض الافراد ممن كانت لهم صلة بالعناصر المنحرفة التى فصلت من منظمة الشباب نتيجة تآمرهم لتخريب المنظمة ٠٠ كما ان هناك عناصر اخرى ذات صلة بالاخوان المسلمين وتشير الدلائل الى ان اصابع الاخوان المسلمين كانت وراء تحركاتهم ٠

ولا يزال التحقيق جاريا فى هذه العملية ٠

كل ما حدث لا يمكن ان يمر دون دراسة متأنية نستخلص منها دروسا نستفيد بها فى تحركنا لصالح الجماهير ٠٠ ولكننا مطالبون الآن بتوضيح كل هذه الملابسات للجماهير ٠ حيث تنشط العناصر الغريبة المعادية فى اعقاب الاحداث لتواصل استغلال الموقف باشاعة البلبلة بالاشاعات المستفزه ٠٠ وعلينا ان نقدم للجماهير هذه الحقائق

التي دعت الى اصدار قرار منع المظاهرات لسد الطريق امام العناصر المعاديـــة التي حاولت استغلال مشاعر الجماهير للاساءة الى منجزات هذه الجماهير .. ولا شك ان الجماهير تدرك تماما ان اى محاولة لتصديع الجبهة الداخلية هى محاولة تخريبيـة تستهدف مصالح الجماهير فى المحل الاول .. وكل مواطن مخلص مدعو فى هذه اللحظات الحاسمة للمحافظة على الجبهة الداخلية بالالتزام بقرار منع المظاهرات حتى لا نعطـى العناصر المعادية فرصة الانقضاض على المكاسب الجماهيرية حيث تجد هذه العناصـر المناخ الملائم والتربة الخصبة لبث الفرقة واشاعة البلبلة وخلق حالة من التوتر فى ظـل المظاهرات التى تتحرك فى جو من العواطف المشحونة والحماس الملتهب مما يسهل للعناصر المعادية استغلال المظاهرات وحرفها الى اهداف مضادة لكل ما يؤمن به الشعب ويحرص عليـه ..

علينا ان نرتفع بوعى الجماهير لترى بوضوح اسلوب التحرك السليم .. والاخطـار التى تتهددها من قوى معادية تتربص بها لتستغل حركتها .. ولا شك ان كل مواطن مخلص يستشعر فى هذه الظروف مسئولياته تجاه وطنه بما يجعله مع توضيح الرؤيـه لـه قادرا على الحفاظ على سلامة الجبهة الداخلية ، متصديا لكل محاولات الاستغـلال الخبيثـة ...

ان سلامة الجبهة الداخلية مسألة حيوية ، خاصة ونحن لا نزال نواجه عدوا متربصا فى سيناء وعلى الضفة الشرقية من القناة .. واذا كانت قواتنا المسلحة تقف علـى اهبة الاستعداد امام هذا العدو انتظارا للحظة الحاسمة فمن المهم ان يكـون وراء هذا الجيش جبهة متكاتفة واعية تسانده وتحمى ظهره حتى نتمكن جميعا من ازالـة آثار العدوان وتحقيق النصر لامتنا .

عاش كفاح الشعب العربي
على طريق الحريـة والاشتراكية والوحـدة
عاشت الجمهورية العربيـة المتحـدة

ملحق رقم ٣
نماذج لعناوين تقارير ومذكرات
كتبها أعضاء التنظيم الطليعي
في الفترة من عام ١٩٦٥م إلي ١٩٧١

٣/١/١٩٦٥م : مذكرة حول نشاط أحمد سعيد مدير صوت العرب.

٣/١/١٩٦٥م : ترشيحات خالد محيي الدين، جمال بدوى، رفعت السعيد، أمير العطار، أحمد طه، فؤاد الدهان، عبد المجيد أبو زيد، جلال الدين أحمد أمين، إبراهيم يونس، مصطفى طيبة، سعد حبيب، السيد الجبرتي.

٢٤/٢/١٩٦٥م : تقرير عن عبد العزيز الشوربجي في ندوة عقدت في وزارة الخارجية.

١٤/٣/١٩٦٥م : تقرير من محمود العالم حول مؤتمر الصحفيين العرب الأول بالكويت.

٢٢/٣/١٩٦٥م : مذكرة بشأن قيام الأمير وعيج السلمان الصباح بتهريب نقد مصرى مقدمها محمد حسنين هيكل.

٣١/٣/١٩٦٥م : تقرير من العميد جمال هدايت بشأن شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير وتولي بعض المسيحيين مركز قيادية هامة.

٤/٤/١٩٦٥م : مذكرة مقدمة من محمود العالم حول ندوة فلسطين.

٨/٥/١٩٦٥م : مذكرة مقدمة من محمود العالم حول بعض الندوات السياسية بين طلبة الجامعة والطلاب العرب.

١٨/٥/١٩٦٥م : تقرير بشأن ما يقال في محافظة الدقهلية من السيد حامد ثور الدين سكرتير عام مساعد المحافظ مقدم من إبراهيم الشهاوى عضو التنظيم.

٢٩/٥/١٩٦٥م : مذكرة حول نشاط خاص للإخوان.

٣٠/٥/١٩٦٥م : مذكرة حول تزايد نشاط الإخوان المسلمين وإعادة تأسيسهم للأجهزة السرية.

٣١/٥/١٩٦٥م : مذكرة بشأن مقابلة محمود العالم للدكتور كسير الأستاذ بجامعة كاليفورنيا.

١٩٦٥/٥/٣١م : مذكرة بشأن الشيوعيين والصهيونية في مجلة الرسالة.

١٩٦٥/٥/٣١م : مذكرة مقدمة من محمود العالم وهي عبارة استنفار.

١٩٦٥/٦/٧م : مذكرة بخصوص نوال عامر ومعاملتها للناس ومساندة صلاح الدسوقي لها.

١٩٦٥/٦/٩م : مذكرة معلومات عن يوسف العافي مقدمة من محمود أمين العالم.

١٩٦٥/٦/١١م : تقرير حول الخلاف بين أحمد حمروش وأحمد بهاء الدين وانعكاس هذا على العمل في دار روزاليوسف.

١٩٦٥/٦/٢٣م : مذكرة مقدمة من محمود أمين العالم عن بعض الأفكار والأخبار السريعة.

١٩٦٥/٧/١٠م : مذكرة عن بعض العائلات القبطية تقوم مساء كل ليلة بفتح جميع حنفيات المياه بمنازلهم.

١٩٦٥/٧/١٠م : تقرير عن انضمام بعض الشيوعيين إلي الاتحاد الاشتراكي.

١٩٦٥/٧/١٠م : مذكرة بأسماء الذين برزوا خلال الدورة الأولى للمعهد الاشتراكي مقدم من سمير حمزة.

١٩٦٥/٧/١٣م : مذكرة من محمد حسنين هيكل بشأن الشيوعي إدوارد يونان.

١٩٦٥/٧/١٨م : كشف بأسماء مرشحين لعضوية التنظيم حلقة أسامة الباز الفرعية.

١٩٦٥/٧/٢١م : مذكرة عن موضوع أشغال عبد الحليم حافظ مع أم كلثوم بخصوص حفلة ٧/٢٣.

١٩٦٥/٧/٢٤م : مذكرة حول ما يدور حول اعتقال مصطفى أمين.

١٩٦٥/٧/٢٥م : تقرير بشأن نشاط الإخوان المسلمين بالقاهرة مقدم من السيد فاروق راجي.

١٩٦٥/٧/٢٥م : مذكرة بخصوص كتابة شعار الإخوان المسلمين على بعض خطوط الأتوبيس خط ٤٠ ورقمه ١٩٦٣ نقل عام.

١٩٦٥/٧/٢٥م : مذكرة بشأن نشاط الإخوان بالدقهلية.

٢٥/٧/١٩٦٥م : مذكرة بشأن نشاط الإخوان بأسيوط.

٢٥/٧/١٩٦٥م : مذكرة بشأن نشاط الشيوعيين بالدقهلية.

٢٥/٧/١٩٦٥م : ترشيحات سميرة حمزة للعمل بالتنظيم.

٢٩/٧/١٩٦٥م : مذكرة مقدمة من محمود العالم عن مقابلة موسى مبارك في السودان.

٢٩/٧/١٩٦٥م : معلومات مقدمة محمود العالم حول انتشار التيفود.

٤/٨/١٩٦٥م : مذكرة حول سلوك مدكور أبو العز محافظ أسوان من حسين أبو الحسن جاد وسعد الدين محمد مدني عضوا التنظيم.

٤/٨/١٩٦٥م : مذكرة حول الإخوان المسلمين بمحافظة الدقهلية وتعيين أحد الإخوان رئيساً لمجلس خطاب مركز أجا مقدمة من د. أحمد توفيق عضو التنظيم.

٢٨/٨/١٩٦٥م : مذكرة بطلب معلومات عن الإخوان المسلمين.

٢٩/٨/١٩٦٥م : مذكرة معلومات مقدمة من محمود العالم.

١/٩/١٩٦٥م : تقرير حول نشاط الإخوان المسلمين بالإسكندرية مقدمة على صلاح السيد حلقة شوقى عبد الناصر.

٢/٩/١٩٦٥م : مذكرة بخصوص متابعة نشاط الإخوان المسلمين بالقاهرة.

٢/٩/١٩٦٥م : تقرير مقدم من أحمد حمروش بشأن نشاط الإخوان المسلمين بالقاهرة.

٢/٩/١٩٦٥م : تقرير مقدم من أحمد حمروش بشأن حديثه مع مجدى حسين.

٤/٩/١٩٦٥م : مذكرة نشاط الإخوان في بعض قرى بنى سويف.

٤/٩/١٩٦٥م : مذكرة عن نشاط المدرسين المصريين من الإخوان الموجودين في قطر.

٤/٩/١٩٦٥م : مذكرة حول أحد أعضاء الإخوان المسلمين.

٨/٩/١٩٦٥م : مذكرة عن الشيوعيين في المطرية.

١٩٦٥/٩/٩م : مذكرة مقدمة من عزب أحمد عضو التنظيم حلقة سامي شرف عن الإخوان المسلمين.

١٩٦٥/٩/١١م : مذكرة معلومات عن الإخوان المسلمين بمحافظة كفر الشيخ.

١٩٦٥/٩/١١م : مذكرة بشأن اتصال عناصر من مسئولي الإخوان المسلمين بالأردن ببعض المصريين في جامعة الأزهر.

١٩٦٥/٩/١٣م : مذكرة بتغيير بيانات خاصة بأعضاء التنظيم التابعين لحلقة شوقى عبد الناصر.

١٩٦٥/٩/١٤م : تقرير رقم (٣) عن النشاط العمالي بحلوان.

١٩٦٥/٩/١٥م : مذكرة مقدمة من محمود العالم عن الهتاف العدائي لمرضى مستشفى الصدر بالجيزة.

١٩٦٥/٩/١٥م : مذكرة حول الاشتباه في عضوية بعض الطلاب للتنظيم السرى للإخوان المسلمين.

١٩٦٥/٩/١٥م : مذكرة معلومات عن جماعة الخروج في سبيل الله تنتمى إلي جماعة الإخوان المسلمين مقدمة من محمود سامي العفيفى.

١٩٦٥/٩/١٥م : تقرير من عبد المجيد أبو زيد بشأن اعتقال الدكتور علي النويحي من الإخوان الخطرين.

١٩٦٥/٩/١٩م : مذكرة معلومات عن الإخوان المسلمين.

١٩٦٥/٩/١٩م : تقرير بشأن نشاط الإخوان المسلمين مقدم من إبراهيم الشهاوى عضو التنظيم.

١٩٦٥/٩/٢٠م : تقرير من أحمد طه (مجموعة خالد) عن تحركات إخوانية.

١٩٦٥/٩/٢١م : مذكرة عن الطلبة العرب المشكوك في انتمائهم للإخوان.

١٩٦٥/٩/٢٩م : مذكرة عن برنامج مواجهة الإخوان المسلمين في الجامعة.

١٩٦٥/١٠/٢م : مذكرة بمعلومات عن الوسط الصحفى.

١٩٦٥/١٠/٤م : مذكرة بشأن نشاط الإخوان بالأردن مقدمة من إبراهيم الشهاوي.

٤/١٠/١٩٦٥م : تقرير بشأن عدم تعيين مسيحي بالأمانة العامة.

٨/١٠/١٩٦٥م : مذكرة معلومات حول ما يردده بعض الصحفيين.

٨/١٠/١٩٦٥م : مذكرة حول جنازة مصطفى النحاس مقدمة من إبراهيم الشهاوي.

٨/١٠/١٩٦٥م : مذكرة من عزب أحمد عضو التنظيم (مجموعة سامي شرف) ضد رؤسائه المهندس صلاح عامر وصلاح عبد القادر.

٨/١٠/١٩٦٥م : مذكرة حول تصرفات مصطفى البرادعي نقيب المحامين إذاء موضوع الإخوان المسلمين مقدمه إبراهيم الشهاوي عضو التنظيم.

١٠/١٠/١٩٦٥م : تقرير من د. أحمد توفيق عن وضع الإخوان المسلمين بمحافظة الدقهلية.

١٠/١٠/١٩٦٥م : تقرير بشأن رد الفعل الشعبي لمؤامرة الإخوان المسلمين مقدمه صالح سمرة عضو التنظيم.

١١/١٠/١٩٦٥م : مذكرة عن وضع يوسف السباعى في دار روزاليوسف.

١١/١٠/١٩٦٥م : مذكرة بخصوص تصريح للوزير السيد يوسف وزير التعليم.

١٣/١٠/١٩٦٥م : تقرير عن أسماء بعض الإخوان المسلمين من نابلس وتأشيرة السيد الرئيس لسامي شرف "**كل من يثبت أنه من الإخوان يرحل**"، مقدمه د. أحمد توفيق.

١٦/١٠/١٩٦٥م : مذكرة بخصوص مقابلة جمال هدايت مع على صبري وطالب زيادة مرتبه نظير قيامه بالعمل بنادي الشمس.

١٨/١٠/١٩٦٥م : تقرير حول **ميول واتجاهات أساتذة جامعة القاهرة** مقدمه عثمان عزام.

٢٤/١٠/١٩٦٥م : مذكرة حول قصة نجيب محفوظ "ثرثرة فوق النيل".

٢٧/١٠/١٩٦٥م : مذكرة بمتابعة نشاط الإخوان المسلمين بجريدة الأخبار.

٢٨/١٠/١٩٦٥م : مذكرة عن الإخوان المسلمين بمركز ميت غمر مقدمه أحمد توفيق.

٢٨/١٠/١٩٦٥م : مذكرة حول متابعة عمليات ملاحقة شباب الإخوان.

٢/١١/١٩٦٥م : مذكرة عن أحد الأفراد يقوم بجمع تبرعات لأسر المعتقلين.

٩/١١/١٩٦٥م : تقرير مقدم من فاروق السيد متولي بشأن تصريحات الحاج قاسم أحمد طعيمه عضو مجلس الأمة (مجموعة عباس رضوان).

١٤/١١/١٩٦٥م : مذكرة من ماهر محمد علي بشأن الهتافات التي حدثت في جنازة مصطفى النحاس.

٢٥/١١/١٩٦٥م : مذكرة عن اتجاهات المسيحيين.

١٦/١٢/١٩٦٥م : بخصوص شكوى من مجهول يقول فيها إن الذين بهيئة التحرير والاتحاد القومي هم أنفسهم الذين يتربعون على المراكز الرئيسية في الاتحاد الاشتراكي الآن ويسيرون على نفس المستوى المزرى من رشوة وفساد واستغلال وانتهازية.

٢٧/١٢/١٩٦٥م : مذكرة حول الخلاف بين هيكل وخالد.

٤/١/١٩٦٦ يقرير بخصوص المستشار عبد المنعم عمارة.

٥/١/١٩٦٦ تقرير من أحمد حمروش عن الناشط الجماهيري بالسيدة زينب.

٦/١/١٩٦٦ تقرير - مقدم من محمد قناوي (مجموعة السيد طلعت خيري) .

٩/١/١٩٦٦ تقرير من عبد الرحمن من مجموعة وجية أباظة.

١٢/١/١٩٦٦ تقرير بشأن نجيب محمد رجائي مسئول عن الشباب.

١٢/١/١٩٦٦ تقرير بشأن حفل بسفارة يوغسلافيا بالقاهرة.

١٦/١/١٩٦٦ تقرير حول نشاط جديد للشيوعيين.

١٦/١/١٩٦٦ تقرير حول أشاعة مصطفي أمين حول صفقة القمح الامريكي .

١٧/١/١٩٦٦ مذكرة عن وجود محاولة مريبة لتنظيم في الاسكندرية.

١٧/١/١٩٦٦ تقرير حول الدراسة في المعهد العالي للدراسات والاشتراكية.

١٨/١/١٩٦٦ كشوف بأسماء المرشحين لعضوية في محافظة أسيوط.

١٨/١/١٩٦٦ تقريرملخص تقرير كل من محمود السمان وسعد غانم من رواد الشباب بطنطا.

١٩٦٦/١/١٩ تقرير عن تصرفات السيد إميل فرج مسئول الشباب بالمكتب التنفيذي بمصر الجديدة.

١٩٦٦/١/١٩ مذكرة بمعلومات حول موقف السعودية من اليمن وإيران مقدمة من من محمد حسين هيكل.

١٩٦٦/١/١٩ تقرير حول مسرحية الفتى مهران.

١٩٦٦/١١/١٩ تقرير مقدم من صلاح زكي - ميشيل كامل - راجي عنايت - سعد كامل - صلاح حافظ (مجموعة أحمد فواد) بشأن تعين جلال الماصي مشرف عاما علي التحرير بدار أخبار اليوم .

١٩٦٦/١/٢٥ مذكرة من أدهم جمال هدايت بشأن ايفاد طلبة مغتربين الي امريكا للدراسة في أمريكا بالمدارس الأمريكية .

١٩٦٦/١/٢٧ كتاب رئاسة المخابرات العامة ٢٣٣ مرفق بة تقرير أخبار بشان مايترد بالاتحاد الاشتراكي.

١٩٦٦/١/٢٩مذكرة حول وصول خطاب بداخلة منشور بشان الأخوان المسلمين مقدمة سمير حمزة.

١٩٦٦/١/٢٩ تقرير عن صدى إستقالة حسن إبراهيم - عضو مجلس قيادة الثورة السابق .

١٩٦٦/٢/٣ تقرير عن شركة الحديد والصلب مقدم من راغب نوار.

١٩٦٦/٢/٦ رسالة باسم شعراوي جمعة حول بعض العقبات التي تعترض استمرار عمل حلقة سمير حمزة.

١٩٦٦/٢/٨ تقرير من الدكتورة فوزية وهبة حافظ لسامي شرف

١٩٦٦/٢/١٢ تقرير بمحاولة نقيب المحامين إسقاط عضوية من يعنيون بالاتحاد الاشتراكي العربي

١٩٦٦/٢/١٣ مذكرة بخصوص الشك في وجود اثنين من الطلبة بكلية الهندسة بالاسكندرية من الأخوان المسلمين مقدمة من سمير حمزة.

١٩٦٦/٢/١٣ تقرير حول إشاعة خطف (خالد) ابن السيد الرئيس.

١٩٦٦/٢/١٤ تقرير من إبراهيم يونس عن نقل بعض الصحفين من أخبار اليوم

١٩٦٦/٢/١٤ تقرير حول مسرحية الشبعانين.

١٩٦٦/٢/١٤ تقرير عن اجتماع أحمد بهاء الدين مجموعة كمال رفعت بأعضاء التنظيم بمؤسسة روزاليوسف.

١٩٦٦/٢/١٦ تقرير بوقف بهيج نصار الصحفي بجريدة الجمهورية.

١٩٦٦/٢/١٦ تقرير مقدم من ثريا حبشي بشأن أمين لجنة العشرين بشركة مصر للمستحضرات الطبية.

١٩٦٦/٢/١٦ تقرير بمعلومات عن بعض مايتردد بخصوص التغيرات في دار أخبار اليوم.

١٩٦٦/٢/١٧ تقرير باهتمام الملف الصحفي الامريكي بما يدور في دار أخبار اليوم

١٩٦٦/٢/١٧ تقرير مقدم من حلقة السيد حسني محمد صبيح مجموعة عبد المحسن ابو النور.

١٩٦٦/٢/١٧ تقرير بشأن التجمع اليساري بأمانة الدعوة والفكر.

١٩٦٦/٢/١٧ تقرير عن زينب الغزالي الجبيلي.

١٩٦٦/٢/٢٠ تقرير بخصوص طلب الأفراج عن الصحفي السابق أبو الخير نجيب

١٩٦٦/٢/٢٠ تقرير بشأن المهندس صلاح أمير مقدمة سمير حمزه.

١٩٦٦/٢/٢٠ تقرير حول المعهد العالي الاشتراكي والتيارت الموجودة فيه مقدمة د / أحمد توفيق.

١٩٦٦/٢/٢٢ تقرير مقدم من سعد كامل بشأن سوال الملحق الصحفي الامريكي عن موقف الصحفين المنقولين من أخبار اليوم.

١٩٦٦/٢/٢٢ تقرير فاروق عبد السلام حول ما أشيع حول موقفة بأخبار اليوم.

١٩٦٦/٢/٢٢ تقرير علي الراعي بشأن مسرحية الشبعانين للاستاذ أحمد سعيد.

١٩٦٦/٢/٢٤ مذكرة بشأن منشورات ترد من الخارج لجريدة الطالبة من طلاب في النمسا بخصوص الأخوان المسلمين مقدمة من سمير حمزة .

١٩٦٦/٢/٢٤ مذكرة بشأن منشورات ترد من الخارج حول قضية الاخوان المسلمين مقدمة من سمير حمزة.

١٩٦٦/٢/٢٥ مذكرة معلومات عن محاولات لتكوين تنظيم سري معاد .

١٩٦٦/٢/٢٦ تقرير عن الدراسين بالمعهد العالي للدراست الاشتراكية مقدمة د أحمد توفيق.

١٩٦٦/٢/٢٧ تأشيرات سيادة الرئيس علي المذكرات والتقارير.

١٩٦٦/٢/٢٨ تقرير ومذكرة مقدمة من علي الحديدي مجموعة السيد مصطفي المستكاوي

١٩٦٦/٢/٢٨ تقرير مقدم من صلاح لاشين بشأن وجود سرقات بمصنع البان طنطا

١٩٦٦/٢/٢٩ تأشيرت سيادة الرئيس علي المذكرات والتقارير

١٩٦٦/٣/١ الرسالة الواردة من مواطن يزعم فيها أن الانتهازين والمنحرفين يسيرون دفة الامور في الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي باسم السيد الرئيس

١٩٦٦/٣/١ معلومات عن دار روز اليوسف

١٩٦٦/٣/١ تقرير عن خبر نشر لمجلة الازهر

١٩٦٦/٣/١ مذكرة بشأن مخالفة أمين مساعد الايحاد الاشتراكي بمصر الجديدة للنهج الاشتراكي في التعامل مع سكان عمارة يملكها مشا ركة مقدمة أحمد شهيب

١٩٦٦/٣/٢ معلومات عن العناصر الشيوعية الموجودة بمصانع الغزل والنسيج بشبين الكوم

١٩٦٦/٣/٢ مذكرة بشأن الطلاب بالكويت مقدمة من سمير حمزة.

١٩٦٦/٣/٢ تقرير حول تشكيل مجلس إدارة لموسسة فنون المسرح الموسيقي.

١٩٦٦/٣/٣ مذكرة ضد محافظ القاهرة سعد زايد حول تأجير عمارة معروف مقدمة من سمير حمزة .

١٩٦٦/٣/٣ تقرير مقدم من وحدة المطابع (خالد محيي الدين) عن احتماع اللجنة النقابية بمؤسسة أخبار اليوم مع محمد حسنين هيكل.

١٩٦٦/٣/٥ مذكرة متضمنة حول الأوضاع الداخلية في الكويت (مقدمة منير اسكندر - حلقة سامي شرف).

١٩٦٦/٣/٦ تقرير حول أحمد عبد الله طعيمة مقدمة من سمير حمزة

١٩٦٦/٣/٦ تقرير بمعلومات عن تنظيم للشيوعيين لم يحل نفسة حتي الان مقدمة د/ أحمد توفيق.

١٩٦٦/٣/٧ تأشيرات سيادة الرئيس علي المذكرات والتقارير

١٩٦٦/٣/٨ تقرير مقدم من الدكتور توفيق حسين عن محادثة تليفونية بينة وبين الدكتور محمد حنفي الدين أبو العز

١٩٦٦/٣/١٠ تأشيرات الرئيس علي المذكرات والتقارير

١٩٦٦/٣/١١ تقرير من المخابرات العامة بشأن قيام علام محمود علام بالتخلص من أرضة الزراعية

١٩٦٦/٣/١٢ مذكرة من خالد محيي الدين حول بعض الاستيضاحات

١٩٦٦/٣/١٢ تقرير من خالد محيي الدين عن اجتماع وحدة التنظيم في المدينة القاهرة

١٩٦٦/٣/١٣ تقرير من أحمد طه (مجموعة خالد) بشأن الجهود في اتحاد العمال العرب

١٩٦٦/٣/١٤ معلومات عن نشاط شيوعي بالمنصورة

١٩٦٦/٣/١٤ تقرير عن نشاط بعض الشيوعين الموجودين بشركة النصر لصناعة الخشب الحبيبي بالمنصورة

١٩٦٦/٣/١٦ مذكرة مقدمة من جمال هدايت بشأن ماحدث في خادث انحراف بعض الفنيات من طالبات معهد التربية الرياضيه للبنات

١٩٦٦/٣/١٦ تأشيرات الرئيس علي المذكرات والتقارير.

١٩٦٦/٣/١٧ تقرير بخصوص وضع المواطنين المسلمين.

١٩٦٦/٣/١٧ مذكرة حول اشاعة تتردد بأن عبد الحميد غازي (أمين امانة الفلاحين) استولي علي ١٥٠٠ جنية من ٣ أشخاص لتعينهم بالمكتب التنفيذي محافظة كفر الشيخ (مقدمة محمد عبد الغفار)

١٩٦٦/٣/١٧ تأشيرات الرئيس علي التقارير والمذكرات

١٩٦٦/٣/١٨ تقرير مقدم من د أحمد فائق مدرس علم النفس بكلية الآدب عين شمس

١٩٦٦/٣/١٩ تقرير عن نشاط معاد يقوم بة مدرس القاهرة الثانوية الميكانيكة

١٩٦٦/٣/١٩ تقرير مقدم من وجية أباظة عن الندوة التي عقد ها محمد أحمد عبد الشافعي عضو مجلس الامة بدمنهور

١٩٦٦/٣/٢١ تأشيرات الرئيس علي التقارير والمذكرات

١٩٦٦/٣/٢١ تقرير بشأن اختلاسات من أموال شركة النيل العامة لأتوبيس شرق الدلتا مقدمة محمد حسين هيكل

١٩٦٦/٣/٢١ تقرير عن عملية تهريب يقوم بها محمود عزت حسين عضو مجلس الامة سابقا

١٩٦٦/٣/٢٢ مذكرة حول المؤتمر السادس للا تحاد العام لطلاب الجمهورية مقدمة من سميرة حمزة

١٩٦٦/٣/٢٣ مذكرة بشأن إعلانات الإذاعة والتليفزيون (مقدمة من عزب أحمد حلقة سامي شرف)

١٩٦٦/٣/٢٣ تقرير بعض التقارير المقدمة من بعض أعضاء المعسكر الصيفي ضد الرئد بهاء عسكر

١٩٦٦/٣/٢٦ تقريرعن تصرفات المهندس أحمد محرم.

١٩٦٦/٣/٢٦ تقرير حول دراسة القيادات الفكرية بمدرسة لسية الحرية.

١٩٦٦/٣/٢٧ تاشيرت عبد الناصر على التقارير والمذكرات.

٢٩ /١٩٦٦/٣ مذكرة عن نشاط معادي في الخارج مقدمة من سمير حمزة.

١٩٦٦/٣/٢٩ مذكرة بشأن أمين يسري أحمد المدرس بمعهد الدراسات الاشتراكية مقدمة من سمير حمزة

١٩٦٦/٣/٢٩ تقرير عن تحركات الشيوعيين في الفترة الأخيرة

١٩٦٦/٤/٤ مذكرة معلومات متفرقة مقدمة أحمد شهيب

١٩٦٦/٤/٦ مذكرة حول مايترد عن عبد الحميد غازي مقدمة محمد عبد الغفار.

١٩٦٦/٤/٦ تقرير حول نشاط الشيوعين في كلية الصيدلة بجامعة القاهر ة.

١٩٦٦/٤/٦ تأشيرات عبد الناصر.

١٩٦٦/٤/٧ تأشيرات عبد الناصر.

١٩٦٦/٤/٩ مذكرة حول مناقشة مفتوحة بين الطلاب العرب في ميونيخ وعن جماعة الإخوان المسلمين مقدم من سمير حمزة

١٩٦٦/٤/٩ مذكرة حول ما يترود عن عبد الحميد غازي مقدمد من سمير حمزة

١٩٦٦/٤/٩ تقرير مقدم من جمال بدوي (مجموعة خالد) عن أقوالة واتصالات حول تشكيل شيوعي

١٩٦٦/٤/٩ تقرير من محمد رمزي الشاعر (مجموعة عباس رضوان).

١٩٦٦/٤/١٠ تقرير من عبد المنعم ابراهيم (بشأن منشورات وزعت ضد النظام).

١٩٦٦/٤/١٢ تقرير عن تدخل نقابة المحامين من التعين السابق عمرعمر لرفع الحراسة عنه.

١٩٦٦/٤/١٣ مذكرة عن تصرفات عبد الفتاح فؤاد محافظة الدقلهية مقدمة محمد عبد الغفار.

١٩٦٦/٤/١٤ تقرير حول شخص يدعي مصطفي الجندي.

١٩٦٦/٤/١٥ تقرير حول تعيين شعراوي جمعة وزير للداخلية.

١٩٦٦/٤/١٥ مذكرة بشأن الطلبة اليمنين بالهند ضد الملك فيصل (سمير حمزة).

١٩٦٦/٤/١٧ مذكرة بنقد مسرحية بيد السلم مقدمة سمير حمزة .

١٩٦٦/٤/١٧ مذكرة بخصوص ماحدث من سائق ومحصل الأتوبيس رقم ٥٤ حول عدم تنكيس الأعلام لوفاة الرئيس عبد السلام عارف (مقدمة محمود الصطفاوي)

١٩٦٦/٤/١٧ تأشيرات الرئيس عبد الناصر .

١٩٦٦/٤/١٨ تأشيرات الرئيس عبد الناصر .

١٩٦٦/٤/١٨ مذكرة بمعلومات متفرقة من السيد صلاح محمود حلقة سامي شرف

١٩٦٦/٤/١٩ تقرير من عبد العزيز هندي مخيمر مجموعة طلعت خيري

١٩٦٦/٤/١٩ تقرير حول اضراب عمال مصنعي نسيج القارات والأهرام مقدمة من أحمد شهيب

١٩٦٦/٤/٢٠ اقتراح من عوني يجعل يوم ١٢/١/ يوم عيد مصر الجديدة ويحتفل في المدارس والمعاهد في المنطقة

١٩٦٦/٤/٢٤ مذكرة معلومات حول أسرة نصار بالمطرية مقدم أحمد شهيب

١٩٦٦/٤/٢٤ بشأن نشاط الاقباط في مصر مقدمة أحمد شهيب)

١٩٦٦/٤/٢٤ مذكرة مقدمة من جمال هدايت بشأن نشاط الاقباط في مصر

١٩٦٦/٤/٢٤ مذكرة بما يدور بين الراي العام عن شراء زكريا محيي الدين نجف ١٧٠٠ جنيه مقدمة سمير حمزة.

١٩٦٦/٤/٢٦ تقرير عن نكتة وتعليقات تمس النظام.

١٩٦٦/٤/٢٨ مذكرة حول مخالفات في ثمانيه مخابز مقدمة أحمد شهب.

١٩٦٦/٤/٣٠ تقرير مقدم من فؤاد الدهان مجموعة خالد محيي الدين من توزيع الجرائد بالإسكندرية.

١٩٦٦/٤/٣٠ تقرير من أحمد حمروش عن نشاط معادي بالإسكندرية.

١٩٦٦/٥/٤ معلومات من أفراد يعملون بمصنع صباغة الخيوط بالوايلي.

١٩٦٦/٥/٧ تقرير من الدكتور جلال الدين أحمد أمين (مجموعة خالد محيي الدين) بشأن سفره إلي لندن.

١٩٦٦/٥/٧ تقرير من الدكتور جلال الدين بشأن علاقتة بحزب البعث.

١٩٦٦/٥/٧ تقرير عن النشاط الشيوعي ومصر الفتاة والتجمعات الإخوانية والشبان المسلمين بالدقهلية

١٩٦٦/٥/٨ تقرير مقدم من عادل الشواربي عضو التنظيم عن السعودية.

١٩٦٦/٥/١١ تقرير مقدم من عبد العبد العزيز برهام (مجموعة شوقي عبد الناصر) عن الكتب الجامعية.

١٩٦٦/٥/١١ تقرير المهندس محمد فتح الله كيرة مقدم من السيد حمدي عاشور أمين لجنة الإسكندرية.

١٩٦٦/٥/١١ مذكرة عن وجود بعض تغيرات في نظام الحراسة في تحركات السيد الرئيس.

١٩٦٦/٥/١٢ تقرير د حسين كامل بهاء الدين عن نشاط معادي بدكرنس الدقهلية.

١٩٦٦/٥/١٤ تقرير بشأن الدكتور كمال الزعويري ودفاعة عن الإخوان المسلمين.

١٩٦٦/٥/١٤ مذكرة بشأن النشاط الأمريكي في أسيوط.

١٩٦٦/٥/١٤ تقرير من أحمد طة (مجموعة خالد) عن سيطرة أذناب مصطفي أمين علي الأخبار.

١٩٦٦/٥/١٤ مذكرة معلومات عن شخص يدعي حلمي غير مومن بالثورة وسيق تطهيره.

١٩٦٦/٥/١٤ تقرير حول صفقة العجول المستوردة مقدمة أحمد شهيب.

١٩٦٦/٥/١٤ تقرير عن عبد الفتاح فؤاد محافظ الدقهلية وبعض التصرفات الخطيرة مقدمة / أحمد توفيق.

١٩٦٦/٥/١٤ حول تعليمات كنسية للمسحيين بعدم تنظيم الأسرة مقدمة أحمد كامل.

١٩٦٦/٥/١٦ تقرير مقدم من أحمد طة (مجموعة خالد) عن الوضع المالي لمؤسسة أخبار اليوم.

١٩٦٦/٥/١٧ حول التعصب الديني في أسيوط مقدم من أحمد كامل.

١٩٦٦/٥/١٩ تقرير من جمال بدوي (مجموعة خالد محيي الدين) عن مشروع تنمية الثروة الحيوانية بالمنيا.

١٩٦٦/٥/١٩ مذكرة من أحمد كامل بشأن معلومات عن الطالب محمود عبود أبو كرشة.

١٩٦٦/٥/٢٦ تقرير من جمال بدوي (مجموعة خالد) عن تصرفات رأسمالية مريبه

١٩٦٦/٥/٢٦ .... بخصوص الاستيلاء علي أرض طرح النهر بمحافظة الغربية

١٩٦٦/٥/٢٦ تقرير مقدم من مصطفي طيبة الوحدة الأساسية بأخبار اليوم (مجموعة خالد) عن جريدة الأخبار.

١٩٦٦/٥/٢٦ تقرير من جمال بدوي (مجموعة خالد) عن الاقطاعي أحمد السعدنى الاترابي بالدقهلية.

١٩٦٦/٥/٢٦ تقرير من جمال بدوي عن الاقطاع والاستيراد بقرية القشيش مركز شبين القناطر - القليوبية

١٩٦٦/٥/٢٩ مذكرة معلومات عن عبد الحميد غازي وبعض تصرفاتة مقدمة سمير حمزة

١٩٦٦/٥/٢٩ تقريرومعه صورة مقدم من السيدنبيل نجم عضو التنظيم عن انعكاسات تصرفات مدير عام الشئون الإدارية بمؤسسه المصانع الحربية وبعض المسئولين وعرقلة بعض الأعمال

١٩٦٦/٥/٣٠ مذكرة معلومات بشأن تصرفات الموجهين السياسيين للشباب مقدمة أحمد شهيب

١٩٦٦/٥/٣٠ تقريرعن تصرفات الموجهين السياسيين للشباب ومعسكر حلوان زينهم

١٩٦٦/٥/٣٠ تأشيرات الرئيس عبد الناصر.

١٩٦٦/٦/٥ تقرير عن اعداد المسحيين بأجهزة التربية والتعليم.

١٩٦٦/٦/٩ تقرير بخصوص الصحفي محمد جلال كشك.

١٩٦٦/٦/١١بشأن إشاعة مخربة مقدمة أحمد شهيب.

١٩٦٦/٦/١٢ تقرير عن نشاط إخواني في قرية سنفا مركز ميت غمر.

١٩٦٦/٦/١٢ تقرير إلي المخابرات العامة ببيانات عن حالة الأشخاص الموضح أسماؤهم بالخطاب.

١٩٦٦/٦/١٣ تقرير إلي المخابرات العامة لتهريب عائلة حسنين محمود سليمان بمركز سمالوط.

١٩٦٦/٦/١٣ كشوف إلي المباحث الجنائية العسكرية عن محافظة الدقهلية من مختلف المراكز الموضحة بالخطاب.

١٩٦٦/٦/١٣ تقرير إلي المخابرات العامة صورة من التقارير الخاصة بالاقطاع في محافظة اسيوط.

١٩٦٦/٦/١٤ اجتماع الرئيس عبد الناصر باعضاء لجنة تصفية الاقطاع وتحدثة اليهم.

١٩٦٦/٦/١٥ تقرير من مكتب رئيس الوزراء وزير الداخلية بشأن تنازل السيد محمد عبد الله نصار عن ثروتة من الاراضي الزراعية.

١٩٦٦/٦/١٥ مذكرة حول المعهد العالي للدراسات الاشتراكية مقدمة أحمد الباجوري

١٩٦٦/٦/١٦ تقرير من عبد المحسن أبوالنور بشأن تقرير وزير العدل نحو متاجر أرض عائلة سويلم.

١٩٦٦/٦/١٦ تقرير من كمال الحناوي عن ممتلكات كمال رشاق.

١٩٦٦/٦/١٧ تفريرمن الطالب حازم أمال حسين من منظمة الشباب باسيوط.

١٩٦٦/٦/١٧ ملف تجميع مذكرات أعضاء التظيم.

١٩٦٦/٦/١٩ مذكرة من سكرتارية الرئيس للمعلومات بمعلومات عن الطريقة التي اتبعها الاقطاعيون لتهريب أملاكهم.

١٩٦٦/٦/١٩ مذكرة من عبد الغفار شكر عن محاولات التهريب للأراضي الزراعية

١٩٦٦/٦/٢٠ مذكرة إلي سامي شرف بشأن الموظفين من عائلتي بدوي.

١٩٦٦/٦/٢٠ تقرير من سعد حبيب (مجموعة خالد محيي الدين) عن جريمة بني محمد سلطان.

١٩٦٦/٦/٢٠ تقرير عن محمود شكل متعهد توريد أنفار لشركة حلج الاقطان مقدمة من حمدي الخطيب.

١٩٦٦/٦/٢١ تقرير عن نشاط محمد علي عبد الغفار بالدقهلية المعادي للثورة.

١٩٦٦/٦/٢٢ تقرير إلي شمس بدران بشأن العاملين بالقوات المسلحة من عائلة التلاوي والفقي.

١٩٦٦/٦/٢٢ كتاب سكرتير الرئيس ٣٦٧٣ بقرارات فصل حسن سويلم محمد سويلم واخرين من محافظة الدقهلية وبورسعيد من عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي واعتقالهم.

١٩٦٦/٦/٢٢ مذكرة إلي المباحث الجنائية العسكرية حول ممتلكات أحمد توفيق صادق.

١٩٦٦/٦/٢٥ تقرير إلي المخابرات العامة بمعلومات ضد محمود أحمد مصطفي عمدة مزورة سابقا.

١٩٦٦/٦/٢٥ تقرير إلي حسن طلعت بشأن صلة السيدة / مفيدة يوسف الفقي بعائلة الفقي من عدمة.

١٩٦٦/٦/٢٥ تقرير مقدم من زكريا توفيق (مجموعة طلعت خيري) عن اعتداء سيدة علي الشيخ سعاد جلال.

١٩٦٦/٦/٢٥ تقرير إلي عبد المحسن أبوالنور بيانات عن ملكية المرحوم جميل محمد محرز وشقيقة.

١٩٦٦/٦/٢٥ تقرير إلي المباحث الجنائية العسكرية ببحث حالة عبد الرؤوف أحمد أبوحمدة وحالة الدكتور عبد الله سيف الدين وعلي زكي المنياوي.

١٩٦٦/٦/٢٥ تقرير إلي المباحث الجنائية العسكرية ببحث حالة المرحوم عبد المجيد عمر السجيني.

١٩٦٦/٦/٢٥ تقرير حول إشاعات يرددها محمود وفيق شلبي المراجع بشركة بسكو مصر.

١٩٦٦/٦/٢٥ مذكرة حول تصرفات منسوبة إلي كمال هنري أبادير.

١٩٦٦/٦/٢٥ تقرير عن المعهد العالي للدراسات الاشتراكية في الدورة الثالثة.

١٩٦٦/٦/٢٥ مذكرة حول تصفية بقايا الإقطاع والمطالبه بإعتقال بعض الأشخاص.

١٩٦٦/٦/٢٦ تقرير إلي شعراوي جمعة عن حالة عبد المجيد اسماعيل بركات.

١٩٦٦/٦/٢٦ مذكرة بشأن الخلية الشيوعية التي تعمل بقلعة الكبش.

١٩٦٦/٦/٢٦ تقرير عن المعهد العالي للدراسات الاشتراكية مقدم من نبيل نجم.

١٩٦٦/٦/٢٦ مذكرة بخصوص انحراف علي كامل محمد راجي معادي للثورة والاشتراكية (مقدمة فاروق راجي شفيق المدكور).

١٩٦٦/٦/٢٦ كشف بأسماء مرشيحين جدد للتنظيم الطليعي.

١٩٦٦/٦/٢٧ رسالة المباحث العامة عن كل من الدكتور اسماعيل صبري عبد الله وآخرين.

١٩٦٦/٦/٢٧ تقرير عن مصطفي حنفي مفتش التحقيات بالجمعية التعاونية الاستهلاكية.

١٩٦٦/٦/٢٨ مذكرة بشأن حالة والي ميزار بالفيوم.

١٩٦٦/٦/٢٨ تقرير إلي نبيل الدكروري والمباحث العسكرية بشأن الشيخ سيد علي.

١٩٦٦/٦/٢٩ تقرير بشأن مناقشة تقرير الدكتور حمدي السيد.

١٩٦٦/٦/٣٠ تقرير من فتحي الدين عن سلوك محمد كمال الدين دسوقي عفيفي ملاحظ مباني بإدراة الاشغال وانحراف اتجاهاتة السياسية (إخوان مسلمين).

١٩٦٦/٦/٣٠ رسالة لشعرواي جمعة ومعة صورة الرسالة من نوال عامر بشأن السيد البديري فؤاد.

١٩٦٦/٧/٤ تقرير عن المعهد العالي للدراسات الاشتراكية مقدم من عبدالله بلال عضو التنظيم الطليعي.

١٩٦٦/٧/٤ مذكرة معلومات حول مايجري في مدرسة السنية الثانوية عن نشاط سياسي مريب (أخوان مسلمين).

١٩٦٦/٧/٥ تقرير من صلاح حافظ حول تصريح للدكتور عبد القادر حاتم.

١٩٦٦/٧/٥ مذكرة معلومات مقدمة من عبد الحميد حمروش

١٩٦٦/٧/٥ تقرير من السيد الجيرتي مرشح بالتنظيم الطليعي (مجموعة خالد محيي الدين) عن مدير الجمعية التعاونية بكفر الشيخ

١٩٦٦/٧/٦ تقرير من المهندس مختار محمد عيد (مجموعة حلمي السعيد) عن تصرفاته رئيسة منير إسماعيل الخولي رئيسى مجلس إدارة شركة النصر للفوسفات

١٩٦٦/٧/٩ تقرير إلي كمال محمدي بشأن تقديم حصر بافراد عائلة الشلقاني

١٩٦٦/٧/٩ تقرير حول اوضاع الإخوان المسلمين بقطر

١٩٦٦/٧/٩ تقرير إلي شعراوي جمعة بشأن كشوف باسماء معادية من موظفي الدولة والقطاع العام (مطلوب فصلهم واعتقالهم)

١٩٦٦/٧/١٠ تقرير من علي جودة عضو التنظيم ببورسعيد عن تصرفات محمود يونس

١٩٦٦/٧/١١ تقرير علي الدراسة بالمعهد العالي للدراسات الاشتراكية

١٩٦٦/٧/١٦ تقرير إلي سامي شرف عن بيان أفراد عائلة يوسف عبدة غراب

١٩٦٦/٧/٢٠ تقرير حول نشاط الشيوعيين في كلية الصيدلة جامعة القاهرة

١٩٦٦/٧/٢١ تقرير عن الدكتورة فوقية حسن محمود

١٩٦٦/٧/٢٤ تقرير حول المنشور الذي تقوم السفارة السعودية بتوزيعة با لقاهرة

١٩٦٦/٧/٢٥ مذكرة بشأن اتحاد الصحفين العرب مقدمة ماهر محمد علي

١٩٦٦/٧/٢٧ تقرير عن اتجاهات معادية في شركة مصر للمستحضرات الطبية مقدمة أحمد شهيب

١٩٦٦/٧/٢٨ مذكرة حول تصرفات السيد علي فياض مقدمة أحمد شهيب

١٩٦٦/٨/١٤ تقرير عن مصطفي كامل سعد عزب عضو مجلس الأمة عن دائرة مركز تلا واقتراح فصلة من عضوية المكتب.

١٩٦٦/٨/١٤ تقرير مرفوع لعباس رضوان وسامي شرف وشمس بدران مذكرة بالتعليقات التي تترد في أوساط الصحفين المكلفين بالاقطاع

١٩٦٦/٨/١٥ تقرير يقترح سحب الجنسية من مواطن مصري في ألمانيا الغربية

١٩٦٦/٨/١٥ تقرير حول إنشاء معهد للدراسات السياسية بالقاهرة

١٩٦٦/٨/٢٢ تقرير إلي شعراوي جمعة بشأن بحث حالة عائلة عزام

١٩٦٦/٩/٣ تقرير عن ممتلكات عزيز وصفى عضو مجلس الأمة (مقدمة محمد عبد الغفار)

١٩٦٦/٩/٣ تقرير عن الدكتور مصطفي مشرفة

١٩٦٦/٩/٦ مذكرة عن أسرة يهودية

١٩٦٦/٩/٧ تقرير عن نشاط إخواني في حلوان - مقدمة من عبد الغفار شكر

١٩٦٦/٩/٨ تقرير عن الدكتور محمد محمد الهاشمي بهندسة اسيوط

١٩٦٦/٩/٢٨ تقرير عن تصرفات الدكتور جلال يحي أستاذ مساعد مادة الاشتراكية بجامعة أسيوط

١٩٦٦/١٠/٣ خطاب لشعراوي جمعة بشأن المذكرة المقدمة من ماهر محمد علي والمتضمن وجود تنظيم بعثي في القاهرة وأمر الرئيس عبد الناصر بتبليغ المباحث العامة للتحري

١٩٦٦/١٠/٣ مذكرة حول نشاط موظف مرتبط بحركة القوميين العرب

١٩٦٦/١٠/٤ خطاب لسامي شرف من المباحث العامة بإن المعلومات الخاصة بقيام محمد طوالية بإعداد تنظيم بعثى

١٩٦٦/١٠/٨ مذكرة بمعلومات حول مايتردد من بعض الصحفين

١٩٦٦/١٠/١٠ تقرير من أحمد حمروش بشأن مقابلته مع فؤاد نصار

١٩٦٦/١٠/٢٩ تقرير من كمال عبد الحليم عن وضع الأخوان في سجن طرة

١٩٦٦/١٠/٣١ تقرير عن الدكتور إبراهيم سعد الدين مدير معهد الدراسات الاشتراكية

١٩٦٦/١١/١٦ مذكرة لإصدار مجلة سوفيتية - وتوقيع عبد الناصر (لا مانع)

٢٦/١١/١٩٦٦ تقرير عن درويش محمد درويش عضو مجلس الامة .

١/١/١٩٦٧ تقرير من سامي شرف بشأن مهمة أميل فرج في عيد الميلاد .

٣/١/١٩٦٧ تقرير عن مصنع مصر حلوان فرع الزيتون.

٨/١/١٩٦٧ تقرير مقدم ضد الدكتور محمود عبده بمؤسسة الدواجن باسيوط.

١٧/١/١٩٦٧ تقرير حول الوضع الحالي للمحامين.

١٩/١/١٩٦٧ مذكرة بشأن سفر الدكتورة عائشة عبدالرحمن للسودان.

٢٦/١/١٩٦٧ مذكرة من جمال هدايت عن الطالب أحمد نبيل رفعت أمين كلية العلوم وتصرفاتة.

٢٩/١/١٩٦٧ تقرير بشأن ترشيح عن قطاع العمال إلي التنظيم الطليعي .

٢٩/١/١٩٦٧ مذكرة من جمال هدايت بشأن انحرافات فكري فرج الاخصائي الاجتماعي بمدرسة إسماعيل القباني الثانوية.

٤/٢/١٩٦٧ تقرير من أسعد حليم عن نشاط أخوانى.

٢٠/٢/١٩٦٧ تقرير من نبيل حنفي بشأن شركة النيل للحاصلات الزراعية.

٢١/٢/١٩٦٧ مذكرة من أحمد كامل عن عمر محفوظ شقيق الإقطاعي إبراهيم محفوظ

٢٢/٢/١٩٦٧ مذكرة عن محمد الزعيري عضو مجلس الأمة ببني سويف.

٢٣/٢/١٩٦٧ تقرير عن التنظيم السري الجديد للإخوان المسلمين بمركز منوف

١/٣/١٩٦٧ مذكرة نشأن نشاط شيوعي للدكتور محمود خير أحمد مدرس الإحصاء بكلية العلوم

١/٣/١٩٦٧ تقريرمن جمال هدايت عن موتمر جامعة عين ششمس

٤/٣/١٩٦٧ تقرير عن نشاط للتنظيم الشيوعي بمركز بيلا كفرالشيخ

٥/٣/١٩٦٧ تقرير عن نشاط إخواني بقطر

٥/٣/١٩٦٧ مذكرة بطلب ترشيح لعضوية جهاز يربط الطليعة العربية سياسيا بأمانة الشئون العربية

١٢/٣/١٩٦٧ تقرير بشأن دراسة تطور الفكر الاشتراكي للدكتور يحي الجمل.

١٢/٣/١٩٦٧ تقرير بشأن كتاب الاشتراكية للدكتور رفعت المجوب.

١٢/٣/١٩٦٧ تقرير بشأن نشاط شيوعي بكلية الحقوق - جامعة الإسكندرية.

٢٦/٣/١٩٦٧ تقرير عن المنشور الوارد بالبريد لخالد محيي الدين من جمعية الاخون الدولية مقدمة من خالد محى الدين.

١/٤/١٩٦٧ تقرير عن تصرفات حمزة الشبراويشي صاحب شركة الشبرواشي.

١/٤/١٩٦٧ تقرير عن مجلس الكنائس العالمي والانحرافات بجريدة وطني.

١٠/٤/١٩٦٧ مجموعه تقارير من مجموعه خالد محيي الدين.

١٠/٥/١٩٦٧ تقرير عن محاضرة القاها د. أحمد العشري بكلية الحقوق.

١٤/٥/١٩٦٧ تقرير عن حركة القوميين العرب.

١٥/٥/١٩٦٧ تقرير بشأن أعضاء التنظيم الطليعي الذين تم ايفادهم للحج سنة ١٩٦٧

١٨/٥/١٩٦٧ مذكرة معلومات عن اعتقال بعض الشيوعين بالجهاز المركزي للمحاسبات.

٢١/٥/١٩٦٧ تقرير بشأن جلال دويدار بأخبار اليوم.

٢٢/٥/١٩٦٧ مذكرة بحديث بين الدكتور رفعت المحجوب والدكتورة فوقية حسين.

١٣/٦/١٩٦٧ تقرير إلي سامي شرف حول مايتردد في الاوساط الصحيفة.

١٨/٦/١٩٦٧ رسالة من حسين صبري الخولي إلي سامي شرف بخصوص نقل تكليف حاتم صادق - زوج هدي بنت عبد الناصر .

٢٩/٦/١٩٦٧ تقارير حاتم صادق عن الدكتور حسين كامل بهاء الدين.

١١/٧/١٩٦٧ تقرير عن مصطفي كامل مراد عضو مجلس الامة.

٢٤/٧/١٩٦٧ تقرير من الدكتورة فوقية حسين لسامي شرف حول زيارات سيدات القاهرة

٢٦/٧/١٩٦٧ معلومات عن ضابط الجيش من محمود العالم

٢٧/٧/١٩٦٧ مذكرة بمعلومات عن نشاط برلنتي عبد الحميد

١٩٦٧/٩/١٣ مذكرة بمعلومات من محمود العالم عن أخبار اليوم.

١٩٦٧/١١/١ رسالة من الدكتورة فوقية حسين (ضمن وثائق التنظيم (الطليعي).

١٩٦٧/١٢/٣٠ تقرير عن حركة التجنيد والعضوية والمستهدف وحركة الاجتماعات للتنظيمات الطلابية في التنظيم الطليعي .

١٩٦٨/٢/١٢ تقرير من نبيل نجم بخصوص محمد عامر زهار.

١٩٦٨/٢/٢٧ تقرير بشأن محاكمة صلاح نصر.

١٩٦٨/٣/٦ تقرير عن ترشيحات شرق القاهره وسجل عن بعضهم بان لهم نشاط شيوعي واخواني ومعزولين.

١٩٦٨/٣/١٧ تقرير من أحمد كامل يشرح فية الظروف التي مرت بها منظمة الشباب

١٩٦٨/٣/٢٣ مذكرة حول تعين محمود أمين العالم رئيسا لمجلس إدارة أخبار اليوم

١٩٦٨/٣/٢٦ تقرير عن النشاط الطلابي في كلية العلوم بجامعة القاهرة.

١٩٦٨/٣/٢٩ تقرير عن الدكتور ممدوح الموصلي.

١٩٦٨/٤/١ تقرير عن الاخوان المسلمين.

١٩٦٨/٤/٢٦ تقرير من نبيل نجم بشأن مقال محمد حسنين هيكل في جريدة الاهرام عن يوم ١٩٦٧/٤/١٩.

١٩٦٨/٤/٢٦ تقرير عن عمل التنظيم الطليعي بجامعة عين شمس في الفترة من ابريل ١٩٨الي مارس ١٩٧٠.

١٩٦٨/٥/١٦ محضر اجتماعات مجموعة عبد الله امام.

١٩٦٨/٥/١٩ تقرير بأن معلومات عن كسر سرية التنظيم بشركة مصر للمستحضرات الطبية.

١٩٦٨/٦/٩ تقرير من نوال عامر.

١٩٦٩/١/١٦ تقرير من الصحفي سامي داود علي البرنامج التلفزيوني (الكاميرا ادراك).

١٩٦٩/١/٢٨ تقرير عن اتصال السيد أنور السادات بحمود أمين العالم وإبلاغة استلام إحسان عبد القدوس للعمل في أخبار اليوم.

١٩٦٩/٢/٢ تقرير لخطاب أمين هويدي ومعة الرسالة الواردة من الأنسة نبيلة مختار محررة بمؤسسة أخبار اليوم بخصوص طلب سفرها للعلاج بلندن علي نفقة موسسة الأخبار - مقدمة من عبدالله بلال.

١٩٦٩/٤/٨ تقرير بخصوص رأي أحمد كامل في عيسي شاهين أمين الاتحاد الاشتراكي.

١٩٦٩/٥/١١ تقرير مقدم من محمود أمين العالم معلومات متفرقة.

١٩٦٩/٩/١٥ مذكرة بمعلومات عن إعفاء محمود العالم من أخبار اليوم وأخري بتاريخ ١٩٦٩/٩/١٦عن نفس الموضوع.

ملحق رقم ٤

تقرير من إبراهيم الطحاوي
مرفوع إلى جمال عبد الناصر
يتناول موضوعات متفرقه

ويشمل ترشيحه لبعض الأسماء لتنضم إلى لجان المواطنين من أجل المعركة

البحــث العلـمي

والاتصال بالمصريين في الخارج

تعلمون سيادتكم أهمية وخطورة التطور العلمي الآن في العالم. والبلاد الإسلامية في هذا الميدان تعاني تخلفاً شديداً، ويقول البعض أن قاعدة إسرائيل وخطرها لا يتمثل في فلسطين فقط، بل في القاعدة العلمية العالمية نتيجة لانتشار علمائها في كل مكان بالعالم فيوافونها بأحدث ما وصل إليه العلم ويجرون التجارب في البلاد الأخرى لحساب مصالح إسرائيل، وهي في نفس الوقت تبعث بمندوبيها في كل مكان، وتعقد المؤتمرات العملية في بلادها بطريقة مثمرة لمصلحتها.

ونحن المصريون لنا قاعدة كبيرة، ولكننا لا نستغلها، فلنا مصريون في أوروبا وأمريكا على استعداد لأن يخدموا بلدهم، ولكننا أهملناهم، بل وربما عاديناهم وحرمنا من ثمرة معلوماتهم، ومنهم من يعمل في الناحية الذرية أو الكيماوية أو الزراعية وخلافها. وقد حدث أن سافر الدكتور يوسف وإلي الأستاذ بزراعة عين شمس إلى أمريكا في الصيف الماضي لمدة أسبوعين بدعوة من الجامعات الأمريكية لبحث مؤلفاته في الفاكهة، والدكتور يوسف وإلي كما تعرفونه سيادتكم رجل اسمه فدائياً حقاً، إخلاصه لا حدود له، زهد الدنيا وأقبل على العلم، ويكاد يحترق من شدة إخلاصه لبلده وحبه لسيادتكم.

سافر الدكتور يوسف ١٥ يوماً وعاد بحصيلة من المعلومات غير معقولة، كان يسأل عن كل شيء ويتعلم كل شيء، ويحصل على كل ما يفيد بلده في هذه المرحلة القصيرة فأحضر معه أفكاراً ومعلومات أرسلها للوزارات المختصة وخاصةً وزارة البحث العلمي، والآن نتيجة لتقاريره تعقد لجان وتحدث دراسات للاستفادة من هذه التقارير، ومرفق طيه أفكار ومقترحات ومشروعات وافاني بها الدكتور يوسف رجاء عرضها على سيادتكم،

ومعها مذكرات وكتيبات خاصة بها، كما أرفق كتاباً وضعه الدكتور يوسف ومعه مجموعة من زملائه عن الحاصلات البستانية.

تجدون سيادتكم من ضمن التقارير بعض المعلومات عن مصريين يعيشون في أمريكا بعضهم اتهم أنه من الإخوان، وحقيقة أمره أن اسمه وجد في بعض الكشوف كمشترك عادي في جماعة الإخوان، فكانت النتيجة أن اعتقل ثم أفرج عنه، ثم أصبح مصيره مهدداً بالاعتقال باستمرار فسافر إلى أمريكا، ولكنه يعيش وبلده في قلبه فيؤدي خدمات لا حصر لها للمصريين، وبمجرد رؤيته للدكتور يوسف قدم له كل ما عنده وقال إنه مستعد لموافاة مصر بكل ما يصل إليه من علم ومستعد للحضور لتقديم كل ما يمكنه من خبرة، ولكنه يخشى أن يعتقل بحجة أنه إخواني. وهكذا تتعدد مثل هذه الصور في الخارج، فلماذا نفقد هؤلاء؟ والأمر يحتاج إلى الاتصال بهم عن طريق مسئول يطمئنهم وينظم طريقة الاتصال بهم والحصول على معلوماتهم وتجاربهم والاستفادة من خبراتهم، بل وتكليفهم بأبحاث معينة تهمنا مثلاً، فيمكنهم باسم العلم إجراء التجارب في معاملهم هناك ودراسة أي موضوع ويوافونا به لنستفيد منه دون أن نتكلف مشقة وتكاليف البحث.

يوجد لنا كثيرون في كل مكان، ويمكن تنظيم الاتصال بهم ولو على مستوى رئاسة الجمهورية لضمان سلامة الموقف وعدم تعريضهم للفشل نتيجة كشف هذه الاتصالات لو سلم الأمر للوزارات المختصة وفيها ما فيها من عملاء سيسارعون بكشف الأمر للغرب، ولذا فيمكن تخصيص مكتب سري جداً في رئاسة الجمهورية يكون على اتصال بالوزارات لمعرفة مشاكلها العلمية، ثم يتصل بالمبعوثين أو المقيمين في الخارج بطريقة سرية مأمونة وتكليفهم بعمل الأبحاث وهكذا.

كما يمكن الاستفادة من الدكتور أحمد مصطفى وزير البحث العلمي، فهو شخصية كما لمسته يتميز بالرجولة والإخلاص والصدق والوطنية الجادة، علاوةً على أنه عالم حقيقةً، ويمكن الاعتماد عليه في تنظيم هذه العملية بمعرفته شخصياً. كما أرى أن تصدر التعليمات بضرورة تكليف أي مسافر للخارج في بعثات أو مهام علمية أو لتولى وظائف علمية في الخارج بالمرور على وزارة البحث العلمي للتوجيه والإرشاد ولتكليف كل مسافر بعمل يؤديه من أجل بلده أو للحصول على أحدث ما كتب في الخارج عن

موضوع ما، حيث أن المفروض أن وزارة البحث العلمي تتجمع لديها المشاكل العلمية لجميع الوزارات. ومن الممكن أيضاً أن نعود لسياسة محمد علي، وأن نوفد بعثات أو أفراد يتميزون بالرجولة والإخلاص والوطنية ليسافروا تحت اسم بعثات علمية، ويمكن ترتيب دعوتهم عن طريق بعض الدول بحيث تمر العملية وكأنها طبيعية، وأن تكون مهمة هؤلاء الأشخاص هي الحصول على ما يمكن من أسرار علمية صناعية أو زراعية أو كيماوية، وأن يلقن هؤلاء المسافرون أسلوباً للعمل الذي يحقق النجاح، ثم يعودون ليترجموا ولينقلوا كل ما حصلوا عليه لخدمة بلدهم.

وإني أعتقد أن سفر هؤلاء الموفدين أجدى على مصر بكثير من عقد المؤتمرات هنا، لأنه في المؤتمر يصعب علينا الحصول على الأسرار وتكون الاجتماعات سرية، بينما لو سافر أستاذ جامعي مثلاً لبلدٍ ما لأمكن في الجلسات المختلفة والزيارات المختلفة وبعض اللقاءات الشخصية مع كبار العلماء والتحدث معهم بروح الود يمكن حينئذ كسب الكثير من المعلومات.

وقد لجأت اليابان والصين إلى الحصول على معلومات وعلى اختراعات وصناعات الغرب وتقليدها مع إضافة تعديلات عليها ضمنت لليابان مثلاً تفوقاً علمياً في أعمال الكهرباء والترانزستور.

والبلاد التي يمكن التركيز عليها هي: أمريكا، روسيا، ألمانيا الغربية، اليابان، الصين، فرنسا، حيث تتوفر فيها جميعاً التقدم العلمي.

وإذا كان لي أن أقترح خطوة لبداية التنفيذ من أجل تحقيق هذا الغرض فأقترح تشكيل لجنة من الدكتور أحمد مصطفى والدكتور يوسف وإلي لدراسة الموضوع سراً وشخصياً، ووضع خطة العمل لعرضها على السيد الرئيس للبدء بأسرع ما يمكن، فللوقت أهمية ونحن نواجه معركة المصير.

النشاط الإخواني في البرازيل

حضر إلى القاهرة منذ فترة قريبة بعض زعماء المسلمين من البرازيل، وسبق أن حضروا إلى القاهرة بعد العدوان، وقدموا تبرعاً لمصر بـ١٠٠ ألف دولار، وتشرفوا بلقاء السيد الرئيس.

وكان حضورهم هذه الفترة أثناء وجود السيد الرئيس في الإسكندرية، فلم يتشرفوا بالمقابلة، وأبلغونى شكوى كانوا يرجون عرضها على سيادتكم، وتتلخص في أن الشيخ عبد الشكور مندوب وزارة الأوقاف بالبرازيل ويقوم بأعمال المسلمين هناك كان يتمتع باحترام الجميع حباً في مصر، ولكنهم اكتشفوا بعد مرور الوقت أنه إخوانى، وأنه بدأ يستميل شباب الجاليات العربية هناك لعمل تنظيمات إخوانية، وأنه كان من الشامتين في هزيمة مصر في عام ٦٧م، وصارحوني أنه كان يهاجم مصر وشخصية السيد الرئيس، ولما قاموا بجمع التبرعات بعد العدوان للمجهود الحربي حاول بجميع المحاولات تعطيل العملية، لولا إصرار العرب هناك، وبعد جمع التبرعات حاول الاحتفاظ بجزء كبير منها بحجة خدمة الحركة الإسلامية في البرازيل، ولكن المتبرعيين أصروا على إرسال المبلغ كله لمصر، ثم قالوا لي أن الرجل يستغل صفته الدينية في الحصول على توقيعات المسلمين على أوراق بيضاء بأى حجة واستغلالاً لثقة الناس في أنه رجل دين، ثم يكتب على هذه الأوراق تأييداً له وتمسكاً به، كأن ذلك صادر من الموقعين، ويقدم هذه الأوراق للسفارة وللجهات الأخرى موهماً إياها أنه موضع ثقة وحب من الأهالي، وفي نفس الوقت يوهم الجاليات العربية هناك بأن له نفوذ كبير في السفارة وفي القاهرة، وهكذا يخدع الطرفين بحيث يعتقد كل منهما أن له أثر كبير، الأمر الذي مكنه سابقاً من أن يقنع السفارة بأن ترجو الأوقاف تجديد خدمته بعد بلوغه السن أو المدة، حيث مضى عليه حوإلي ١٤ سنة في البرازيل، وكلما يتقرر نقله منها لمكان آخر أو للمعاش يلجأ إلى هذه الحيلة ليبقى بالبرازيل مدة أخرى.

ويرجو إخواننا المهاجرون تخليصهم من هذا الرجل، خاصةً أنه الآن يعمل علناً ويهاجم مصر علناً، وقالوا أيضاً أنه كانت قد وصلت أبناء في البرازيل عن محاولة انقلاب في السعودية، فسمع بعضهم هذا الشيخ يقول لبعض أصدقائه أنه كان مشغولاً جداً ومحزوناً لهذه الأنباء خوفاً من انقطاع المعونة التي ترسلها السعودية إليه، وبذا عرفوا أنه على اتصال بالسعودية، ويتلقى منها بعض المال للعمل ضد مصر ولصالح الإخوان.

وأنا أعتقد من اسم الرجل أنه فعلاً كان واحداً من جماعة الإخوان.

بالنسبة للجان المواطنين من أجل المعركة:

أرى أن نختار اللجنة المشرفة من غير أعضاء التنظيم الشعبي، أو على الأقل لا يسمح إلا للمعروفين منهم بالصدق والنشاط الحقيقي، ولا تشوبهم شائبة والذين ثبت عدم ارتباطهم بقيادات سابقة كانت تعمل من أجل مصلحتها الشخصية.

وليس المهم هنا أن تكون أسماء لامعة مشهورة فقط، أو أن تكون العملية توزيع اختصاصات وتغطية جبهات أو اتجاهات، إنما يكون اختيار الأشخاص وفقاً لأهداف التنظيم وما تمليه من متطلبات، وأعتقد أن هذا التنظيم من الممكن أن يتولى الأمور التالية:

(١) القيام بأعمال الدفاع المدني بما فيهما من معاونة في حراسة المرافق ومشاركة في عمليات الإسعاف ورفع الأنقاض وإطفاء الحرائق وتنظيم المرور وقت الحاجة.

(٢) الإعداد عن طريق التدريب لعمليات المقاومة ضد المعتدي وتوجيه الجماهير في أعمال المقاومة.

(٣) نشر الوعي بين الجماهير وقيادة هذه الجماهير فكرياً، وهذا يتطلب القدوة على استيعاب الموقف السياسي والرد على تساؤلات الناس.

(٤) وضع الخطط المدروسة لأعمال الوقاية والدفاع وما يستلزم هذا من تطبيق شامل لتغطية متطلبات الخطة، فمثلاً يتطلب الأمر اليوم نشر نقط الإسعاف السريع في كل مكان لمواجهة آثار الغارات، وهذا يتطلب عدد كبير من المتطوعين للخدمة في هذه النقط وحسن إدارتها وجدية العمل فيها، وهذا يعتمد فيه على الشباب المثقف الوطني، ويكون في نفس الوقت مجالاً لشغل الشباب في عمل نافع يملأ الناس بشعور وروح الحرب، وهكذا بالنسبة لباقي الخدمات المطلوبة، ويتم تدريب هذه المجاميع من الشباب في الأماكن الملائمة للتدريب كالمستشفيات أو غيرها بالنسبة للواجبات الأخرى، كالإطفاء ورفع الأنقاض وإتلاف القنابل الزمنية، كل هذه مجالات تسمح بتنشيط عدد كبير من الشباب وتعمل على رفع الروح المعنوية، وتقوية الإحساس بمشاركة الشباب في المعركة وإتاحة الفرصة لهم لإظهار روح البطولة والتضحية.

(٥) دراسة مشاكل الجماهير سواء منها المتعلقة بالحرب أو الإعاشة أو المشاكل الإدارية وتحليل هذه المشاكل ووضع الحلول المعقولة لها وتقديمها للرئاسات المختصة.

(٦) دراسة نفسية الجماهير والعوامل التي تتحكم فيها ووسائل رفع الروح المعنوية ووضع الحلول والمقترحات لتنفيذها عن طريق الحكومة أو عن طريق التنظيم.

(٧) تتبع عمليات الجاسوسية والمؤامرات والخيانة، لأنه لن تستطيع الأجهزة الرسمية وحدها القيام بهذا الجهد الكبير بين ٣٣ مليون مواطن ولكن بتوافر هذه اللجان واتساع ميادين عملها، وبحرص كل فرد منها على خدمة بلده سيتوفر للجان إمكانية تتبع ومراقبة مثل هذه المؤامرات ومعاونة السلطات الرسمية.

هذه الأهداف وغيرها يمكن أن تحدد لنا مواصفات الأشخاص المشرفين على العملية، ويمكن بالتالى أن تحدد لنا الجهاز المحرك للعملية كلها.

أسماء بعض المرشحين يصلحون للعمل في تنظيمات لجان المواطنين من أجل المعركة:

١. المستشار عبد المعطي ناصر:

رئيس محكمة القاهرة، رجل فاضل مؤمن، يمثل القاضي النزيه والوطنية الصادقة الحقة.

٢. الفريق عبد الرحمن أمين:

رئيس الجمعية الشرعية، مخلص، رئيس جمعية كبيرة يمكن الاستفادة منها في بث الوعي والخدمة الوطنية.

٣. الدكتور يوسف أمين والي:

أستاذ بكلية الزراعة جامعة عين شمس، مخلص، نشط، يستطيع أن يقوم بدور كبير بين الجامعيين.

٤. الشيخ محمد زكى إبراهيم:

مفتش قسم بوزارة التربية والتعليم (منطقة وسط القاهرة)، رائد العشيرة المحمدية ورائد الشبان المسلمين، نشط جداً، مخلص، زار الجبهة مرات كثيرة، وهو يصلح لأي عمل وطني إسلامي.

٥. محمود السيد شاهين:

من العاملين بشركة مصر لتعبئة الزجاجات (البيبسى كولا)، مخلص نشيط، كان من القيادات النقابية المتحركة النشطة في هيئة التحرير، مؤمن بالثورة، متحدث لبق وعميق في وعيه وتفكيره.

٦. محمد أحمد أنيس:

سائق بشركة مصر للبترول "شمل سابقاً"، ويعمل الآن رئيس جراج وعضو مجلس إدارة منتخب بالشركة عن العمال، نشط، متحرك، لبق، له تأثير في محيط العمال ومؤمن ومخلص.

٧. اللواء عبد الرحمن حسني:

الآن لواء متقاعد وهو نشط ومخلص ومتحرك للعمل فعلاً وأطمئن لأمانته وإخلاصه.

٨. الدكتورة فتحية سليمان:

حرم الدكتور عبد العزيز السيد وزير التعليم العالي سابقاً، عميدة كلية البنات جامعة عين شمس، لها جبل من تلميذاتها يعملن في جميع الجهات، رئيس جمعية الشابات المسلمات بالقاهرة، نشطة، مخلصة، لها احترامها بين مدرسات الجامعات وطالباتها.

٩. اللواء عبد الرؤوف عبد الحميد مصطفى:

القيادة المشتركة، أعتقد أنه رجل مؤمن نشيط، مخلص، وأعتقد أنه يمكن الاستفادة منه جداً ولو أن صلتي به سطحية إلا أنني لمست رجولته.

١٠. اللواء محمد صفوت:

مدير أمن ميناء الإسكندرية، وكان سابقاً مدير أمن الإسكندرية، لمست منه حبه الشديد للسيد الرئيس، ويمتاز بالوطنية والصدق والنشاط.

١١. الدكتور عبد الحليم محمود:

أمين مجمع البحوث الإسلامية، عالم أزهري ممتاز.

١٢. دكتور طلعت قابيل:

أستاذ بكلية الزراعة جامعة القاهرة، مخلص، مؤمن، ممتاز.

١٣. الشيخ عبد الرحمن النجار:

مدير المساجد بوزارة الأوقاف، مثال للعالم الأزهري المتمكن، مؤمن، ممتاز، غير متزمت أو مدعى العلم.

١٤. المستشار فريد قنصوه:

رئيس محكمة الجيزة، نظيف، يمثل القاضي النزيه، مؤمن مخلص، على قدر كبير من الذكاء والنشاط.

١٥. عبد الله شمس الدين:

مؤلف نشيد الله أكبر، شاعر مسلم، مؤمن، مخلص، له تأثير على الجماهير حين يخاطبهم بأشعاره المليئة بالروحانيات.

أما بالنسبة لمندوبي المحافظات أو المشرفين عليها، فيمثل لى أنه من الأفضل أن يكون كل محافظ هو رأس التنظيم لضمان عدم الازدواج أو وجود المشاكل والصراع على السلطة، ويمكن في هذه الحالة إعادة النظر في المحافظين إذا كان هناك منهم من لا يصلح لهذا الدور.

أستأذن السيد الرئيس فيما تشرفت بعرضه، وما عرضت إلا صفحات قلب مؤمن مخلص للرسالة التي اختارها السيد الرئيس ومنحها حبه وحياته، وتجرد لها سيادته من كل شيء حفلت به الدنيا وازينت، مبتغياً في ذلك وجه الله.

أسأل الله للسيد الرئيس الصحة والعافية والحول والقوة للنصر القريب بإذن الله.

إبراهيم الطحاوي

١٩٧٠/٣/٢٢م

ملحق رقم ٥

شهادة كلاً من الدكتور رشدي سعيد ودكتور رفعت السعيد والأستاذ خالد محمد خالد عن التنظيم الطليعي وكتبه التقارير

شهادة الدكتور رشدى سعيد عن التنظيم الطليعي وكتبه التقارير

يذكر د. رشدى سعيد في كتابة (رحلة العمر - دار الهلال - ٢٠٠٠) ص ١٥٠وما بعدها " .... طلب مني عبد الناصر أتولى أمانه الجامعات بالاتحاد الاشتراكي ...... وأخذت عملي في أمانه الجامعات مأخذ الجد وأتاح لي هذا العمل التعرف على عدد كبير من الأساتذه الذي حاولت أن ابني معهم تنظيما يكون بمثابه مصنع للفكر تتيح للمثقفين المشاركة في بناء بلادهم ... ولم يقدر لهذا العمل أن ينجح فمن جهة كان معظم- الأساتذه متوجسين من الثورة وغير مطمئنين لها .... ومن جهة أخرى فقد كانت معظهم قيادات الثورة غير راغبة في إجراء الحوار أو في الأخذ والعطاء مع المثقفين كما تصورت بل كانت غايتهم هي بناء تنظيم طليعي سري من بعض التابعين لهم من الأساتذه يمكن به إحكام القبضة على الجامعة ومعرفة أي نشاط مضاد يجري فيها أما الحوار وبناء مصانع الأفكار فلم يكن واردا عندهم.

وقد " ..... كان أعضاءه - يقصد أعضاء الطليعي - يحضرون اجتماعاتنا بين الحين والأخر من باب نقل ما يدور فيها من أفكار وقد سببت ملاحقات هذه العناصر لي أكبر الإزعاج وألجأتنى ولأول مره في حياتى إلي استخدام حبات الفاليوم المهدئه.

فقد أصبحت منذ ذلك التاريخ تحت المراقبة المستمرة وموضوعا للتقارير الكثيرة التي أوكلت كتابتها لمن جندوا من موظفي مكتبي أومن بين أعضاء مجلس الشعب الذين كانوا يلحقون لهذا الغرض بالوفود البرلمانية التي كنت دائم الانتظام فيها وأتيحت لي فرصتان فريدتان لكي أطلع على بعض التقارير والتي لم يكن يدور بخلد كاتبيها انها كانت ستقع في يدى فالفرصة الاولي التي أتيحت لي للاطلاع على بعضها خلال تولي المهندس على وإلي وزارة البترول أما الفرصة الثانية التي أتيحت لى فرصه الاطلاع فقد كانت عندما أمر الرئيس السادات عقب الاجتماع الأول لدور

الانعقاد الأول لمجلس الشعب في سنه ١٩٧١ بأطلاعى على التقارير التي قال لي وأنا أجبيه بعد نهاية هذا الاجتماع أنها لاحقته لكي يأخذ حذره منى وبالفعل قام الأستاذ محمد عبد السلام الزيات باطلاعي عليها وقد عرفت منها كم هي ضعيفة النفس الإنسانية فقد كانت تعتمد على أقوال نقلها إلي الأجهزة برلمانيون صاحبوا الوفود البرلمانية إلي الخارج والتي كنت دائم الالتحاق بها ومن هؤلاء من كان يكيل المديح لي ومنهم من أتقن صناعة الدرس وارتفع عن طريقها واستوزر ولمع اسمه في ميدان السياسة.

والواقع ان هذه التقارير لم تكن تكتب لكي تقرأ بأي عين فاحصة بل أنها كانت تكتب بغرض إبلاغ المسئول عن رأي وانطباعات الأجهزة في المشكو في حقه فكل التقارير وبلا استثناء مكتوبة بأسلوب متدن ضعيفة المبنى ليس للاستنتاجات فيها أية علاقات بالمقدمات التي بدأت بها كما انها كانت مؤسسة على إشاعات واجدات غير موثقة بل وفي الكثير من الأحيان المختلفة أو حسب ما يتصورها كاتبها

ولا أريد أن أشغل القارئ بما جاء في التقارير التي كتبت ضدي ... وأدعو المسئولين وقد مرت عليها اليوم أكثر من ثلاثين سنة أن يجعلوها متاحة للناس حتى يستطيع الباحثون الاطلاع عليها ويمكن للمشتغلين بكتابة تاريخ مصر الاستفادة بها لبناء صورة مصر خلال هذه الفترة والتي لعبت فيها هذه التقارير دورا مهما في إشاعة جو التوتر الذي ساد مصر من جرائها والذي كان وراء الكثير من الأحداث التاريخية فيها.

شهادة الدكتور رفعت السعيد
عن التنظيم الطليعي وكتبه التقارير

الدكتور رفعت السعيد كان عضواً بارزاً بالتنظيم الطليعي - مجموعة خالد محيى الدين بالأهرام ويذكر أنهم كانوا يعدون تقريرا مجمعاً ولم يعرف هذا النوع من التقارير الذى نورد شهادته حوله.

د. رفعت السعيد - مجرد ذكريات - الجزي الأول - مكتبة الأسرة ٢٠٠٣ - ص ٢٤٥ وما بعدها .

«والمكتوبجي» في الأساس مهنة ، فهي تطلق على من يحترف مهنة الكتابة (في الزمن القديم حيث الكاتبون قلة ، كان الناس يلجأون في كتابة ما يحتاجونه إلى من يستطيع).

لكن لفظ «الكتابة» والفل «كتب» اتخذا أكثر من معنى مع تغير الأزمنة . ومن الزمن الناصري حيث المعتقلات المغلقة الأبواب ، مفتوحة أبوابها أمام كل من يستنكر عقيدته ويشي بزملائه ، وحيث الأوراق والأقلام مسجلة في باب المحرمات ، بحيث تستحيل الكتابة بغير سماح رسمي ، اتخذ الفعل «كتب» معنى جديدا ، فقد أصبح يشي، بالوشاة ، والمستنكرين .

وفي خارج السجون الناصرية ، خاصة في التنظيمات الناصرية وجد الفعل «كتب» استعمالا كي يستطيع التعبير عن هؤلاء «البصاصين» المندسين في كل لقاء أو اجتماع ، ويتسلقون على جدران حياتنا من حيث لا نحتسب ، يتسقطون كل ما يتساقط من ألفاظ ، أو نقد ، أو شكوى ، أو تأوه ، أو همسة ، أو لمسة ، أو نكتة ليستوّدوا بها تقارير ترفع إلى المسئولين المنتظرين دوما في تطفلم نهم .

وكان المكتوبجية كثيرين ، أغلبهم متطوعون ، فقد أصبحت هذه المهنة مشاعا ، لكن من يرغب في طرق الأبواب الذهبية لتملق الحكام ، وتسلق جدران السلطة ولو فوق رقاب البشر .

ولأن مفاتيح الأبواب الذهبية كانت محدودة ومحددة ، فقد تسارع الناس نحو فعل «كتب» كمفتاح ذهبي للأبواب الذهبية .

تكاثروا بحيث لم يعد بالإمكان استخدام الفراسة وحدها للتعرف عليهم .. فلقد يكون المرء نقيا وحسن النية ، لكن قولا ما يقال أمامه وأمام آخرين ، ويخاف أن يكتب الآخرون . فيعتبر هو متواطئا ، أو متخليا عن واجبات الإخلاص وموجباته ، أو حتى غير حريص على «الثورة» حرصا كافيا .. ويخاف من ذلك أو حتى من أقل منه ، فيسرع هو أيضا كي يصبح «مكتوبجيا».

والغريب أن أصحاب الأمر كانوا يعتبرون مثل هذه الكتابة واجبا لا يتم الولاء بدونه، والسكوت عنه يعتبر من مبطلات الفرائض . فلا يغني عن الكتابة إخلاص ، أو تفان ، أو كفاءة .

وكان المكتوبجية يتبارون في الإسراف في الكتابة ، فلقد ينسى أحدهم فقرة أو عبارة ترد في كتابة أخرى فيتهم الأول بالتقصير أو الإخفاء .. أو التواطؤ ... أو الانحياز.. أو الغفلة .

وبرغم أن الموطن الأصلي لهذه السلالة كان «التنظيم الطليعي».. (المسمى رسميا : طليعة الاشتراكيين) ، ومنظمة الشباب «الاشتراكي».إلا أن هذه السلالة تكاثرت بحيث أتى زمن صار الجميع فيه يتشككون في الجميع ، بل وكان الجميع فيه يكتبون ضد الجميع .. وبهذا لم ينج حتى المكتوبجية أنفسهم من الفعل «كتب».

وكانت أكثر مواقع تكاثر هذه السلالة هي الوفود المسافرة للمؤتمرات الخارجية، حيث يرشق فيها كل جهاز ممثليه ، وحيث يسلح الكل بالاحتراز من الكل ، والكتابة السريعة فور العودة ، وربما قبل العودة .

وشخص مثلى يتحلي بإثمين ، إثم ماضيه الذي لم يغفر له ، لأنه لم يتنكر له ، وإثم امتناعه عن ممارسة الهنة المحببة والمفضلة مهنة «المكتوبجية» . ومن ثم كنت أغرى الكثيرين دوما بالكتابة ضدي ، حتى ولو لم أنطق ، فللكاتب ضدي ثوبان : ثواب الكتابة، وثواب الوقيعة بمن يُستحب الإيقاع به .

ثم يحكي الدكتور رفعت عن رحلته الأولى في وفد للمجلس المصرى للسلام إلى موسكو فيقول :

وفي ليلتنا الأخيرة بموسكو دعانا سفيرنا هناك د . مراد غالب إلى العشاء في بيته داخل حصن السفارة . ولأن الرجل ودود ، دافئ ويتعامل على سجيته فقد استشعرنا

دفئا عائليا خاصاً ،وتراكمت الثرثرة طبقة فوق طبقة ، وفجأة انفلت من بينها سؤال حاول صاحبه (طبيب منظمة ذو الشعر الأبيض) أن يكسوه ببراءة بريئة ، لماذا الهزيمة، ومن المسئول عنها ؟ تبخر كل ما شربت ، وخيل إلي أن يد خالد محيي الدين تأتي متعجلة لتحذرني : «احذر ، فالأسئلة البريئة هي الأكثر ضراوة ، وأنت بالذات محل أنظارهم ومحط انتظار من ينتظرون التقارير».

تحليت بالصمت اليقظ وأنا أحاول أن أكتم كلماتى بداخلي . قال المحامي : هو الجيش .. المسئول .... ووجه نقدا مريرا لأسلوب بناء المؤسسة العسكرية وتدليلها واستمالتها . وقال الضابط السابق وقد أوجعه نقد المؤسسة التي لم يزل يتشبث بالزهو بها ، ويحاول التسلق على هذا الزهو (وكانت معركة عبد الناصر والمصير لم تحسم بعد . وبعض الضباط سابقين أو غير سابقين يتعلقون بالتعلق بأذيال المشير أو حتى كفرد)... قال بحد : المسئول هو المسئول الأكبر .. والجيش فقط ينفذ التعليمات.

وتشجع البعض أكثر ومضت الكلمات في هذا الاتجاه . الطبيب الصامت التفت إلى بنظرة كأنها تأمرني بالبوح ، وإلا اعتبرت متسترا على خبيئة من الأفكار المخبأة ، لم أكن بحاجة إلى دفع من أحد ، فتحذير خالد لم يكن كافيا ولا قادراً ، واندفعت بحماس ، ودون افتعال لأنتقد أسلوب قيادة المشير للجيش ، ووجدتنى أقول : الرئيس يتخذ قراره السياسي بناء على معلومات ، وانفضت الجلسة وعاد الوفد إلى القاهرة بدون رفعت الذى سافر إلى كوبا ثم عاد إلى موسكو وفي ذلك الوقت طلب منه سفير مصر بموسكو مراد غالب مقابلته على وجه السرعة . وأخبره بالأتي :

أن الرئيس جمال عبد الناصر وجه له رسالة غاضبة مضونها : لقد شتموني في بيتك وأنت لم تدافع عني ولم تبلغني.. وأيضا الوحيد الذى دافع عنه هو رفعت ... فقلت له - رفعت السعيد - هلي كتب أحدهم؟

قال مراد غالب ضاحكا في ضب : ثلاثة يا أستاذ كل واحد كتب ناسيا الخطأ للآخرين .

شهادة الأستاذ خالد محمد خالد
عن التنظيم الطليعي

خالد محمد خالد- قصتي مع الحياة - مطابع أخبار اليوم-١٩٩٣ص ٤١٠ وما بعده.

لقد أفلحت الثورة في أن تجعل شعار المواطنين وتعويذة كل مواطن ومهربه وخلاصة هذه المقولة (انج سعد- فقد هلك سعيد) وحين تصبح هذه الصيحة (النائحة) هتاف أمة ودعاءها ونجواها فقد تودع منها ٠٠ إذا حيث تحكم الديمقراطية وتسود يصبح شعار الناس "ابق سعد - فقد أمن سعيد "وحين تكون مواطنا بل شيئا في بلاد (واق القواق) تصبح فزعتك "انج سعد فقد هلك سعيد "فلا يعنيك إلا إن تنجو ولو هلك الناس جميعا والدكتاتور - أي دكتاتور - لايقر قراره ولا يهدأ سعاره ألاحين يري خططه الجهنمية قد أثخنت عزمات الرجال بهذا الشعار لقد رددت هذا القول من قبل في كتابي " دفاع عن الديمقراطية وقلت :إن هذا كان اخطر ما رزات به الثورة الشعب بعد مروقها من الديمقراطية وإيثارها الدكتاتورية ٠٠ فعملا بهذه النصيحة (انج سعد فقد هلك سعيد) تحولت حقائق حيا تنا إلي أكاذيب ضخمة .. وتم تطويع كثير من الناس كي يتجسسوا حتى على آبائهم وأمهاتهم وأخواتهم وعشائرهم .. وتردى الرأي ، وحل مكان الصدق زيف رخيص .. أما حق الشعب في الرفض ، وفي حريي الاختيار ، فقد دفن كل هذا تحت الثرى الدامي بمصرع "سعيد" !!!

ولما كانت الثورة قد استراحت للحكم المطلق وأمست لامعقب لأمرها ، فقد ذهبت يؤكد سلطانها وتفرض هيبتها بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة .. واصطنعت لانجاز هذه المهمة ناساً غلاظ الأكباد ، قساة القلوب - لاتنقصهم التربية فحسب .. بل تنقصهم الآدمية - مجرد الآدمية ..

ووضعت نصب عينيها أن تكون صيحة الناس بعضهم البعض :- "انج سعد ، فقد هلك سعيد " !! بادئة بقلعة العدالة وحصن القانون - " مجلس الدولة " !!

أرسلت مجموعة من الغوغاء بقيادة بعض الضباط هاتفين بسقوط " السنهوري باشا " رئيس المجلس ثم اقتحموا مكتبه ، واعتدوا عليه بالضرب .. ياللعار !! والسنهوري باشا كبير القضاة.

وبعد انفصال مصر عن سوريا ١٩٦١ شكل الرئيس عبد الناصر ماسمي يومها باللجنة التحضيرية - مفتتحا اجتماعاتها ببيان خيب آمال كل الراشدين ضمت هذا البيان بعزل أعداء الثورة في مصر

وهل يقي في مصر من له حول أو قوة بشغب بهما علي الثورة حتى يعزل ويهان

ولما كانت الخطايا ينادي بعضها بعضا ، فقد أفضي قرار اللجنة الذي باركة فيما يعد المؤتمر الشعبي إلي خطيئة كبري اسمها "لجان تصفية الإقطاع"٠٠٠٠٠٠٠٠٠

وبهذا القرار بلغوا قاع التخبط والضلال فأي إقطاع هذا الذي سيضفونه لقد صفي الإقطاع في السنة أو في السنتين الأوليين من الثورة ولكن لابد من خداع العب حتى لا يأبة بالنكال الأليم الذي سينزلونه بضحايا هذه اللجان

لقد قلت لنفسي يوم هزيمة يونية- ٦٧- الساحقة والماحقة -إن أسبابها التي صنعناها بأيد ينا كثيرة ولكن السبب المباشر لها كان هذه اللجان المشئومة "لجان تصفيه الإقطاع " لقد شردوا العائلات الكريمة والبريئة شر تشريد كانوا ينادون رب الأسرة بالهاتف - التليفون - يافلان ٠٠ أنت وأسرتك تكونون غدا بالفيوم مثلا أو المنيا وسوهاج ويتوسل إليهم أن يمنحوه فرصه ولو ثلاثة أيام ليسافر ويبحث عن مكان يؤويهم ويجيئه الجواب.

إحنا قلنا بكرة يعني بكره ويقفل التليفون في وجهه يا أولاد الأفاعي هل أعطيتم الله إجازة وجلستم علي عرشه تتحكمون وتجرمون ومن العزل ولجان تصفية الإقطاع إلي التنظيم الطليعي الذي أريد به إن يكون أوسع وأحكم شبكه للتجسس الخبيث ولي مع هذا المسخ قصة فذات يوم تلقيت مكالمة تليفونية من المرحوم السيد" مجدي حسنين " يرجوني فيها أن أزوره بمكتبة.

وحين ذهبت إليه راعني منظر مكتبه الذي يقع في شقة واسعة يسلمك فيها باب إلي باب إلي باب والأبواب كلها ثم غرفة المكتب من الداخل مسجية بسياج لا يخترقه صوت ولاهمس.

قلت لنفسي :كيف اذن يكون مكتب " صلاح نصر " مدير المخابرات العامة استهل (مجدي حسنين) حديثة بابلاغي تحية الرئيس " عبد الناصر"وسلامه.

ثم با بلاغي رغبته في أن استجيب لرجائه وأقبل عضوية التنظيم الطليعي وكنت لم اسمع به قبل ولما سألته ما هذا التنظيم أجاب بأنه تنظيم يعتمد علي اختيار أكثر العناصر وطنية وإخلاصا وأنه يعتمد علي السرية التامة بالنسبة لأعمالة وأسماء أعضائه وأنه سيكون أكبر سلطة في مصر كلها.

وهنا تذكرت المرحوم "الاتحاد القومي "حين شكلوه وأعلن الرئيس "عبد الناصر بنفسه أنه سيكون أعلي سلطة في الدولة.

واستأنف "مجدي حسنين "حديثه قائلا وسيتكون التنظيم من مجموعات لكل مجموعة مشرف ومقرر.

قد اجتمأع بنا الرئيس عبد الناصر وطلب منا ترشيح الشخصيات الصالحة لهذه المهمة وبدا هو بترشيح بعض الأسماء وكان اسمك من بينها فرجوته أن تكون من مجموعتي ويترك لي أمر الاتصال بك وإقناعك.

وأقسم بالله لقد كان يحكي أقصوصته وأنا أتميز من الغيظ والحيرة والمرارة تنظيم طليعي أيه وهباب أيه.

الايزال هناك مجال للعبث والضياع.

وكان علي أن أفصح له عن رأيي فقلت له.

أولا : ياسيد مجدي: أرجو أن تبلغ سيادة الرئيس شكري علي حسن ظنه بي واختياره لي.

وثانيا : تبلغيه اعتذاري ٠٠ والرئيس يعلم أنني لأشارك في أي حزب أو جماعة وتنظيم وقاطعني بحديث طويل محاولا إقناعي واستأنفت حديثي أنني فهمت مما قلت أن هذا التنظيم سري وأنه سيكون أعلي سلطة في البلاد ومعي نصيحة أرجوك أن تنقلها عني للرئيس أنه لايليق بدولة معها الجيش والبوليس وكل أجهزة الترغيب والترهيب أن تنشي تنظيما سريا أنه أمر غير مفهوم بقدر ما هو غير معقول.

ثم ما معني أن تكون هذه الخلايا السرية أعلي سلطة في الدولة إنني من كل قلبي أتمني وقف هذا المشروع واستبعاده قبل إن يقضي علي البقية الباقية من الأمل في قيام ديمقراطية حقيقة.

وانتهي لقاؤنا بأنه سيبلغ الرئيس وجهة نظري واعتذاري

وذات يوم- تلقيت من الدكتورة بنت الشاطئ مكالمة تليفونية تسألني لماذا لم تحضر اجتماع الأمس

أي اجتماع يا سيدتي

اجتماع لجنة التنظيم الطليعي

أي تنظيم لقد رفضت إن أكون عضوا فيه

لقد اخبرنا مجدي حسنين أنك عضو معنا

شكرا لك يا دكتورة وغدا سأكشف الأكذوبة للرئيس ذاته

كان الأخ " خالد محيي الدين أيا مئذ مشرفا علي دار أخبار اليوم وفي الصباح اتصلت به تليفونيا ورجوته أن يتسع وقته للقاء عاجل وسريع فقال إنني في انتظارك الأن بمكتبي في الأخبار

وذهبت من فوري وقصصت عليه كل ما دار بيني وبين مجدي حسنين من حديث ثم ما أخبر تني به الدكتورةبنت الشاطئ

وما كدت افرغ من حديثي حتى زفر زفرة مرة وقال الله يقطعه مجدي حسنين عمل لنا مشاكل لاول لها ولاخر

وأدركت أنه غفر الله له أساء إلي كثيرين ثم قلت للأستاذ " خالد محيي الدين " لي عندك رجاء أرجو تحقيقه أن تبلغ الرئيس ما حكيته لك وتبليغه رجائي في أن يأمر " مجدي حسنين برفع اسمي من كشوف مجموعته ومن التنظيم كله كنت أحس إنني بهذا أسيئ إلي مشاعر الرئيس فقد كنت أبدو كي يري في هذا التنظيم وباء يلوذ منه بالفرار ولكن لم يكن هناك بد من صنع ماصنعت كما يطمئن خاطري ونفسي ووعدني الأستاذ "خالد" بتحقيق رجائي مؤكد أنه ستصل بالرئيس اليوم ويبلغني غدا بالنتيجة.

وفي غد وفي الكريم بوعده وأخبرني أنه نقل للرئيس الصورة كاملة وأنه يطمئني إلي أن كل شيء سينتهي اليوم وسيكون لي ما أريد ٠٠٠٠

ملحق رقم ٦

تقرير من عبد الحميد الجندي
مرفوع للرئيس جمال عبد الناصر
ضد الأستاذ محمد حسنين هيكل

سيادة الرئيس

أقدم لسيادتكم أصدق تحياتي مفرونة بعظيم احترامي وإجلالي ارجو أن تأذن لي سيادتكم أن أعرض تصوري لمظاهرات الطلبة في المنصورة والإسكندرية

أولا:

أن هذه المظاهرات والظروف التي أحاطت بها والأسلوب التي تمت به أكدت من جديد أن عناصر الثورة المضادة مالت تبحث في الخفاء وتتربص لاستغلال أية مناسبة لإثارة الشعب كوسيلة لتحقيق هدفها الحموم.

ثانيا:

أن العناصر التي اشعلت النار في الإسكندرية - وهي لاتمت للطلبة بصلة - كانت تهدف من وراء ذلك أن تزداد رقعة الحريق ويتسع نظاقة حتي يملأ المدينة كلها لتتخذ من ذلك وسيلة لنشر الفوضي والإخلال بالأمن حتي تعيد لأذهان ما حدث في حريق القاهرة ١٩٥٢.

ثالثا:

أن الطلبة كانو أداة لتنفيذ مخطط مرسوم وجاء قانون التعليم فرصة سانحة للتحرك المحموم يوكد ذلك أن معهد المنصورة الديني وهو لاصلة له بقانون التعليم كان أول من مارس أسلوب الشغب والتخريب.

رابعا :

أن هذه الحوادث يؤكد أن كثير من قطاعات شعبنا تفتقر الي الوعي السياسي والقاعدة الفكرية القادرة علي الصمود للأعاصير والارتفاع الي مستوي المسؤلية ومن هنا فان كثيرين يفهمون الحرية أنها الفوضي وخروج علي القانون الأمر الذي يحتم أن يكون الوعي السياسي هو القاعدة الأساسية لممارسة الديمقرطية حتي لاتكون

الحرية منفذا للثورة المضادة وسبيلا للانقضاض علي الثورة وأنه في ظل العدوان لايتصور أن يحدث أي عمل من شانة يؤثر علي سلامة الجبهة الدخلية وأن يمر بغير عقاب ومن هنا فإنه يتحتم أن يصدر المؤتمر القومي قرارات واتخاذ اجراءات فعالة ورادعة

خامسا :

أن التقدير المستمر الذي مارسه الأستاذ هيكل لكثير من جوانب حياتنا السياسية وأسلوب الحكم - وفي هذه الظروف بالذات اعاد الماضي الي الاذهان في الوقت الذي يتعين فيه أن تسدل الستار علي هذا الماضي لنوقف المستقبل الكريم لشعبنا كما أن هذه النقد أعطي انطباعا عاما لدي الكثيرين - وفقا لعبارات مقالاتة - أنه ليس هناك حتي الأن ضمانات تحول دون دون تكرار ماحدث في الماضي لتحاول أن يؤكد في مقالة الأخير الصادر في ١٩٦٨/١١/١٨ أن هناك خلل في النظام السياسي وأن كثيرين لم يتكلمو في الماضي بسب الضغوط التي أثرت علي شخصية الأمة وصحتها النفسية أن هذا النقد المستمر في ظل الأفتقار الي الوعي السياسي يذيد من حرارة الجماهير ويعطي وقودا للثورة المضادة تستطيع أن تشعلة في أي ظرف من الظروف أن هذا الأسلوب يساعد علي إضعاف قدرة الجماهير علي الصمود ويجعلها سهلة الانقياد لمحاولات التضليل وعلي سبيل المثال فان بعض الزملاء الذين كنت اثق في إخلاصهم الثوري تاثرو بهذه المقولات حتي أن الزميل سعد عقبة وكيل النيابة جاء إلي النادي عقب القال الأخير يردد إمام بعض الزملاء مسئولية القيادة السياسية عما حدث في الماضي مرددا كثير من عبارات الأستاذ هيكل وفي أجتماع أخر قرر هذا الزميل أنه هذا الزميل أنه إذا دخل الأنتخابات في نادي القضاه فانه سيخوضها متجرد من أي اتجاة سياسي وقد أثارني هذا التحول المفاجي منه وأعلنت إمام جميع الزملاء إننا سنخوض المعركة تحت شعارنا الذي نؤمن به وهو شعار " الناصرية .

ومن هنا أود أن اقول أن الأسلوب الذي يمارسة الأستاذ هيكل أعطني وقودا لماحدث في المنصورة و الإسكندرية أنه يحاول أنه يجعل صورة الماضي عالقة بالاذهان في ظروف كلها آلام وأحزان وهوأمر يثير كثير من التساؤلات وعلي حد تعبير

أحد الزملاء فإن الاستاذ هيكل يحاول بهذا النقد أن يفرض نفسة ضد احتمالات المستقبل وهو أمر يرفضة منطق الثوار سيادة الرئيس الله معكم دائما يحفظكم ويرعاكم ويدعم علي طريق النصر خطاكم ودمتم لرجالك وللأحرار قائدا في زحفهم المقدس.

وتفضلوا سيادتكم بقبول عظيم احترامي وإجلالي

المخلص / عبد الحميد الجندي رئيس محكمة السويس

١٩٦٨/١١/٢٨

ملحق رقم ٧
خطاب من سامي شرف
إلى شعراوي جمعة

وهو خطاب من سامي شرف سكرتير الرئيس للمعلومات إلىشعراوى جمعة عضو الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي وأمين التنظيم الطليعي يخطره بضم القاضى عبد الحميد الجندي إلى حلقته بشرق القاهرة وكان كذلك قبل تكوين التنظيم الطليعي بالقضاء"محكمة النقض، المكتب الفني، الدعوى التأديبية رقم ٦ لسنة ١٩٧١م".

سري للغاية

صادر خاص رقم ١٨

التاريخ ٢٤/٧/١٩٦٥م

السيد/ شعراوي جمعة

وزير الدولة وعضو الأمانة العامة للتنظيم

أتشرف أن أرفق طيه صورة من المذكرة المقدمة إلى السيد الرئيس من السيد عبد الحميد الجندي قاضي محكمة بنها حول بعض الأمور السياسية والاقتصادية الخاصة بجمهوريتنا واقتراحاته بشأنها. وقد أمر الرئيس بضمه للتنظيم. وأرجو التفضل بالإحاطة أن صلتي بالسيد عبد الحميد الجندي صلة شخصية تعود إلى عام ١٩٥٨م، كما أنه تعامل معنا أثناء إعارته في البلاد العربية حتى عام ١٩٦٤م: تاريخ انتهاء إعارته، وبناءً على أمر سيادة الرئيس يكون عضواً في حلقتي الرئيسية.

رجاء التفضل بالنظر والتنبيه باتخاذ اللازم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.....

إمضاء

سامي شرف

ملحق رقم ٨

خطاب من محمد عروق إلى يوسف غزولي

يخبره أن شعراوي جمعه وافق على تشكيل التنظيم الطليعي بالقضاء

خطاب صادر من محمد عروق المشرف العام على مكتب شعراوي جمعة وكان أيضاً مدير إذاعة صوت العرب إلى المسئول القيادي بأمانة التنظيم يوسف غزولي"محكمة النقض، المكتب الفني، الدعوى التأديبية رقم ٦ لسنة ١٩٧١م"

مكتب شعراوي جمعة

١٧/٤/١٩٦٨م

الأخ/ يوسف غزولي

أمر السيد الوزير بالتالي:

تشكيل تنظيم داخل القضاء تحت مسئولية السيد محمد أبو نصير، وتشكيل لجنة قيادته من: السيد محمد أبو نصير، عمر الشريف، على نور الدين، عبد الحميد يونس، إبراهيم هويدي، صادق المهدي، عبد الحميد الجندي، علي شنب. وترسل لهم اللائحة وكتيب العمل السياسي، ثم النشرات بعد ذلك، ويخطر بذلك الأستاذ أحمد شهيب، وتكون تبعيتهم للقاهرة هناك ٣ مجموعات تحت التشكيل يؤجل بحثها الآن.

وشكراً...،،،

محمد عروق

١٧/٤/١٩٦٨م

ملحق رقم ٩

ثلاث محاضر

لاجتماعات التنظيم الطليعي بالقضاء

١- محضر الاجتماع الأول للطليعة الاشتراكية الناصر لرجال القضاء ١٩٦٩/٥/٥م.

٢- محضر الاجتماع للجماعة القيادية للهيئات القضائية ١٩٦٩/٥/٣١م.

٣- محضر الاجتماع للجماعة القيادية للهيئات القضائية ١٩٦٩/٧/٩م.

طليعة الاشتراكيين

الجماعة القيادية للهيئات القضائية

محضر جلسة ١٩٦٩/٥/٣١م

تم الاجتماع في منزل السيد الوزير محمد أبو نصير، في تمام الساعة السابعة مساءً، وحضره السادة: علي نور الدين، عمر شريف، عبد الحميد يونس، عبد الحميد الجندي، إبراهيم هويدي، علي شنب. واعتذر عن الحضور السيد الصادق المهدى.

ملخص لأهم ما دار في المحضر:

١- وجوب مساهمة الهيئات القضائية في العمل الوطني في المرحلة الحالية.

٢- نزول بعض المجموعات إلى نادى القضاة للتصدي لإيضاح الحقائق.

وفيما يلى تفصيل ما دار في الجلسة:

استهل السيد الوزير الاجتماع باستعراض ما جاء في الكتاب الأول من برنامج التثقيف، ثم تناول الحاضرون بالمناقشة ما ورد فيه، وركزوا على ما جاء في الصفحة (رقم ٢٣) التي شملت بنداً (رابعاً)، حين أنه قد ارتفعت الدعوة بضرورة دعم الجبهة الداخلية على أساس وحدة سجل القوى الوطنية، وما هو المقصود بالقوى الوطنية، وهل تختلف في مفهومها عن القوى التي تكون تحالف قوى الشعب في الاتحاد الاشتراكي العربي. وقرر السيد الوزير أن العمل الوطني في المرحلة ليس قاصراً على القوى الممثلة في الاتحاد الاشتراكي وعلى جميع الهيئات والجماعات أن تقوم بدورها في سبيل المعركة وبالتالي فإن القوى الوطنية تعني جموع الشعب عدا من ثبت أنه من عناصر الثورة المضادة، وعلى ذلك فإنه يمكن لهيئات القضاء والجيش والبوليس أن تساهم في العمل

الوطني، ولو أنها لم تنتظم بعد في مستويات الاتحاد الاشتراكي العربي، خصوصاً وأن الهيئات القضائية ذاتها يجب أن لا تكون في عزلة عن حياة المجتمع، ويجب أن تفهم دورها في بناء المجتمع الديمقراطي الاشتراكي، وأبدى السيد الوزير أنه لا مانع أن تخرج مجموعات الأصدقاء، والتي شكلت أخيراً إلى العمل العلني لتبث أفكار التنظيم دون المساس بسرية كاملة، وأن تكون أفكاره في أعماله في علانية تامة لدعم الوحدة الوطنية وتثبيت مفاهيم الديمقراطية والاشتراكية والسلوك القضائي السليم، حتى لا تقوده فئة مضللة، بل يجب على رجّال القضاء فهم الأوضاع الحقيقية وصحتها، وأن يؤدوا أدوارهم في بناء المجتمع الجديد.

ومن رأى السيدين/ على نور الدين وإبراهيم هويدي عدم قيام المجموعات بعمل جاد وواضح تتضح خطة العمل ووضوح رؤية من قيادة التنظيم العليا، خصوصاً وأنه قد سبق لهذه اللجنة القيادية أن أبدت اقتراحات جادة، ولم يصل بعد من قيادة التنظيم أى وضوح رؤية في شأنها ابداء ملاحظات حولها وحول تطبيقها.

وقرر السيد الوزير بأنه حتى تأتى التعليمات من القيادة العليا في شأن المقترحات التي سبق أن أثبتناها في محاضر جلسات اللجنة، أرى أن تقوم المجموعات بالتعبير علانية عن المسائل العامة المتفق عليها، كالقول بأن القضاء يجب أن يكون سنداً للثورة وعوناً للنظام، معبراً عن المدة التي تحكم المجتمع الاشتراكي، كما أن هذه الأقوال والمبادئ قد تفضح الفئة المنحرفة إلى كشف حقيقة نواياهم أمام مجموعة القضاة.

وقرر السيد الوزير بأنه ابتداءً من الاثنين القادم يمكن لبعض المجموعات أن تنزل إلى نادي القضاة للتصدي لإيضاح الحقائق سالفة الذكر.

وكانت الساعة قد بلغت الثامنة والنصف مساءً، فأقفل المحضر على ما تقدم بيانه.

أرسلت نسخة للسيد شعراوي جمعة، رقم ٢٢٢٤، بتاريخ ١٩٦٩/٦/٨م.

طليعة الاشتراكيين

الجماعة القيادية للهيئات القضائية

محضر جلسة ١٩٦٩/٧/٩م

تم الاجتماع في منزل السيد الوزير محمد أبو نصير، في تمام الساعة السابعة مساءً، وحضره السادة: على نور الدين، محمد الصادق مهدى، عمر شريف، عبد الحميد يونس، على شنب، عبد الحميد الجندي، إبراهيم هويدي.

وملخص أهم ما ورد في المحضر ما يلى:

١- أهمية التبادل بين أعضاء الهيئات القضائية.

٢- أهمية تطهير شامل للقضاء مع تعديل قانون السلطة القضائية كتكملة للهدف.

واستعرض المجتمعون الكتاب الثالث من برنامج ا لتثقيف الأول عن أشكال ووسائل النضال من أجل كسب المعركة، كما استعرضوا نشرة طليعة الاشتراكيين الصادرة في تاريخ ١٩٦٩/٧/٥م حول مناقشات اللجنة المركزية في اجتماعها بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٥م.

ثم تلى محضر الجلسة السابقة المنعقدة في ١٩٦٩/٦/١م، وتم التصديق عليه.

وشرح السيد عمر شريف مشروع قانون التبادل بين أعضاء الهيئات القضائية الذي أعده بتكليف من اللجنة، حيث سبق لها إقراره من حيث المبدأ.

وقرر السيد على نور الدين أنه يرى حل المسألة حلاً جذرياً بتعديل قانون السلطة القضائية تعديلاً شاملاً يحقق الآتي:

- جواز نقل مستشاري محكمة النقض إلى محاكم الاستئناف، حتى لا تبقى محكمة النقض مقفلة على أشخاص معينين يتحكمون في جميع مرافق القضاء من حيث أغلبيتهم في مجلس القضاء ومجالس التأديب، خصوصاً وأنهم يعينون بطرق قيام مستشاري محكمة النقض باختيار من ينضم إليهم مما جعلهم شلة تستهدف أغراضاً معينة.

- إجازة التبديل بين أعضاء الهيئات القضائية المختلفة فيما دون درجة مستشار، وقرر السيد عمر شريف أن الهدف من مشروع قانون التبادل بجانب المساواة بين أفراد الهيئات القضائية وتحقيق الصالح العام بتبادل الخبرة هو إيجاد الشعور الدائم لدى رجال القضاء بأنه يمكن أن ينقلوا.

وأبدى السيد عبد الحميد الجندي أنه من الضروري استصدار مثل هذا المشروع وقال إنه يتناسب مع الظروف الحالية التي تستدعى صدوره، ولا يتم تعديل قانون السلطة القضائية، إلا إذا كانت الدولة متجهة إلى اتخاذ تغير جذري في الهيئة القضائية وبتر العناصر المضادة في القضاء، ويكون تعديل قانون السلطة القضائية في هذه الحالة تكملة لذلك لتحقيق وضع دائم.

اقترح السيد إبراهيم هويدي ضرورة إيقاف العمل بالمادة ٦٩ من قانون السلطة، والتي لا تجيز العزل من المناصب القضائية والمواد المتماثلة في قوانين باقي الهيئات القضائية، وذلك خلال فترة قصيرة لاتخاذ إجراء تطهير للعناصر المنحرفة والتي أدى استخراجها في الواقع إلى تعطيل قيام القضاء بدوره، وأيده في ذلك السيد عبد الحميد الجندي، وطالب باتخاذ إجراء حاسم لوضع الأمور في نصابها في القضاء، حيث أن أى خلل فيه ينعكس أثره على المجتمع. واقترح السيد هويدى أخذ الرأي في اللجنة على اقتراحه المشار إليه، وطرح السيد الوزير الاقتراح لأخذ الرأي عليه.

فقال السيد الصادق مهدى أنه موافق على هذا الاقتراح، لأنه الحل الوحيد الحاسم لبتر العناصر المضادة التي هاجمت وما تزال تهاجم النظام بطرق مختلفة تجمعها دوافع عديدة لا تتفق والصالح العام ولا تتفق مع صالح القضاء.

وقال السيد عبد الحميد يونس بأنه يوافق على المبدأ، إلا أنه يرى أيضاً ضرورة الإسراع بإصدار قانون التبادل قبل ذلك، حيث إن الخطوتين تكمل إحداهما الأخرى.

وقرر السيد عمر شريف أنه يوافق على ضرورة اتخاذ هذا الإجراء، ولكنه يرى أن يترك توقيته للقيادة السياسية، على أن ينظر الآن في إعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى على نحو سليم مع صدور قانون التبادل بين الهيئات القضائية، إذ إن ذلك الأمر ضرورة الوقت الحالي لحين اتخاذ إجراء تطهير.

وأبدى السيد علي نور الدين رأيه بالقول بأنه يجيب التسليم بأن هناك عناصر معادية في القضاء، ويجب التخلص منها كما يرى أن يكون التطهير قاصراً على العناصر المضادة الإيجابية في تصرفاتها العدائية، على أن يقترن هذا بتعديل قانون السلطة القضائية بإعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى بطريقة سلمية، وأن تعين رؤساء محاكم الاستئناف للاختيار لا بالأقدمية، على أن يمنح المستشار الذي يتخطى مرتب رئيس محكمة الاستئناف مع

جواز نقل مستشاري محكمة النقض إلى محاكم الاستئناف، إذ إن الغرض هو الإصلاح الدائم بالإجراء الوقتى والإجراء المستمر.

وقرر السيد علي شنب بأن القضاة أصبحوا يحتمون في ظل المادة ٦٩ المشارة إليها والتي تمنع عزلهم كما أنهم استغلوا السلطة المضفاة على وظائفهم لأشخاصهم، وظهرت انحرافات عديدة يحاول مجلس القضاة أن يتستر عليها بدعوى حماية سمعة القضاة، مع أن المقصود من المادة ٦٩ منح حصانة للعمل القضائى، لا حماية للانحراف أو حصانة لشخص القاضي بالنسبة إلى تصرفاته الانحرافية التي تخرج عن نطاق العمل القضائي ذاته، ثم إن القضاة أصبحوا يتصورون أنهم سلطة فوق سلطة الدولة، وبالتالى يستحق لهم الطعن في التنظيم السياسي والدستوري للدولة، وهو وضع شاذ في ظل المجتمع الديمقراطى الاشتراكي الذي تتركز فيه السلطة في يد الشعب وحده طبقاً للنصوص الواردة في الدستور ذاته، إلا أنه في سبيل تنفيذ إجراء عملية التطهير بتعيين الاقتصار على الأفراد الذين اتخذوا لهم مظهراً إيجابياً، وذلك يعتبر معياراً دقيقاً على أن يكون هذا التطهير لفترة مؤقتة، وكان يجب أن يصحبها ضمان دائم لخدمة العمل القضائي وعدم انحرافه بإجراء تبادل بين الهيئات القضائية بنقل عدد من وكلاء النيابة القضاة إلى مواقع أخرى.

وطرح السيد الوزير بعد ذلك سؤالاً عن الأثر الذي قد يترتب على الموافقة وصدور مثل هذا الإجراء، وأجاب السيد إبراهيم هويدي بأنه لن يترك صدى أو آثاراً مضادة إذا تم ذلك في أثناء العطلة القانونية، كما قرر السيد عبد الحميد الجندي بأنه لن يكون هناك أي رد فعل، خاصةً أن أغلب رجال القضاء يعلمون أن هناك انحلال خلقى نتيجة لتصرفات عناصر الثورة المضادة، وأن مجلس القضاء يقف موقف المبوعة بالنسبة للمنحلين أخلاقياً، والدليل على ذلك أن وحيد شوقى، وهو أسوأ العناصر المنحلة، قدمته الوزارة إلى مجلس التأديب، وما زال المجلس يسوف في نظر الاتهامات نتيجة لتدخل ممتاز نصار باعتباره من شلة عناصر الثورة المضادة، وفي ذات الوقت ينفى مجلس التأديب موقفاً مشيناً للقضاة الذين ضبطوا يلعبون القمار، ويقف موقفاً مغايراً بإصداره قراراً بالتتبيه علىً قاضي لأنه تأخر في تحرير أسباب بعض القضايا لأنه يقف معنا في الصف واسمه عبد الكريم عبد الحافظ، بل إن مثل حركة التطهير هذه سوف ينظر إليها عدد كبيز من القضاة على أنها إتاحة فرصة لهم للترقي.

وقد استقر رأي جميع الحاضرين على ضرورة إجراء ما يلي:

أ . وقف العمل بالمادة ٦٩ السالف الإشارة إليها وإجراء تطهير قاصر على العناصر القيادية والإيجابية التي كان لها موقف سيء وضار.

ب. استصدار قانون التبادل بين أعضاء الهيئات القضائية لتوزيع العناصر الأقل سوءاً على مختلف الجهات القضائية وليكون سلاحاً دائماً رادعاً.

ج. النظر في استصدار قانون بتعديل تشكيل مجلس القضاء مع غير ذلك من التعديلات الأخرى اللازمة في هذا القانون ذاته، على أنه يعتبر هذا الإجراء الثالث إجراء غير مستعجل، ويمكن الاكتفاء بالاقتراحيين الأول والثانى، على أنه يضاف إلى الاقتراح الثانى أيضاً النظر في موضوع التقاعد لمن يبلغ سن الستين، بحيث لا يسرى المد إلى نهاية السنة القضائية إلا بالنسبة لمن يبلغون سن التقاعد بعد أول يناير، بعكس النظام الموجود حالياً، وهو المد لمن يبلغ سن التقاعد بعد شهر أكتوبر، إذ لا يتم توزيع عمل لحجز الدعاوى خلال الفترة من أكتوبر إلى يناير، فضلاً عن وجود صالح محقق حالي بالنسبة لمحمد عبد السلام رئيس محكمة استئناف القاهرة، الذي يبلغ سن التقاعد في ٣ أكتوبر، ولا داعى للتجديد بالنسبة إليه وبقائه بمجلس القضاء حتى ١٩٧٠م، وسوف يترتب على ذلك أن يكون رئيس محكمة استئناف القاهرة ورئيس محكمة استئناف اسكندرية وهما عضوين بمجلس القضاء من الأعضاء المتجاوبين وبذلك نضمن غالبية أعضاء مجلس القضاء.

وبعد إثبات ما تقدم، أقفل المحضر على ذلك، وكانت الساعة قد بلغت التاسعة والنصف مساءً، بتاريخ ١٩٦٩/٧/١٦م.

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر الاجتماع الأول

للتنظيم الاشتراكي الناصري لرجال القضاء

بإيمان رجال القضاء العميق من أنهم جزء من قوى الشعب العاملة وعضواً في التحالف الوطني المفروض على كل مخلص لوطنه، وبإيمانا أصدق بالثورة التي عاهدنا أنفسنا وأقسمنا على العمل من أجل تحقيق [illegible]

انعقد التنظيم الثوري الاشتراكي الناصري لرجال القضاء في يوم الأحد الموافق ٥ يناير سنة ١٩٦٩ بمنزل السيد عبد الحميد الجندي وحضر السادة الذين أسماؤهم على التوالي:

١- عبد الحميد الجندي ٢- عز الدين مسعود ٣- حسن الذيب

٤- عبد الله بدير ٥- محمد زكي أبو النجم ٦- طاهر السنهوري

٧- فتحي يوسف منصور ٨- عبد الفتاح أبو زيد ٩- محمد سعيد عباد

١٠- جميل بسيوني ١١- سعيد أيوب إمام ١٢- عوض الشوكي

١٣- محمد فرج ١٤- محمد عبد العزيز حافظ ١٥- محمد العيسى

١٦- السعيد عطية ١٧- فؤاد كشك ١٨- محمد شوقي رضوان

وقد اتصل الزميل محمد حسين تليفونياً وأبلغ اعتذاره عن الحضور لظروف طرأت عليه وقد أحيط علماً بما يهدف هذا الاجتماع وما سيثار فيه من موضوعات ووافق على مضمونه. كما تخلف الزملاء محمد ناصف أبو زهرة وأحمد عبد الشكور وإسماعيل إبراهيم حسن وكريم عبد الرحمن وأحمد عبد اللطيف ومحمود الشيخ محمد الخضري وفوزي إسماعيل ومحمد حسن وعلي عبد القادر النيل وفؤاد الفقي ورشاد إبراهيم لظروف عملهم خارج القاهرة كذا الزميل سيد الصايغ.

وقد استهل السيد عبد الحميد الجندي الاجتماع باستعراض الظروف التي مرت بالهيئة القضائية منذ بدء العدوان حتى الآن وأوضح صور انحراف بعض رجال القضاء ونشاطهم [illegible] نادي القضاء وعلى الأخص السيد رئيس النادي

[illegible] يتظاهرون بتأييد النظام تماما بينما [illegible]
[illegible] بالاتحاد الاشتراكي رغم أن ذلك لم يكن محظورا للهيئة
و[illegible] الى أن تجيء المعركة الانتخابية [illegible]
[illegible]
[illegible] أو اتخاذ موقف سياسي عام كمعارضة [illegible]
[illegible] لسياسة النظام وجمعوا عليه بطريقة تتناقض مع
[illegible] الخط الوطني وظروفنا المصيرية [illegible]
[illegible] رجال القضاء [illegible] فيه أن يشكك في [illegible]
[illegible] التصريحات الواضحة والصريحة والمتكررة من سيادة
الرئيس [illegible] بعد ذلك أكد فيها إصراره على أنه لا صلح ولا مفاوضة
[illegible] قبل أن يتم الانسحاب من كل شبر من الأرض المحتلة [illegible]
[illegible] فقد ضللوا بأوهام أن رجال القضاء يرفضون أي مساومات
[illegible] سياسية الأمر الذي يوحي أن هناك محاولة تجري
[illegible] وذلك افتراء قصد منه النيل من النظام الثوري
[illegible] ومحاولة تشويه [illegible] على رئيس الدولة وشعبه. ويؤكد ذلك
أن إصدار هذا البيان اجتمعوا مع عصام الدين حسونة [illegible]
[illegible] وزير العدل [illegible] الحقد والكراهية بإصدار
[illegible] أنهم يستطيعون برجال القضاء
[illegible] النظام [illegible] إصدار هذا البيان الأمر الذي
[illegible] والتصفية العميقة [illegible] المنحرفون بالتغيير
[illegible] العدل [illegible] مراكز القوى [illegible] مصالحهم الخاصة.
[illegible] فجعلوا من نادي القضاة مسرحا لصراعات حزبية [illegible]
و[illegible] والخروج على القانون بصورة لم يشهدها تاريخ القضاء
[illegible] من المخلصين لوطنهم والحريصين على
سمعة [illegible] أن يتصدوا لهذه الانحرافات ليحولوا دون [illegible]

إلى الإطاحة بالثورة المضادة أولاً [illegible] يكون القضاء مطية لتصفية أغراضهم ضد

[illegible] وصولاً إلى السلطة لتجميع كل الإمكانيات [illegible] لتنظيم

[illegible] من ١ إلى ٤ أبريل ١٩٩٢ م استطاع [illegible] والثقة [illegible]

[illegible] تجربة [illegible] التي حدثت [illegible]

جديدة من العمل تستخدم تضافر جهود كل المخلصين لتصحيح [illegible]

بين التوجيه لرجال القضاء وتوضيح الحقائق لهم بعد أن ثبت أن أغلبهم

يجهلون [illegible] الأحداث وعلى غير علم بحقائق الأمور نتيجة لما قامت به جهة

الإعلام من طمس الحقائق وتشويه صورتها على أن يكون تحركنا في إطار هذا

[illegible].

أ. العمل على تعبئة المحكمة العليا للدولة لتغيير النص وذلك عن طريق تدعيم الجبهة الداخلية وصمودها أمام العدوان في إطار أهداف الثورة.

ب. تدعيم رسالة القضاء والدعوة إلى أن [illegible] القضاء [illegible] القضاء قادراً على أداء رسالته في ظل المجتمع الاشتراكي.

هذا [illegible] نتيجة لكل ما تعرضنا له [illegible] لتصفيته تجمعنا مع [illegible] المسئولين [illegible] العمل فقد انتهى إلى ضرورة أن يستمر نضالهم وأن يكون [illegible] تنظيم يضم الجبهة العريضة [illegible] العمل [illegible] طبيعة غير [illegible].

وقد عرض السيد عبد الحميد [illegible] لتصوره لهذا العمل [illegible] في هذه المرحلة في النقاط التالية:

أ- أن مفهوم العمل الوطني بالنسبة للقاضي [illegible] مستقلاً [illegible] وأن يشارك في بناء المجتمع الجديد بالرأي [illegible] والعمل الإيجابي.

ب- أن هذا العمل [illegible] أو [illegible] صفة [illegible] تنظيم [illegible].

ج- أن [illegible] هذا التنظيم يجب ألا [illegible] العناصر [illegible] الحركة [illegible]

هـ- أنه يجب علينا جميعا أن نحرص كل الحرص على غلق الأبواب في وجه كل فئة أو شخص يعمل على تخريب العمل الوطني أو يمثل عرقلة ويعرضه للانحرافات أو الذين يتهاونون في سبيل تحقيق مصالح شخصية والمنحرفين من أعدائنا من عناصر الثورة المضادة وأعداء الشعب

الذين يحاولون جهدهم تخريب نضالنا ذلك أنهم بشكلهم هذا يقفون في خط واحد مع عناصر الثورة المضادة.

٦- يجب علينا أن نرفض مظاهر السلبية وأسلوب مسك العصا من الوسط فإن ذلك من مظاهر الضعفاء.

٧- يجب علينا أن نعمل على كشف أعداء الوطنية وعناصر الثورة المضادة في أي موقع وأن نتصدى لهم سبيلا لتحقيق أهدافنا الثورية.

٨- أن يكون كل منا واعيا مؤمنا بالاشتراكية ملتزما بأخلاقيات مناضل قادرا على التنظيم والقيادة، متجردا، مضاربا المثل للقدوة الصالحة، وأن يكون شعارنا دائما الإيمان والالتزام - البطولة والعمل - الإيمان بالله والوطن والقائد المناضل جمال عبد الناصر. الالتزام بأهدافنا ومبادئ الثورة - بطولة في عزيمة - عمل دائب لا يلين.

٩- التوعية المستمرة لرجال القضاء سبيلا لتوضيح مفهوم العمل الوطني في هذه المرحلة المصيرية وتوضيح الحقائق التي يحاول البعض تشويهها وكشف الانحرافات التي استهدفت جر القضاء إلى طريق الثورة المضادة ومقاومة الدعايات والشائعات المسمومة.

١٠- تعبئة رجال القضاء حول أهداف نضالنا الوطني.

١١- تحريك رجال القضاء للعمل في نطاق أهداف الثورة.

١٢- تجميع أكبر عدد ممكن من رجال القضاء في نطاق الجبهة الثورية الاشتراكية.

وقد أجمع الحاضرون على أن نضالهم لا يخرج عن هذه النقاط وقد التزموا جميعا بها منهجا وطريقا لتحقيق أهدافهم.

كما اتفقوا على تشكيل لجنة من داخل هذا التنظيم الثوري تكون مهمتها بهدف تنسيق العمل منها على الأهداف السابقة وهي:

أولاً: لجنة الفكر والتوعية: وتضم السادة/ حسين بسيوني وسعيد أيوب إمام ودسوقي الشوكي ومحمد ناصر أبو زهرة.

ثانياً: لجنة الانتخابات: وتضم السادة/ أحمد سعيد عياد وفؤاد لشك وعبد الفتاح أبو زيد

ثالثاً: لجنة التنظيم والعلاقات العامة: وتضم السادة/ عبد الحي بيبرس ومحمد زكي عبد الكريم ومحمد سيد رضوان ومحمد عبد الشكور قنديل وإبراهيم حسن.

ثم انتقلت المناقشة إلى نقد التصرفات التي حدثت من جهة المسئولين بوزارة العدل والتي تسيء إلى مظهر القضاء، ولا نتفق وإصرارنا بأنه يجب أن تتخذ سلاحاً للنيل من جبهتنا باعتبار أنهم مشبوهون الغاية وقد يقصد إلى غزوة إلى أن الأشخاص ومالية مناصبهم. ليس أمنا ولسنا مرتبطين بأشخاصهم إذ إننا نعمل من أجل أهداف ثورية وأمنية ومبادئ سامية.

وقد انفض إلى موعد الاجتماع القادم سيحدد فيما بعد

في ١٥ يناير ١٩٦٩م الساعة ...

اجتمعت الطليعة الاشتراكية الناصرية لرجال القضاء بمنزل السيد عبد الحميد الجندي بحضور الأعضاء وعرضت عليهم محضر الجلسة السابقة المؤرخ ٥ يناير ١٩٦٩م فوافقوا عليه ووقعوا عليه جميعاً:

عبد الحميد الجندي

عبد الفتاح أبو زيد

محمد قنديل

ملحق رقم ١٠و ١١ و ١٢

من أوراق المستشار يحيي الرفاعي

تعليقات على نتيجة انتخابات نادى القضاة

الملاحق رقم ١٠، ١١، ١٢ عبارة عن تعليقات وتقارير وردود أفعال عن الانتخابات التي جرت لنادي القضاة في ٢١ مارس ١٩٦٩م، والتي أسفرت عن هزيمة ما عرف بـ"مرشحي السلطة" أمام قائمة المستشار ممتاز نصار

رئاسة الجمهورية العربية المتحدة

سكرتارية الرئيس للمعلومات

أفنـدم

أبلغني كل من السيد أمين هويدي وحسن طلعت وعبد الحميد الجندي الملاحظات التالية على الانتخابات:

١- اشتباه حدوث تزوير نتيجة لأن الانتخابات لم تعلن صيغتها النهائية سعت ٢٢٤٥ حيث أنه في نفس الوقت وأثناء خروج الأعضاء من النادي كانت جريدة الجمهورية توزع، وظهر فيها نفس النتائج المعلنة في النادي من دقائق.

٢- ممتاز نصار هو الذي اختار رئيس وأعضاء اللجان.

٣- كانت دعاية العناصر المرتبطة بممتاز نصار للناخبين هى أنها تريد أن تدخل الاتحاد الاشتراكي.

٤- عادل يونس هو الذي رأس الجمعية العمومية، في حين أن ممتاز نصار تمارض.

٥- تكتل عناصر الإسكندرية بقيادة أبو سريع، وقد تم إحضار ٢٥٠ من الإسكندرية على حساب النادي لمدة يومين بالقاهرة، في حين أن كل واحد منهم ساهم بـ٥٠ قرشاً فقط.

٦- عقب إعلان نتيجة الانتخابات وفوز قائمة ممتاز نصار "ذكر الحمد لله البلد أثبتت أن فيها قضاة".

٧- موقف رجال النيابة كان ليس على المستوى اللائق من حيث أن بعضهم كان يسب في الوزير والبعض الآخر تطاول على بعض الأوضاع العامة (ما ورد في محضر تفاصيل موقف هؤلاء السيد أمين هويدي)، في حين أن موقف القضاة كان عاقلاً.

برجاء التفضل بالنظر،،،،

سامى

١٩٦٩/٣/٢٢م

رئاسة الجمهورية العربية المتحدة
سكرتارية الرئيس للمعلومات

تم العرض

٢٢/١٠/١٩٦٩

أفندم

أبلغني كل من السيد أمين هويدي وحسن طلعت وعبد المجيد فريد الملاحظات التالية على الانتخابات ..

١- اتضح في هذه الدورة [illegible] لم تعلن [illegible] في نفس الوقت . [illegible] كانت جريدة الجمهورية تعرض وتظهر قبل نفس النتائج المعلنة في الإذاعة من دوائرها .

٢- [illegible] اختيار رؤساء واتحاد [illegible] الفرز .

٣- كانت دعاية العناصر المرتبطة [illegible] للناخبين هي "هل تريد أن تدخل الاتحاد الاشتراكي"

٤- [illegible] رئيس [illegible] العمومية وأمين [illegible] في حين أن [illegible] تعارض .

٥- تمكن عناصر الاسكندرية بقيادة [illegible] وقدم إحضار ٥٠ شخص [illegible] بالقاهرة في حين أن [illegible] قرشا فقط .

رئاسة الجمهورية العربية المتحدة
سكرتارية الرئيس للمعلومات

٢

٦- عقب اعلان نتيجة الانتخابات وفوز فائق محمد زعفان
ذكر " المدرس لطلبه انتهت أمة فيها قضاة "

٧- موقف رجال النيابة كان ليس على المستوى اللائق
من حيث أن بعضهم كان يسهر في النوادي والبعض
شوهد يتناول على بعض الموائد العامة ([illegible]
تفاصيل موقف هذا الأمر) [المباحث العامة]

في حين أن موقف القضاة كان عاقلا وهادئا

برجاء التفضل بالنظر ( )

…/٢/٦

ملحق رقم ١١

خطاب من عبد الحميد الجندي إلى سامي شرف به تعليقات على نتيجة انتخابات نادي القضاة من أوراق المستشار يحيى الرفاعى

رئاسة الجمهورية العربية المتحدة

سكرتارية الرئيس للمعلومات

١٣/٤/١٩٦٩م

السيد / سامي شرف..

نرجو التفضل بالإحاطة بأن السيد الوزير حلمي مراد والسيد ضياء الدين داود أرسلا برقيات إلى ممتاز نصار بالتهنئة الذي قال: "شوفوا أهم من النظام الحاضر وابعتوا برقيات بمعنى تأييد".

عبد الحميد الجندي

أرسلت صورة إلى كل من:

- السيد علي صبري، برقم: ١٣٤٣/١٩٦٩م.
- السيد شعراوي جمعة، برقم: ١٣٤٤/١٩٦٩م.

ملحق رقم ١٢

صورة البرقية المرسلة من الدكتور رشوان فهمي نقيب الأطباء السابق إلى ممتاز نصار بمناسبة نجاحه في الانتخابات

ويليه خطاب من تنظيم طليعة الاشتراكيين يوصي فيه بتعيين النائب العام رئيساً للتنظيم الطليعي بالقضاء

السيد المستشار محمد ممتاز نصار رئيس نادي قضاة القاهرة يسرنى أن أهدي سيادتكم بتقدير ضخم أنتم أهل له والسادة أعضاء المجلس الجديد، ويسعدني أن أنقل إليكم مشاعر الثقة التي تعمقت ببقاء القضاة سلطة مستقلة محايدة، وأن النيابة شعبة أصلية فيها يجد أفراد الشعب فيكم ضماناً دائماً يقيم العدل ويمنع الظلم في ظل سيادة القانون، تأميناً لحرية المواطن التي هي أساس حرية الوطن، وفي الوقت الذي يفخر فيه القضاة عن حق بنتيجة الانتخاب، يفخر الشعب كما كان دائماً برجال القضاء.

رشوان فهمى

ملحوظة:

السيد حلمي مراد وأحمد حسين المحامي أرسل كل منهما خطاباً بالتهنئة لممتاز نصار، ولم يرسلا برقيات، والخطابان موجوديان مع ممتاز نصار، ولهذا لم تتمكن من الحصول على صور منهما، ويبدو أنهما بعثا بخطابات ضمان للسرية. وقد رد عليهما ممتاز نصار بخطابات شكر مطولة وفقاً لما أبلغني به حسين المصري السكرتير الإداري للنادي.

عبد الحميد الجندي

١٩٦٩/٤/٢٢

ملحق رقم ١٣

نص أقوال الرئيس عبد الناصر في الاجتماع الأول السري للجنة العامة للمواطنين من أجل المعركة ١١/٤/١٩٧٠

١٩٧١/٦/١٧
نظر ويرفع

الاتحاد الاشتراكي العربي
سكرتارية اللجنة المركزية

سري

محضر
الاجتماع الاول للجنة العامة
للمواطنين من اجل المعركة
يوم ١١ ابريل ١٩٧٠

اجتمعت اللجنة العامة للمواطنين من اجل المعركة بقاعة الامانة العامة بمقر اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي وذلك في الساعة السادسة والنصف من مساء يوم السبت الموافق ١١ ابريل ١٩٧٠ ..

وقد حضر الاجتماع السيد الرئيس جمال عبد الناصر حيث قوبل بتصفيق حاد متواصل ثم قدم السيد حافظ بدوي — امين عام اللجنة لحديث السيد الرئيس بالكلمة التالية :-

السيد / حافظ بدوي — امين عام اللجنة :

بسم الله الرحمن الرحيم

ان اعضاء اللجنة العامة للمواطنين من اجل المعركة ، اذ يسعدون اليوم بلقائكم ، فانهم يقدرون المسئولية التي القيتها عليهم ، وهم يتحينون فرصة هذا اللقاء الذي ترقبوه بقلوبهم ، دعما لعملهم ، واثارة لهممهم ، وانماء لفكرهم ، وانطلاقة لمسيرتهم مع امتهم نحو تحقيق آمالها واهدافها . فأنت لشعبنا دائما — ياسيادة القائد — المعلم الذي يلهمه معاني العزة والاباء والرائد الذي يضيء له طريق التضحية والفداء والقائد الذي يفتديه شعبه بالروح والدماء .

السيد القائد
ايمانا بأنك لهذا الشعب معلم وقائد ، وملهم ورائد ..
ايمانا بأنك لهذا الشعب روحه وثورته ، وضميره وارادته ..
ايمانا بأنك لهذا الشعب مفجر طاقاته ، وقائد انتصاراته ..
ايمانا بذلك كله يلتف الشعب بجميعه حولك جنودا ، سلاحه الايمان بالله ، والايمان بحقه في الحياه ، والايمان بقدرته على دحر الاعداء ، والايمان بأن ارضه كانت ومازالت وستظل دائما مقبرة للطامعين الغزاة .

((٢٦))

بردو لازم نسأل نفسنا الاول لماذا عملت اللجنة العامة ؟ في الحقيقة اللجنة العامة عملت علشان تجاوب على كل هذه الاسئلة وعلشان تدور كل هذه المواضيع ثم علشان تخطط ثم علشان تدي القرارات السليمة نتيجة الدراسة ٠

السيد / محمد السيد الرفاعي :

لقد طلب مني اربعة من رجال القضاء نيابة عن كل رجال القضاء ان ابلغ سيادتكم رغبتهم الشديدة الملحة في الانضمام للعمل الوطني والقومي في هذه المرحلة ولو انهم ليسوا اعضاء في الاتحاد الاشتراكي العربي ٠

السيد الرئيس :

هو الحقيقة الاتحاد الاشتراكي ليس بحزب سياسي ٠ الحقيقة هو فيه قانون القضاء موجود فيه يظهر فقرة تمنع رجال القضاء من الانضمام الى اي تنظيم مش كده ٠٠٠ انا فاهم ان فيه قانون يمنع ٠

السيد / محمد السيد الرفاعي :

لقد ترك القانون موضوع تنظيم رجال القضاء والشرطة في الاتحاد الاشتراكي ٠

السيد الرئيس :

قانون القضاء نفسه ٠٠٠

السيد / محمد السيد الرفاعي :

انه ليس عملا سياسيا ولكنه عملا قوميا ٠

السيد / الرئيس :

ما هو ده اللي انا بدي اقوله ان ده عمل قومي مش عمل سياسي ٠ هو القانون الجديد اتعمل في وقت عصام حسونة ٠٠٠ اخر قانون ٠ يمنع رجال القضاء من الشغل بالعمل السياسي ٠ بس باعتبار ان دي فقرة كانت بتتحط في كل القوانين ٠ وانا الحقيقة ما باقراش هذه القوانين ٠

((٢٧))

انا باعتقد ان اللي بيدرسوا هذه القوانين ... ولكن لا استطيع فعلا كل هذه القوانين اقعد اقراها باداة بادة ، ولهذا فيه الكثير ... يعني بتعالج ولا تمد الى الحقيقة اتجاه الواجب اللي احنا نتفذه ...

حقيقة ان احنا لم نتدخل في القضاء منذ سنة ١٩٥٢ حتى الان وكانت اساسا عندنا قاعدة ان احنا اذا اتدخلنا في القضاء وحاولنا نقول للقضاء احكم بكذا او اعمل بكذا ، ده ارتيه وده اعطيه او اقرب ده او ابعد ده ... ابقى فعلا هدمت بعمل اساسي للبلد ، واستقر الراى على انه اذا كان فيه قضية سياسية ، بنعمل قضية سياسية ونعمل حتى احنا نفسنا قضاء بنحكم زى ما احنا عاوزين ونبعد القضاء عنهم ولا نتدخل في القضاء ، وبدأ هذا الموضوع بمحكمة الشعب وكان اعضاء مجلس قيادة الثورة هم اللي بيحاكموا ... وكان ده بيدى المعنى للناس بان هذه القضية سياسية وقلنا فيها راى نبعدها عن القضاء واحنا اللي حناخد فيها المسئولية ، او بنعمل محكمة ثورة في هذا الشأن ولكن لم يحدث ابدا واظن انت متابع هذا من سنة ٥٢ لغاية النهارده سنة ١٩٧٠ ان احنا تدخلنا مع اى قاضى لاى ... ، لان الحقيقة القضاء في هذا هو صمام الامان للبلد ولكن الحقيقة اخيرا حصل العكس ، احنا ما تدخلناش ولكن اراد البعض ان يتدخلوا من القضاء بعد سنة ١٩٦٧ بعد الازمة اللي احنا كنا فيها ، وكتبت مقالات وقيل كلام وانتم ايضا ادرى بهذا ، وكان يجب ان نتدخل ، نتدخل لنبعد هذه العناصر حتى وكان يمكن ان نتدخل بالطريق التانى برضه ، كان ممكن اجيب قضاه واقربهم واعمل مجموعة واعمل حزب في وسط القضاة واحزب الى بدول ودى عمليات كانت بتحصل ايام صبرى ابو علم وايام كل الحزبيين كانوا بيعملوا الموضوع ده في الاحزاب ، كان بيكون فيه القضاء بتوع فلان والقضاء بتوع الاخر ، ولكن الحقيقة برضه ... من المناسب ان احنا ... الموضوع ونقضى عليه وليحمى القضاء في الطريق السليم وانا الحقيقة رأيي ان القضاء يجب ان يشتركوا في العمل القومى .... لانه لو عملنا حزبين الحقيقة كان القضاء يبقى ملهمش دعوه ولا يدخلوش في العملية ، ولكن الحقيقة طالما ...

وانا ... الاتحاد الاشتراكى حزب لانه لا يمثل الحقيقة طبقة او فئة او مصلحة ، هو تحالف قوى الشعب كلها فاذن الحقيقة القضاء يجب ان يكون موجود والجيش بيكون موجود والبوليس بيكون موجود .

محضـــــــر

اجتماع لجنة يوم ١٢/ ٣/ ١٩٥٧

تحت رئاسة السيد الرئيس

المكان: مقر مجلس قيادة الثورة بالجزيرة

الحاضرون:

١- السيد/ علي صبري
٢- " صلاح نصر
٣- " محمد عبد القادر حاتم
٤- " محمد حمدي عاشور
٥- " إبراهيم الطحاوي
٦- " أحمد عبد الله طعيمة
٧- " مصطفى خليل السكري
٨- " لطفي واكد
٩- " كمال رفعت
١٠- " الصاغ صلاح الدسوقي
١١- السيد كمال الدين الحناوي
١٢- " محي الدين أبو العز
١٣- " مجدي حسنين (تخلف عن الحضور لتعذر الاتصال به).

الغرض:

١- الغرض من هذا الاجتماع الاتفاق على الاتصال والاستمرارية بين جماعة كافية يحملون فهماً واحداً وتؤمن بضرورة استمرار الأعمال الثورية.
٢- العمل كوحدة لملء الفراغ القيادي الموجود والذي نشعر به كلنا في جميع النواحي المتفق على أساس أن العمل جماعي والتعاون الكامل له الأفضلية على أي ميزة من المزايا الأخرى.
٣- العمل على إيجاد تنظيم من داخل المجتمعين يشمل النواحي السياسية والتنظيمية والاجتماعية.

الفصل الأول:

الوضع الذي وصلت إليه الثورة بعد الأربع سنوات ونصف.
الهدف كان شاملاً في الأهداف الستة التي أعلنتها بعد الثورة.
هل كان هناك برنامج؟ لا
هل كان هناك قيادة سياسية تؤمن وتصل إلى هذه الأهداف؟ لا

-٢-

هل كانت البلد في يدنا لتحقيق هذه الأهداف؟ لا

هل كان من الممكن أن نبني سياستنا على أساس مصلحة الاستقلال بالبلاد؟ لا

١- كان الوصول إلى الجلاء هو هدف من الأهداف الكبيرة حتى يمكن وضع الأهداف في حيز التنفيذ
ولم يكن الجلاء يتأتى إلا بعد حرب أخرجته .

٢- الهدف الأول كان القضاء على الاستعمار وأعوان الاستعمار ووجود القاعدة البريطانية
لم يكن لنا يد في القضاء على القصر .

القضاء على أعوان الاستعمار لم تتمكن لعدم وجود تنظيم ثوري لمحاربة نشاطهم والقضاء على آثارهم قضاء كاملاً .

كان كما قال السيد الرئيس أن نسير في اتجاهين :

الناحية السياسية

والناحية الاجتماعية

<u>الناحية السياسية :</u>

استقلال سياسي ثم الاستقلال الاقتصادي ووضع سياسة اجتماعية سليمة .

وضع الأحزاب - هل قضى عليها قضاء كاملاً ؟

الاستعمار يعتمد على الرجعية والأحزاب .

طبقة الحاكمين بعد أعوان الاستعمار وهي التي كان لها السطوة وكانت تتحكم في تكتيك حياتهم ... وهي ضد العمال لأنها لا ترى إلا مصلحتها الخاصة إلى حد كبير وبدأت تفكر في المشاكل التي تتعلق بها وبعد هذا طبقات العمال والفلاحين .

<u>الناحية الاجتماعية :</u>

على أساس عملية الإقطاع الذي كان يعتمد على الأحزاب وعدم وجود رأسمالية حقيقية ولكن الموجود كان نوعاً من أنواع الانتهازية .

على أساس أن العمال والفلاحين هم الغالبية في البلد ويجب أن يحسن أحوالهم إذ أنه لا يمكن للبلد أن تقوم إلا بهم .

— ما هي القوى التي تعمل في هذا البلد ؟ وما هو غرضها ؟

— وفي نفس الوقت ما هو غرضنا ؟

إيجاد دولة تسود فيها العدالة وتطبيق المبادئ الستة والاستقلال استقلالاً كاملاً بحيث لا تكون تابعين لدولة أخرى ، وتأمين هذا الاستقلال السياسي باستقلال اقتصادي ونشاط ثقافي مستقل وإيجاد قوى مسلحة تحمي هذا البناء .

وسنتكلم على الاستقلال الاقتصادي

والاستقلال السياسي

والاستقلال الثقافي

وبدون جيش لا يمكن المحافظة على هذا البناء .

ـ ٣ ـ

الطبقة الأولى : التى تحكم فى البلاد هى طبقة الرجعية وهم أقصى اليمين وغرضهم تحقيق مصالحهم أو بوضعها أو بتبعيتها وذلك بالوصول الى الحكم بالاحتكار والاستغلال .

ويعتبرون أن يحكم بأى دولة استعمارية لو تحقيق لأغراضهم ومصالحهم . قد يعتمدوا على الدين ويعتمدوا على الاقطاع . ليحتفظوا بالشعب وبعض المخلصين أو يسيطروا على الحكم .

هذه الناحية خطرة ولكنها غير ظاهرة — يتصلون ببعضهم — يتصلون بالدول الأجنبية .

وهؤلاء يحاربون هذا النظام لأنهم يعتبرونه خطرا على كيانهم والدليل على ذلك أنه بمجرد دخول الانجليز اتصلوا ببعضهم .

الطبقة الثانية وهى تعتبر أقصى اليسار وهى التنظيمات الشيوعية وأساسا تهدف الى الحكم هناك أغراض شخصية بالنسبة لهذه التنظيمات المختلفة . حاربت هذا النظام فى بادئ الأمر بأنه ديكتاتورية عسكرية ولو أنها حاليا تؤيد هذا النظام . الا أننا لابد أن نعرف ما هو الهدف الذى ترمى اليه ؟ والى أى مدى هى متعاونة مع هذا النظام ؟

ماهى القيادات الشيوعية الموجودة ؟ كل قيادة تصر على أنها لابد أن تطبق المبادئ الماركسية بحيث تتمثل فى المدى البعيد ايجاد دولة شيوعية مرتبطة بروسيا .

وهذا يتنافى مع هدفنا — الملكية الخاصة ووجود دولة لها سياستها الخاصة فى نظامها السياسى والاقتصادى .

والشيوعية لا تؤمن بالملكية الخاصة وهى تعتبر أنها يجب أن تكون مرتبطة بروسيا (الشيوعية الأم) التنظيمات الشيوعية القصد من نشاطها فى حكاية الاستعمار وهذا لا يمكن أن يستمر لأنه بعد القضاء على الاستعمار لابد أن يكون هناك مقاومة للحكومة أو بمعنى آخر غرضهم الوصول الى الحكم وهم يطمعون فى تكوين جبهة شعبية متحدة تجمع هذا النظام والنظام الشيوعى .

بعد ذلك تكون قد انتهت فترة فلا بد أن يصطدم هذا النظام والنظام الشيوعى .

والمدة الموجودة حاليا بين الشيوعيين الى حين الانتهاء من الاستعمار .

— الرجعية — لا يمكن القضاء عليها الا بعد وقت .

— والتنظيمات الشيوعية استطاعت أن تأخذ الصبغة فى العمل — الصراع الطبقى (سنتكلم عن هذين الموضوعين فيما بعد) .

خطة الشيوعيين : عمل لجان للمقاومة وعمل جبهة وطنية تحت اسم محاربة الاستعمار — وغرضها تمكين الحزب الشيوعى من أخذ السلطة من المخلصين .

وإن قيام دولة شيوعية فى مصر لا يمكن من الناحية العقلية — من الناحية العملية بالنسبة لموقع مصر الجغرافى — يجب أن   فى سياسة الانحياز والا تمكن الرجعية من العودة .

الطبقة الثالثة

طبقة المخلصين (الثالث شخص أكثر وجوده) .

والشعب له أثره بين هذه الثلاث التى تحاول كل أن تجذبه .

ــ ٦ ــ

الصـــعيد :

- عامل العناصر القيادية أن تجذبه .

عوامل العصبيات والعائلات لا تزال لها التأثير الجزئي ولا سيما في الريف ولو أنه بدأ يقل حدتها وسيختفي بعد فترة طويلة ويتمثل هذه مشكلة ويحتاج هذا الموضوع الى جهد كبير لأنه يكون الفئة الكبيرة ـ الما اتسع نطاق الجمعيات التعاونية وتوسيع التمليك كما أن هناك خطـــورة من انطواء الفلاحين تحت قيادة الرجعية .

- الجزء الثاني ـ موضوع العمال ـ العمال الزراعيين حوالي ٢٢٠ ألف عامل .

لا تنظر للنقابات الا أنها فيها تجمعات وقيادة يكثر فيهم الشيوعيون لأنهم أصحاب مصالـــح بغض النظر عن الاتجاه .

- فئة الطلبـــــة .

- باقي الفئات (الموظفين والتجار) ويمكن وضعهم في مستوى واحد كما يمكن اعتبارهم أقـــرب الى الرجعية وفرض هذه العصبيات موصل تدخل في البوليس والجيش وفرض وجود قوة تعمل على تحقيق غرضه .

يجب أن نصل الى معرفة الهدف الذي سنتجه اليه ثم ايجاد عصب الأديان بهذه الفكرة للعمل من أجلها وتحتاج هذه العملية الى التنظيم والدعاية .

أما الناحية السياسية وهي تطوير العاملات وتفسير السياسة الداخلية وكذلك بالنسبة لانعكاس السياسة الخارجية على السياسة الداخلية .

سيصير الكلام فيما بعد من أول الصراع الطبقي حتى التأمين .

وقد قسم الحاضرون على اللجان الآتيـــة :ـ

الناحية التنظيميـــة : السادة

أحمد عبد الله طعيمة كمال رفعت صلاح الدسوقي محي الدين أبو العز

الناحية السياسية : السادة

علي صبري صلاح نصر حمدي عاشور ابراهيم الطحاوي كمال رفعت محي أبو العز

ارتبـــاط : السادة

عبد القادر حاتم كمال الحناوي لطفي واكد مصطفى خليل السكاكري

انتهى الاجتماع الساعة ٢٢٤٠ وقد تم تبليغ الحاضرين بموعد الاجتماع القادم الساعة ١٩٠٠ يوم الأحد الموافق ٢٤/ ٣/ ١٩٥٧ .

......

المحضر الثاني لاجتماع لجنة يــــوم ٥٧/٣/١٠

تحت رئاسة السيد الرئيـــــس

المكان : مقر مجلس قيادة الثورة بالجزيرة

الحاضرون : نفس السادة الذين حضروا الاجتماع الأول

طلب السيد الرئيس من مقرر لجنة التنظيم قراءة نتيجة ماوصلت اليه اللجنة حتى تاريــــخ الانعقاد ، وبعد أن انتهى من قراءة هذا التقرير أشار السيد الرئيس بأن اللجنة لم تحقق الغرض الــذى كلفت به ، وقد أشار سيادته أيضا للتنظيمات التى وضعت ــ أنه كلما كبر التنظيم كلما تعقد .

تنظيم الحزب سيكون مبسطا ويبتدىء بطريقة الحزب الواحد ، وقد يفتح الطريق لحزبيــن اذ أنه قد لايتكلم أحدا من المعارضة ، وبذلك يكون المجلس قد لايؤدى الغرض الذى أنشىء من أجله .

وبذلك سيبحث هل من المصلحة العامة أن نسير على هذا النظام أو يفتح الطريق لحزبين حتى يمكن أن يحاسب الحزب الموجود خارج الحكم الحزب الآخر الذى يتولى شئون الحكم .

المعروف أن المجتمع المصرى فاسد ، وعنده ميل للفساد ، وعند وضع الدستور وضع فــــى الاعتبار الوضع القائم فى البرلمان .

لم يكن المطلوب هو تنظيم الحزب أو كيف نصل الى تنظيمه

ولكن المطلوب هو كيفية تجنيد البلد ــ تجنيد الشعب والاتصال بالهيئات الشعبية حتى يمكن أن نسير بالبلد الى الأمام ، ومن واجبات اللجنة القائمة بالتنظيم هى مباشرة التنظيم الاقليمى من الناحية الجماهيريــــة (للعمال ــ الطلبة ــ الطوائف المهنية ــ رجال الأقاليم) .

أما من الناحية الانتخابية فنجد أن رجال الأقاليم تأخذ الأسبقية فى هذا التدريج . يصير التركيز على العمال والطلبة حتى تساعد هاتين الفئتين فى الدعاية للانتشار فى الأقاليم ، وعليـــــا لابد أن يكون ذو شعبتين :ــ

أولا ــ تحقيق أكبر ارتباط ممكن مع العمال والطلبة والمهن ثم الأقاليم .

ثانيا ــ أما بالنسبة للانتخابات فيجب أن تعطى الأفضلية للأقاليم أولا على أن تــوزع المسئوليات على المسئول عن العمال والطلبة والطوائف المهنية ورجال الأقاليم .

وقد لوحظ أنه اذا لم نبنى الأفراد بناء قويا ، فان كل بناء لايعتمد على الأفراد يعتبر ضائعا ، فالمطلوب هو أن نبنى الأفراد ونبنى الاتصالات وكيف نربط الشعب بقيادة شعبية وكيف توصل الشعب الى فلسفـــة هذه القيادة ، ويجب أن يعتبر كل فرد منهم أنه مجند للدعوة ، وبهذه الطريقة يمكن أن يكون هناك ارتباط بالشعب ، كما لايجب أن يكون الارتباط عاطفيا لأن الناحية العاطفية ترتفع وتنخفض ، فيجب أن يبنـــــى النظام على قيادات .

فاذا نظرنا الى نظام الاخوان المسلمين ، وجدنا أنه كان نظاما قويا لأنه كان مبنيا على فكرة وعلى أفراد ، أما ضعف النظام فقد نتج عن أن قيادته قد انحرفت .

يتبع ــ ٢ ــ

ـ٢ـ

يجب أن ننتخب الأفراد فى جميع مراكز الثقل فى البلد ،على أن تقوم لجنة التنظيم بانتخـــاب هؤلاء وترفعهم الى المراكز القيادية لاخلاصهم •

وكل مانرجوه هو زيادة العناصر القيادية ،وكلما زادت كلما نشعر أن هناك رجالا سيحمـــون هذا النظـــام •

يجب أن تتوفر فى انتخاب من ينتخبوا للعناصر القيادية ــ الاخلاص التام وانكار الذات والتفانى فى مصلحة الوطن •

ولذا كان الواجب الأساسى على لجنة التنظيم أن تربط القوى الجماهيرية الموجودة بالبلد وتكون مستعدة للانتخابات القادمة التى ستكون غالبا فى شهر يونيو •

سمع الكثير عن هيئة التحرير ،وحدث هناك تركيز كبير على الأفراد القائمين بها ،الحقيقة أن هيئة التحرير قد نجحت فى مهمتها ،وتمكنت من كسر الاخوان المسلمين وأوجدت جماهير أمام هذه الجماهير المضـــادة •

وفى ناحية العمال أمكن القبض على الشيوعيين والاخوان والأمريكيين ،ولقد أوجدت هذه الهيئـــة علاقة طيبة جدا مع الطوائف المهنية والتجارية •

ان الناس جميعا يؤيدون الثورة لأن الاخلاص والأمانة متوفرتين ،ولكن المبادىء التى تسير عليها الثورة غير واضحة وغير ظاهرة لهؤلاء •

فاذا نظرنا الى الشيوعيين ،نجد أنهم اما من طبقة الناقمين على المجتمع أو من الطلبة الذيـن تعلموا فى الخارج واختلطوا بالطلبة الشيوعيين ،واما من الطامعين فى أن الشيوعية ستوصلهم الى المراكز الكبيـــرة •

وقد اتفقنا فى الجلسة الماضية وحددنا موقفنا وفلسفتنا وماذا يعلق منها •

ولتحقيق ذلك يجب أن نبدأ بشىء مختصر :ــ

فلسفتنا الأساسية هى المبادىء الستة الموجودة بالدستور ،ولو مسكت لجنة التوجيه الخطب التى قالهـــا السيد الرئيس ،وفصلت موضوعها وحل كل موضوع على حدة ،لأمكننا الوصول الى المبادىء التى يمكن تلقينها للشعـــــب •

ان الأيدلوجى التى سنتبعها ليست (الحياد الايجابى) ولكن التعبير السليم هو عدم الانحياز لأنه لادخل لنا بالمنازعات بين الكتلتين ،لأننا لن نسمح لأى طرف بأن يبث مبادئه فى مصر •

والفلسفة التى تبنى على المجتمع هى الفلسفة الطبقية ونحن محايدون بين الشرق والغرب ولكن ليس حيادا بين الشيوعية والرأسمالية •

فاذا نظرنا الى انجلترا هل نجد أن حزب العمال حزبا اشتراكيا ؟ اننا لانجده أبدا حزبا اشتراكيا ولكنه حزب استعمارى ،لأنه لو كان حزب العمال اشتراكى لما اعترض على تأميم القنال •

يتبع ــ٣ــ

-٣-

مبدأ النظام : هو مبدأ نظام تعاونى - يجب أن يعطى للشعب فى صورة مبسطة بعد أن يدرس بالتفاصيل ، وعليه يجب أن أبدأ بالمبادئ الستة ويجب أن تسير اللجنة التنظيمية ، ويجب أن تعمل لجنة التوجيه - واللجنة السياسية يجب أن توجه لجنة التوجيه •

لم يمكن انشاء عناصر قيادية بالمعنى الصحيح الا بعد خمسة سنوات ، فقد يجوز أن يحل البرلمان بعد مضى عام أو عامين ، ولكن يجب أن تكون فى هذه الفترة عناصر قيادية موجودة على أن تدخل فى الانتخابات •

ومن أجل هذا وضع - الحل - من حق رئيس الجمهورية •

وأول تجربة سندخلها هى تجربة مجلس الأمة ، ولكنى أعتقد أننا سنخرج بعدد بسيط من العناصر القيادية ، ولكن من المصلحة العامة أن نضمن عناصر قيادية قبل الانتخابات •

يمكن الارتباط بالافراد المفروض أنهم سيرشحون للدوائر ، فقد يكون من بينهم من يؤمن بالمبادئ ولكن يجب أن نخلق أكثر من فرد يؤمن بهذه المبادئ •

التنظيم العملى والفعلى هما أهم واجب عند هذه اللجنة وعليها أن تبتدئ بعملية الافراد ويكون الانضمام باسم الثورة الآن الى أن تخرج التفصيلات الى حيز التنفيذ •

طلب السيد الرئيس من لجنة التوجيه قراءة ما استقر عليه رأى اللجنة ، وقد رأى سيادته أن تعمل اللجنة على اخراج كتيبات صغيرة بأسعار زهيدة من مبادئ الثورة الستة ومن الخطب التى ألقاها السيد الرئيس كما أشار سيادته بأنه يجب أن نكون على حذر تام عند اختيار بعض الافراد من هيئة التدريس بالجامعات على أن يكونوا ٢ أو ٣ من كل جامعة من المعروف عنهم انكار الذات والتكتم والسرية ، على أن يعامل بمنتهى القسوة كل من تسول له نفسه بالتفاخر والتكلم بالخارج عن عمله فى هذه اللجنة •

من الممكن أن يجد كل منا ٢ أو ٣ أفراد يثق فيهم ثقة تامة ، وبالاجتماعات الأسبوعية مع هؤلاء يمكن أن نخلق مجموعة لابأس بها •

وقد طلب السيد الرئيس من اللجنة السياسية أن تقرأ ما استقر عليه رأى اللجنة ، وقد رأى سيادته أن يكون للجنة السياسية حق توجيه اللجنة التنظيمية ولجنة التوجيه بالنسبة للموقف السياسى والاجتماعى والاقتصادى وذلك من النواحى الجارية الأسبوعية وكذا من النواحى المستديمة •

وعلى اللجنة السياسية أن تستعرض الموقف ثم ترسل توجيهاتها الى لجنتى التوجيه والتنظيم •
وقد انتقل السيد الرئيس الى المحاضرة الآتيـــة :ـ

يتبع -٤-

-٤-

١- عيوب المجتمع الموجودين فيه والحلول :-

ماهو هذا المجتمع ؟ وما هو المجتمع الذى نريده ؟

المجتمع الذى نعيش فيه هو مجتمع استغلال مبنى على انتهاز الفرص المطلقة من كل قيد والتى ليس لها حدود ويمكن لأى فرد أن يستغل الفرصة سواء أكان المكسب شريفا أو غير شريف أو الفرصة شريفة أو غير شريفة •

والمهم بالنسبة لهذا المجتمع هو النتيجة التى تكون مكسبا ،وهو أسفل أنواع الرأسمالية

- ولا يهمه أن تكون الفرصة مصدر خير للناس أو شقاء لهم •
- ولا يمكن التخلص من هذا المجتمع الا بالقضاء على الانتهازيين ،وفلسفة الانتهازيين •
- ولا يمكن تغيير هذا المجتمع فى يوم وليلة أو فى سنة أو خمسة ،ولكن يمكن أن نقضى على هذا ببناء جديد •
- أساس المجتمع الاستغلالى هو الرجعية وللقضاء على الاستغلال لابد من القضاء على الرجعية حيث أنها تبحث عن الفرصة بأى وسيلة •
- الرجعية تبحث عن وسائلها الخاصة بالتعاون مع القوى الأجنبية على حساب مصلحة الوطن كوطن ومصلحة الشعب كشعب •
- الرجعية تعمل على وجود الاستعمار لأنها لاتوءمن بالشعب لأن مصلحتها فى وجود نفوذ أجنبى حتى يتيسر لها استغلال الشعب •
- الرجعية تعتبر عدوة الوطن الأول لأن الوطنية تعمل على أن تحقق أهدافها وذلك باستخدام الدين والديمقراطية المزيفة •
- تستغل الرجعية التفكير الطبقى (الانتهازى) وتستغل الديمقراطية التى تمثل أساسا فى الأحزاب وتجعل التفكير الطبقى مبنى على الأحقاد والهدم •

٢- التفكير الطبقـــى :-

هل يمكن منع التفكير الطبقى ؟

اذا فكرنا فى هذا الموضوع نجد أنه ليس من الممكن منعه ولكن يجب منع التفكير الطبقى الانتهازى والتفكير الطبقى الاستغلالى •

يجب أن نترك الفرصة للتفكير الطبقى يتطاور على أساس سليم -على أساس البناء- وليس انتهازيا على شرط التزام مبادىء الدستور والنظام والقوانين •

اذا وجهنا التفكير الطبقى فيجب ألا يترك على أن يعود الاقطاع ،وبهذا نساعد الرجعية على أن تعود مرة أخرى •

يتبع -٥-

ـ٥ـ

٣ـ الحرية السياسية :

هل تطلق أو لاتطلق ؟ وعلى أى أساس تطلق ؟

استغلال الرجعية السياسية فى الماضى : فاذا أطلقنا الحرية السياسية تكون هـــذا هو السلاح الذى تسترد به الرجعية قوتها بالخداع والتضليل واستخدام الدين •

هل انجلترا تبيح الحرية السياسية ؟ لا

هل أمريكا فيها حرية سياسية ؟ لا

هل روسيا فيها حرية سياسية ؟ لا

يجب أن يوضع اطار على الحرية السياسية حتى لاتمكن القوى التى تستند عليها الرجعيـــة من العودة •

الحرية السياسية المقيدة : اذ لاتوجد أى حرية سياسية بدون قيد •

الاقلية تستخدم الاغلبية بوعود وذلك حتى تربك الاغلبية وتورطها •

هل ممكن انشاء حزب ملكى ؟

هل ممكن انشاء حزب أمريكى ؟

هل ممكن انشاء حزب روسى ؟

أعداء الشعب يمكن أن يكونوا حزبا ليتعاونوا ضد الشعب على أساس أطماع الدول الكبرى •

هل عدم وجود احتلال لايكون استعمارا ؟

لا بالطبع اذ أن لبنان دولة لايوجد بها احتلال بالرغم من أنها مستعمرة •

٤ـ نظام الحكم :

لايكون نظام الحكم غاية ولكنه وسيلة لتحقيق قيام أحسن مجتمع •

٥ـ التطور الاجتماعى :

الغرض : بناء مجتمع تسوده العدالة والرفاهية

وهى أن تحمى الدولة من أعداء الشعب فى الداخل والخارج (طبقة المستغلين والرجعيين لكى يمكن اعادة بناء الدولة يجب أن يكون ذلك ببناء اقتصادى سليم ـ بناء زراعى وصناعـــى وثقافى وعسكرى •

١) البناء الزراعى :

تطور الزراعة من ناحية التمليك والتعاون •

ظهرت ملكيات صغيرة بجوار الملكيات المتوسطة ـ لابد للملكيات الصغيرة أن تستمر ولكن يكون الانضمام الى الجمعيات التعاونية اختيارى ـ يجب أن يكون هناك ارشاد وتوجيه تعاونى ،كما يجب العمل على ادخال الصناعات فى الريف لرفـــع مستواها وبعد ذلك يعمل اتحاد للجمعيات التعاونية للقضاء على الانتهاز ـ ولا يمكن القضاء على الانتهاز الا اذا وضع نظام لاينفذ منه الانتهازى •

يتبع ـ٦ـ

-٦-

٢) البناء الصناعي :

مستوى المجتمع لن يرتفع مالم يتم التصنيع - وعن طريق الصناعة يستتب الاستقلال السياســـي •

التوجيه الصناعي من مسئولية الدولة وعليها أن توجه البناء الصناعي توجيها سليما •

٣) البناء التجاري :

يجب أن يقضى على الاستغلال التجارى وذلك بانشاء النظام التعاونى ،كمـــا يجب الحد من سيطرة المشروعات الخاصة والاحتكارات يجب السيطرة على الشركـــات والبنوك الأجنبية •

الظلم الاجتماعى يحتاج تحريره الى تحرير القوى الانتاجية من سيطرة الاقطاع •
وبعد تحرير القوى الانتا جية من السيطرة الفاسدة لرأس المال وسيطرة الاستعمـــار وسيطرة الاقطاع - يجب العمل على الانتاج على نطاق واسع وهو السبيل الوحيـــد لرفع مستوى المعيشة ورفع المستوى المادى والثقافى للقضاء على التأخر •

وهذا هو تفسير للمبادئ الستة المنصوص عنها بالدستور •

ملحق رقم ١٤

خطاب من شعراوي جمعه إلى سامي شرف

يخطره بتعين النائب العام كمسئول عن التنظيم الطليعي بالقضاء

تم العرض

١٩٦٩/٤/٢٤م

طليعة الاشتراكيين

٦٤٣٥

(سري للغاية)

السيد / سامي شرف

تحية طيبة وبعد.....

إيماءً إلى كتاب سيادتكم رقم ٢٣٥٥ بتاريخ ١٩٦٩/٩/٢٦م المرفق به صورة التقرير الوارد من السيد/ عبد الحميد الجندي، بشأن ما دار في الاجتماع الذي عقده السيد/ محمد أبو نصير - وزير العدل السابق- بمنزله مع بعض القضاة، مساء يوم الثلاثاء ١٩٦٩/٩/٢٣م.

رجاء التفضل بالإحاطة بأن السيد الوزير شعراوي جمعة يرى:

- التنبيه على السيد/ محمد أبو نصير بالتقليل من الاتصال بالقضاة.
- تعيين مسئول للجنة التنظيم، ويقترح سيادته أن يكون النائب العام.

رجاء التفضل بالعرض برجاء التوجيه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.....

طليعة الاشتراكيين

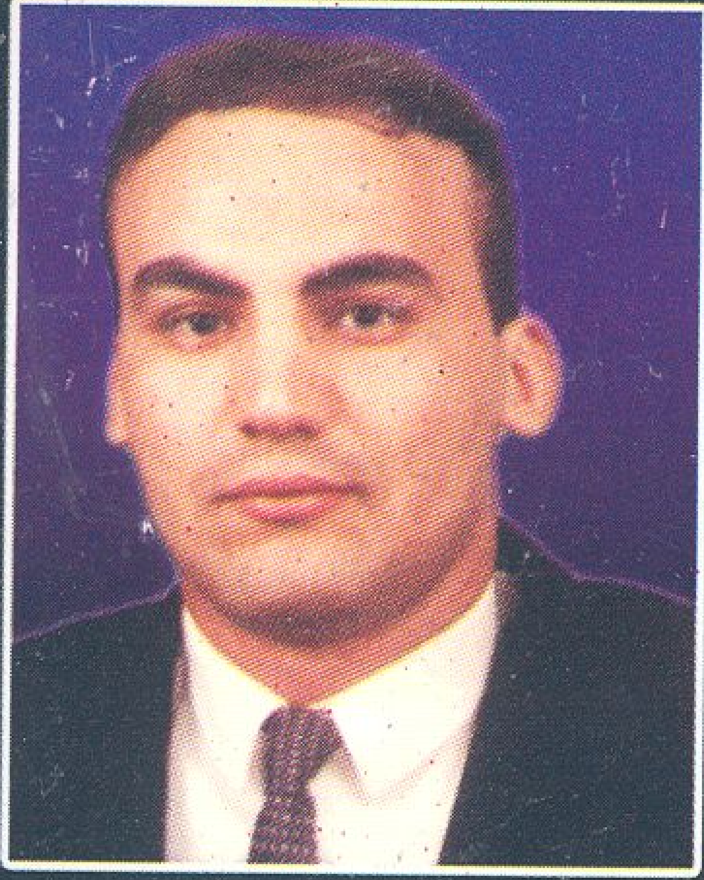
١٣ أكتوبر سنة ١٩٦٩م

المحتويات

فهرس الملاحق

عبد الناصر والتنظيم الطليعى السرى

أكبر جهاز تجسس فى تاريخ مصر



- كان عبد الناصر مولعاً بالعمل السرى منذ أن شكل خلية الضباط الأحرار قبل الثورة وهى امتداد بشكل ما للتنظيمات السياسية التى أقامتها هذه الثورة ونستطيع أن نميز خطاً بارزا فى العلاقة بين أول تنظيمات الثورة السياسية فى نهاية الأربعينات وأخر تنظيم سرى أقيم داخل الاتحاد الاشتراكى - التنظيم الطليعى السرى عام ١٩٦٣ على الرغم من أنه كان على قمة الجهاز السياسى وفى كامل قوته .
- وكانت فكرة عبد الناصر ايجاد تنظيم منضبط مثل التنظيمات الشيوعية وقد أراده سريا لما أبداه من رغبته فى حماية أعضاء التنظيم من تكتل القوى ضدهم أولاً . وثانياً حتى لا يشغل أحد موقعه فى التنظيم الطليعى للإستفادة فى مكان عمله .
- وهو تفكير غريب من رئيس الدولة فوق أنه غريب بالنسبة لتنظيم شعبى يستهدف - كما أعلن - تعبئه الجماهير لمسانده الحكم وليس للانقضاض على الحكم ولم يكن غريباً فى أطار هذه السرية أن تكون كتابة التقارير السرية عن القوى والأشخاص المختلفة مع الثورة هى النشاط الأساسى لأعضائه .
- وقد تكاثر هؤلاء الأعضاء - كما يقول شاهد عيان - بحيث لم يعد بالامكان حصرهم وأصبحت هذه المهنة - كتابة التقارير - مشاعاً لكل من يرغب فى طرق الأبواب الذهبية لنظام عبد الناصر ولو فوق رقاب البشر فقد كان عبد الناصر يعتبر هذه الكتابة واجباً لا يتم الولاء بدونه فلا يغنى عن الكتابة اخلاص أو إتقان أو كفاءة وهؤلاء أوجدوا أجواء متوترة ومسمومة فلم تكن هزيم منفصلة عن هذا الواقع.
- عموماً فسوف تتناول هذه الدراسة - ستيبعها جزء ثان وثا خلال مقدمة وأربعة فصول وملاحق نشأة التنظيم الطليع وأبرز قيادته ونماذج من تقاريرهم السرية . وتشكيلاته ومدى فى وسائل الإعلام والقضاء والجامعات والنقابات ..... من خلا جديدة على درجة كبيرة من الأهمية .



د. حماده حسنى